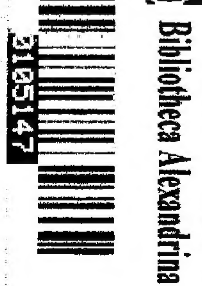
عمر الطاهر

ا ة ّافي

1789

1969

والثورة الفرنسية



دار الملتقى


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)





القذافي
والثورة الفرنسية



القذافي
والثورة الفرنسية
1969 - 1789

الطبعة الأولى

1996 م

الناشر:

الملتقى للطباعة والناشر

بيروت - قبرص

ص. ب: 6527 ليماسول

ص. ب. 6505/ 113 بيروت

«أيها الأوروبيون افتحوا هذا الكتاب، ادخلوا فيه وسترون، بعد تقدمكم بضع خطوات في صفحاته، مجموعة من الغرباء مجتمعين حول نار موقدة، اقتربوا منهم حيث تكتشفون أنهم يناقشون المصير الذي يعدّونه لقواعدكم التجارية ولمرتزقتكم الذين يقومون على حراسة تلك المصالح وقد يراكم هؤلاء الغرباء، غير أنهم سيواصلون كلامهم فيما بينهم دون ما اكتراث بكم حيث لن يقوموا حتى بإخفات أصواتهم، ولامبالاتهم هذه تصيبكم في الصميم.

لقد كان آباؤهم من قبل مخلوقات عهد الظلام وكانوا أرواحاً ميتة، كنتم تحرمونها حتى من النور وكانوا لا يتجهون في خطابهم لسواكم بينما كنتم لا تكترثون بتلك الأشباح، أما أبناؤهم فإنهم يتجاهلونكم اليوم، فنارهم ليست ناركم، تضيء لهم الطريق وتمنحهم الدفء وهكذا تجدون أنفسكم خجولين مضطربين مرتعدين برداً، ولكل دوره ففي هذه الظلمات التي ستبعث فجراً جديداً لن تكون الأشباح سوى أنتم أنفسكم»(*).

سارتر

(*) من مقدمة كتاب «معذبو الأرض» لفرانز فانون، دار ماسبيرو ـ باريس.



مقدمة الطبعة الفرنسية

ما كان بوسعي الامتناع عن كتابة هذه المقدمة المتواضعة لهذا الكتاب الذي ألّفه صديق لي، تعرفت عليه خلال زيارة لليبيا سنة 1974. ونظراً لأهمية العمل الذي أنجز فإنني أعلن متحملاً ردود الفعل المستغربة التي قد يظهرها أصدقائي، إنني لم أقم بالتقديم لهذا الكتاب مدفوعاً بصداقتي وحدها للمؤلف، حيث إن الشجاعة التي دفعته إلى معالجة هذا الموضوع المثير وكذلك الأهمية التي يمثلها تستحق أكثر من تشجيع.

فالجهود التي يستلزمها بحث هذا الموضوع الواسع تبدو لكبرها قد ثبّطت عزائم الباحثين من قبل، حيث بالرغم من أن الثورة الفرنسية كانت موضوعاً للعديد من المؤلفات فإنه لا يكاد يوجد كتاب واحد يتناول العلاقة بين هذه الثورة وثورات العالم الثالث، وهكذا فإن أصالة هذا البحث أكيدة وثابتة كما أن اختيار الثورة الليبية على هذا الصعيد كان اختياراً بارعاً، ذلك أنه، وبعيداً عن المحيط الدولي، فإن لهذه الثورة محيطها الخاص. وبالرغم من جوانب التشابه الأكيدة بين

الثورتين فإن لمقارنتهما حدوداً يرسمها التطور التاريخي والوضع الثقافي.

لقد خطت الإنسانية خطوة عملاقة نحو الحرية عندما منحت الثورة الفرنسية للإنسانية تصوراً جديداً لمستقبلها يقوم على احترام الشخصية الإنسانية. وإذا كانت الثورة الفرنسية لم تحقّق أهدافها تماماً فإنها مع ذلك استطاعت أن تؤكد وتعمّق في عقل ووجدان الأمة الفرنسية الشّغف بالحرية، غير أنه إذا كانت الحريّة تمثّل أول أسس الكرامة فإنه لا بد لها من الإنصاف والعدالة لتكون كاملة. إن إرادة التغيير الجذري للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في سبيل تحقيق الحرية الفردية المستعادة كاملة من خلال القضاء على كافة علاقات التبعية.

إن ذلك هو ما يبدو المحرك الدائم لنضالات الثورة الليبية وذلك من خلال محاولة إلغاء جميع أشكال الوساطة، بحيث تسعى هذه الثورة إلى إقامة نظام سياسي في خدمة المواطنين مباشرة وهو ما تمناه بعض الثوار الفرنسيين.

إن عدم الكمال صفة ثابتة في الإنسان وأعماله.

وهذا الكتاب لا ينجو من ذلك قطعاً، وبالرغم من أنني لا أشارك الكاتب في جميع آرائه فإنني مع ذلك أقول: إن أصالة موضوع الكتاب تكفي للدعوة إلى قراءته.

ميشيل غاريمار

تمهيد

إن ادعاء القيام ببحث الظاهرتين الثوريتين الأكثر مدعاة للحيرة لدى المؤرخين، أي الثورة الفرنسية والثورة الجماهيرية، بحثاً شاملاً، ليبدو أمراً مبالغاً فيه في إطار كتاب واحد، ولربما جنح البعض إلى اعتبار مبادرتنا هذه **عملاً انتهازياً يسعى لتملق هذه الثورة أو تلك،** لهذا نرى منذ البدء لزوم قيامنا بتبرير مبادرتنا الطموحة، فنحن لا نسعى من وراء هذا الكتاب إلا لمحاولة قراءة تاريخ الثورة وتفسير الثورة بالثورة، ثورة الإنسان في كل مكان. **ولأننا نعتبر الثورتين إنسانيتين فإننا على عكس مما قد يبدو للبعض نعتقد أن الصلة وثيقة بينهما،** بل إنها عضوية. **ولذلك لا نتجه بهذا الطرح إلاّ لمن هم مثلنا يؤمنون ويسعون إلى الانفتاح على الآخرين،** وصولاً إلى كسر حاجز الخوف من «الغريب»، هذا الخوف الذي يمزق شعوب المعمورة ويجعلها تصم آذانها، عن سماع نداء الآخر و«الغريب» وهو ما تشكو منه شعوب الشرق وهو ما أدركته ثورة الجماهيرية ومن قبلها الثورة الفرنسية، فكان ميثاقهما لحقوق الإنسان؟

وكما أن الإسلام كان مكملاً وخاتماً للرسالات السماوية وامتداداً

لها فإن الثورات اللاحقة تأتي مكملة ومصححة لما سبقتها، ولا غرابة في أن تظهر في هذا الموقع أو ذاك من أرجاء المعمورة. إن الانعكاف على الماضي القريب أو البعيد الذي شكل التكوين السياسي والبنيات العقلية لشعوب البحرالمتوسط يمثل في الواقع بحث الحاضر وإعداد المستقبل.

فالفرنسي المدعو ليصبح أوروبياً مثله مثل العربي الذي يتابع بشوق مضاعفات مسيرة الوحدة العربية التي تمثل نداءات ملحة لدراسة الماضي، ماضي هذا الطرف وذاك وصولاً إلى مقارنة التجارب ووجهات النظر سعياً لتجاوز مفهوم الأمة بمعناه الضيق الذي وصل إليه في أوروبا، والاستفادة من مفهومه الرحب عند العرب حيث يبدو عندهم صنواً للتقدم والأمل والانعتاق.

فالبلاد العربية تبدو الآن، بشكل واقعي، أقرب إلى تحقيق الوحدة الحقيقية من أوروبا، وذلك يعود إلى هويتها وثقافتها وإرادتها المشتركة!

والسؤال الذي يُطرح على كل فرنسي اليوم هو: أية أوروبا تلك التي سيتم بناؤها في السنوات القليلة المقبلة؟ والجواب: إنها للأسف أوروبا الاقتصاد الليبرالي، أوروبا رأس المال، أوروبا استغلال الإنسان لأخيه الانسان.

إن أوروبا من هذا النوع لن تكون سوى اتحاد قسري مرغم، يقوم على حماية المصالح الأنانية، وهذا الاتحاد الأوروبي بدل أن يكون محلياً ووطنياً مُقاماً على السعي لسعادة المجموعات نراه يتبدى شيئاً فشيئاً

في مظهره الحقيقي، مظهر المؤامرة الرأسمالية الكبيرة المقامة على «أخوة» رأس المال وتحالف أصحاب الثروات. فهل ستكون هذه الأوروبا تقدماً حقيقياً للشعب الفرنسي!؟

إن توقّع هذا من الرأسمالية المتآمرة ليبدو لنا ضرباً من ضروب تصديق توبة الشيطان، وهذا ما يدعونا إلى مراجعة الماضي وإعادة صياغته على ضوء الحاضر وصولاً إلى الأسباب التي منعت ظهور ثورات جديدة بمستوى الزخم الثوري الذي عاشته فرنسا 1789، ثورات كان بمقدورها تمكين الإنسانية من النجاة من أخطبوط البورجوازية الصاعدة، التي وصلت بها الوقاحة إلى حد ادعاء ملكية الحقيقة المطلقة بإلحادها المتعجرف الذي رفض الشعور الديني سعياً للمال والربح مدعياً أن الإيمان هو «تجارة» رجال الدين والعجزة والبائسين.

وهكذا أبدت هذه المادية الانتهازية لاأخلاقيتها وبيّنت أن لا مبدأ لها سوى الربح. وعندما وقعت أسيرة لمنطقها الأهوج بظهور نقائضها الأكثر تطرفاً، أي النضالات العمالية، أخذت تغازل المشاعر الدينية ساعية لاستخدام الدين كما سبق أن استخدمه الإقطاع **«أفيوناً للشعوب»**. . . ولكن يبدو أن القاعدة الدينية في أصالتها بدأت تثور عليها وتعي مؤامرتها التخديرية، تماماً كما بدأت تتململ في ظل سيطرة نقائضها من الأنظمة التي تدّعي سعادة الإنسان بالمادية الجدلية والتاريخية.

لقد حدث انزلاق ما في مكان ما من التاريخ، واغتيلت الثورة الفرنسية من طرف من ساهموا في صنعها لتستمر في مكان آخر من

العالم، وهي ستستمر لأنها ثورة الإنسان في سبيل إنسانيته، وذلك يؤكد شرعية دعوتنا إلى تحليل الماضي على ضوء الحاضر وآفاق المستقبل.

إن مدلول كلمة أمة اليوم في الجماهيرية ليس مدلولاً أجوف، ولا مرادفاً لنرجسية أنانية، وهو أبعد ما يكون عن تلك المدلولات الانعزالية الدافعة للانغلاق على الذات، إنه بالعكس دعوة لاحترام الأصالة والانفتاح على الآخرين. والإشكالية التي تطرح نفسها على المستوى العربي تتمثل في الإطار الإيديولوجي الذي سيتم على أساسه بناء الأمة والوحدة العربيتين. إن نظماً سياسية قامت في البلدان العربية ولكنها بعيدة عن الاتفاق فيما بينها حيث إن بعضاً منها يريد بناء وحدة عربية على أساس رأسمالي، وعدداً آخر يرفض الوحدة خوفاً من ضياع السلطة منه في إطار دولة الوحدة، بينما يسعى قسم ثالث ثابت إلى الوحدة ويرغب في اقتسام الطموحات والثروات في حركة كبرى للأخوة العربية، ويسعى بحماس في تبشيره بالثورة والمساواة، وفي هذا الإطار تتشابك الأطراف ولن تختار الجماهير العربية سوى من كان أقرب إلى توجهاتها الوحدوية.

ومن المؤكد أن الجماهير لن تلبي سوى الدعوة الصادقة إلى بناء الوحدة على أسس من العدالة الاجتماعية وعلى أساس آفاق إنسانية كريمة، وأن هذه الجماهير العربية لن تترك نفسها تدفع إلى المغالطات التي عاشتها جماهير الثورة الفرنسية التي سلبتها البرجوازية الصاعدة ثمار نضالاتها حيث إن طريق العمل الجماهيري البنّاء ثورة مستمرة

وعملية بحث دؤوبة مطهرة للضمائر والقيم، طريق الجماهير التي فضلت تذليل صعابه على سلوك منحدر رأسمالي تخديري قد يبدو أكثر عذوبة وأقل عسراً بشكل مخادع.

والسؤال الذي يبقى معلقاً هو: **ماذا يريد العرب؟** أوِحْدَة عربية كأخت توأم لوحدة أوروبا، بلا ملامح سوى ملامح طغيان رأس المال والربح على حساب الجماهير؟ أم أنهم يريدون وحدة تبدأ بالبحث عن الجذور، وحدة أصيلة تقام على أصالة الدين والقومية في مدلوليهما المعاش لا كلفظ باهت؟

لقد صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب باللغة الفرنسية سنة 1990، بمشاركة الأستاذة فيرونيك غاب، وذلك بمناسبة العيد المئوي الثاني للثورة الفرنسية (1989). وها نحن نصدر الطبعة العربية في صياغة مناسبة تم فيها اختصار الجزء المتعلق بليبيا لإدراكنا أن القارىء العربي في حاجة أكثرة إلى قراءة جماهيرية لتاريخ الثورة الفرنسية، أما تاريخ ليبيا فنحن لا نريد أن نثقل عليه بتفاصيله.

وتأتي هذه الطبعة بمناسبة العيد الـ 25 للثورة الليبية وفي فترة تشهد انحسار المد الثوري على الصعيد العالمي وتبدو فيها الامبريالية الأمريكية في موقف المنتصر. فهل سيدوم لها هذا (النصر)؟ قطعاً لا. ويكفي للتأكد من ذلك أن نتذكر أن الجماهير المسحوقة عالمياً ليس لديها ما تخسره، وبالتالي فإن المد الثوري الحالي ليس سوى الهدوء الذي يسبق العاصفة.

لقد أدّى انهيار الاتحاد السوفياتي وكتلة البلدان الاشتراكية بالبعض

إلى الاعتقاد بأن النظام الرأسمالي العالمي قد انتصر وإلى الأبد، وإلى هؤلاء نقول مهلاً. . .

إن الانتصارات والهزائم في تاريخ الإنسانية لا تقاس بربح أو خسارة بعض المعارك، إنها تقاس بما يحدث في العمق من إدراك الإنسان لكرامته، واحترامه لكرامة أخيه الإنسان على مستوى الأفراد والشعوب. وإن ما تحقق من توعية على الصعيد العالمي بفضل الثورة الشعبية من الفرنسية إلى الليبية مروراً بالروسية والصينية غدا اليوم مكسباً لا تستطيع أحدث الأسلحة ولا أحدث أساليب الخداع الإعلامي والدعائي أن تزيله، وسيرتدّ عليها ما إن تتهيأ الفرص المناسبة لذلك.

أما هشاشة النظام الرأسمالي (المنتصر) فيكفي للدلالة عليها التذكير بما هو عليه حال قمته، أي الولايات المتحدة الأمريكية، فهي صاحبة أكبر حجم للديون في العالم وفي داخلها تمارس أبشع أشكال عدم المساواة بين البشر، وقد هزمتها حفنة من المناضلين العزل في الصومال. ولم تتمكن هذه القوة الضاربة من السيطرة على حرائق سان فرنسيسكو التي حدثت في ذات اللحظة التاريخية التي كانت الولايات المتحدة تصرخ فيها في وجه العالم في حرب الخليج: أنا سيدة الجميع.

إن قوة هذه الامبريالية في الواقع متأتية من الخيانات التي تحدث لدى شعوب أخرى، ومن الانهيارات الحادثة في مسار تقدم الإنسانية.

فإلى متى يستمر ذلك؟

مدخل عام

مسائل منهجية تاريخية

بادىء ذي بدء، نود في هذه المقدمة أن نعتذر للقارىء عن طولها، ونحن نسعى من خلالها إلى تحديد منهجنا في التاريخ المقارن مذكّرين بالصعوبات التي تعترض عملية كتابته وتفسيره، وفي تناولنا للعلاقة بين المؤرخ وموضوعه نسعى إلى التذكير بأن الموضوعية التاريخية ليست سوى أسطورة عقلانية، لا غنى للمؤرخ اليوم عنها، فالتاريخ لم يكن مطلقاً محايداً والتذكير بهذه المسلمات يبدو لنا ضرورياً، حيث إن موضوعنا شائك على أكثر من صعيد وهو يثير ـ كما أثار سابقاً ـ الكثير من الجدل، وسوف نقوم بعرض بعض وجهات النظر المتعلقة بالثورة الفرنسية التي وقع طرحها منذ القرن التاسع عشر، وذلك وصولاً إلى تقديم وجهة نظرنا القائمة على إعادة قراءة تاريخ هذه الثورة على ضوء التجربة الجماهيرية في ليبيا. وقراءتنا هذه تقع في إطار نظرة شاملة تقوم على قبول مبدأ الثورة الدائمة المستمرة.

المؤرخ وموضوعه

التاريخ علم إنساني، لذلك فهو يتغذى بالأهواء والذاتيات، وهذه الملاحظة يمكن أن نقيّمها على عدة أصعدة حيث إنها يمكن أن تثير الحيرة والقلق وحتى اليأس، ولربما أثارت عند المؤرخ مزيداً من الحماس في سعيه الدائم للحقيقة والموضوعية التاريخية.

وإنه لمن المؤكد رغم التناقض الصارخ الذي يمثله التسليم بوجود علوم إنسانية أن هذا لا يمنع من مواجهة التحدي ومحاولة التوفيق المستحيل بين ما هو إنساني وما هو علمي.

فعلى المؤرخ الذي يسعى إلى النجاح في مشروعه التاريخي أن يتخلى عن المفهوم البدائي القائل بأن التاريخ مجرد روايات القرون الغابرة، أي أحداث وقعت فعلاً ولا تُروى إلا على نحو واحد.

وللأسف فإن التاريخ لا يدخل في إطار الأمور المهدئة التي لا تتغير، فهو على نحو ما تاريخ معاصر دائماً. وتفسير التاريخ غير محنط أبداً، بل يتغير وفقاً للحق والأجيال.

إن إدراك تعدّد مدلولات التاريخ جاء مع إدراك قرننا العشرين لأنه سيكون قرن النسبية والذاتية. وقد عرفت جميع العلوم الواحد بعد الآخر، أزمة شك وحيرة في ذاتها، وذلك بشكل متزامن مع تعمق الابتعاد عن الحقائق المطلقة، الناشيء عن الانفصامات الجذرية في فلسفة العلوم، هذه الانفصامات التي هزت «المطلقات» العلمية

في العديد من المجالات منذ بداية القرن، فكان انفصاماً على صعيد علوم الفيزياء أحدثه مبدأ النسبية لـ «آنشتاين» ومبدأ التأكد لـ «آيزنبرغ»، وانفصاماً في علم نفس أحدثته نظريات «فرويد» في التحليل النفسي، واكتشاف اللاشعور، وانفصاماً في علوم ما وراء الطبيعة بدءاً بتطبيق فلسفة المعرفة لـ «كونت» والمادية التاريخية لـ «ماركس». وهكذا رأينا منظومة علمية كاملة كانت تهدف إلى طمأنة الإنسان في معارفه، تنهار، وكان على رجال العلم أن يتأقلموا مع الأوضاع الجديدة. وظهر ذلك في العلوم الإنسانية قبيل بروز هذه الانفصامات في فلسفة العلوم وفقدان رجال العلم لمحتوى مباحثهم المطلق ولم يكن التاريخ طبعاً بمعزل عن إعادة النظر في فلسفة العلوم.

وهكذا يمكننا أن نتساءل اليوم عن الطريقة التي يستطيع بها المؤرخ أن يحدد هدف دراسته حيث لم يعد باستطاعته أن يفعل مثل «هيرودوت» وإن اعتبر رائداً في هذا الميدان، فالطريق مسدودة من ناحية أسلوب الروايات البسيطة، فما الذي سيكون عليه الأمر والحال تلك، حيث تؤكد دقة المعارف العلمية أن اكتشاف عدم إمكانية الموضوعية التاريخية يدفع المؤرخ إلى التسليم بعدم إمكانية تحول التاريخ إلى علم، ويتعين على من يواصل الإيمان بالحقيقة التاريخية أن يعيد النظر في ماهية التاريخ، وقد قام المؤرخ هنري مارو Marrou بتقديم بعض التعريفات الدقيقة التي قد تمكننا من الخروج من هذه الإشكاليات حيث يعرّف التاريخ بـ: «إنه المعرفة المصاغة علمياً عن الماضي الإنساني، وهذه الصياغة العلمية تعود إلى البُعد

الفني وليس إلى البُعد العقلي؟ إن التاريخ فن باعتباره معرفة مقامة وفق منهج دقيق وصارم يحقق الحد الأقصى الممكن من الحقيقة»[1].

إن تاريخ المؤرخ يمكن، إذن، أن يُعرّف بأنه معرفة تاريخية وليس تاريخاً ذاتياً في الإطار المحدد أعلاه، وأدوات المؤرخ يمكنها أن تعرّف بأنها حقائق تاريخية بدل تاريخ موضوعي. ولسائل أن يسأل: لماذا هذه التحديدات؟ ونردّ: لأن تاريخ المؤرخ لم يكن موجوداً قبل أن يكتبه وإذا كان هناك فعلاً ماضٍ عاشته الإنسانية وشهدت تطوره، فإن التاريخ لا يمكن أن يكون مجرد صورة باهتة لتلك التجارب، فالماضي الإنساني يصبح شيئاً آخر عندما يولد في وعي المؤرخ[2]، وتقديمه يخضع للالتزام الوجودي الذي يدفع المؤرخ في بحثه، وهذا الالتزام ينبع من التساؤل عن الماضي، تساؤل يتفجر في لحظة ما في ضمير المؤرخ ويدفعه في مغامرة البحث عن الحقيقة تكون أيضاً سعياً متديناً ذا أبعاد تصوفية[3].

ومع ذلك فإن حماس المؤرخ إذا كان هو الضامن لاستمرارية بحثه وأصالته فإن ذلك لا يبرر الاعتقاد بأن التاريخ لا يتغذى بغير الذاتية. إنه يقوم على أساس من الوثائق، وهذا ما يمثل ضماناً «للموضوعية»؟! وإذا كان التزام المؤرخ مخلصاً، وكانت طريقة بحثه

---

(1) MARROU في كتابه «De la connaissance hirotique».

(2) عن التناقض بين البعد الفني والبعد العقلي انظر: «جمهورية أفلاطون وميتافيزيقيا أرسطو» (طبعة فرنسية).

(3) انظر كتاب Marrou المذكور أعلاه.

دقيقة فإنه بالإمكان توقع الوصول إلى الحقيقة، أو على الأقل أن يصل التاريخ إلى القيام بدور في سعي الإنسان إلى الحقيقة، وهذا الدور هو اليوم أكثر أهمية من ذي قبل وذلك منذ أن استطاع هتلر إظهار مدى إمكانية الخطر الناشىء عن التلاعب بعقول الناس وإمكانية التأثير بوسائل الدعاية، حيث أقام نظام استلاب للإنسان، يبدو اليوم، أن جميع الدول تستخدمه لتحقيق أهدافها وإن كان ذلك بشكل غير مباشر إلى درجة أن قادة الدول لا يستطيعون الطعن في نظرية هتلر الواردة في «كفاحي» والقائلة: **«إن كذبة كبيرة جداً تحمل في طياتها قوة ينشأ عنها الشك. . . إن دعاية بارعة يمكنها أن توصل الشعوب إلى الاقتناع بأن السماء ليست سوى جهنم وأن أسوأ صنوف الحياة هو النعيم بعينه. . . ذلك أن الكذبة الأكثر سوءاً تبقى دائماً حتى بعد زوالها تماماً. . .»**.

ولتجنب إمكانية السماح لهتلر بأن يكون على حق في مقولته هذه، وجب علينا أن نتمسك بقناعتنا في جدوى التاريخ وفي قدرته على كشف الأكاذيب. إن الدفاع عن الحقيقة ينفتح على الآفاق الأكثر اتساعاً للأمر والفكر الإنساني والإيمان بالله، وهي آفاق غالباً ما ترفض أن تكشف عن أسرارها إلا بعد تجاوزها بمراحل زمنية، وهذه هي الخلفيات النظرية التي نقيّم عليها قراءتنا لتاريخ الثورة الفرنسية على ضوء أحداث الثورة الليبية.

إشكاليات كتابة تاريخ الثورة الفرنسية

لم تعرف حقبة من التاريخ أهمية الإشكاليات التي تطرحها كتابة

التاريخ مثلما عرفته حقبتنا هذه المطلة على نهاية القرن العشرين الميلادي. وبرغم الأحقاب الزمنية التي تفصلنا عن الثورة الفرنسية فإن الحماس والآلام المتعلقة بها ما زالت تؤجج الجمر تحت الرماد. وقد جاءت الاحتفالات بالعيد المئوي الثاني للثورة الفرنسية (سنة 1989) لتمنح المؤرخين من جميع المشارب فرصة لتعميق وتحديد وجهات نظرهم المتعلقة بهذه الثورة، وذلك على ضوء الانتقادات التي وجهوها لأعمال غيرهم من المؤرخين بما في ذلك أكثرهم جرأة، ونعني بهم أصحاب المبادرات الأولى لكتابة تاريخ الثورة الفرنسية والتي ظهرت منذ سنة 1815 حيث حاولوا تقديم «تاريخ» للثورة الفرنسية اعتبروه نهائياً وقاطعاً. ومن هنا فإنه من الصعب علينا تجنب استخدام طريقة دراسة مناهج وأساليب كتابة التاريخ، دراسة نقدية وذلك لأسباب متعددة تعتمد الحياد العلمي والحرص على الدقة والالتزام!؟

إن القارىء المحايد الذي تهتز قناعاته بفعل التأكيدات السالفة، قد يبادر إلى الاعتقاد بانعدام وجود الموضوعية التاريخية، فيتعلق في حيرته هذه بأذيال الدراسة النقدية لأساليب كتابة التاريخ معتقداً أنها ستمكنه من إيجاد مخرج لحيرته وحلّ للإشكاليات، ومن ثم يصل إلى الحياد التاريخي حيث إنه في إطار الدراسة النقدية لا بد من درجة معيّنة من عدم الحياد والالتزام. غير أن الدراسات النقدية لمناهج التاريخ ليست أكثر حياداً من المناهج نفسها حيث نجد فيها أحياناً درجات من عدم الموضوعية تتجاوز المناهج نفسها. وهكذا فإننا سنكتفي بعرض وجهة نظرنا في المناهج والطرق التي اعتمدت في

كتابة تاريخ الثورة الفرنسية تاركين للقارىء حرية الاختيار.

على هذا الصعيد، يبدو أن اتجاهين رئيسيين قد تصارعا باستمرار منذ بداية القرن التاسع عشر:

أولهما: المدرسة التي تنعت بالليبرالية وهي تدّعي أنها تنتمي إلى مؤسسها توكفيل Tocqueville.

ثانيهما: المدرسة التي يمكن نعتها بالديمقراطية، وفقاً لتحديدها لسنة 1792 كسنة لبداية الثورة والتي تمثل الماركسية آخر مشتقاتها.

وهناك سنتان رئيسيتان تمثلان محور النقاش، هما سنة 1789 وسنة 1792.

لقد ظلّ الأمر معلقاً حتى الآن، متيحاً الخيار بين أحد هذين التاريخين، وإن التقديم التمجيدي للمرحلة الأولى من الثورة (1789) باعتبارها «**مرحلة الثورة العقلية الفلسفية**» يثير مباشرة احتقاراً واستهانة بثورة 1792 باعتبارها «**ثورة شعبية تقليدية وعنيفة**»، كما ينعتها الليبراليون.

وعلى عكس ذلك يمكن اعتبار ثورة 1789 مفرغة من محتواها إذ احتوتها البورجوازية والفئات «المستنيرة»، بينما تقدّم ثورة 1792 كفجر ثورة قام بها الشعب للشعب.

وبهاتين المدرستين يمكن أن نلحق مدرسة ثالثة تقع في أقصى اليمين، وهي لا ترى في الثورة سوى فاجعة تاريخية بلا معنى،

وكان بإمكاننا تجنُّب الإشارة إلى هذه المدرسة الأخيرة، ولكن ذكرها كان لازماً لأنها تكشف لنا بوقاحة منطقها، الخلفيات الكامنة وراء مقولات المدرسة الليبرالية التي لم تكن في الواقع سوى صياغة مهذبة لها، وقد صدر عنها كتاب صغير سنة 1989 يعكس الحقائق الفاشية، ألّفه جان دومون Dumont وعنوانه: «**لماذا لا نحتفل بسنة 1789؟**». وهذا الكتاب يظهر على نحو واضح هذا التوجه «**ذا الطابع السيء لخبث الليبراليين**» وهو لا يمثل أي أهمية علمية أو تاريخية، ولكنه يمثل مادة جيدة لدراسة الحالة النفسية لليمين الحاقد على الثورة.

فالكتاب يهاجم الثورة في صفحات ساخنة ينحدر فيها بكلامه إلى درك سحيق حيث يقول مثلاً: «**إنني أدين كذب الدعايات التي امتدت على مدى قرنين**»[1]. ويغلي حماساً ضد ما يسميه بـ «الأسطورة الثورية»، ويرى في هذه الأسطورة الثورية: «**السبب في إفساد روح الشعب الفرنسي وعقله إلى درجة أن هذا الشعب لم يعد يرى منذ قرنين الانهيار الاقتصادي والثقافي والديني الذي تسببت فيه الثورة الفرنسية... هذه الثورة التي كانت السبب المباشر في أنظمة الحكم الاستبدادية المعاصرة**»!؟ وفق رأيه.

إن هذه الآراء ليست جديدة حيث نجدها عند تيار Thiers ومينييه Mignet[2] في تأريخهما للثورة الفرنسية الذي أصدراه قبل

(1) DUMONT في كتابه: «Pourquoi nous ne célébrons pas», 1789.

(2) انظر فيما يتعلّق بكتابة التاريخ: «تاريخ ومعجم الثورة الفرنسية والمعجم النقدي للثورة الفرنسية». صدرا بباريس.

سنة 1824، وقد قاما معاً بصياغة الوهم الأسطوري عن وطنية البورجوازية، واستخدما مفهوماً غريباً يقوم على الفصل بين الشعب و«الهمج» وهما تسميتان ستلعبان دوراً هاماً في السنوات اللاحقة، وفي مواجهة سيادة الشعب، وهو برأيهما سيد طالما لم يطعن في سيادة البورجوازية، يقيمان الهمج سقط المتاع، أي ذلك القطيع الذي لا يحترم شيئاً.

وهكذا فإن إدانة تطرّف الثورة ليست حكراً على «مؤرخي» اليمين المتطرف حيث نجد جذورها عند المدافعين عن الليبرالية، وإذا كان اليمين المتطرف «بسذاجته» يرفض كلياً، مبدأ الثورة، فإن الليبراليين وبخبث حاقد، قاموا منذ بداية القرن الثامن عشر ولا زالوا حتى اليوم يقومون بالرد على ثورة 1792 بثورة 1789 مدعين أن الثانية تمثل الحرية، بينما تمثل الأولى المساواة، وذلك لتحطيم ما يسمونه بـ «أسطورة الانفصام الثوري»[1].

هذا ما يماثل وبعيداً عن كل سفسطة محتويات طرح أكثر أطراف اليمين تطرفاً وتقليدية، ومن هنا فإنه من الطبيعي أن يجد هؤلاء المؤرخون في توكفيل Tocqueville مبشراً سباقاً لفهمهم للثورة.

لقد كان توكفيل أحد مؤرخي الامبراطورية الثانية، وقد ذكر في كتابه «النظام القديم والثورة»: «إن الثورة تمثل مأساة لم تجد حلاً بعد». وكان أول من قدم نظرية مبسطة تقوم على مناقضة الحرية

(1) هذه هي الأطروحة المتبناة من قبل فوريه ومدرسته المعاصرة (F. FURET).

للمساواة وعدم تجانسهما، هي وجهة نظر لا زالت تمثل أساس رأي الكثيرين من الليبراليين حتى اليوم. وكان لتوكفيل، إذن، «شرف» القول: «إن الديمقراطية والمساواة لا يمكن إلا أن تكونا مضرتيْن بالحرية»!

إن مؤرخي المرحلة المسماة «أخلاقية» التي جاءت بعد كومونة باريس الثانية والتي رأت قيام الجمهورية الثالثة، يكشفون على نحو أوضح الخبث الذي عالج به الليبراليون الثورة، ونعني بهم المتعلقين بثورة 1789، أي أولئك الذين حرصوا على تعلقهم بالثورة طالما بقيت امتيازاتهم المالية والسياسية في مأمن والذين يلعنون الثورة ويبتعدون عنها ما إن يروا أن روح المساواة بدأت تستفيق. وبعد الخوف الكبير الذي أظهره هؤلاء المؤرخون إثر حدوث كومونة باريس الثانية، جاء أرنست رينان Renan ليكون أحد الناطقين باسم الإيديولوجية البورجوازية لاعناً «الأسطورة الثورية» متهماً إياها بشتى التهم في كتاب أصدره سنة 1871، أي بعد الكومونة مباشرة، بعنوان «الإصلاح الثقافي والأخلاقي» متهماً الثورة بأنها أفسدت عقول ومؤسسات الفرنسيين.

وإلى جانب هذا نضيف مؤرخاً آخر هو تان Taine الذي كان أيضاً ثائراً على الكومونة، حيث كتب سنة 1875 كتابه «جذور فرنسا المعاصرة» وأظهر فيه مخاوفه وحقده من وضد الجماهير. فقد أكد في هذا الكتاب أن الجماهير سيئة دائماً، وهي دائماً مُقادة من قبل مهرجين. وخوف تان هذا من الجماهير يجعله مؤرخاً هاماً جداً لمن كان يريد أن يعيد كتابة تاريخ هذا المجهول أو المتجاهل والمكروه أي

رجل الجماهير أو الجماهير المنسية.

وكان لا بد من انتظار لوفافر Lefebvre لإعادة الاعتبار للجماهير وذلك في كتابين أحدهما: «الخوف الكبير» وثانيهما: «الجماهير الثورية». إن احتواء وتبني الثورة الذي بدأ منذ عهد الجمهورية الثالثة يجب أن لا يخدعنا أو ينسينا الخلفيات الديماغوجية التي يتظاهر بها الليبراليون، وهذا الاحتواء وذاك التبني الليبرالي للثورة كان بارعاً وخبيثاً ومؤامرة أفرغت الثورة من محتواها وحولتها إلى مسخ من التراث البورجوازي، أو تخيلت أنها استطاعت ذلك. فبعد سقوط الكومونة الثانية قامت جمهورية الوجهاء (الثالثة) بالبحث عن شرعية لنفسها، حيث بادرت بعد إنهاء اليسار مع الكومونة، إلى مواجهة أنصار العودة للنظام الملكي، وهكذا فإن السلطة البورجوازية لم يكن لها بد من أن تكون جمهورية، ولم تنجح إيديولوجية البورجوازية الجمهورية إلا على أساس مبدأ الدفاع عن الوطن حيث مكّن «مبدأ الوطن في خطر» القيادة البورجوازية من التلاعب بقومية الشعب وإرساله جماعات إلى حروب دموية دورية غير عادلة، نذكر منها على سبيل المثال الحرب العالمية الأولى.

وأقامت الجمهورية الثالثة «شرعيتها» على أجساد الوطنيين الثوريين تاركة في الظل ضحايا الكومونة الذين لم يقوموا إلا بمواصلة نضال جماهير الثورة الفرنسية المسحوقة. وهكذا هجنت الثورة الفرنسية وتمّ احتواؤها في التراث الجمهوري بعد أن حولت إلى عاجزة عن الحركة.

وكان المؤرخ الأكثر تمثيلاً لمرحلة نهاية القرن التاسع عشر أولار Aulard، وكان بطله دانتون Danton، وقد ظهر التناقض بين دانتون وروبسبيير Robespierre في هذه المرحلة، وهذا التناقض لم يفتأ يعمق انقسام فرنسا إلى شقين يسار ويمين، وهما شقان لا يتوقفان عن التصارع حتى الآن سوى في فترات تعرّض الوطن للخطر.

وبالرغم من الانتصار الظاهر الذي حققه «الوجهاء» البورجوازيون على ثوار كومونة باريس ورثة «اللامتسرولين» الذين قاموا بثورة 1792 فإن التيار اليساري في تاريخ فرنسا ومنذ الثورة لم يعدم متعاطفين معه على صعيد المؤرخين، حيث كتب بعض معاصري ثورة 1792 مذكراتهم مؤكدين وجود صياغة ثورية لتاريخ الثورة. غير أن أهم من مثل الاستمرارية الثورية كان أحد رفاق بابوف ونعني به بوناروتي Bounarroti وهو إيطالي الجنسية، حيث كتب تاريخ «مؤامرة» بابوف وأتباعه وأرسى قاعدة لأجيال من المؤرخين ومن رجال النضال الثوري الذين نذكر منهم على سبيل المثال لويس بلان Louis Blanc وبوشيز Buchez وروو Roux إلخ... وقد ساروا على درب روبسبيير واللامتسرولين. ومن بين المتعاطفين مع ثورة الشعب نذكر مؤرخاً بارزاً هو ميشليه Michelet الذي أصدر سنة 1847 تاريخاً للثورة الفرنسية.

ونحن من جهتنا نتعلق في عملنا هذا، بهذا التيار السري لتاريخ الاشتراكية الفرنسية الذي غذى برودون Broudhon وبلانكي

Blanqui وجوريس Jaures إلخ. . . والذي ألهم المتساوين المتهمين «بالفوضية» الفرنسية التي نتعلق بها، وهي في الواقع حركة مساواة كما سنرى.

ومنذ بداية القرن العشرين وبعد ثورة أكتوبر السوفياتية عرفت المواجهة بين اليمين الليبرالي الذي ينتمي لثورة 1789، واليسار الشعبي الذي ينتمي إلى ثورة 1792، صدامات وتصعيدات. فلقد أثارت الثورة البلشفية مخاوف البورجوازية الفرنسية، وساهمت دون أن تدري في دفع المؤرخين الليبراليين إلى العمل في السر، على تحطيم صورة الثورة الفرنسية. وهكذا وعلى نحوٍ ما غدت الثورة الفرنسية ضحية للثورة الروسية وقام المؤرخون الماركسيون بالاستفادة من الثورة الفرنسية لمنح الثورة البلشفية جذوراً تاريخية، وبلغت الأعمال التاريخية الثورية قمتها عند المؤرخين ماتييز Matiez ولوفافر Lefebvre وسوبول Soboul، غير أن هذه المدرسة أصابها اليوم نوع من الوهن لما تعرضت له منذ نهاية الحرب العالمية الثانية من هجمات شنها الليبراليون الأنجلوساكسون عليها والذين ما لبثوا أن اقتفى أثرهم بعض الفرنسيين «العملاء» لهم ولفكرهم الحاقد على الثورة الفرنسية والعامل على تشويهها.

لقد كانت الصفعة الأولى الموجهة للثورة الفرنسية هي تلك المتمثلة في الطعن في أصالة خصوصيتها القومية الفرنسية، وذلك بتقديمها كحدث ولد بفعل الثورة الأمريكية في إطار ما أطلق عليه «الثورة الأطلسية أو الغربية»، وقد دافع عن هذا الرأي كل من غودشوت

Godechot وبالمر Palmer في جلسات المؤتمر الدولي للعلوم التاريخية الذي انعقد في روما سنة 1957، وهذه النظرية التي لا تقوم على أي أساس من الواقع قصد بها إنهاء أصالة الثورة الفرنسية والانتهاء من اعتبارها الثورة الأم، كما أن هجمات أخرى وجهت للتحليلات الطبقية الماركسية للثورة الفرنسية، وهي هجمات لا تخلو من نصيب من الصحة حيث يميل التحليل الماركسي إلى استخدام أنماط جاهزة في التحليل دون أن يأخذ بعين الاعتبار الحقائق التاريخية. وهذا ما قال به كوبان Cobban، إذ إن عمل هذا الكاتب الانجليزي جدير بالاهتمام، حيث إنه كان صارماً في منهجيته ولم يكن ينطلق من خلفيات مسبقة.

هذا المؤرخ الانجليزي يختلف في عمله عن أعمال أبطال الليبرالية الفرنسيين مثل ريشيه Richet وفوريه Furet اللذان يشرحان دون أي جديد في كتابهما «الثورة الفرنسية» الصادر سنة 1965 ما يعتبر أنه «انحراف غريب لثورة قامت بها النخبة تبعتها ثورة شعبية عنيفة ونكوصية». ونلاحظ هنا كما سبق أن أشرنا إليه أن الفكر الليبرالي يعود بشكل عجيب ليلتقي بفكر اليمين المتطرف في خندق واحد ضد الثورة.

وقد أخذ الجدل بين هؤلاء المؤرخين الليبراليين والمؤرخين الماركسيين منحى متصاعداً منذ أن اكتشف اليمين، بفرح كبير، وجود معسكرات ومواقع للقمع الفكري والجسدي في الاتحاد السوفياتي. وبشكل متزامن لصراعها مع الماركسية تحاول المدرسة

الليبرالية أن تصبغ على نفسها طابع الثقافة والفكر والحياد العلمي، وذلك لتستخدم الصفة العلمية المنتحلة وتمنح بها شرعية لآرائها المتعصبة الرأسمالية. لذلك نراها تعيد إلى بساط البحث موضوع «الأسطورة الثورية» وذلك بطرح الثورة في صياغة سفسطائية بارعة وتتحدث عن الثورة كما لو كانت كائناً مجرداً خرافياً[1] حيث يحاول فوريه Furet قائد هذا الاتجاه الذي أمسى اليوم يمثل موضة فكرية يحاول أن يؤكد أن الانفصام الثوري ليس سوى أسطورة وأن الثورة لم تتجاوز عقول الفرنسيين.

ونحن نتهم هذا المؤرخ بعدم النزاهة في تعريفه للانفصام الثوري حيث يراه كما لو كان نابعاً من «عاهة موروثة»[2]. ويظهر سوء النية لديه بشكل واضح عندما يقول: «إن الثورة الفرنسية ليست انتقالاً، إنها أمل، ووهم أمل، إن ذلك ما هو فريد فيها وهو ما يمنحها أهميتها التاريخية، وهذا الامتياز فيها هو الذي جعلها إنسانية الأبعاد، أي أولى التجارب الديمقراطية»[3]. أما قضية المساواة كأساس للديمقراطية فلا تهمه.

إن خلفيات هذا الرأي واضحة، فهو يدافع عن مفهوم أنجلوساكسوني للثورة الفرنسية جاعلاً منها قضية سياسية وإيديولوجية مبتعداً بها كلية عن الصراع بين القوى الاجتماعية ودور هذه القوى

(1) فوريه في كتابه «Penser la Revolution».
(2) نفس المصدر.
(3) نفس المصدر.

في الانفصام الثوري، ومهما كانت دقة وجاذبية هذا التقديم «الذكي» للثورة فإنه لا يقنعنا بل يثيرنا لأنه يلغي تضحيات آلاف المناضلين الذين سقطوا في معارك التاريخ في سبيل الثورة ـ الأمة، ثورة الحرية و«المساواة»، الذي يريد هذا التحليل أن يجعلها مجرد حوار أفكار صالونات خاص بزبانية البورجوازية وخدمها من «مؤرخين» ليبراليين يصادرون الفكر ويصيغونه في خدمة مصالح طبقتهم لاغين دور أصحاب المصلحة الحقيقية في الثورة.

وعلى ضوء ما تقدم يمكننا أن نفهم الرد العنيف الذي واجه به الماركسيون هذا الطرح، حيث كتب مازوريك Mazauric في مقدمة كتابه «اليعقوبية والثورة»، يقول ما مفاده: إن كشف أوهام التاريخ الثوري الذي يدعيه المؤرخون الليبراليون الديمقراطيون يغطي في الواقع الصراع الإيديولوجي الذي هزّ وما زال يهزّ الغرب منذ اكتشاف «الغولاق» أي معسكرات القمع الفكري والجسدي في البلدان «الاشتراكية» ومنذ البدء بالتنديد بالأنظمة («الاستبدادية») النابعة من ثورة 1893.

كل هذا إنما يراد به الدفاع عن النمط «الديمقراطي الأمريكي».

ومن كل هذا تبرز قضية تشد انتباهنا وتتمثل في ضرورة إيجاد صياغة جديدة لنا نحن الذين لا زلنا نتمسك بانتمائنا إلى اليسار، ونعتقد بأن الثورات تمثل الفعل والجهد الشعبي الشرعي الذي تقوم به الشعوب للتخلص من الأنظمة الجائرة، ونظراً إلى أن الفكر الليبرالي لا يناسبنا وكذلك التبسيطات الماركسية، فإنه يتعين علينا أن نبحث

عن طريق ثالث. إن هذه القناعة هي التي دفعتنا إلى البحث عن ذلك في ثورات العالم الثالث في مسيرة شعوب تسعى إلى خلاصها، وهكذا كان لا بد من الانطلاق إلى الأمام والخروج من النمط الغربي المحنط، حيث لم يعد مسار التاريخ يتقرر في بلدان الثورات الغربية التي بدأت تشيخ، فلا مجال لذلك الآن لا في الغرب ولا في روسيا.

إن محرّك تاريخ الإنسانية الآن بدأ ينتقل إلى مواقع أخرى، إلى العالم الثالث... إلى أمريكا اللاتينية، وإلى إفريقيا، في بلدان صغيرة مثل ليبيا، إن مفهوماً ثورياً جديداً للتاريخ لا يمكن إلا أن يكون مرتبطاً بممارسة ثورية، وليبيا تبدو مقدمة على تجربة جديدة... أي لصياغة جديدة للتاريخ مرتبطة بممارسة ثورية.

ذلك هو الطريق الثالث وهو ما نبحث عنه ولن نجده في اجترار الماضي باسم ديمقراطية يكون فيها الشعب محنطاً تماماً كنماذجه القديمة.

افتـراضات بحثنا

لقد مهّدت لنا المواجهة بين المؤرخين الماركسيين اللينينيين والليبراليين أنصار «الديمقراطية الأمريكية» الطريق في بحثنا. وبالتأكيد فإن الأعداء الرئيسيين للثورة كانوا بارعين جداً. إن التضحية بصرامة، عمل فيه الكثير من البحث والتنقيب ومبني على علم الاجتماع، واستبداله بهشاشة خطاب مصطنع يدين مخاطر

«الإرهاب الإيديولوجي» لسنة 1893 يقدم كما لو كان تاريخاً علمياً، إن ذلك جعل علماء البلاغة الليبراليين يبرزون لنا الحاجة إلى خطاب تاريخي جديد وهو ما لا يمكن أن يُبنى إلا على خطاب ثوري جديد.

وإلى عهد غير بعيد كان الخطاب الماركسي اللينيني يستخدم كأداة لتحليل التاريخ الثوري، وفي الوقت نفسه كسلاح ثوري، ولأسباب تاريخية فإن فشل الاتحاد السوفياتي في مشروع بناء الشيوعية جعل الماركسية اللينينية تخسر علانية مصداقيتها كسلاح ثوري قد استنفد. وأفرط الشيوعيون في استعمال المبالغات والسفسطة خلال المرحلة الستالينية، كما خسرت ماركسيتهم كل قوتها الضاربة لتصبح لغة أكاديمية ميتة، ولكنها لا تزال على الأقل أداة ضرورية في التصور الفكري، كأداة تحليل.

وفي إطار مشروعنا في التاريخ المقارن والذي يهدف إلى استعادة الماضي واستحضار المستقبل وجب علينا إيجاد أسلوب جديد يستند إلى الحقيقة، آخذين بعين الاعتبار إفلاس الماركسية وحدّة هجومات اليمين الحاذقة والدقيقة، أكثر من ذي قبل. ويأتي عمل قائد الثورة الليبية في محله وأوانه ليمنحنا الأسلوب الذي نبحث عنه. فالكتاب الأخضر هو الخطاب الذي ألقته الثورة على نفسها، وهو ثمرة التجربة الليبية، ويمكن أن نجد فيه السلاح الذي يمكن أن يُشهر في وجه اليمين الذي سلك مرحلتين في محاولة تحطيمه للثورة. ولنذكر بطريقة التحطيم، إن نقطة الانطلاق تتمثل في «أن الثورة هي نتاج التفاعل الإيديولوجي واللغوي» والنتيجة المستخلصة من ذلك ترتكز

أولاً على نكران حقيقة الانفصام الثوري والحد من مجال الثورة في المجالات الإيديولوجية والسياسية، وثانياً، للتأكيد على أن الثورة ليست سوى أسطورة. ومن خلال هذه التحليلات يتم تقديم الثوريين على أنهم رجال متذبذبون ومتقلبون بفعل خطاباتهم الذاتية. ومن الواضح أن مثل هذه النظريات تنشأ عن روح التعصب الخالص، ولذا فإنه من الواجب التذكير بأن الثوري ليس متذبذباً أو متقلباً بل إنه يفكر، يعمل ليهدم ثم ليبني الأسس التي ترتكز عليها «الثورة»، أي ما هو ثورة حقاً. ومعمر القذافي هو المثال الحي لما سبق أن ذكرنا. وانطلاقاً من تجربته فإنه يثبت أن رجل الثورة يفكر، يقوم بتهيئة الانفصام الثوري ثم ينتقل إلى العمل، وخلال مراحل عمله يكتشف الكثير من المفاهيم الجديدة التي هي ثمرة التجربة والوعد بانطلاقة جديدة للحركة الثورية.

وهكذا يتوحد التصور والعمل جدلياً في الفعل الثوري، ووحدها الضمائر المريضة يمكنها أن ترفض قبول هذه الجدلية التي تؤسس عظمة الإنسان، وهو رفض لا يمكن أن يكون مقبولاً سوى في حال تعلق الأمر بعالم الخبثاء أو بعالم خاص بالقردة والمصابين بانفصام الشخصية يقدمان فيه مسرحية ساخرة. ولهذا نرجو من القارىء أن لا يعجب من كثرة المرات التي نذكر فيها أعمال «فوريه» ومدرسته في بحثنا، ذلك أن أبعاد خلافاتنا معه تتجاوز صراعات المدارس والأشخاص حيث نريد صدّ اتهامات التهريج الثوري، وأن ندافع عن الثوري الواعي المسؤول عن أعماله الثورية سواء تعلق الأمر بزعماء أم برجل الجماهير المغمور.

الثوري الأصيل

إن الرهان المرتبط بـ «قائد» الثورة الليبية يتمثل إذن، في الدفاع عن الصفة التاريخية لرجال الفعل والمفكرين الثوريين. واختيارنا لمعمر القذافي بالذت هو تحدٍّ مقصود، فنحن نعرف جيداً أن «القائد» كثيراً ما يجري تجاهله في الغرب، وأن الملامح والآراء التي تقدمها عنه الصحافة ووسائل الإعلام الخاضعين للامبريالية الأمريكية، كثيراً ما تكون خادعة. وقد أظهر روبير شارفان Robert Charvin وجاك فينييه زورز Jacques Vignet Zurz بشيء من المزاح مختلف الأوصاف والنعوت المتناقضة غالباً والتي كثيراً ما نعت بها معمر القذافي في الصحف. وهكذا فقد سجلا له كل النعوت الجامحة جداً، إذ إن الصحفيين لم يحرموا أنفسهم من اللهو واللعب بالكلمات.

وهذه بعض منها للذاكرة حيث وردت وفقاً للظروف ولمزاج الصحفي، يتحول معمر القذافي إلى «مهووس» و«متطرف» و«غول» و«صاحب رؤى» و«متزمت فظ» إلخ. كما أن مؤلفي «ظاهرة القذافي» **«Syndrome Kadhaf»** سجلا بكفاءة كبيرة: «إن قائد الثورة الليبية يستفيد، هكذا بإفراط في التبجيل أو بفيض من الإهانة! من هذه الأوصاف التي نعت بها، وبشيء من التغيير، كلاً من لينين وماو وكاسترو وعبد الناصر. ومعمر القذافي هو تجسيد للشيطان وشر مطلق»[1]، تماماً كسابقيه بل إنه يجمع كل مساوئهم

(1) انظر: «ظاهرة القذافي» Le Syndrome Kadhafi، ص1 طبعة فرنسية ألفها Charvin et Zurz.

وحده! وهذا التقديم يعتبر مدهشاً للغاية، إذ هو تقديم لرجل كرّس كل شغفه وجهده من أجل بناء بلده وتهيئته لنظام أكثر عدالة.

وهذا التقديم بالفعل مدهش وغير عادل، إلى درجة أنه لا يمكن أن يكون، كما بيّن ذلك المؤلفان، سوى إحدى العوارض المرضية للعقم الذي يعانيه الغرب والمتمثل في خوف عالم أناني مترف، من عالم ثالث يتحرك ويتحول بدوره إلى صانع للنظريات[1]. ووراء التوجهات المعادية للقذافي تختفي أنانية رجعية لأصحاب الامتيازات الذين لا يريدون فقدان امتيازاتهم. وإلى جانب هذا التقديم الكاريكاتوري يوجد تقديم آخر للعقيد. وهذا النوع هو الذي يرى في العقيد «رسول الصحراء» Le Message du désert[2] و«راهب الله ينوّه بتصوفه ونبوءته»، وهذا الخطاب ذو القصد والنية الحسنة يمثل خطراً أكبر من سابقه إذ إنه يجعل من معمر القذافي ومن الثورة الجماهيرية نوعاً من الأعجوبة المسلية غير جدية. فالإلهام والتصوف لا يمكن نكرانهما عن العقيد ولكنهما لا ينفصلان عن نزعته الثورية، وعن جدية انتصرت، على بُعْدِ أمتار قليلة من أكبر القواعد العسكرية الغربية في المتوسط، ثم تأكدت هذه الجدية في معركة النفط وغيرها، ووصلت إلى دفع «الغول» الأمريكي إلى إرسال أساطيله لاغتيال القذافي شخصياً ولكنها لم تستطع سوى إثبات عدم «جدية» العملاق الأمريكي الذي لم تستطع عشرات من طائراته

---

(1) ذلك ما يحاول مؤلفا المرجع السابق إبرازه في كتابهما.

(2) ميريلا بيانكو: «القذافي رسول الصحراء» وكارالبين «Templier d'allah».

وسفنه النووية المرسلة إلى أغتيال شخص واحد سوى قتل فتاة صغيرة، كما لم تقوَ القنابل المدمرة على هدم خيمة هذا البدوي الذي أريد اغتياله؟! إن إيمان العقيد جزء لا يتجزأ من التزامه الثوري. وهذا الربط بين الإيمان والثورة يمكن أن يفاجىء الأوروبيين المعتادين على الإلحاد، ولكن هذا الربط الرئيسي هو الذي يجب فهمه لقياس مدى التجديد والإبداع للثورة الليبية الجماهيرية.

بعد هذه الافتراضات، نرى أنه من واجبنا الآن محاولة رسم ملامح معمر القذافي في إطار التزامه الثوري. ففي الأصل كان معمر القذافي بدوياً، ولد في صحراء «سرت» سنة 1942 في وقت كانت فيه ليبيا بلداً صغيراً يمزقه الاستعمار وتنهكه الحروب التي تشنها القوى العظمى على الأراضي الليبية، مؤكدة عدم احترامها الشعوب الأخرى.

في ذلك العهد لم تكن ليبيا هدفاً للمطامع في بترولها، فقد كانت بلداً فقيراً رأى فيه الإيطاليون منذ سنة 1911 مجالاً توسعياً لمجالهم الاستعماري، وهو ما ساعد على المزيد من تعميق فقر ليبيا. وكبر معمر القذافي في صحراء سرت ببلده الصغير والفقير ليبيا، التي تم اكتساحها، وعرفها العالم الغربي بأسماء لساحات الوغى (بئر حكيم - طبرق). ويتفق جميع الكتّاب والمؤلفين حول تأثير الصحراء في مزاج وأفكار العقيد، حيث كتبت ميريلا بيانكو Mirella Bianco[1]: «إنه من الواجب البحث في الصحراء عن طبيعة معمر القذافي وعن

(1) انظر كتاب «القذافي رسول الصحراء» لـ ميريلا بيانكو.

روحانيته وتصوّفه وهي صفات تغلب فيه على كل ملامح أخرى وتؤثر حتى على أنشطته السياسية. لقد احتفظ معمر القذافي من الصحراء بطعم الحرية المطلقة التي لا يحدّها سوى الإذعان لله».

إن الأهمية التي يمكن أن يحتلها هذا المناخ الصحراوي الجاف والقاسي في التكوين الفكري لإنسان يعيش فيه تمثل بدون شك أمراً يصعب على سكان المدن قياسه أو فهمه إلا عندما يقدم في إطار التذكير بحياة الأنبياء مثلما فعلت بيانكو وغيرها[1]. فعند معمر القذافي يظهر تأثير الصحراء. وهذا ما يسجله عادة الملاحظون، وخلافاً لعدد كبير من المثقفين العرب فإن التوفيق بين الإسلام وروح العصر ليس منبعاً للتمزق أو النزاع عند القذافي. ومع ذلك فإن هذا التوفيق كان بمقدوره أن يكون صعب التحقيق نظراً للتخلف الذي عرفته ليبيا بسبب وضعها التاريخي والذي ما زالت آثاره باقية.

وخلال سنوات قليلة كان على الشعب الليبي أن يتأقلم ويتحول من عصور التخلف إلى العصر الحديث، معيداً الحياة بسرعة لكل مراحل التاريخ الإنساني. وقد استشهد العقيد بهذه التجربة التاريخية في لقاء له مع الصحفيين حيث قال: «يمكن أن أقول إنني عشت كإنسان مرّ بمختلف العصور الإنسانية، العصر البدائي وعصر الصيد وعصر الزراعة القديمة إلخ... قبل أن أعرف العصور الأخرى، المجتمع الرأسمالي والمجتمع الصناعي، وحتى عصر الامبريالية وأخيراً

(1) انظر «Libye nouvelle rupture et continuité»، ص5.

عصر الثورة. وفي أقل من ربع قرن انتقلت من المجتمع البدائي إلى العصور الحديثة»[1]. إن كل الذين عرفوا معمر القذافي خلال السنوات التي قضاها في سرت (1943 - 1956) لا ينسون طبيعته المتحفظة ومزاجه الرصين. وبالطبع فإن هذا التحفظ الطبيعي يعود إلى تجربة الصحراء. ولذلك ليس هناك تناقض بين سنوات تحفظه وبين سنوات ممارسة السلطة المتميزة بالجموع والتحريض، وقد ظهر معمر القذافي في كل الأوقات بمظهر مختلف عن الآخرين، فقد أظهر مبكراً مزاج القائد وكذلك بدا وكأنه وعى الظلم الذي يقاسيه البدو، وهذا ما يمكن أن نفسر به دفاعه الكبير عن المضطهدين، وفي نفس الوقت الذي كان يحدد فيه معالم هذا الظلم، كان الافتخار بالانتساب إلى هؤلاء البدو المحتقَرين، يكبر فيه وتتولد عنه وتنشأ نبتة الثورة.

وقد تابع معمر القذافي تعليمه من (1959 - 1961) بالمدرسة الثانوية بسبها حيث عرف هناك بنزعاته الثورية. وهنا يجب الاعتراف بأن الأرضية كانت مؤاتية، إذ بينما كان العالم العربي يتحرك كانت ليبيا خارجة عنه وملكها إدريس يحكمها في ظل الدول الغربية، وخاصة انجلترا التي يدين لها بعرشه[2].

وكان الشاب معمر القذافي يتألم ويتعذب من الاضطهاد الذي عرفه العرب، ويظهر هذا الشعور بالظلم وكأنه الشيء الراسخ في

(1) انظر كتاب حميد برادة «أنا معارض على الصعيد العالمي»، ص78.

(2) «La Mémoire du siécle» - Suez - M.FERRO, 1956.
«La naissance d'un curs Monde», 1956.

تكوينه الفكري، ويفسر دون شك عمق انتمائه القومي العربي وهجوماته الحادة والعنيفة ضد «إسرائيل» وتعلقه بالقضية الفلسطينية.

وفي هذه السنوات كان العالم العربي يتحرك. وكان نظر معمر القذافي معلقاً على مصر التي تقود مسيرة العالم العربي، أي مصر التي شهدت في 23 يوليو 1952 سقوط الملك فاروق حيث تمت الإطاحة به من قِبَل الضباط الأحرار، هؤلاء الضباط وعددهم مئتان وخمسون ضابطاً، كانوا منظمين في هياكل يقودها مجلس قيادة الثورة، وكانوا يعدون منذ 15 مايو 1949 مشروعاً لقلب النظام الفاسد الذي كبّد العرب الخزي والذل عندما تمّ سلب فلسطين. وكان برنامج الضباط محدداً بالثوابت التالية: تحرير فلسطين وقناة السويس وإنهاء الحكم الملكي المباع للغرب.

وشيئاً فشيئاً برز على السطح ومن ضمن الضباط الأحرار جمال عبد الناصر، ومنذ سنة 1954 ظهرت كذلك فلسفة الثورة وأصبحت مصر قبلة أنظار العالم العربي وكذلك العالم الثالث، وقد شاركت سنة 1955 في مؤتمر باندونغ في نفس الوقت الذي كان يتم فيه الإعداد والتهيئة لنظرية الحياد الإيجابي. وكانت كل الحياة السياسية في مصر رهينة ظروف القضية الفلسطينية والتحرّر من الوصاية الخارجية، وفي سنة 1955 نشأت قضية قطاع غزة، وفي سنة 1957 نشأت «قضية قناة السويس».

وفي 26 يوليو أعلن عبد الناصر، في غمرة من الفرح، تأميم مشروع قناة السويس. وامتدت هيبته إلى كل العالم العربي خصوصاً

و«أن النتيجة كانت مفجعة بالنسبة للأوروبيين»، حيث تم إغلاق القناة، وتوقّف التزويد بالبترول كما قطعت كل الدول العربية المستقلة علاقاتها مع فرنسا وانجلترا. وفي هذا الوقت كانت ليبيا جامدة لا تتحرك ولا تفعل شيئاً، ولم يلتزم الملك إدريس مع الدول العربية، فتزايد الشعور في ليبيا بالمعاداة للحكم الملكي وللأجانب، فكيف لا نفهم والحال تلك أنه في خضم كل هذا المناخ من النهضة التي يعيشها العالم العربي ـ سنة 1957 وهي بالفعل سنة انبعاث الجمهورية العربية المتحدة المتكونة من مصر وسوريا ـ كيف لا نفهم أن ذلك كله دفع بكبرياء هذا الشعب البدوي إلى السير على خطى عبد الناصر ليجعل من ليبيا مصراً جديدة؟

ليس من باب الصدفة إذن أن يبدأ وعي القذافي الثوري يتعمق منذ سنوات سبها. لقد قرأ وتروّى من فلسفة الثورة وأصبح يسعى لجر رفاقه لإشراكهم معه في مشروعه الكبير لتطهير ليبيا والعالم العربي. وقد اعترف معمر القذافي أن عبد الناصر كان بمثابة معلمه الروحي. وبالتالي فهو المعلم الذي خصّه بدون شك بأمانة القومية العربية.

ورغم خيبات الأمل التي تراكمت خلال سنوات ممارسة السلطة فإنه يعترف دوماً بهذا التأثير ويذكره بحنين، كما يذكر الأيام السعيدة والغبطة الثورية التي تلت نجاح الثورة. والتصريح الذي خصّ به الصحفي حميد برادة يحدد مختلف إسهامات الفكر والحركة الناصرية، فقد صرح العقيد بقوله: **«أنا أنتسب إلى جيل فتح عينيه على السياسة**

مع عبد الناصر، وبدون شك فنحن نعتبره قائداً للكفاح من أجل الحرية والوحدة العربية. فهو يعبِّر بإخلاص عن طموحاتنا في هذا الاتجاه كما يعبِّر عن مقتنا للاستعمار والصهيونية والإقطاع والاستغلال»[1].

وعندما طرد معمر القذافي من مدرسة سبها، أكمل المرحلة الثانية من دراسته بمصراته (1961 - 1963)، وابتداءً من ذلك التاريخ أصبح يخطط للثورة في حركة سرية مدنية كان قد قام بتنظيمها. هذا المخطط الغريب الذي يقوم به طالب شاب تنتهي به الأحلام إلى أن يصبح حقيقة، أليس فيه الضمان الشرعي للبرنامج الثوري لمعمر القذافي؟ ولتحقيق الحلم أدرك مبكراً أنه يجب توفير الإمكانات والوسائل، وأن تحقيق هذا المطلب وذاك يمر عبر تكوين منظمة سرية عسكرية، تماماً مثلما فعل الضباط المصريون، وكما حاول أن يفعل «المتساوون» من أتباع بابوف قبل ذلك بقرنين. فانضم في سنة 1963 إلى الأكاديمية العسكرية ببنغازي ودعا رفاقه إلى الدخول في صفوف الجيش دون إعلامهم بالأسباب.

وشيئاً فشيئاً تكوَّن مجلس قيادة الثورة من الضباط الوحدويين الأحرار سنة 1964[2]. وقد فرض الضباط الوحدويون على كل المنتسبين عدداً من القواعد الحياتية: الصلاة، ترك الخمر وعدم لعب الورق. وهي نفس القواعد التي جعل منها الضابط الذي أصبح

(1) «أنا معارض على الصعيد العالمي»، حميد برادة، ص72.
(2) «رسول الصحراء» ـ بيانكو، ص74.

قائداً، قوانين قائمة وهي تمثل تواصلاً جميلاً لفكرة أصيلة وتم إعدادها ودمجها في العقيدة والإيمان على مرّ السنين، وشيئاً فشيئاً بدأ الإعداد والعمل لقلب النظام وشرع الأعضاء في دراسة السياسة والنضال، وبعد بعض التغييرات في الخطة[1] وبعض الإنذارات المغلوطة والمواعيد الباطلة، وفي الليلة الفاصلة بين 31 أغسطس والفاتح من سبتمبر 1969، وبينما كان الملك إدريس موجوداً في أنقرة، استولى الضباط الوحدويون الأحرار على الحكم.

وكانت مفاجأة للشعب الليبي الذي اندهش لسماع صوت غير مألوف وغير معروف يتحدث عبر أمواج الأثير، وظلّ مجهولاً طيلة أسبوع يعلن للشعب أن ليبيا أصبحت خلال تلك الليلة «جمهورية حرة ذات سيادة» وأنها أصبحت تسمى «الجمهورية العربية الليبية» وكان برنامج النظام الجديد يتمثل في إعادة إحياء التراث العربي والإسلامي، والانتقام للشرف المهدور للإسلام والأمة العربية، والعمل من أجل الحرية والوحدة والعدالة الاجتماعية والحق في المساواة والعمل[2].

ومنذ تاريخ هذا التصريح بدا لنا أن معمر القذافي لم يتخلَّ عن المشاريع التي تصوّرها منذ بدايته كضابط شاب جبه الغرب واستولى على الحكم وعمره 27 سنة، وذلك بمعية من رفاقه. وهذا الثبات

(1) «رسول الصحراء» ـ بيانكو، ص83.
(2) «رسول الصحراء» ـ بيانكو، ص119-121.

الذي أكده العقيد وهو شاب للوصول بمشروعه «ثورة من أجل الشعب» لم يتم إنكاره حتى اليوم.

ونستشهد على ذلك بتصريح مثير لهذا الرجل المتشدد والذي ظلّ على موقفه رغم الخيبات المرتبطة بحياته كـ «زعيم» إذ يقول عن نفسه: «أنا أقف في صف المعارضة الثورية إلى جانب رجل الشارع والرجل المظلوم سواء أكان مسيحياً أم مسلماً، في لبنان أو في مجموع الأمة العربية، كما في جميع أنحاء العالم، فأنا أقف إلى جانب المواطنين والمضطهدين والمستغلين، أولئك الذين لا سلطة لهم ولا ثروة ولا سلاح. أنا مناهض على المستوى العالمي أنا لا أقود المعارضة العربية فقط ولكنني أقودها على مستوى كوكبنا الأرضي. إن ليبيا تدعو إلى بناء عالم بدون حروب ولا نزاعات ولا استغلال ولا اضطهاد حيث تكسر القيود والسلاسل وحيث تحول كل الأنظمة إلى دول للجماهير تلغى فيها الحكومات والأسلحة وتختفي ليقوم مقامها السلام الدائم والحقيقي»[1].

(1) «أنا معارض...»، براده، ص88.

نظرية الثورة عند معمر القذافي

إن هدفنا من خلال ما تقدّم يتمثل كما سبق أن أعلناه في العثور على أسلوب مرجعي نبني عليه تحليلنا للثورة الفرنسية. ومع استبعادنا للخطاب الماركسي اللينيني لعدم ملاءمته، فإننا نريد بناء مشروعنا على التأمل في «الظواهر الثورية» انطلاقاً من فرضية أولية للتواصل التاريخي. فالثورات التي قامت على خلفية ماركسية تعدّ إذن، كسوابق (كالثورات الروسية والصينية والفيتنامية والكوبية). وحيث إن هذه الثورات كانت هدفاً لهجمات عنيفة جداً من طرف الرأسمالية، فإنها للأسف تبدو، وكأنها تمر بمرحلة تاريخية تراجعية، فإننا فضلنا التوجه نحو الثورة الليبية. وهذه الثورة تندرج فعلياً ضمن التواصل في ما سبق تحقيقه من خلال استخدامها لتجارب سابقاتها من الثورات. وفي نفس الوقت فإن الثورة تمثل الانفصال أو الدخول في مرحلة ثورية جديدة لعصر الجماهير والروحانيات وهي انفصال روحاني بنفس المعنى الذي يقصده باشلار Bachelard حين يتحدث عن انفصال ابيستمولوجي على صعيد علم الفيزياء.

فليس من الغريب إذن أن يكون الثوريون الليبيون في مرحلة أولى حسّاسين وشاعرين بالاختلافات التي تفصلهم عن سابقيهم. وفي الساعات الأولى من الثورة أظهرت ليبيا أنها لا تؤيد كثيراً النظام السوفياتي ولكنها لم تطعن البتة في الثورة الروسية. بل أكثر من ذلك فإن ليبيا انتقدت الاتحاد السوفياتي لعدم تعميقه «الثورة الشعبية» الحقيقية. ولم يعد سراً أن مسؤولي الحزب الشيوعي، ورغم حديثهم

الدائم عن الشعب، عملوا بالأخص على إقامة نظام تسلسلي واجتماعي جديد مبني على مقياس المعرفة الإيديولوجية وخفايا التنظيم الداخلي للحزب. وعلى كل حال فإن الثوريين غير الصادقين هم الذين تمت إدانتهم من طرف الثوار الليبيين، وليست الثورة الروسية في حد ذاتها، باعتبارها انفصالاً عن «النظام البائد»، وليس غريباً إذن، أن يؤكد مؤلفا «ظاهرة القذافي» أن النظرية الثورية عند العقيد القذافي «لا تتناقض على صعيد مقاومة الاستغلال مع النظريات الماركسية اللينينية»[1].

وهكذا نخرج من الإحراج الذي نجد فيه أنفسنا لنؤكد لليبراليين أن «الانفصال الثوري» ليس كلمة مبهمة ولا نتاجاً لنوع من الأسطورة حتى لا نقول نوعاً من الخداع. وفي نفس الوقت نجد في هذا التواصل التأكيد على فرضيتنا الأولية التي تقول بأن الثورة هي صيرورة متواصلة ونتيجة لصراع يقوده رجال ذوو إرادة صادقة ليتقدموا بالإنسانية نحو الإنسان الأفضل في عالم متجدد، أي نحو إنسان كامل بكل بساطة. إن نظريات القذافي عن الثورة مرتبطة بتطبيقه الأولي للثورة، ووقع استلهامها بنوع من الإلهام كما هو الشأن عند كبار المفكرين. فقبل أن يتصرف، وفي نفس الوقت الذي يقوم فيه بحركته، كان يعرف مسبقاً ما سيكون عليه الانفصال الثوري، وكيف يجب على الثورة أن تكون. ويشهد بذلك التصريح الذي ألقاه من خلال الإذاعة في الفاتح من سبتمبر 1969، فقد أعلن

(1) «ظاهرة القذافي» لـ شارفان «Syndrome Kadhafi».

للمستمعين المندهشين عن دخول ليبيا إلى عصر جديد هو عصر الثورة، حيث أخذ رجال عازمون على المبادرة، قرار القيام بالانقلاب والإمساك بمصير الشعب لوضع حد لنظام رجعي وفاسد.

وللضرورة التاريخية فإن الانقلاب يستجيب لأمنيات أعمق أعماق الشعب. وبالتالي فإن هذا الانقلاب وقع باسم الشعب ومن أجل سعادة الشعب وينفتح على «ثورة كان يجب أن يقوم بها الشعب بنفسه. وقد أوكل الضباط إلى الشعب الليبي المسؤولية الكبيرة المتعلقة ببناء المستقبل وهو البناء الذي يتطلب جهود الجميع»[1]. إن قوام هذا الخطاب يمثل ركيزة الأساس للكتاب الأخضر وكذلك شروحه.

والأمر الأكثر أهمية في كل هذا يتمثل، بدون شك، في التمييز بين «انقلاب» و«ثورة». فتفسيرات الكتاب الأخضر، تعدّ واضحة حيث جاءت بما معناه: «إن استبدال حكومة بأخرى حتى وإن كانت هذه الحكومة ثورية وتقدمية هو إنقلاب تقليدي، تقوده طبقة في سبيل مصلحة أعضائها للاستيلاء على السلطة. وتبقى الثورة مختلفة عن ذلك. فلا يجب أن تكون الثورة مؤامرة سياسية ولا انقلاباً عسكرياً يركز آلة ديكتاتورية عوضاً عمن قام الانقلاب ضده».

وفي الواقع فإن الثورة لا يمكن أن تسير دون مجازفة، والأمثلة التي تؤكد ذلك عديدة، حيث يمكن أن تتعرض دوماً لخطر استحواذ ديكتاتور عليها كنابليون بونابرت، في ما يخص موضوعنا. ولكن الديكتاتور لا يمثل الخطر الوحيد، فالطبقات المنتصرة التي تستحوذ

(1) «رسول الصحراء»، بيانكو.

على السلطة وتقتل الثورة لا تعدّ أقل خطراً، والأمثلة كثيرة في أوساط البورجوازية الصغيرة والوسطى في كثير من البلدان.

فإذا كان من الواجب عدم مقارنة الثورة بالمؤامرة أو الانقلاب فإن ذلك يعني أن الهدف الذي يحدده الثوريون لأنفسهم يعتبر أكثر أهمية وشرعية من صراع قبيح من أجل السلطة. فالثوريون يريدون الخير العام والمساواة والعدالة في خدمة المجتمع وإنساناً أفضل وأحسن تربية وتعليماً. ولكن هذه المثل لا يمكن بلوغها مرة واحدة بل يجب أن تبقى مبادىء وأهدافاً تضبط مسار الحركة الثورية. وهكذا فإن الثورة هي «صيرورة التغيير الجذري للهيكلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الإنساني، ومن واجب الثورة تحطيم المجتمع الفاسد لإعادة بناء مجتمع جديد وعادل».

إن الثوريين يحتاجون إلى الوقت ليقودوا المجتمع بإحكام لتشييد مجتمع جديد، ولكن وإن فشل الثوريون كما هو الشأن بالنسبة للثورة الفرنسية، فإن جهودهم لن تذهب سدى على مدى التاريخ الإنساني. وهكذا فقد نقلت الثورة الفرنسية الشعوب من عصر الحكم الملكي إلى عصر الجمهوريات، مكوّنة بذلك هيكلية إنسانية جديدة.

إن شرعية استعمال العنف في الانفصال الثوري تخضع لقواعد وقيود. إن الثورة ضد نظام جائر تنشأ عن ضرورة تاريخية: «عندما يكون جهاز الحكومة ديكتاتورياً، وفي حالة انحراف عن القانون، فإن المجتمع لا يملك من وسيلة لتقويم هذا الانحراف سوى العنف، وهذا ما يمثل الثورة ضد الجهاز الماسك بالسلطة». ولكن هذا العنف

وهذا التحول بالقوة «حتى وإن كانا نتيجة لوجود حالة سابقة وغير ديمقراطية، هما في حد ذاتهما عملان غير ديمقراطيين». إن من واجب الثوريين بالفعل أن لا يطيلوا في استعمال العنف خوفاً من جرِّ البلاد إلى حرب أهلية وإلى الديكتاتورية، إذ من واجبهم أن لا ينسوا الخاتمة والمصير الذي حدّدوه بأنفسهم للثورة: «التي تقوم من أجل الشعب ويجب عليها أن تمنح السلطة للجماهير».

وفي التحليل الأخير، فإن التزام الجماهير بالثورة هو الذي يحدد فشل الثورة أو نجاحها. وقد عرفت ليبيا هذه المرحلة من نقل السلطة من الضباط إلى الجماهير خلال «الثورة الثقافية» التي فجّرها العقيد في 16 أبريل 1973، بخطاب زوارة. لقد أوضح يومها: «إن الثورة الثقافية هي انطلاق الثورة الروحية وهي الثورة التي تعتمل في نفوسنا بطريقة تجعل كل واحد منا يستطيع التقدم في الطريق الصحيح»[1]. والثورة تنبع من تعاليم الله وأحكامه وتقوم بإعداد كل فرد في المجتمع ليصبح مشاركاً في «عصر الجماهير» و«الجماهيرية». إن الثورة التامة الروحية والثقافية لا تكون محتملة أو ممكنة إلا عندما تكون السلطة بين أيدي الجماهير وتخضع لاحترام كل فرد.

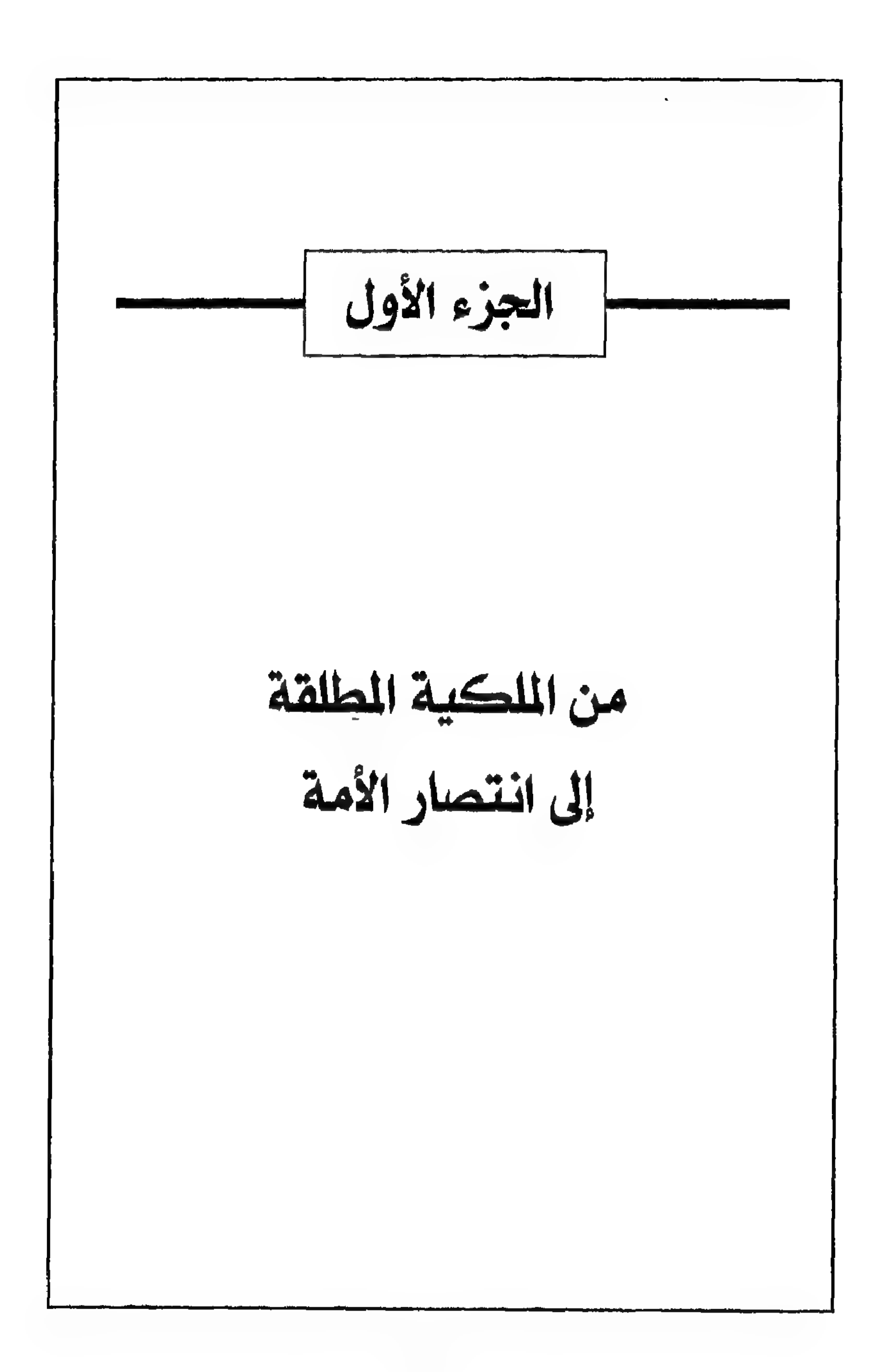
إن هدف كل ثورة هو، خلق وبعث «جماهيريات» كما هو الشأن بالنسبة لليبيا منذ سنة 1977.

ومن الطبيعي جداً أن تكون «الجماهيرية» اشتراكية، ويقع تعريف

(1) «رسول الصحراء»، بيانكو، ص161 و162.

اشتراكيتها من طرف الكتاب الأخضر، كنتيجة جدلية للمجابهة بين الرأسمالية والماركسية. إذن، وبخلفية للصيرورة التاريخية، فإننا سنسعى لتحليل الثورة الفرنسية التي أعطاها العقيد معمر القذافي بنفسه تفسيراً. وسنتعرض لهذا التفسير المتعلق بإعادة قراءة الأحداث بين سنتي 1789 و1794.





الجزء الأول

من الملكية المطلقة
إلى انتصار الأمة



الفصل الأول

من الملكية المطلقة إلى انتصار الأمة



مقدمة عامة

من الملكية المطلقة إلى انتصار الأمة

لسائل أن يسأل: لماذا وقع اختيارنا لهذا الفصل الأول من الجزء الأول على العنوان الأول الوارد أعلاه: «من الملكية المطلقة إلى انتصار الأمة»، حيث كان بالإمكان اختيار عناوين أخرى مثل: «من الملكية المطلقة إلى حكم الشعب» أو «نهاية العهد البائد والثورة البورجوازية». ولقد استبعدنا هذه الصيغ المختلفة لأنها لا تعبّر بشكل واضح عن الأحداث وصانعيها على النحو الذي نراه، حيث نسعى من جانبنا إلى التركيز على التعارض بين «سيادة الملك المطلقة» وسيادة الأمة.

فبمصطلح «الأمة» الواسع نسبياً نستبعد مؤقتاً تقديم الثورة الفرنسية كثورة بورجوازية أو ثورة شعبية، وقد استبعدنا أيضاً التعارض بين «الملكية» والجمهورية باعتبارهما غير مناسبتين لهذه المرحلة من تاريخ فرنسا، ففي الواقع لعبت الصدف إلى حد ما دورها في اختيار النظام الجمهوري حيث جاء رداً على خيانة الملك. ولم يكن مصطلح «الجمهورية» ذا محتوى يمكن الاستناد إليه تاريخياً

في تلك الفترة. فتاريخ فرنسا لم يكن قادراً على تقديم مرجع تاريخي في شكل تجربة جمهورية فرنسية بحتة، فكان على الثوريين الحقيقيين، والحال تلك، أن يعودوا إلى أعماق التاريخ، إلى روما القديمة، للعثور على ما قد يمثل الشكل الأولي لما يمكن أن يكون «الجمهورية». وهكذا كانت جمهورية السنة الثانية، مجرّد مرحلة من مراحل الثورة الفرنسية وهي لا تعبر عنها التعبير الأكثر صدقاً.

لهذا بدا لنا من الأجدى أن نركز على هذا العامل «الأسطوري» الذي هو في الوقت ذاته، غاية ووسيلة الثورة، ونعني به «الأمة»، ونحن إذا اعتبرنا الأمة المحرك الأساسي في تفجير الثورة الفرنسية وتطويرها اعتمدنا عن قصد، أفقاً واسعاً جداً، أفق يحررنا من جميع النظريات والمنظومات المغلقة والجدلية. وبقدر ما يبدو خطيراً الجزم بأن الثورة الفرنسية «ثورة بورجوازية» بقدر ما تبدو حتماً وبالإجماع «ثورة الأمة» حيث إن الثورة في الحقيقة كتبت شهادة ميلاد الأمة الفرنسية كما أنها كانت في ذات الوقت نتاج الإجماع القومي.

ففي الواقع، ووفقاً لرأي المشاركين في صنع الثورة، كانت الأمة هي تلك القوة التي مكّنت الشعب الفرنسي من إحداث القطيعة أو الانفصام مع التقاليد البالية للنظام الملكي ذي «الحق الإلهي»، وذلك باختيارها الاتحاد تلقائياً على الأراضي الفرنسية. وقد كانت الأمة هي التي طردت الأعداء إلى خارج الحدود، وهي ذاتها التي أرادت أن تكون واحدة وغير قابلة للتجزئة، وهي التي اختارت النظام الجمهوري، كما أنها هي التي أرادت أن تكون ذات رسالة عالمية في

إطار رؤية تختلف فيها المثل العليا بتطلعات الغزو والاحتلال؟

وهكذا فإن مصطلح «الأمة» في اللغة الفرنسية أصبح متشحاً بألوان أسطورية بل إنه قد يأخذ أبعاداً تصوفية جمهورية!؟ فإذا كانت الأمة غدت منذ سنة 1789، شعار الثوريين الرئيسي، فإن الأمة كانت أيضاً الأسمنت الذي وحّد الفرنسيين في عهد الجمهورية الثالثة، فالأمة كانت مصدر قوة ومصدر ضعف لفرنسا وعامل نظام وفوضى في آن واحد.

لقد كانت الأمة فوق خلافات الأحزاب والمجموعات، وكانت الأسطورة التي يتعلق بها الفرنسيون بشكل كاف، يمنع من الطعن في شرعية الجمهورية الفرنسية، فحتى أكثر القوى اليمينية تطرفاً، في فرنسا اليوم، تدّعي الانتماء إلى الأمة الفرنسية، وحتى الحزب الشيوعي يؤكد على انتمائه القومي قبل انتمائه الأممي، وكل هذه القوى السياسية تسعى بذلك للاستجابة إلى أكثر الرغبات حميمية لدى الفرنسيين. ومن هنا يمكننا القول بأن هذا العامل العاطفي هو الذي مكّن الفرنسيين من تجاوز خلافاتهم في حال الأزمات.

إن استمرارية «الروح القومية» هذه، تمكننا من القول بأن الأمة كان بإمكانها أن تكون دافع الحركية الثورية، وذلك برغم ما طرأ من تبدلات على الإجماع القومي. وإذا كان بالإمكان التسليم بأهمية العامل القومي، فبماذا يمكننا تعريف الأمة؟

يعرف الكتاب الأخضر الأمة «برابطة سياسية وقومية تشمل الأفراد، وهي أوسع من الروابط التي تقدمها القبيلة لأفرادها.

والقومية تحتل على الصعيد العالمي ما تحتله العائلة في إطار القبيلة، وفي النهاية فإن الأمة في إطار الصيرورة التاريخية، وبصرف النظر عن الروابط الدموية، هي شعور بالانتماء إلى مجموعة يوحّدها المصير المشترك».

الدين والقومية هما المحركان للتاريخ

ما هو الدور الذي تلعبه هذه البنية المزروعة والمختارة عن طواعية والتي هي في «الأمة» تماماً كالدين، إنها إحدى محركات الصيرورة التاريخية. حيث ورد في الكتاب الأخضر وفي شروحه (الجزء الأول)، ما مفاده أن العامل القومي والعامل الديني يمثلان محركين للتاريخ وهما أساسا الحركة الإيجابية للمجتمعات الإنسانية، وهذا الأمر في ترابط مع قضية الوحدة القومية (الأمة) في مواجهة التحديات الخارجية والاستعمار.

هذا الرأي قد يثير استغراب الغربيين اليوم، هؤلاء الذين يفكرون تحت تأثير أوضاعهم الراهنة، الناشئة عن إقامة مجال واسع، موحد بالمصالح الاقتصادية وقائم على أساس النظام الرأسمالي الجديد، ونعني بهذا المجال أوروبا والوحدة الأوروبية، وقد يبدو للغربيين أن رأي الكتاب الأخضر هذا يمثل انعكاساً لاهتمامات تاريخية تجاوزها الزمن، كما قد يبدو لهم ردة فعل ونتيجة استقلال البلدان المستعمرة سابقاً والساعية اليوم في بحثها عن الوسيلة التي تمكنها من تحقيق وحدتها الوطنية! كما أن هذا الرأي قد يبدو أيضاً للغربيين رأياً خاصاً

بالثقافة الإسلامية، حيث يمثل الدين نظاماً دنيوياً وأخروياً؟ إن إلحاد الغرب المعاصر والتخلي عن تكوينات السياسة التي قامت على أسس قومية يجب أن لا يحجبا عن بصيرتنا ما قد يكون حقيقة خالدة في نظرية: «القومية والدين هما محركا التاريخ». ونحن لا نريد هنا أن نصدر حكماً على العالم الغربي المعاصر، بل نكتفي بالإشارة إلى بعض النقاط التاريخية، نقاط تبرز إلى حد شديد الترابط القائم بين العوامل القومية والدينية.

ولنأخذ مثلاً الامبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة وانحدارها الذي ما انفك يتعمق منذ القرن الرابع عشر وحتى القرن السادس عشر، فهذه الامبراطورية المعروفة بأنها رومانية وكاثوليكية انهارت في بداية القرن السادس عشر تحت تأثير العمل المشترك لوعي قومي، في الأقطار التي أصبحت بعد ذلك «الدول اللوثرية»، ولتحوُّل في القيم نشأ عن الانتقال من مجتمع العصور الوسطى إلى مجتمع يبرز فيه الفرد. وقد أحدث ذلك الحاجة إلى دين لا يقوم على نظام كهنوتي بل يقوم على العلاقة المباشرة بين الفرد وخالقه.

وللدقة، فإن هذين العاملين تحديداً، أي الوعي القومي والحاجة إلى دين فردي هما اللذان تسببا في حروب الأديان وما نشأ عنها من صراع بين المذهبين الكاثوليكي والبروتستانتي، أما الانجليزية والمذهب الانجليكاني الذي أقامه هنري الثامن، فإنه يؤكد مدى الترابط بين العاملين الديني والقومي إلى درجة أنه يصعب، غالباً، التمييز بين ما هو سماوي وما هو دنيوي. أما في ما يتعلق بالثورة

الفرنسية فإن وحدة العالمين تبدو أقل جلاءً. ومع ذلك، فإنه برغم أن الدور الذي لعبه «العامل القومي» لتحديد مسار الثورة لا يشك فيه فإن «الأمة» هي أكبر إنجازات الثورة وهي أيضاً مصدر خراب فرنسا.

ويبقى السؤال الملحّ: هل كان الدين أحد محرّكي الثورة الفرنسية؟ وإذا كان دور «العامل القومي» لا يثير أي تساؤل لوضوحه، فماذا كان من أمر «العامل الديني»؟ إن هذا السؤال في غاية التعقيد. فقد حافظ الثوريون الفرنسيون على علاقات عجيبة مع «رجال الدين» خلال المراحل الأولى من الثورة، أي خلال الفترة التي كان فيها النظام الملكي ذو «الحق الإلهي» سابقاً، يتبع سياسة توفيقية مع روح الأمة، حيث لم يقم الثوريون خلال هذه الفترة بمهاجمة رجال الدين، وقد جرت احتفالات أعياد الفيدرالية القومية في 14 يوليو 1790 على أنغام موسيقى دينية. وبحضور الملك، وكان ذلك يوماً مشهوداً اتحد فيه، في إطار الأمة، كل من الملك وممثلي النبلاء ورجال الدين والشعب حيث أصبحوا جميعاً مواطنين متساوين في الحقوق!

غير أن التحالف كان قصير المدى، حيث ما إن رفض البابا النظام المدني لرجال الدين وما إن فرَّ الملك، حتى انفصمت عرى هذا الوفاق وأخذ الثوريون في مطاردة رجال الدين وإزالة المسيحية من البلاد.

ويبدو أن الدور الدنيوي السياسي والاجتماعي «لرجل الدين»، هو الذي أزعج الثوار الذين كانوا يرون أن رجال الكنيسة ليسوا

سوى مواطنين كغيرهم من المواطنين عليهم تأدية واجباتهم الوطنية كالآخرين. كما رأى الثوار، أن ارتباط رجال الكنيسة ببابوية روما التي تمثل نظاماً سياسياً ملكياً ودولة أجنبية يمثل شكلاً من أشكال خيانة الوطن. وبالإضافة إلى ذلك فإن الأمة الفرنسية أصبحت ذات نظام جمهوري يواجه مَلَكيات معادية، ولم يكن باستطاعة الثوريين نسيان تورُّط الكنيسة الكاثوليكية مع النظام الملكي الذي دام طويلاً حيث غدت الكاثوليكية دين الدولة وأداة حقيقية من أدوات الحكم القمعي. لقد كان رجال الكنيسة في عهد الملكية مبتعدين في ممارساتهم عن تعاليم المسيحية بالقدر الكافي لجعل الثوار يرون فيهم حلفاء أساسيين للقوى المعادية للثورة. وهكذا فإن البُعد الدنيوي للكنيسة هو ما رفضه الثوار وما قادهم، أيضاً، إلى محاربة المسيحية.

ومع ذلك، فإن هذه النقاط غير كافية لإبراز التأثيرات المتبادلة بين العامل القومي والعامل الديني للثورة الفرنسية، حيث تجدر الإشارة إلى أن رجال الدين المتعصبين لا يملكون التمثيل الحصري لما هو إلهي وقدسي. ويبدو فعلاً أنه كانت لدى الثوريين تطلعات متديّنة، فقد كان روبسبيير على درجة من الإيمان جعلته يستاء من بعض الممارسات المعادية لرجال الكنيسة، وقد قام بمنع الاستمرار في تلك الممارسات، ثم أقام عقيدة جديدة مبنية على الإيمان بالكائن الأعلى، وهذا «الدين» يعود في جذوره إلى نظريات الفلاسفة الذين كانوا يعتقدون أن المسيح لا يعدو أن يكون سوى رجل صالح، ولكن بعد سقوط روبسبيير توقفت محاولة إقامة ذلك الدين الجديد، غير أن مظاهر أخرى للدين استمرت ومنها عبادة العقل والاحتفالات

الشعبية والأبطال، وكل ذلك يشير إلى توجُّه للبحث عن المقدسات وعن مجال ومهرب يلجأ إليه. وبشكل أدق يمكننا أن نتساءل عما إذا كانت الثورة القومية قد مثلت هي نفسها مجالاً لجأت إليه التطلعات القدسية الروحية.

ففي الرسالة الثورية، كما وردت عند الفرنسيين، نفس دعائي ديني ظاهر جداً، فالثورة وفق رأيهم يجب أن تكون أداة تغيير كامل تحول الإنسان إلى طيِّب، إلى إنسان أعلى، وقد طمح الثوريون إلى إعادة بعث الإنسان بالثورة، وفي هذا بالذات يكمن البُعد الديني للثورة باعتبارها إشارة ميل إلى الإرادة الإلهية الخيِّرة تسعى إلى تحقيق الأخوّة الإنسانية. وقد وصل هذا المسعى إلى الفشل، وسنحاول معرفة أسباب ذلك عند الفرنسيين.

الإطار المكاني للثورة

إن تحديد المجال المكاني للثورة لا يمثل صعوبات كبيرة، نظراً لأننا اخترنا هدفاً تمثّل في تبيان ميلاد الأمة الفرنسية، وسنقوم بالتركيز على تقديم الأحداث السابقة، ولن نذكر الحروب مع الخارج إلا ما كان منها ذات انعكاسات على السياسة الداخلية. واختيارنا لهذا الإطار لا ينسينا أهمية النظرية القائلة بـ «أطلسية» الثورة لصاحبيها ج. غوديشو Godishot ور.ر بالمر Palmer حيث يرى هذان المؤرخان أن الثورة الفرنسية بعيدة كل البُعد عن أن تكون حدثاً معزولاً. فهي، برأييهما، جزء لا يتجزأ من سلسلة ثورات كانت

بدايتها في أمريكا الشمالية حوالى سنة 1770.

وانطلاقاً من ذلك التاريخ امتد لهيب الثورة ليشمل أوروبا. حيث امتد سنة 1780 ليشمل ثلاثة أرباع القارة، ثم عاد هذا اللهيب ليعبر المحيط، مولداً حركة استقلال المستعمرات البرتغالية والأسبانية في أمريكا، وقد مثّلت أحداث سنوات 1830 و1848 نهاية هذه المرحلة، وتمتاز هذه النظرية الأطلسية بأنها تبرز ظاهرة «العدوى الثورية»، ولكنها من جانب آخر، تلغي الخصائص التي جعلت من الثورة الفرنسية «الثورة الأم» لأنها تلغي دورها كنموذج ومرجع ثوري للأجيال اللاحقة. ومن هنا فإننا نعتقد أن المؤرخين المذكورَين قد ساهما بطريقتهما الخاصة في المؤامرة التدميرية الكبرى الموجّهة ضد الثورة الفرنسية التي قام بها المؤرخون الليبراليون، والذين غالباً ما كانوا، على نحو مريب، من أصول أنجلوساكسونية!؟ أو من أنصار «النظام الديموقراطي الأمريكي»، ووراء هذا الموقف «التقدمي» الذي يدّعي محاربة «الفكر القومي البدائي» نجد ليبرالية الأنظمة الرأسمالية توحد بينها أخوة «قانون الربح». وفي هذا الإطار تتم عملية إفراغ الثورة الفرنسية من زخمها الثوري بمقارنتها وربطها بـ «الديموقراطية الأمريكية» وليس بالثورة الأمريكية!؟

ويتم هذا الإفراغ من المحتوى على مرحلتين، حيث يتم التأكيد في المرحلة الأولى على أن الثورة ليست معزولة عن غيرها وهي ليست أصيلة. وبالتالي فإنه إذا كانت الثورة الفرنسية هي «الثورة الأم» فإن المرحلة الأولى من هذه الثورة، أي حتى 1789، هي وحدها التي

تعتبر بحق مرحلة ثورية! وبالتالي فإن مرحلة 1793 تصبح «تطرفاً» قابلاً للإدانة. ويأمل أصحاب هذا الرأي بتقديمهم تاريخ الثورة على هذا النحو، إن الزمن سيقوم بما تبقى وأن بصائر أنصار مرحلة 1793 سوف «تنفتح» وتتبدل وجهات نظرهم وبالتالي يختفي من على وجه الأرض كل من كانت له الجرأة لتحدي الامبريالية الأنجلوساكسونية.

ومرة أخرى نجد أنفسنا هنا أمام نموذج صارخ من خبث منطق بعض المؤرخين، خبث لا يعادله إلا ذلك الذي يحاولون به إخفاء تعصبهم للفكر الليبرالي وراء ادعائهم التعلق بالحياد العلمي!؟ وهؤلاء المؤرخون يقيمون منهجهم، غالباً، على مزج بارع للخطأ بالصواب، كما فعلوا حين استخدموا الصواب في مثال «ظاهرة العدوى الثورية»، والخطأ في مثال النموذج الذي لا مثيل له، أي ما يُسمى «بالديمقراطية» على «الطريقة الأمريكية». ولنتناول من جانبنا، إذن، طريقتهم في تقديم الأمور مدخلين عليها ما نراه لازماً من تحويرات، حيث من الأكيد أنه قد حدثت ظاهرة عدوى ثورية في بعض الأحقاب. ولكن هذه الظاهرة ليست مستقيمة الامتداد، إنها ظاهرة حلزونية الشكل تتبدى بقفزات، وإن مثال الثورة الفرنسية يشخص بشكل جيد هذا الأمر. فـ «المرحلة الأولى، 1789» تدخل في إطار استمرارية ما سبق، أي عصر الديموقراطيات وفق الطريقة الأمريكية، ولكن هذه المرحلة تبقى مع ذلك تجربة موسومة في العمق بالعبقرية القومية الفرنسية، وهذه العبقرية بالذات هي التي

تفسر الطفرة إلى الأمام أي طفرة الاندفاع إلى «عصر الجمهوريات» المنفتح على عصر «الجماهيريات»، وهذا ما يجعل بدوره من الثورة الفرنسية «ثورة أماً».

إن قوانين هذه الحركية عسيرة الشرح، ومع ذلك، فإننا سنحاول تقديم صياغة لذلك، ومن حق القارىء أن يأخذ أو يرفض هذه الصياغة، فالصعوبة متأتية من التناقض الظاهر بين عدوى فوضوية وواقع العبقريات القومية، حيث، بعيداً عن العدوى أو التأثيرات الخارجية، تحافظ كل ثورة على روحها الخاصة أي «عبقريتها القومية» دون أن يمنعها ذلك من أن تكون جزءاً من التيار الشامل الذي نقترح تعريفه بالإرادة الإلهية في التاريخ، وهكذا فإن القاسم المشترك لجميع الثورات يجب البحث عنه في إطار نظرية عالمية لتقدم الفكر الإنساني المسيَّر بعناية إلهية.

وهذه النظرية تتجاوز في جزئها الأكبر ضعف الفكر الإنساني، ذلك أن ما ترسمه العناية السماوية يبقى محجوباً عنا ولا ندركه إلا بعد نفاذه، أي بعد أن يكون الإنسان قد سلّم أمره لتسيير الأمور على نحو ما رسمته هذه العناية، وإذا كانت الإرادة السماوية لا تتكشف إلا بعد وقوع ما أرادته، فإن الأحداث الأقرب وقوعاً تعين على البحث عن سر ما سبق وليس في مرحلة من مراحل الماضي، يتم اختبارها اعتباطياً. لهذا بالذات اخترنا وضع الثورة الفرنسية في إطار منطق يقود إلى إحدى ثورات هذا القرن، ونعني بذلك الثورة الليبية، وهي إحدى أبرز ثورات العالم الثالث. فالتفسير المنطقي

يكمن في الانطلاق من سنوات 1793/1789، ليصل إلى «الجماهيرية»، وسرّ تفسير طفرة سنة 1793 نجده كامناً في أحداث الثورة الليبية. وهكذا فإن سنة 1793 تبدأ «عصر الجمهوريات» ليتبعه «عصر الجماهيريات». وإذا كانت أحداث 1793 تثير حماساً شديداً، وخيبة أمل شديدة، فإن مردّ ذلك الانتقال إلى عصر الجماهير من خلال «ثورة مساواة» لم تكن ممكنة الحدوث.

وهكذا فإن وجهة نظرنا تختلف جذرياً عن وجهة نظر أصحاب نظرية «الثورة الأطلسية»، والاختلاف مردّه إلى التزامنا الذي يدفعنا إلى تقديم الثورة على أنها إحدى معارك الإيمان بالله، حيث نرى أن تلمس البعد العالمي للثورة يمر عبر التحديد الحازم لمؤشرات الإرادة السماوية في التاريخ. وبهذا التحديد الحازم يرتبط تحقيق الثورة الوحيدة التي يمكن نعتها بأنها ثورة حقاً، أي ثورة القلوب، ثورة مسالمة تعمق تقدم الإيمان في تاريخ الإنسانية. إن جميع الثوريين، مؤمنين وغير مؤمنين، لا يمكنهم إلا أن يتفقوا حول الحقيقة القائلة بأن «في «الجماهيرية» يكون الثوريون مبشرين بحياة سليمة وبالكرامة، وذلك ما يمكّن الإنسان من العيش في سعادة»[1]. إن انتصار هذه الثورة يمر عبر «نقل العمل السياسي إلى صعيد عالمي وهذا عمل تكون إحدى خصائصه الإنسانية المميّزة، أنه عمل مسالم»[2].

(1) «شروح الكتاب الأخضر»، الجزء الأول، طبعة فرنسية، ص 134.
(2) «شروح الكتاب الأخضر»، الجزء الأول، طبعة فرنسية، ص 122.

تحديد الإطار الزماني للثورة

إن رسم الحدود الزمنية للعمل الثوري ليس بأسهل من تحديد الإطار الجغرافي، حيث لا بد من اختيار بداية، أي العثور على المؤشرات الأولية للحركة الثورية وتحديدها، وكذلك تحديد لحظات الركون الثوري ولحظات موت الثورة. وكان لا بد من إيجاد جواب عن السؤال «متى بدأت الثورة؟!». الواقع أن الكلام عن ثورة واحدة ليس بالأمر الدقيق، فنحن نعرف أنه لم تكن هناك «ثورة» بورجوازية، بل «ثورات»: ثورة برلمانية للنبلاء، مثلت فجر البدايات الثورية، وقد استلمتها الفئة الثالثة Le tiers etat، خلال فترة إعداد المجالس العامة، وكانت هناك ثورة للفئة الثالثة، وهي ثورة الحرية الشكلية، ذات أبعاد سياسية واجتماعية، وقد كانت ثورة تخللتها أيام ثورية شعبية لم تكن عفوية حقاً.

وأخيراً، كانت هناك ثورات آنية عفوية، وهي ثورات يجب تحديد مدى انتمائها أو عدم انتمائها للثورة البورجوازية، وقد سرّعت بانهيار نظام «العهد القديم الإقطاعي». وهذه التسميات الأخيرة تثير الكثير من عدم الوضوح، إن تحديد بدايات الثورة، وعلى عكس ما ذهب إليه فوريه Furet يتضمن تسليمنا بوجود انفصال أو انفصام ثوري واقعي غير أسطوري. إن اختيار المقابلة بين الملكية المطلقة والأمة يمكن أن يبدو مخففاً للإشكالية. إن أبطال الثورة قد حدّدوا، بأنفسهم، تاريخ 14 يوليو كرمز لميلاد الأمة، وحتى الأطراف الخارجية شعرت بأن نهاية النظام الملكي المطلق حدثت في ذلك

التاريخ. ولقد كان المراقبون الانجليز خاصة، وهم الأقوياء، نظراً لتجربتهم «الثورية» في القرن السابع عشر، مدركين لتلك الحقيقة.

حقيقة أن هذا التاريخ لا يزال يرمز وحتى اليوم إلى ميلاد الأمة الفرنسية، ويظهر إلى حد كبير ما يمثله هذا التاريخ ثورياً، وذلك على الأقل على مستوى الضمائر، ولكن وللأسف لا يشمل هذا العرض للأمور جميع المعطيات حيث إنه يمثل في الواقع تعتيماً على حقيقة أن 14 يوليو يمثل نهاية إحدى المراحل الأولية للثورة فقط، لأن هذه الأخيرة كانت قد بدأت من قبل.

هنا يمكن أن نسأل متى؟ كل الدلائل تشير إلى أن المرحلة الحاسمة كانت بين سنة 1787 و1789، أي مرحلة «ثورة سياسية» أولى، ثورة المجالس، التي كشفت عن ضعف النظام الملكي. ولقد مثل انعقاد المجالس الثلاثة الذي طالب به النواب فرصة منحت خلال الحملة الانتخابية لتحقيق وعي ثوري وفرصة لتسييس الفئة الثالثة. وقد مكّن الكتاب الصادر في شهر يناير 1789 بعنوان «ما هي الفئة الثالثة؟» الذي كتبه القس سياس Sieyes، مكّن من تحديد محتوى الحملة الانتخابية منذ شهر يناير 1789 حول شعارات «**سيادة الأمة وإقامة برلمان قومي**» قادر وحده على تمثيل الأمة. وأخذاً بعين الاعتبار لهذه المعطيات، فإن تاريخ 17 يونيو 1789، أي عندما أعلن البرلمان صفته «القومية»، يمثل تحديداً لأولى الانفصامات الثورية، أي أول طعنة توجهها «الأمة ذات السيادة» إلى النظام الملكي المطلق.

وفي 9 يوليو 1789 عندما أعلن مجلس الفئة الثالثة أنه «مجلس

تأسيسي»، تمكنت الفئة الثالثة من تحقيق الانتصار السياسي نهائياً على مجلسي النبلاء ورجال الدين وبدأ بعث فرنسا منذ ذلك التاريخ.

وهكذا، بإمكاننا وفقاً للأطروحات التقليدية أن نعتبر سنة 1789، السنة الحاسمة التي دخلت فيها فرنسا التوجه الثوري، وذلك انطلاقاً من حملة انتخابات أعضاء البرلمان، أي يوم 5 مايو من تلك السنة. وفي هذا التاريخ كان المجلس الذي سيصبح تأسيسياً يعتقد أنه بالإمكان إقامة نظام ملكي دستوري. وهكذا فإن المرحلة الثورية الأولى كانت تسمى ثورة للحرية ضد الاستبداد، ثورة سياسية واجتماعية كسبتها الفئة الثالثة، هذه الفئة التي يخفي اتحادها الظاهر تناقضات داخلية. إن هذه الثورة يجب أن لا تنسينا أن القوى الداخلية للأمة كانت تقوم «بثوراتها»، فالجماهير الفلاحية والعمالية في المدن والانتفاضات المعروفة بـ «Jacueries» كانت سابقة للثورة الفرنسية، إذ إنها كانت موجهة ضد نظام النبلاء، وهكذا فإن «الثورة الريفية» كانت في ذلك الحين موازية للثورة الباريسية ومختلفة عنها. لقد كانت تدفعها إلى الأمام مثلما حدث في ليلة 4 أغسطس التي شهدت الإلغاء نظرياً بـ «حقوق وامتيازات النبلاء». وهكذا فإنه من الأكيد أن ثمة «ثورة ريفية» تدفع «الثورة البورجوازية» إلى الأمام، وكان بإمكان القوى المكوّنة لها أن تنتقل إلى مواقع معادية للثورة عند الصدام بين المدن والأرياف. ذلك ما ينطبق على «بروليتاريا» المدن التي تطرح نفس الإشكاليات. إن هذه الجماهير «البروليتارية»، إذا ما سمحنا لأنفسنا باستخدام مصطلحات ماركسية، هي جماهير فقراء

المدن والجياع والجماهير الرثة إلخ. . . هذه الجماهير تظاهرت قبل انعقاد المجالس، وخاصة في أحداث قضية «ريفيون» Réveillon بتاريخ 27 و28 أبريل وهي الحادثة التي سجلت نزول الثوار إلى الشارع، فهل كانت أعمال العنف التي حدثت في هذا التاريخ عفوية؟ ذلك ما سنجيب عنه في مختلف مراحل دراستنا هذه، لأن المراحل الحاسمة من تاريخ الثورة تتخللها أيام انتفاضات شعبية هامة، فعلى سبيل المثال، يمكننا أن نشير إلى أنه في سنة 1789 حدث يوم 14 يوليو وحدثت ثورة البلديات يومي 5 و6 أكتوبر، ومسيرة النساء وعودة الملك، وكذلك مجلس بلدية باريس حيث أصبح بإمكانه منذ ذلك التاريخ أن يفرض إرادته.

ويبدو أنه لم تكن هناك بداية ثورية، بل كانت هناك بدايات ثورة من الأعلى مدفوعة بثورة من الأسفل، هكذا يتعين علينا أن ندرس الأسباب التي منعت قيام «الثورة من الأعلى» ولماذا لم تتمكن «ثورة الحرية» أو لم ترد أن تتحول إلى ثورة مساواة. ولماذا كان الشعار الوحيد الذي استطاع أن يجمع حول نفسه المصالح المتباينة للأطراف الثورية ويربطها بذاته كقاسم مشترك، لماذا كان هذا الشعار: الأمة، ولم يكن: الشعب.

إن تحديد مدلول الثورة يقود إلى إيضاح القضايا ذات الطبيعة الثورية. لقد تمت ثورة اجتماعية أولى بانتصار الوجهاء البورجوازيين على النبلاء ورجال الدين، حيث انتهى أمرها في 9 ترميدور من السنة الثانية للثورة الموافق 27 يونيو 1794 بسقوط روبسبيير، حيث

غدت مرحلة الإرهاب مرحلة لا مبرر لها، هذا الرأي هو الذي يأخذ به المؤرخ ميشليه Michelet، غير أن مؤرخين آخرين مثل ب. غاكسوت P. Gaxotte ولوفافر Le Febvre يحددان موت الثورة بتاريخ 18 و19 برومير Brumaire من السنة السابعة للثورة أي 9 و10 نوفمبر 1799، أي بحدوث الانقلاب العسكري الذي قام به الجنرال نابليون ونهاية حكم الإدارة وبداية عهد القناصل. أما المؤرخ أولار Aulard وإلى حد ما سوبول Soboul فإن نهاية الثورة كانت بالنسبة لهما سنة 1804 مع تأسيس الامبراطورية.

وبرأينا فإن الثورة، ماتت في مرحلتين خلال المرحلة المختصرة التي تعني الثورة: حيث ماتت رسمياً في 9 ترميدور، ومع حدوث محاولة انقلاب بابوف Babeuf وحركة المتساوين Les egaux سنة 1796 خلال حكم الإدارة. وبتحديدنا لهذا التاريخ نرمي إلى تسجيل نهاية ثورة المساواة في فرنسا نفسها، حيث لفظت «ثورة المساواة» هذه آخر أنفاسها في فرنسا خلال الأسبوع الدموي للبلديات (الكومونة) وهو الأسبوع الذي شهد انتصار الوجهاء المستقبلين للجمهورية الثالثة. غير أن الثورة استمرت في أماكن أخرى، تماماً كما تنبأ بها البابوفيون Babouvistes «إن الثورة الفرنسية ليست سوى مبشرة بثورة أكبر وأعظم وستكون النهائية».

ولقد كان هؤلاء على حق. فقد تواصلت الثورة خارج فرنسا. فبعد كومونة باريس حدثت ثورة أكتوبر في روسيا معيدة ثورة 1793، وأعادت الثورة الصينية لبابوف الحياة، كما أصبحت الثورة

عالمية لتؤكد إرادة المسحوقين في الحياة. وقد كان مؤتمر باندونغ سنة 1955 أحد أهم انتصارات المسحوقين أما الآن فنحن ندخل في عصر الجماهير مبتدئين منعطفاً جديداً.

قضايا اصطلاحية

لقد قامت الثورة ضد نظام سياسي واقتصادي واجتماعي ينعت تقليدياً بـ «العهد البائد» أو «العهد القديم». ولنفهم جيداً الطبيعة الخاصة للظاهرة الثورية الفرنسية وجب علينا أولاً، أن نكتنه الحقائق التي يرمز إليها هذا المصطلح غير الدقيق نسبياً: «العهد القديم» أو «البائد».

ماذا يعني مصطلح «العهد القديم» أو «البائد»

لقد ظهر هذا المصطلح منذ اندلاع الثورة، وتأكد استخدامه بفضل مؤلفات توكفيل Tocqueville التي صدرت بعنوان «**العهد القديم والثورة**»، كما أن تان Taine استخدم نفس المصطلح في كتابه الصادر بعنوان «**العهد القديم**». ونظراً إلى أن العهد القديم والعهد الجديد نسبيان بطبيعتهما، فإن هذا المصطلح لا يبين منفرداً ماهية ضمير الثوار، وعلى أي نحو، يرون الثورة في مقابلة العهد القديم.

وهكذا يمكننا قبول تعريف فوريه Furet للعهد القديم، وهو تعريف يتمسك به شديد التمسك، حيث ينطلق منه ليؤكد أن الثورة لم تكن «انفصاماً واقعياً بل مجرد انفصام في ضمير الثوار». ويضيف: «أنه انطلاقاً من هذا العرض للأمور الذي قدّمه الثوار بأنفسهم وجد

جميع المؤرخين أنفسهم ينطلقون في اتجاه خاطىء»، حيث يعتقد فوريه أن مدلول «العهد القديم بالنسبة للثورة الفرنسية ملتحم بها جوهرياً، إنه رمز جانبها السلبي، إنه السلبية، وهو ما سبق الثورة، وما رفضته وما ولد انفصامها وحدوثها»[1].

لقد كان من اللازم على الفرنسيين، وفق نفس المؤرخ، النضال ضد فساد وظلم العهد القديم، وإلغاء كل التاريخ الإنساني السابق. فعلى ماذا يقوم هذا التأكيد. إنه يقوم على أساس الخلفية الفلسفية «للقانون الطبيعي» في حكمه بأن الناس يولدون ويلبثون «أحراراً ومتساوين في الحقوق» خالقين بذلك المقابلة بين مواطني العصور الحديثة ومواطني الأزمنة الغابرة.

إن الخاصية الظرفية لـ «إعلان حقوق الإنسان والمواطن» تترك المجال للتلميح والاستشفاف بأن (التأسيسيين) كانوا لا يسعون إلا إلى رفض الحكم الملكي ونظام الامتيازات للحكم السابق.

فالمجلس التأسيسي المتكوّن من نخبة من المثقفين ومن البورجوازيين «الموهوبين» لم يكن ينوي قطع العلاقة نهائياً مع الماضي بل كان يسعى إلى ثورة شكلية للحرية معادية للاستبداد والحكم المطلق. وعلى مرّ الأحداث تواصل الزحف الثوري، وكان العهد البائد يرمز إلى الإنسان القديم والفاسد الذي يتعارض معه رجل

(1) فوريه: «المعجم النقدي»، Dict. Critique - FURET.

الجمهورية بفضائله وعفته. وكان يجب إلحاق الهزيمة بالعهد البائد لـ «بعث إنسان الجمهورية».

في هذه المرحلة من البرهنة والإثبات يمكننا الشك في فوريه بأنه لم يكن شريفاً تماماً، بل انزلق بمكر وحيلة لإثبات برهانه، حيث يرى أن العهد البائد أو القديم هو في نهاية المطاف اصطلاح يرمز إلى «فكرة صنعها الفرنسيون عن ماضيهم ليرفضوه»[1]. وحسب هذا المؤرخ فإنه ليس من الضروري النضال ضد فساد وجور المجتمع القديم، فالفرنسيون استمدوا الصلابة من ماضيهم. هكذا يمكننا ونحن نتذكر حملات القدح والقذف التي شنتها الصحافة الانجليزية والأمريكية، بمناسبة الاحتفال بالذكرى المئوية الثانية ضد «تجديد الجمهورية»، للربط بين الموقف الحالي لفوريه وبين الرأي الأكثر وقاحة وغطرسة لليبراليين الأنجلو ـ أمريكيين. وبعيداً عن المهاترات والمجادلات الكلامية، وجب أن نسأل عن ماهية الحقائق التي يشملها هذا الإصطلاح، أي «العهد البائد أو القديم»؟ يبدو أن الثوار كانوا ينعتون بذلك المجتمع الاستبدادي أكثر مما يعنون به الإقطاع.

«العهد البائد» «الحكم المطلق» و«الاقطاع»

تُرى، لماذا نفضل اصطلاح «الحكم المطلق» على اصطلاح «الإقطاع» للإشارة إلى الحقائق السياسية والاجتماعية لـ «العهد

(1) نفس المصدر السابق: «المعجم النقدي».

البائد»؟ إن أصل هذه الإشكالية يعود إلى المجابهة بين المدرستين الليبرالية والماركسية على مستوى الشكل، والليبراليين غير مخطئين تماماً، ففي أحيان كثيرة تكون الحتمية مدفوعة إلى أقصى الحدود من طرف الماركسيين على حساب الحقائق التاريخية. ومن الواجب عندهم أن تقوم الثورة البورجوازية ضد النظام الإقطاعي حتى تقوم ثورة البروليتاريا. وقد كتب المؤرخ سوبول Soboul «إن أهم ما تطمح إليه الثورة هو ضمان الوحدة الوطنية على أساس تحطيم نظام السادة والفئات الإقطاعية صاحبة الامتيازات».

وللحقيقة فإن المؤرخين الماركسيين بمجابهتهم للمخلفات الإقطاعية كثيراً ما يصلون إلى مواقف قريبة من تلك التي وصل إليه توكفيل Tocqueville الذي سبق أن كشف بتعجب وفي خصوص العلاقات بين الثورة والإقطاع: «شيئاً مدهشاً لأول وهلة، فالثورة التي كان هدفها الرئيسي القيام في كل مكان بإلغاء بقايا مؤسسات العصور الوسطى لم تنفجر في المناطق التي كانت فيها هذه المؤسسات قائمة ومحافظة عليها نسبياً، محدثة بوجودها، إزعاجاً وقلقاً للشعب، أي على العكس، نرى أن الثورة قد تفجرت في الأماكن التي تثير حدة أقل، أي حيث كان التمرد غير محتمل. فالوطأة أدنى والشعور بها أشد. فالثورة، إذن، قامت ضد الإقطاع الذي لم يكن سوى مخلفات الماضي، مخلفات وجد المؤرخون صعوبات شديدة في محاولاتهم لتحديد مداها وأثرها. ولنقل إننا لا نعرف بالضبط ما ينطبق عليه الاصطلاح «الإقطاع» قبل الثورة، وإنه لأمر بديهي يفرض نفسه، إذا كان هذا الاصطلاح عملياً بالنسبة للمؤرخين، وإذا كان في تناسب

تام مع عقلية أصحاب الامتيازات»[1]. ومع ذلك، فإن الأمر لا يمكنه أن يتطابق مع نفس حقائق العصر الوسيط. وكما سجّل ذلك كوبان Cobban: «ليس هناك أدنى شك في تصوّر حملة عام 1789 ضد شيء يسمى «النظام الإقطاعي»، إن هذا الهجوم هو التعبير عن مطامح وشكاوى تم الإحساس بها بعمق. والمشكل الصعب والمستعصي يتمثل في تحديد هذه المساوىء والشكاوى واكتشاف ما يمكن أن يكون إقطاعياً في مضمونها». وبالفعل، وكما يشير إلى ذلك هذا المؤرخ، كان النبلاء في نهاية القرن الثامن عشر طبقة غير متجانسة. وشيئاً فشيئاً قام بعض الأثرياء البورجوازيين باغتنام الفرصة لشراء أراضي النبلاء مواصلين ممارسة نفس «الحقوق» مثلهم، أو بشكل أعنف منهم، وفي هذا نجد تفسيراً للعوامل التي دفعت القرويين إلى أن ينتزعوا، بفعل الخوف، من المجالس الثورية قرار إلغاء بعض الحقوق الإقطاعية ثم إلغاء إعادة شرائها، ولم يكن البرلمانيون المتحدون مع النبلاء بفعل تضامن أصحاب المصالح على استعداد للتفريط في ممتلكاتهم بسهولة.

ويجب أن لا يغيب عن أذهاننا عندما نتحدث عن «ردة فعل الإقطاع» لتناول الموقف المتشدد الذي اتخذه النبلاء مطالبين باستمرار حماية «حقوقهم» أن بعض البورجوازيين كانوا مستفيدين من هذا الموقف. وهكذا فإن ثورة الريف لا يمكن أن تحلل على أنها مجرد تيار معاد للإقطاع، وهي لم تكن امتداداً للثورة السياسية في المدن التي

(1) A. Soboul; «Problèmes Paysans» page. 9.

نشأت منذ تأسيسها على أيدي النخبة من المتعلقين بالملكية الخاصة والاتجار وتنمية الزراعة الرأسمالية وفق الأسلوب الانجليزي.

لقد كانت الثورة الزراعية ذات طبيعة خاصة وأهداف خاصة، وقد قامت ضد المدينة وضد البورجوازية التي كانت ذات مصالح متميزة عن مصالحها. وهكذا فإن الطرح بأن الأمر يتعلق بثورة بورجوازية قامت ضد إقطاع متخلف يصبح باطلاً، ومع ذلك، فإنه لا بد من القول بأن النظام الإقطاعي يترك آثاره وأن الإقطاع يبقى إلى حد ما معطى من معطيات الثورة غير قابل للإهمال. ومن كل هذا نخلص إلى أنه من المستحسن، وفق رأينا، أن تقدم الثورة الفرنسية على أنها ثورة رفض للاستبداد.

الأوضاع في فرنسا في ظل النظام القديم
تجمع تراكمي لشعوب مشتتة

لقد كانت المملكة الفرنسية بلداً شاسعاً، تمتد مساحته على نحو 551000 كلم^2، وكانت تمنح انطباعاً بعدم اكتمالها. وفعلاً فإن الحدود لم تكن مضبوطة مثلما هو الحال الآن. ففي الشمال كانت هناك حدود، قابلة بصفة دائمة، للتغيير. وفي الجنوب الشرقي كانت «نيس» و«السافوا» تنتميان إلى بيمون Piémont في إيطاليا، أما «أفينيون» وكونتيسة «فينسين» Venaissen، فهي مقاطعات بابوية، وهذا ما جعل تولار Tulard[1] وميرابو Mirabeau يصفانها بـ

(1) «Histoire et dictionnaire de la révolution française», p. 9.

«تجمع تراكمي لشعوب مشتتة». إن هذه المقولة وإن بدت مبالغاً فيها، تعكس الحد الأقصى للخصوصيات القائمة. فمنطقة «لوران» التي لم تكن لها حدود جمركية مع ألمانيا، كانت لها حدود من الجانب الفرنسي. وهكذا كانت تتاجر بسهولة أكبر مع ألمانيا، ومن الناحية الإدارية فإن فرنسا كانت مقسّمة إلى نوعية من المناطق، مناطق تابعة مباشرة للحكم الملكي، وأخرى ذات «دول محلية»[1].

أما المدن فقد كانت لها حركتها البلدية ونظامها الإداري الذاتي.

هذا التنوّع والاختلاف ميّزا الحياة في المقاطعات وذلك إضافة إلى اللغات واللهجات المحلية، وهذا ما كان يحول دون إقامة دولة مركزية قوية.

إن ديمغرافية الدولة الملكية كانت في أوج ازدهارها، وهذا العامل سوف يكون حاسماً، عسكرياً، في انتصارات الجمهورية والامبراطورية، وفعلاً فإن فرنسا كانت تسكنها شعوب تتراوح أعدادها بين 28 و32 مليون نسمة، وكانت بذلك إحدى البلدان الأكثر سكاناً في أوروبا، ومن المعروف أن هذا العامل السكاني يمكن أن يكون إيجابياً عندما يعمّ الرخاء، وعامل اضطراب عندما

(1) يعرّف كل من: ج. كابوردان G. Cabaurdin وج. فيار G. Viard، في مؤلفهما «مسرد المصطلحات التاريخية للنظام القديم»: G. CABOURDIN et G. VIARD «Lexique historique et l'Ancien Regime», p. 126، البلاد ذات السلطة المحلية «pays d'état» على أنها المقاطعات التي حافظت حتى نهاية النظام القديم على مجالس تمثيلية وعلى حق مراقبة الإدارة العامة والمالية.

تسود المجاعة[1].

لقد كانت فرنسا قبل الثورة تعيش فترة رخاء، ورخاؤها كان مرتكزاً على تطور تجارتها «الاستعمارية»، وخاصة من الواجهة الأطلسية للمملكة، فالمستعمرات لم يكن لها من دور سوى إغناء المركز (فرنسا). وهذا ما يؤكده مونتسكيو Montesquieu في الفقرة (21) من «روح القوانين» حيث كتب: «**إن الغاية من المستعمرات هي إقامة تجارة في أحسن الشروط، أي أحسن من تلك التي تقيمها مع الشعوب المجاورة التي تحتفظ بمصالح مشتركة ومتعادلة معها**».

إنها فكرة تتسم بالوضوح الاستعماري، ولكن ما هو حال التمردات في المستعمرات التي فجّرتها الصراعات الاستعمارية بين الامبراطوريتين الانجليزية والفرنسية. لقد أصبح ازدهار التجارة الخارجية موضع شك بسبب مقاومة الاستعمار. ومع ذلك فإن عملية المبادلات مع المستعمرات كانت تمثل ربع التجارة الخارجية.

وإذا كانت التجارة الخارجية هشة فما هي الحالة التي كانت عليها التجارة الداخلية؟ إن التجارة الداخلية متخلفة وذلك لبطء وسائل النقل وتكلفتها المرتفعة، غير أن النقل عبر الطرق المائية كان أقل كلفة ولكنه أقل سرعة، وقد قامت إدارة الجسور والطرقات بتأسيس شبكة جميلة من الطرقات الكبرى، غير أننا نجد، إذا ما ابتعدنا

(1) يورد سوبول في كتابه: «La Civilisation et la Revolution», fr, T.L. «l'ancien Regime». p. 143. إحصائيات حديثة، تظهر أنه على العكس من الاعتقاد الذي ساد في القرن التاسع عشر، فإن الديمغرافية قد عرفت ازدهاراً.

عنها، طرقات أخرى موحلة وغير معبَّدة.

ولم يكن النقل في فرنسا سهلاً، وكان له طابع إقليمي وأصبح كثير التكلفة، إضافة للرسوم التي زادت في أسعار البضائع المحمولة. كما أن قطاع الصناعة كان في حالة مدّ. وهذا ما يفسر ويترجم الهيمنة الرأسمالية للتجارة على القطاع الصناعي.

لقد تطورت الصناعة التقليدية الحرفية الريفية، وبشكل مواز، فإن الأشكال القديمة للنشاط الصناعي كانت الأكثر انتشاراً، فالحرفيون كانوا يعملون بشكل فردي أو مجتمعين، وكان رفاقهم يصنعون بوسائل بسيطة أشياء يبيعونها في ورشهم الصغيرة أو في أقرب مدينة. ونجد في المدن أصحاب المهن وقد تجمعوا في وحدات ذات نظام دقيق يعيق المبادرة الفردية. وكانت هناك ملكيات كبيرة ومراكز للصناعات الحربية، وكذلك بعض الصناعات الخاصة الكبيرة. وبصفة خاصة نذكر منها صناعة النسيج الريفية التي كانت في حالة تطور آنذاك، وقد كانت غالباً ما تُدار من طرف صانع مقاول، ولكنه في واقع الأمر تاجر أكثر مما هو صانع، حيث يقوم بتوزيع المهام على الحرفيين والفلاحين العاطلين عن العمل ويمدهم بالحبوب والقطن ويشتري الإنتاج.

ولكن فرنسا في القرن الثامن عشر بقيت بلداً ريفياً زراعياً حيث يصفها تولار بقوله[1]: «**لقد وجهت العناية والاهتمامات المالية**

(1) J Tulard «Listoire et déct. de la révolution Française», p. 13.

والعلمية الصرفة نحو الأرض، فالأرض وحدها تعطي أكثر مما تأخذ في حين لا تقوم الصناعة سوى بتحويل مادة أولية إلى إنتاج متطور. ولكن رغم هذه التجربة المستفادة من انجلترا حيث كانت الزراعة علماً متطوراً، فإن تنمية الريف الفرنسي كانت بطيئة».

فالفلاحون الفقراء كانوا ضد التخلي عن ممارسة الطرق القديمة في جعل الأرض بوراً لمدة سنة وزراعتها في السنة التالية، وعدم تسييج المزارع إلخ، لأن طرقهم التقليدية، وحدها كانت تمكنهم من الحفاظ على رمق الحياة.

لقد كان أهم شيء بالنسبة لهم هو أن يعيشوا، فقد كانوا تحت رحمة مواسم الإنتاج والتزايد الهائل في عدد السكان، وهذا وذاك لا يساعدان على تحسين الوضع، ورغم ذلك فقد شهدت هذه الفترة ظاهرة تمركز وتوسيع استغلال الأراضي الزراعية، فالرأسمال الريفي حرم الأشد فقراً من مواردهم الأخيرة كما كان السبب الأصلي في الثورة الفلاحية، وفعلاً لم تشهد أجور العمال الزراعيين ارتفاعاً بينما تصاعدت الأسعار. وهكذا تحول فقراء الريف إلى قطاع طرق ليحتموا من شبح المجاعة، وإزاء هذه المعطيات الاجتماعية التي تشوّه الوجه الناصع الذي تقدمه المملكة الفرنسية لم تبقَ وسائل ذات فاعلية مطلقة يمكن اللجوء إليها لبناء دولة قوية ومزدهرة؟

أسلوب السياسة الملكية المطلقة

لقد عرفت فرنسا لويس السادس عشر «ملكية مطلقة»[1] مقامة على «الحق الإلهي». فالملك هو سيد نبلاء المملكة وأب الرعية حيث تم تحويله إلى شخص مقدس في مدينة رين Reins، وتتميز الملكية المطلقة في بدايتها، في القرن السابع عشر بتعزيز مركزية الدولة. وهذا يشبه إلى حدٍّ ما الدولة الحديثة والتي بدأت تتشكل ملامحها ابتداءً من هذه الحقبة في كل البلدان الأوروبية. إن مركزية الدولة تنطبق على الحكم المطلق للملك، حكم «حدوده الوحيدة هي الخضوع للقوانين الإلهية والقوانين الطبيعية الأساسية للمملكة»[2]. ولم يكن الدستور مكتوباً، كما أن القوانين كانت قديمة ومحدودة مثل «قانون الملح» الذي يعود تاريخه إلى بداية حرب المائة عام، أي حين بدأت الملكية تنتقل من سيِّىء إلى أسوأ في محاولات لتجنب انتقال الملكية الفرنسية إلى أيادي ملوك أجانب، ومثال ذلك الطابع القانوني لأملاك وأراضي الملك التي لا يجوز مساسها أو التصرف فيها. وأخيراً فإن الملك هو بالضرورة ملك كاثوليكي مسيحي ومقدّس. ولا تغيب عنا الأمثلة في هذا المجال، فالملك مصدر القوانين الطبيعية التي تمثل الأرضية الأساسية للمملكة. وهكذا فإنه يصبح طاغية، ولا يكاد يخلو التاريخ من حكم الطغاة.

---

(1) G. GABOURDIN et G. VIARD «Lex. hist. de l'Anc. régi. art. Absolutisme» p. 213-220.

(2) القوانين الأساسية «ص» مجموعة القوانين العرفية التي تحدد سلطات الملك. «مسرد المصطلحات التاريخية للنظام القديم».

وقد عرفت الملكية المطلقة ازدهاراً وتطوراً في ظلّ حكم لويس السادس عشر، فقد ورث سلطة مطلقة عن لويس الخامس عشر، حيث أمكن له أن يعلن الحرب وهو مالك موارد الدولة ومصدر القوانين والقضاء، تساعده في حكمه بعض المجالس كـ: «مجلس الملك الذي يضم بضعة أعضاء يساعدونه على اتخاذ بعض القرارات الهامة».

وعلاوة على ذلك، فإن الحكومة المركزية تضم عدداً من المجالس. وكانت هذه المجالس تقوم بالدور المناط بعهدة الوزارات. وكان المشرفون عليها يعينون ويعزلون من قبل الملك، ولم يكونوا في واقع الأمر سوى كتّاب مكلفين بتنفيذ رغباته، أما المراقب العام فكان بمثابة الوزير الأول «الرئيسي»، هذا بالإضافة إلى وجود مكاتب تسيَّر من قبل أعوان يشرفون على الإدارة العليا للبلاد.

أما الحكومة المركزية فكانت تشتمل على العديد من المجالس[1]، المالية والإعلام والأقاليم، إلخ... حيث يخول لبعض الأشخاص التمتع بصلاحيات خاصة كـ«المستشار» و«مراقب المالية» و«كتاب الدولة» و«الكتاب الخاصين ببيت الملك» وآخرين «للحرب» و«البحرية» و«الشؤون الخارجية»، إلخ... وكل هؤلاء «الكبار» بمثابة وزراء، حسب المصطلح السياسي الحديث، وهم يُعينون ويُعزلون من قِبَل الملك. غير أن المراقب العام للمالية كان يتمتع

(1) CABOURDIN et VIARD، مصدر سبق ذكره، ص78-80.

باستقلالية أكبر[1]، وهذا الأخير لم يكن الشخصية الرئيسية في الإدارة المالية فحسب بل كان أيضاً رجل اقتصاد البلد وهو يستطيع أن يقدم تقارير إلى المجالس حول أية قضية. أما المراقبون العامون الأكثر شهرة في كل العهد البائد فنذكر منهم: كولبير Colbert، ولو Lau، وتيرغو Turgot، وكالون Calonne، ونيكر Necker، ونظراً لأن هذا الأخير لم يكن فرنسي الجنسية فإنه لم يكن يستطيع أن يكون سوى «مدير عام للمالية».

إن الإدارة المحلية ترتبط مباشرة بالسلطة الملكية المركزية، وقد سبق أن أشرنا إلى التقسيم الداخلي للبلاد، إلى «بلدان دولة» و«بلدان انتخاب». إن بلدان الدولة تستطيع عبر دولها الإقليمية أن تحتفظ بنوع من الاستقلال إزاء ممثلي الملك[2]، وهؤلاء كانوا يمثلون بسلطتهم الواسعة وضعف المركزية في الأقاليم، الدولة، حيث كانوا يهتمون بشكل عام بـ «الشرطة والعدل والمالية»، كما كانوا يمثلون الطغيان والحكم المطلق ويفتقدون لكل مصداقية شعبية. وقد اصطدمت رغبة الملك بالعديد من العراقيل مع أصحاب الامتيازات الذين يطالبون بسلطة سياسية أكبر علاوة على المعارضة السياسية للبرلمانيين والنبلاء.

وكانت هذه الأزمة السياسية الداخلية للعهد القديم أول هزة في مسار الثورة الفرنسية. كما أن الأزمة المالية التي كانت تتفاقم والتي

(1) نفس المصدر، ص84.
(2) نفس المصدر، ص173.

شغلت السلطة منذ «عهد الوصاية» مثلت ذريعة للثورة البرلمانية، وقد ساهمت في ذلك أيضاً الأزمة الأخلاقية التي هزّت السلطة المطلقة. وفعلاً فإن فلاسفة عصر الأنوار لم يتوقفوا طيلة القرن الثامن عشر عن نقد مبدأ الحكم المطلق، حيث أطلق المؤرخون على هذه الفترة، بشكل عام، مصطلح الأزمة الأخلاقية للنظام القديم. إضافة إلى هاتين الأزمتين اندلعت أزمة اجتماعية لتشعل غضب العامة من أصحاب المواهب الذين أبعدوا عن السلطة، أي الفئة الثالثة للمجلس الوطني، ولكي تسقط الملكية كان يكفي أن تلتحم الجماهير بأصحاب المواهب لتندلع الثورة التي اعتقدوا أنها أضرمت لتوفر لهم الكرامة والحق في الوجود، ولكنها في واقع الأمر لم تكن إلا ثورة الحريات المدنية، سيكون الفائزون بها البورجوازيون أو بكل بساطة أصحاب العقارات.

وضع الحكم المطلق من قبل أصحاب الامتيازات موضع النقد ــ الأزمة المالية ــ جذور الأزمة المالية[1]

منذ عهد وصاية لويس السادس عشر ما انفكت نفقات الدولة تتصاعد متسببة في تضخم مالي خطير، وذلك إضافة إلى أن مشاركة فرنسا في حرب الاستقلال الأمريكية صعّدت الأزمة، ولم يكن البلاط مستعداً لتقديم تضحيات أو تنازلات من نفقاته التي تكلف

(1) J. TULARD- ص18.
الجزء الأول، وما بعدها J. JAURES: «Histoire Socialiste».

البلاد ثمناً باهظاً، وعمدت الملكية إلى استدانة الأموال، وهذا ما يستوجب فيما بعد تسديدها بفوائد. وفيما بين سنتي 1780 و1789 حاولت مختلف وزارات المالية الملكية المتعاقبة تطهير الوضع ولكن هذه المحاولات كانت في كل مرة تصطدم بأنانية أصحاب الامتيازات. ولم تنجح المحاولات الإصلاحية التي قامت بها وزارة تورغو Turgot ونيكر Nicker، لفرض ضريبة عامة على الأراضي.

إلا أن هناك حدثاً لعب في هذه الفترة دوراً كبيراً في تنمية الوعي الثوري. ففي سنة 1781 ولمواجهة نفقات الحرب الأمريكية نشر نيكر تقييماً للمداخيل وكذلك لنفقات المملكة التي اعتبرت مشظة من قبل العامة؟ فتم استبدال نيكر بالوزير كالون الذي أعفي من مهامه سنة 1781 ليحل مكانه لوميني Loménie de Brienne، غير أن تبديل الوزراء لم يحل مشاكل الدولة. وقد أصبح موقف المعارضة البرلمانية ومعارضة النبلاء أكثر صلابة، وعندما انتقل الحوار إلى الساحات العامة، استغل البرلمانيون حقد الشعب على البلاط والملكة التي أصبحوا يطلقون عليها «السيدة خسارة» أو «النمساوية» ووظفت هذه المسائل في معركة الدفاع عن الامتيازات ضد الحكم المطلق.

ولكي نفهم دواعي هذا التحالف الغريب بين الشعب وأصحاب الامتيازات ولمعرفة إلى أي حد استطاعت هذه «الثورة» البرلمانية أن تهز الملكية، يجب أن نتذكر أن البرلمان الذي أعيد تشكيله في بداية عهد لويس السادس عشر كان بمثابة دولة في صلب الدولة. فبموجب حقهم في الطعن كان باستطاعة النواب رفض تسجيل

المراسيم الملكية، وبالتالي تعطيل تنفيذها.

وفي سنة 1789 حاول الوزير لوميني أن يسحب منهم الحق في تسجيل المراسيم وإضعاف دورهم القضائي بإنشاء محاكم جديدة، وذلك لتحطيم هذه العقبة البرلمانية، فأسرع برلمان باريس إلى إعلان التمرد ضد لوميني، وعمقت الاضطرابات الشعبية وشملت المقاطعات وتحديداً: بوردو Bordeau ورين Reins وخاصة منطقة دوفينيه Dauphiné، إلخ. . .

وقد كان هذا التمرد البرلماني يمثل انتقاماً من قِبَل كبار الإقطاعيين ومن مهزومي الفروند Fronde، وانضمت إليه تيارات تمت تسميتها مرة بـ «الرجعية الإقطاعية» وأخرى بـ «الرجعية البرلمانية». وهذه التسميات جاءت لتميِّز بين النبلاء حَمَلة معاطف نواب المجالس، وهم نبلاء حديثو العهد، وكانوا مكلفين بالمهام الإدارية والسياسية. ولقد كان أحد ممثلي هذا التيار وهو الكونت بولانفلييه Boulainvilliers يؤكد أيضاً، منذ بداية القرن: أن النبلاء هم من سلالة الفرنج Francs «ذوو الدماء الزرقاء» وأن الحرب هي مصدر تفوقهم على رجال الفئة الثالثة الذين ينحدرون من الغاليين Gaulois الذين حوّلهم الفرنج إلى عبيد، ولم يكتفِ النبلاء بسحق الشعب بل تطلعوا إلى مصادرة السلطات الملكية معتقدين بأن الملك لم يكن في بداية الأمر إلا قائداً عسكرياً منتخباً. . . لقد كان أصحاب الامتيازات يدّعون أنهم وحدهم يملكون حق النيابة في المجالس كممثلين للأمة، وهكذا فإن هدف البرلمانيين لم يكن اقتسام السلطات

التي كانوا يسعون إلى سحبها من الملك مع الفئة الثالثة بل كانوا يسعون إلى الاعتماد على جماهير المدن للإمعان في استغلالها.

تمرد أصحاب الامتيازات في منطقة الدوفين

إن الأحداث التي وقعت ابتداء من يونيو 1788 توضح، بشكل جلي، الجذور (النبيلة) للهجمة التي انطلقت ضد الحكم الملكي[1] حيث كان وراءها النبلاء. وتمثل كذلك، وفي نفس الوقت، المحاولة الأولى لتحريك القوى الشعبية لصالح الآخرين، واستغلالها وكان «يوم القرميد» الذي شهدت أحداثه مدينة غرونوبل يوم 7 يونيو 1788 يمثل تاريخاً مهماً. فمنذ شهر مايو كانت المنطقة تهتز بسبب تظاهرات الشعب في الشوارع ضد «الإصلاحات» المقررة من قبل الحكومة الملكية المعروفة بإسم «إصلاحات مايو». وكما يقول فينوك Winock: «إن غرونوبل عاصمة الدوفيني وجدت نفسها لعدة أيام في أوج التذمر والغليان العام وتحولت إلى ساحة معركة تموج بالحركية بين ممثلي الحكومة والسكان الذين تجمعوا حول برلمان مهدد»[2].

لقد أحس البرلمانيون بأنهم مهددون في السلطة التي انفردوا بها شيئاً فشيئاً بينما لم يكونوا في البداية سوى رجال قضاء. ونظراً إلى أن المجالس العامة لم يتم استدعاؤها للانعقاد منذ سنة 1614، فقد أصبح البرلمانيون يتباهون بأن الشعب من خلفهم وسوف يسبقهم.

---

(1) الجزء الأول، MARMEZ: «La revolution française» ..

(2) صحيفة «اللوموند»، يوليو 1988.

وقد كان هؤلاء يخضعون للقضاة ولا يمكن عزلهم لأنهم اشتروا وظائفهم تماماً كأصحاب العقارات، وأسوأ من ذلك أن مراسيم مايو هددت مصالح البرلمانيين الذين رفضوا الخضوع للطغيان «المقيت» وأوحوا بفكرة الثورة لمختلف الشرائح الاجتماعية التي واجهت القوات الملكية، مدافعة عن البرلمانيين، وذلك في 7 يونيو 1788. وسقط العديد من الضحايا والجرحى، وإثر هذه الأحداث المسماة بأحداث «يوم القرميد» ورغم إنذارات السلطة الملكية، اجتمع ممثلو الفئة الثالثة بمدينة فيزيل Vizille، وذلك بتاريخ 21 يونيو، للمطالبة بانعقاد مؤتمر المجالس العامة، أي المؤشر القومي الذي يجمع مجلس النبلاء ومجلس رجال الدين ومجلس الفئة الثالثة والذي سيكون وفقاً لما قاله المحامي الشاب بارناف Barnave «نتيجة اتفاق بين جميع المقاطعات وانتصار الفكر القومي».

إن الالتفاف حول مفهوم الوطنية الذي لم يكن منتشراً، سيعرف ازدهاراً في الأيام القادمة، ومنذ البداية، فإن المعركة التي ستخوضها الفئة الثالثة تتجاوز المحافظة على الامتيازات الإقليمية؛ ومنذ البدء، كذلك، كانت الحركة التي قام بها أصحاب الامتيازات للدفاع عن امتيازاتهم، تكاد تفلت منهم لأنهم كانوا رجعيين بقدر رجعية الحكم المطلق، وفي المرحلة الأولى بدا وكأن أصحاب الامتيازات قد انتصروا، لأن لوميني Loménie حلَّ محل نيكر بتاريخ 25 أغسطس 1788 بعد أن قام باستدعاء المجالس العامة للانعقاد بتاريخ 1 مايو 1789.

الفئة الثالثة تنفصل عن أصحاب الامتيازات

لقد جاءت الشروط المناسبة لتفجر الثورة وليدة لمظاهر الضعف الداخلي للنظام الملكي، ووليدة الأزمة السياسية المرتبطة بأزمة مالية معمّقة بأزمة اقتصادية واجتماعية، وقد مثّل كل ذلك عبئاً ثقيلاً على الملكية المهتزة أصلاً في توازناتها الهشّة القائمة بين الإقطاع والعصرنة، أو بين فكر الكنيسة وفكر فولتير، وبين المركزية الملكية والتشتيت الإقطاعي، حيث كان النشاط الرأسمالي والروتين الحرفي يتحركان في مناخ من انعدام الفاعلية «مذهولين» وفق رأي جوريس Jaurés[1]، وكانت الأزمة الاقتصادية لسنة 1789/1788 العامل المقرّر في اندلاع الثورة. وفي الواقع لو لم تبادر جماهير الشعب بالالتفاف حول الفئة الثالثة الصاعدة لكان بإمكان النظام الملكي أن يستمر، وإن أصبح منهك القوى، ولكن نظراً إلى أن مواسم الحصاد لسنة 1788 و1789 كانت رديئة فإن الفلاحين الفقراء كانوا يشتكون من الضرائب الباهظة المسلّطة عليهم في أوقات الأزمة الاقتصادية، وكان الغضب يعمل، والريفيون على استعداد للثورة لأي سبب وبالإجماع، «ولم يكن ينقصهم للقيام بذلك سوى أمر واحد هو الثقة بالنفس والأمل في التحرر». وفي المدن كان العمال يتحملون انعكاسات اتفاقية التبادل التجاري الحر الموقّعة مع انجلترا سنة 1782، وهي اتفاقية أدت إلى أزمة في صناعة الصوف والحرير وارتباك جميع القطاعات، بما في ذلك صناعة الكماليات.

(1) جوريس، مصدر سبق ذكره، ص78.

وهكذا فإن الغضب كان يتسع باستمرار إلى المزيد من فئات الشعب، وتمت وحدة المحرومين بين شهري سبتمبر 1788 و27 ديسمبر 1788، عندما أظهر أصحاب الامتيازات حقيقة دوافعهم الأنانية برفضهم مضاعفة عدد النواب في مجلس الفئة الثالثة، وذلك بالرغم من أن هذه الفئة كانت تمثل 98% من الأمة، ومنذ ذلك الحين، خسر البرلمانيون شعبيتهم وقامت الفئة الثالثة بالمجابهة: «ففي مواجهة أصحاب الامتيازات كانت البورجوازية، برغم كونها تسعى إلى الربح الرأسمالي، تمثّل الجهد والعمل والنشاط أيضاً طرفاً في هذه الوحدة الكبرى للفئة المنتجة، وهكذا كانت قضية الثورة قد حسمت»[1].

لقد تمت الثورة تحت تأثير الضغط العام، وقد انتهى الملك، وبنصيحة من نيكر، إلى القبول، في 27 ديسمبر 1788، بمضاعفة عدد نواب مجلس الفئة الثالثة، كان المصرفي نيكر مثله مثل بعض النبلاء النيرين، يعتقد أنه لا زال بالإمكان قيام تحالف بين الأمة والملك ضد النبلاء المتمردين، وبالرغم من أن «انعقاد المجلس القومي» لم يكن مطروحاً فإن الأمة كانت تسمع صوتها، ولأول مرة، يُستجاب لطلبها، وفي هذا التاريخ سجلت أول طعنة للنظام الملكي، وإن لم يحن الوقت بعد لإدانته وإسقاطه، ولكن كان واضحاً أن سيادة الملك المطلقة لم تكن قابلة للتعايش مع سيادة الأمة السيدة، وذلك ما وقع تعميمه خلال الحملة الانتخابية لانعقاد المجالس العامة.

---

(1) جوريس، مصدر سبق ذكره، ص443.

الفئة الثالثة ممثلة للأمة

الحملة الانتخابية

أثناء الحملة الانتخابية، ألغى الملك الرقابة على الرسائل المختومة ومنح حرية الصحافة واستدعى المجالس العامة للاجتماع بالشكل المنتظم، وذلك حتى يتعوَّد الفرنسيون على الديموقراطية، ويعوا وجود الأمة. وجرت الحملة الانتخابية في جو ساخن زاد في شعبية الملك! وفي هذه الفترة ساد الاعتقاد بأن الملك سيكون على رأس الثورة التي بدأت معالمها تلوح، وأن التاج سيصبح حليفاً للأمة ضد أصحاب الامتيازات، وهذه الفكرة سادت كذلك، عند النبلاء المستنيرين بفلاسفة «عصر الأنوار»، وأما المشاركة في الانتخابات فكانت كبيرة واستمرت من شهر يناير إلى شهر مارس 1789، فقد كانت إجراءات المشاركة طويلة ومعقدة.

لقد كانت الانتخابات بالنسبة للفئة الثالثة تدور ضمن درجات مختلفة، أما مجلسا النبلاء ورجال الدين فقد كان لهما الحق في انتخاب مرشحيهم بشكل مباشر، وقد انتظر الفرنسيون الكثير من هذه الانتخابات، ومنذ شهر يناير 1879 كان هناك سؤال على كل الألسنة: من هي الفئة الثالثة؟

تأثر الأفكار: من هي الفئة الثالثة؟

يتفق المؤرخون ويؤكدون، على التأثير (الإيديولوجي) العقائدي في تشكيل الرأي العام عبر النوادي، وعن طريق قراءة الجرائد

ومناقشة قضايا الثورة، ودون أن نذهب بعيداً، نجد فوريه Furet يقول: إن الثورة الفرنسية ثورة إيديولوجية بوجه الخصوص، ولكي تأخذ أبعادها الاجتماعية كانت الآراء والأفكار الفلسفية والسياسية تقول إن القرن الثامن عشر، كان قرن الأفكار السياسية والجدل الفلسفي، إنه عصر الأنوار والموسوعة، ويمكن أن نقول إن الثورة نبتت في العقول قبل أن تتحول إلى أحداث، وأنه من الأكيد أن الفلاسفة ساهموا في وضع مبدأ السلطة موضع شك ونقد، فمونتسكيو Montesquieu عارض مبدأ احتكار السلطة بيدي حاكم واحد. أما فولتير Voltaire فلم يرَ حرجاً في أن ينتقد الحكم الملكي المطلق مصدر المظالم والاستبداد، أما روسو Rousseau فقد أدخل راديكالية على خطابه، فتناول المجتمع نفسه بالنقد، وتطرّق إلى أسس النظام الاجتماعي في ظل «الحق الإلهي».

إن النظام وفقاً لرأيه يوجد في الطبيعة. وقد ساهمت أفكار هؤلاء الفلاسفة بشكل واسع في وضع الأسس الدينية موضع نقد، وكذلك المراتبية وفق الفئات الواردة في النظام القديم، ولعبت الموضة دوراً كبيراً في نشر أفكار «عصر الأنوار»، فالملصقات والجرائد عمّت الساحات العامة والمقاطعات وأصبحت معروفة، كما قامت نوادي الفكر بدور حاسم في الحركة الثورية، وكل هذه العوامل ساهمت في بلورة الرأي العام. و«نادي 30» و«نادي المسعورين» و«أصدقاء السوء» ما هي إلا بعض من النوادي التي تشكلت، ونشرت العديد من الصحف والكتيبات منذ خريف 1788.

وهكذا ولدت قوة جديدة في هذا العصر فرضت نفسها ضد النبلاء وضد الحكم المطلق، وهي قوة تسمى «الرأي العام»، ولدت ضد فرنسا العتيقة المقسمة إلى أنظمة وإلى أجزاء وإلى مجموعات وطوائف، وبدأت تكوّن مجتمعاً عمودياً صمد شيئاً فشيئاً أمام فكرة هيكلة أفقية، وهذا المجتمع طالب بالاعتراف بحق الشعب ومساواة المواطنين وهذا ما سمي بـ «الوطنية»، وبدأت هذه الأفكار تجتاح شيئاً فشيئاً فرنسا وخاصة ابتداء من شهر يناير 1789، ثم ظهر كتيّب يحمل عنوان «من هي الفئة الثالثة؟» وهو كتيّب للأب سياس Sieyes الذي لم يكشف عن اسمه إلا بصدور الطبعة الرابعة.

فمن هو سياس؟

تعريف سياس Sieyes

نظراً للطابع الهجومي الذي تميّز به والعبارات التي استعملها، تسنّى لكتيّب سياس Sieyes أن يحدث ضجة عارمة. والمردود السياسي لذلك أن هذا الكتيّب ظهر في الوقت المناسب فتماشى مع الرأي السائد آنذاك، ومع ما كانت تتطلع إليه الجماهير الشعبية. فما الذي ميّز هذا الكتيب وأحلّه بين مئات الكتب الأخرى، المكانة التي لقيها؟ إن ذلك يكمن في إجابته على ثلاث نقاط:

1) من هي الفئة الثالثة؟ الأمة بأسرها.

2) ما هو موقعها حتى الآن؟ الأخير أو لا شيء.

3) ما مطالبها؟ أن تصبح شيئاً ما.

هذه النقاط الثلاث، ذات الطابع الهجومي والتحريضي استطاعت أن تكتسي قوة تكاد لا تُوازى وأن تعرف نجاحاً مرموقاً ومتواصلاً. ففي البدء، أظهر الأب سياس أسفه على استبدال عمل المجالس العامة بمجلس قومي، إذ يرى بكامل القناعة الفكرية أن الأولوية المطلقة تعود للأمة التي هي «أصل كل شيء»، وأن شرعية الحكومة تكمن في هذه الإرادة القومية الوحيدة التي تستطيع، حسب اعتقاده، تحديد القوانين الأساسية التي تقوم بتنظيم وظائف السلطة، وهي الوحيدة أيضاً التي تستطيع أن تحوِّر الدستور.

ووراء هذه الوظائف تقف الأحداث التي توالت، إذ أعلنت الفئة الثالثة نفسها مجلساً قومياً ثم تأسيسياً، فبماذا انتقد سياس المجالس العامة؟

يرى سياس أن هذه المجالس لا يمكن أن تتمتع بغير السلطة التشريعية، والأمة وحدها ودونما تفرقة بين الأنظمة (البرلمانات الثلاثة)، هي التي يمكنها أن تغيِّر عبر ممثليها طريقة العمل، بل طريقة الحكم، وإذا لم يتسنَّ لها ذلك، فعليها أن تحوِّل المجالس إلى مجلس قومي وهو ما لن يقدر عليه أحد سواها، باعتبار أن الفئة الثالثة هي الوحيدة التي تمثل الأمة، أما أصحاب الامتيازات فإنهم يظلون خارج إطار الأمة نظراً لامتيازاتهم. إن اللامساواة بين المواطنين والتي يزعم أصحاب الامتيازات أنها طبيعية وموروثة وتعود بتاريخها إلى الولادة، ليس لها من أساس تقوم عليه، أو أصل ترجع إليه سوى عنصريتها الباطلة.

وهكذا طلب سياس من الفئة الثالثة أن تعمل على أن يكون لها تأثير «يكون على الأقل موازياً لتأثير أصحاب الامتيازات». وقد علّق «Winock»[1]: **«لقد كان لشعارات سياس وقع فعال في الوعي الاجتماعي وداخل صفوف الجماهير، إذ إن الفئة الثالثة لم تعد تحتل الموقع الاجتماعي الثالث، بل أصبحت بعددها الذي يصل إلى 25 مليون نسمة الأمة التي لا يحق بحال من الأحوال أن يقمعها أصحاب الامتيازات الذين لا يتجاوز عددهم الثلاثمائة ألف فرد».**

وقد خلص المؤرخ في نهاية كلامه إلى «أن ثنائية الثورة قد بدأت تتشكل منذ الخطوات الأولى. لقد انتصرت المطلبية الليبرالية، غير أن مقولة «الشعب الواحد» بدأت تجد طريقها إلى الأذهان». لقد طرح مجمل المشكل السياسي، ويتلخص بما يلي: «هل يصبح مفهوم الأمة غير القابل للتجزئة قادراً على أن يتماشى مع حرية كل فرد؟».

إن هذه الملاحظات لا تفسّر بغير الحذر الذي ميّز أنصار الديموقراطية أمام خطر استبدادية مفهوم «الشعب الواحد»، ووراء هذه الملاحظات وهذا التساؤل تقف بلا شك خلفيات ليس منها بدّ ولا مناص، وهي تعيدنا، في الحقيقة إلى ذلك الجدل القديم المتجدد حول ثورة 1789 وثورة 1793. ولنكتفِ هنا بأن نلاحظ أن الشعب الذي يمثل الأمة، هذا الشعب المفقر الذي كان يعاني من الجوع وإن تجاوز المعاناة اليومية من أجل البقاء بالنقاشات الإيديولوجية، هو الذي سيولّد الثورة بالوعي الثوري.

---

(1) صحيفة «اللوموند»، عدد 19، يوليو 1988.

ولكن أية ثورة ولصالح من؟ من هم أعضاء الفئة الثالثة؟ هل هم الشعب أم أن إلقاء نظرة سريعة على التركيبة الاجتماعية للنواب المنتخبين يساعدنا على توضيح هذه المسألة وتبيُّن بعض خطوطها؟

واقع الفئة الثالثة الاجتماعي

في الفترة الممتدة بين شهر مارس وشهر مايو سنة 1789، تم انتخاب 1154 نائباً من ضمنهم 291 نائباً لرجال الدين، و285 نائباً يمثلون النبلاء، و568 نائباً من الفئة الثالثة، فمن هم هؤلاء؟

إننا لا نجد بينهم عمالاً ولا فلاحين بل هم جميعاً نواب عن البورجوازية بالأساس، ومهما تكن درجة الغموض الذي يكتنف هذه التسمية، كما سنرى ذلك لاحقاً، فإن رجال القانون هم الذين كانوا يهيمنون: محامون مثل: روبسبيير وبرناف، ونواب الحق العام والحكام ومديرو الأملاك، إلى جانب هؤلاء «القانونيين»، يعدّ أيضاً من بين الـ 578 نائباً بعض الملاكين، والذين كانوا يلقّبون أحياناً بـ «حارثي الأرض»، و«الأسياد» (وقد جاؤوا من شرق فرنسا وشمالها)، وبعض الصناعيين والتجار الذين جاؤوا من الموانىء ولم تكن تلك، في الحقيقة، بورجوازية أعمال بل كانت خاصة، أي ما يمكن أن نسميه ببورجوازية الكفاءات، إذا صحت هذه التسمية، فبعض الأطباء والجامعيين وكبار الفلاحين وبعض النبلاء أمثال ميرابو Mirabeau[1]، توصّلوا إلى إقناع الفئة الثالثة بانتخابهم. والحقيقة أن

(1) TULARD. «Histoire et dict de la révolution Française» ص31 و32.

ليس هناك أي ثورية في هذه التركيبة، إلا في الحدود الدنيا، على أحسن الوجوه.

إن معرفة تركيبة المجالس «الثورية» أكدت جدواها من خلال الأطروحات النظرية المضادة للتبسيطات الماركسية. يقول ماتيير Mathier «علينا قبل أن نعتبر أن الطبقة التي تتأهب لقيادة الثورة واعية تماماً بقوتها ومصالحها. علينا أن نرى إن كانت وحدة هذه الطبقة لا تخفي وراءها واقعاً أشد تعقيداً».

ويقترح لوفافر Le Fabvre في كتابه «الثورة الفرنسية»، تحليلاً أكثر دقة يبين فيه أن البورجوازية الثورية لم تكن قد أصبحت بعد قوة تجارية وصناعية لما كانت تمثله من قوة اجتماعية، كما أنها لم تكن متجانسة مثلما يدل على ذلك التصنيف الذي اقترحه لوفافر نفسه.

أ ـ **البورجوازي الحقيقي**: هو الذي يحيى على طريقة النبلاء وعلى ملكيته.

ب ـ **أعضاء الإدارة**: من النبلاء والضباط وأصحاب الوظائف العليا والذين يقتربون من النبلاء في موقعهم ونمط عيشهم.

ج ـ **رجال القانون**: الموظفون العدليون، نواب الحق العام والمحامون.

د ـ **أصحاب المهن الحرة**: الأطباء والعلماء والكتّاب والفنانون.

هـ ـ **رجال الأعمال والتجارة**: مقاولون، بُناة سفن (صناعيون)، وتجار العملة، والشرائح العليا من رجال المال والأعمال،

بدءاً من الملاّك الزراعيين «العامين»، على أن هذه المجموعات
غير متجانسة إذ كانت توجد داخل كل مجموعة فروق
شاسعة من حيث حجم الثروات والوضع الطبقي عموماً.

ويرى كوبان Cobban أن بورجوازية القرن الثامن عشر الحقيقية كانت مشكّلة من الملاكين الزراعيين (الملاكين العقاريين) الذين يعيشون على طريقة النبلاء، أي دون أن تكون لهم هيمنة بل يعتمدون أساساً، على مداخيل أو على ريع العاملين معهم أو على قروض حكومية أو خاصة. هؤلاء البورجوازيون يمكن أن يُضموا إلى طبقة النبلاء الثرية نسبياً، وهم وفق كوبان، ينتمون إلى الشريحة المحافظة لا إلى الطبقة الثورية في المجتمع. ويضيف نفس الكاتب أن البورجوازية الثورية كانت «تتكوّن أساساً من الفئة المنحدرة اجتماعياً من الضباط ورجال القانون وأعضاء آخرين من أصحاب المهن الحرة لا من فئة الصناعيين والتجار. لذلك فإنه ليس بإمكان هذه الفئة أن تعمل لثورة هدفها المساواة، بل إن كل ما كانت تسعى إليه هو الوصول إلى تدعيم قدراتها ومكتسباتها الاقتصادية والمالية عبر قوّتها المتمثلة في الملكية العقارية أساساً. وهذا ما يمثل السبب الذي دفع بورجوازية النبلاء التي ميّزت القرن التاسع عشر إلى منح أهمية بالغة للملكية الأرض التي لم تكن تفلحها بنفسها. وهذه المعطيات لا بد أن تكون حاضرة في الأذهان ليتسنى لنا فهم مطالب الفلاحين الصغار. وللكاتب كوبان الحق في أن يصف هذه البورجوازية الثورية بأنها بورجوازية مالكة تحتقر الشعب.

هذه التعريفات الحصرية للفئة الثالثة تتجلى بوضوح من خلال رغبتها الملحّة وحرصها الشديد على شمولية حق التصويت الديموقراطي. ولعل في هذا الاستشهاد الذي يسوقه كوبان خير دليل على حصرية هذا التعريف وانتقائيته، «إذ لا يعتبرون الرجال الذين لا مقرّ لهم، والخدم أحراراً». وأهمّ من ذلك «طبقة بأسرها من الناس الذين لا يحق لهم التصويت بحكم تربيتهم ونوعية الأعمال المتواضعة التي كانوا يقومون بها لفقرهم، حيث يعتبر هؤلاء معدمي الأفكار والإرادة، وهم عاجزون بالتالي عن القيام بأي عمل يمس المصلحة العامة». وهذا ما تورده حرفياً لائحة وقّعها 108 باريسياً سنة 1788.

وطبعاً، هل كانت لدى السادة «الشرفاء» أية نيّة وأدنى إرادة في أن يساعدوا «إخوانهم» المعدمين ليرتقوا إلى منزلتهم؟ هنا يكمن كل غموض الثورة الفرنسية. وعلى أية حال، فإن كل هذه الاحتياطات لم تكن ضرورية، إذ لم يكن بإمكان المواطنين الفقراء أن يشاركوا في الاجتماعات الانتخابية، بل ظلوا بعيدين عنها، سواء لأنهم أقصوا عنها أو لأنهم عاجزون بطبيعة الأشياء، على أن يخسروا أجر يوم عمل كامل لممارسة النشاط السياسي، وذلك لشدة ما هم في حاجة إليه. أضف إلى ذلك أن مطالبهم لا تسجل في «محاضر الجلسات» عند حضورهم وبالتالي لا تؤخذ بعين الاعتبار.

كما يذكر كوبان، العديد من الإزعاجات وأشكال القمع التي كانوا يتعرضون لها. ثم يخلص للحديث عن العلاقات بين الشعب

والفئة الثالثة، وهي التسمية التي سنعتمدها للدلالة على النواب من غير النبلاء ومن غير رجال الدين، إلى ما يلي: «وبصفة عامة، لا يمكن أن يكون هنالك أي شكل في أن الطبقات المالكة أمسكت بيد من حديد الوسائل التي سمحت لها بأن تراقب انتخابات سنة 1789 وأن تخنق في المهد محاولات «الشعب» الذي كان يحتقرها للتعبير عن مطالبه، والذي سرعان ما اصطدم بأعنف أشكال القمع والهيمنة وأسرعها».

لقد كانت الثورة في النهاية أكثر حرصاً من النظام القديم على حرمان الشعب من إبلاغ صوته وعلى رفض شرعية مطالبه وحقوقه، أو على أن تتدخل الحكومة لحل هذه المشاكل وإثبات تلك الحقوق. وبإمكان هذه التفاصيل الدقيقة أن تمكننا من فهم أسباب فشل محاولة بابوف للانتقال إلى الجماهيرية. فشل ثورة قامت فعلاً من أجل الجماهير، كما أنها تسمح لنا أيضاً بفهم صواب مقولة «التمثيل تدجيل» إذ إن المجالس البرلمانية ليست في النهاية سوى تمثيل مضلل للجماهير، وإن الأنظمة البرلمانية ترتكز على الديماغوجية، إذ «إنه بالإمكان شراء الأصوات والتحكّم فيها في الوقت الذي لا تستطيع فيه الفئات الأشد فقراً أن تقاوم داخل حلبة الانتخابات وأن تصمد أمام وسائل الأغنياء القادرين على المتاجرة بالضمائر، وبالتالي فإن هؤلاء هم وحدهم الذين يكسبون الانتخابات ويفوزون فيها»[1]. والفلاسفة والمفكرون والكتاب هم الذين نصّبوا أنفسهم محامين

(1) «الكتاب الأخضر»، ص15 و16، طبعة فرنسية.

يدافعون عن نظرية التمثيل البرلماني في الوقت الذي كان فيه الشعب يُساق مثل القطيع من قبل الملوك والسلاطين والفاتحين!؟

المعدمون أو منسيو الأمة
دخولهم إلى ساحة الأحداث أثناء الأزمات الغذائية الحادة

في الوقت الذي كانت فيه مشاعر «الوطنيين» تلتهب حماساً وتوقداً أثناء الحملة الانتخابية، كانت الفئة الثالثة التي تمثل صغار المالكين وأصحاب الكفاءات غير المميزين بصدد إعداد برنامجها السياسي لـ «هذه الفئة الممثلة للأمة» وكان أصحاب الامتيازات يستعدون في نفس الحين وبأكثر مما كانوا في أي وقت مضى، للمحافظة على مواقفهم الأكثر رجعية. في تلك الأثناء دخل عنصر جديد إلى الساحة: أي الشعب. وهو في الحقيقة ليس عنصراً جديداً بالمعنى الكامل للكلمة باعتبار أنه لم ينفكّ عن التململ بشكل منتظم ودائم طوال كل الأزمات الغذائية من خلال ما يسمى بـ **«انتفاضات الفلاحين»** Les Jacqueries عندما تندلع الاضطرابات والحوادث في الريف.

هذا الشعب المفقَّر جداً والعاجز عن التصويت هو الذي كان يتظاهر ويبرز على الساحة. هذا الشعب الفقير المعدم والذي لم يعتبره التاريخ، لأن المؤرخين تناسوه فأسقطوه من صفحاتهم، والذي أسقطت الأحداث والنوايا والخلفيات السياسية جانب الجوع والفقر والألم فيه، هو الذي سيدفع الثورة إلى الأمام.

وإجابة عن ذلك السؤال الصعب الذي يطرحه المؤرخون والمتعلق بأصل وحدة الثورة الفرنسية والأصل الذي يجب أن نرجع إليه، فإننا لا نجد إجابة إلا بالعودة إلى هذا الشعب الجائع الذي صنع الثورة بفعله ووعيه. فالخليط المتفجر لثورة 1789 ليس سوى التقاء عاملين أساسيين: أزمة سياسية وأزمة اقتصادية.

لقد كانت فرنسا آنذاك بلداً زراعياً، وكان يكفي أن تكون المحاصيل الزراعية سيئة والشتاء بارداً وشديد القساوة كي ينهض الشعب ليطالب بحقوقه الإنسانية بدءاً بحقّه في الحياة، وهو ما حدث في الفترة التي هيأت للثورة إذ كانت المحاصيل سيئة وكان شتاء 1789/1788 مرعباً ورهيباً.

وككل مرة يتهادى فيها شبح المجاعة القادمة يسري الرعب والخوف في الأرياف، حيث يمثل العمال اليوميون والذين لا أرض لهم غير التي يفلحونها لغيرهم، بالنسبة للملاك العقاريين، مصدراً للخوف من اختلال النظام والوظائف وسبباً للاضطرابات.

فما الذي حدث؟ اضطرابات في الأرياف وفي المدن الكبرى، وتعطُّل توزيع الحبوب، وبالتالي نقص المواد في المدن ثم ارتفاع الأسعار. لذلك شهد كامل التراب الفرنسي ارتباكاً خلال فترة الاضطرابات الكثيرة والمتعددة بشكل لم تعرفه قبل ذلك، ومردّ ذلك إلى أن الاضطرابات السابقة ظلّت كلها محلية لا تتجاوز المنطقة التي تندلع فيها. أما في بداية تلك السنة فقد عمّت البلاد وخيّم مناخ من

الرعب وهو ما يفسر بلوغ «الخوف الكبير» خلال الصيف للأرياف ليتخذ له فيها مقاماً.

ويبقى السؤال: من هم هؤلاء الجياع الذين دخلوا الساحة من بابها الكبير؟

ينعتهم المؤرخون حسب درجة التعاطف معهم، طوراً بـ «العامة» و«الفقراء» و«الحفاة» و«العراة»... إلخ من النعوت والتسميات، ومنها «الحفاة العراة» و«الأيادي العارية». وهاتان التسميتان هما الأكثر إزعاجاً لأنهما تصفان قوى سياسية شعبية، أي الشعب الذي لا يفكر فيه والذي لم تقدِّم له الثورة شيئاً. هذا الشعب الذي لم يكن لديه الوقت الكافي للنضال السياسي، فلم يتظاهر إلا عندما دفعه الجوع إلى ذلك، ثم تلاعبت به الأيدي إلى أن انتهى في الأخير، وبحكم الأحداث الثورية، إلى اكتساب شكل من الوعي بكرامته وحقوقه، ولكنه ظلّ في بداية سنة 1789 عفوياً جداً.

والحقيقة، كما يؤكد ذلك، المؤرخ رود Rude، أن هذه القوة الثورية الكبيرة، أي الشعب، البعيدة عن أن تكون مجرد بيدق تستخدمه أيادي الطبقات الحاكمة، هي التي لعبت دوراً رئيسياً في الثورة والتي دفعتها بقوة. فالثورة لم تكن بالنسبة لهذه الجماهير الثورية الثائرة موضوع قرار بل كانت انتفاضة عارمة، إرادية ومبتغاة دون أن تكون مع ذلك قد أعد لها، كما أنها كانت وطنية أيضاً بمعنى أنها شملت كامل البلاد. ففي الريف كما في المدينة، أحدثت المحاصيل السيئة نقصاً فادحاً في الخبز وخاصة في المدن، حيث

كانت الجماهير الساخطة تزداد بحكم توافد العاطلين النازحين من الأرياف.

إن أحداث «قضية الريفيون» Réveillon في الليلة الفاصلة بين 27 و28 أبريل من سنة 1789 لأحسَن دليل على مدى التحام الريف بالمدينة في أزمة غذائية، أو بالأحرى كيف أن هذه الأزمة كانت قاسماً مشتركاً بين هذه وتلك، على أن الظروف كانت أشدّ قساوة في المدينة منها في الريف: وهذا أيضاً ما يفسِّر نزول الشعب إلى الشوارع وكيف أن هذا النزول قد اكتسى طابعاً طابعاً عنيفاً وضخماً. ثم كيف أن المؤرخين قد ألحّوا بالتالي على الحوادث الكبيرة التي شهدتها باريس دون أن يعلِّقوا أهمية على ما كان يجري في كافة أنحاء البلاد، إذ إن الأرياف والمدن الصغرى أسقطت، أو كادت، من الاعتبار.

ما الذي حدث إذن في اليوم الذي عُرف بـ «الروفيون» والذي كان بمثابة إعادة تحضيرية مسرحية للأيام الثورية القادمة؟

لقد شهدت المنطقة المعروفة بضاحية القديس أنطوان [1] (Faubourg St Antoine) استيلاء الآلاف من العمال على مصنع «الروفيون» وهو لأحد المقاولين، الذي قال ذات يوم: إن العمال يستطيعون أن يعيشوا بـ15 قرشاً في اليوم، أي بما لا يكاد يكفي لسدّ الرمق. وكما جرت العادة، ولّدت هذه الإشاعة رغبة ملحّة في اللجوء إلى العنف حيث تتقد المخيلة الفردية ثم الجماهيرية لتمتد

---

(1) JAURES: «Histoire Socialiste»، الجزء الأول، ص189.

الأيدي من بعدها، وهكذا هي الإشاعات دوماً، خصوصاً تلك التي يولّدها الفقر والجوع.

ولقد بيّن لوفافر Le Fevbre في كتابه «**الخوف الكبير**» وفي بحوثه عن النفسية الجماعية (نفسيه الجماهير)، وبتصوّر قريب من تصور غوستاف لو بون Gustave Le Bon وتان Taine اللذين يريان في الحشود غولاً بين (ميكانيزمات) هذه التجمعات، يقول: «إن الحشد ليس في البدء سوى جماعة بسيطة سرعان ما تتحول إلى «حشد ثوري» متى أرجعت الإشاعة إلى أصلها ووهبتها أساساً تقوم عليه».

وفي الحالة التي تعنينا فإن الجماهير ـ والأصحّ هنا أن نقول الحشود ـ لم تكن قد أدركت بعد سبب تحشُّدها الرئيسي، ولكنها سرعان ما ستدرك سرّ ذلك، أي «حقّها في الوجود، حقّها في الحياة الذي يجب أن تكافح من أجله ولضمانه، إذ إن الحرية، كما يقول جاك رو Jacques Roux، الملقّب بـ «القديس الأحمر» وأحد القادة الذين أفرزتهم الجماهير، فأعادتهم إلى صلبها «الحرية لا تساوي شيئاً إذا لم تقُد إلى الاعتراف بحق الجميع في الوجود».

هكذا إذن، ومنذ الأشهر الأولى من سنة 1789 وخاصة منذ شهر أبريل توافّرت كل شروط الثورة وأعطى توحّدها المؤقت قوة لها. ومنذ 5 مايو من نفس السنة، تحولت الأنظار إلى فرساي، ميدان المناقشات السياسية التي ستشهد انتصار الفئة الثالثة ونهاية أنظمة مجالس العهد القديم.

من افتتاح المجالس العامة
إلى المجلس الوطني الدستوري التأسيسي

لقد أمسى افتتاح المجلس الوطني، وإلى حين، العامل «المقلق» الذي دخل حلبة الصراع في حادثة «الروفيون». لقد كانت فرنسا في بداية شهر مايو منشغلة بشيء واحد لا شيء سواه.

اجتماع هذه المجالس «القيادات» التي كان ينتظر منها الكثير مثلما كان ينتظر من «الملك الطيب جداً والمهتم جداً بشؤون رعيته». وفي الحقيقة كانت فرنسا ما زالت حريصة آنذاك على مَلِكها، آملة بكل جوارحها أن يتحالف أبوها مع الأمة ضد الطفيليين وأصحاب الامتيازات الذين كانوا يرفضون دفع الضرائب.

كيف يمكن للملك إذن، ألا يتلقّى بالأذن الصاغية وبالصدر الرحب صوت الشعب الذي كان يبلغه عبر كراس الشكاوى. هذه الكراريس التي يبدو أن المطلب الأساسي فيها يتعلق بأنباء المظلمة الجبائية. فهل سيكون الملك بالذكاء الذي يسمح له بالتحالف مع الفئة الثالثة؟ إن الدورة الافتتاحية للقيادات والمجالس التي جرت في فرساي ستعطي، منذ البدء، بعض عناصر الإجابة على هذا السؤال.

اجتماع المجالس العامة (القيادات)
من 5 مايو إلى 17 يونيو 1789

لقد وصل نواب الفئة الثالثة وهم يحملون الأمل القومي مفتخرين ومدركين للمسؤولية التي أُلقت على عاتقهم. لقد كانوا يحلمون بالدستور التأسيسي وبالمصالحة بين الأمة والملك، ولكن منذ البداية ودون وعي بمسار التاريخ، قام الملك وأصحاب الامتيازات بطعنهم في كرامتهم، وقد ظهر ذلك منذ 3 مايو، تاريخ استقبالهم من قبل الملك في قصر فرساي حيث بدأ يستقبلهم في مجموعات لا تمثل الأقاليم بل قام باستدعائهم ضمن إطار المجالس، وملأ آذانهم بخطاب طويل مملّ، لم يتعرض فيه إلى الإصلاحات المنتظرة، ولم يكن الوقت قد حان بعد، للمطالبة بإقامة «دستور». لقد أحسّ نواب الفئة الثالثة بالإهانة، وقد كان هذا اللقاء الأول بين الملك والنواب بدون حماس ميزته البرودة وطعمه الفشل.

وفي الأيام التالية، استمر الحال على ما هو عليه حتى 17 يونيو، حيث تزايدت الخيبة ولم يكن بدٌّ من أن تهبّ الجماهير بريحها الضروس. وفي الحقيقة أنه وإن كان الملك قد أبدى موافقته على مضاعفة عدد أعضاء مجلس الفئة الثالثة فإنه تغافل عن النقطة الأساسية التي كانت تمثل حجر الزاوية: وهي، هل سيتم انتخاب النواب وفق الأنظمة مثلما كان معمولاً به سابقاً أم يكون فردياً؟

ففي الحالة الأولى يكون الإعلان (التصريح) في قاعات مختلفة ويكون لكل برلمان (مجلس) صوت واحد، الأمر الذي يحقق

لأصحاب الامتيازات الأسبقية والغلبة، لذلك فإن الفئة الثالثة طالبت باجتماع المجالس الثلاثة في قاعة واحدة. ولقد أعطت إحدى الشخصيات المرموقة وهو ميرابو Mirabeau صورة أولى عن تلك النقاشات ودفاعاً أولياً عنها، حيث كان مدعوماً بسياس Sieyes الذي كان يعتبر بشكل من الأشكال الدماغ المفكّر، قاوم ميرابو «الاستبدادية» ودافع عن «الأمة». لقد كان هذا النبيل المغضوب عليه يعارض بشدة أصحاب الامتيازات الذين كانوا بدورهم ومن موقعهم المتميّز يحتقرونه.

وطوال هذه الفترة، حاول نواب الفئة الثالثة التوصّل إلى نوع من التقارب، أي نوع من اللقاء مع بقية الأنظمة، لكن ذلك لم يؤتِ ثماره. وأخيراً، وبتاريخ 10 يونيو، وعندما أعياهم انتظار التحاق المجلسين الآخرين بهم، أرسل سياس إنذاراً أخيراً إلى المجلسين المميزين لتكوين «مجلس نشاطي».

وفي 13 يونيو، يمكننا أن نعتبر أن المعركة قد رُبحت، إذ إن بعض الفنيين قد التحقوا بالفئة الثالثة، ومنذ ذلك التاريخ تلاحقت الأحداث بسرعة. ففي 17 يونيو أعلنت الفئة الثالثة نفسها، وحسب التسمية التي اقترحها سياس، «مجلساً وطنياً»، وهذا النصر الأول، ظلّ مهدداً في 20 يونيو عندما وجد النواب قاعتهم وقد أغلقت أبوابها بقرار من الملك، عندها قرروا التجمع ثانية بقاعة الألعاب، أي قاعة بوم Paume، وقال رئيسهم بايي Bailly، إن: «الأمة لا يمكنها أن تقبل أوامرَ من أحد».

لقد تمّ تطبيق السيادة الوطنية عملياً قبل أن يحوز المفهوم مكانته السياسية. فهل كان بإمكان النظام الملكي، نظام «الحق المقدس» أن يصمد طويلاً في وجه الثقل والإلحاح الثوري؟

لقد حدثت أول «معركة ساخنة» يوم 23 يونيو[1]، أثناء الدورة الافتتاحية لانعقاد الجمعية الوطنية في جلسة تضم كافة أعضائها وكان ذلك بحضور الملك الذي قرّر في النهاية توزيع المقاعد حسب الأنظمة، وهو ما رفضه المجلس الوطني.

ويعلق تولار Tulard قائلاً: «وضع ذلك اليوم حداً للحق المطلق. لقد حدثت الثورة السياسية»[2]، إذ استطاع المجلس أن يثبت حقوقه في وجه الملك وهو أيضاً اليوم الذي قال فيه ميرابو كلمته الشهيرة: «نحن هنا بإرادة الشعب ولن نخلي المكان إلا بقوة الحِراب».

وبتاريخ 6 يونيو، أي عندما أعلن المجلس الوطني نفسه دستوراً تأسيسياً، كفّ الحكم المطلق عن الوجود ولم يبقَ على الفئة الثالثة التي هي «الأمة» إلا أن تضع حيِّز التنفيذ البرنامج الذي سطّره لها سياس، لكن الأحداث دفعت عجلة الثورة بمزيد من السرعة والتهافت، لقد كان بإمكان المجلس الدستوري (الجمعية الدستورية) أن يقيم نظاماً ملكياً دستورياً، وكان الملك سيتنازل، بقلبه الطيب،

---

(1) Michelet, «Histoire de la revolution»، صفحات 119-129.

(2) TULARD. «HIs. Soc»,ص.

عن إجراءاته ومقترحاته دون أن يتأثر بالمحيطين به من أصحاب الامتيازات، لكن شيئاً من ذلك لم يحدث.

14 يوليو «ثورة البلديات» ـ الشعب المسلّح

إن حماقة الملك وفقدان الحس السياسي عنده قد جذّرا، بلا شك، الثورة وصيّراها أكثر راديكالية، حيث ظهر ذلك في 14 يوليو الذي كان بمثابة «خدمة مأساوية»[1] كانت نتائجها في غاية الأهمية.

ففيَ البدء، نُصح الملك من قبل حاشيته والبلاط وكل القوى المعادية للثورة باتخاذ مواقف أكثر حيوية وتصلباً. فجمع الحشود العسكرية حول باريس وفرساي. وفي 11 يوليو[2] طرد الوزير المصرفي نيكر Necker الذي كان يحظى بنوع من الشعبية. بلغت هذه الأنباء باريس التي كانت تعيش حمّى الأحداث حيث كانت البورجوازية الصغرى قد امتدت لها الثورة أيضاً بفعل قسوة الأزمة المالية الخانقة وحيث كان العمال يعانون من البطالة.

وفي حدائق القصر الملكي التي كانت على مَلَكية دوق أورليان Duc d'Orléans ابن عم الملك، كان المشاركون منشغلين بالتعليق على الأحداث.

(1) تعبير تحقيري نقلته جرية «اللومند» في عددها بتاريخ 1988/8/6، عن فينوك Winock.

(2) عن 11 يوليو، انظر ميشليه، نفس المصدر، الفصل الخامس، Michelet: op-cit, chap 5 «Mouvement de Pais» t.s p 127-136.
وعن 12 و13 يوليو، انظر الفصل السادس: Chap, 6 «Insurrection de Paris».

ومنذ 12 و13 يوليو نادى بعض قادة الثورة مثل كاميل دي مولان Camille Des Moulins، «التسلح ضد المؤامرة الارستقراطية». وهكذا دخلت باريس لظى المعركة وأعطت بُعداً جديداً إلى «الحماة» الوطنيين وثورة البلديات.

ومنذ 13 يوليو كوّن ناخبو باريس «لجنة دائمة» هي التي أصبحت فيما بعد البلدية أو (الكومونة الأولى) كما كوّنت ميليشيا تحولت لاحقاً إلى حماة وطنيين أو «حرس قومي».

وفي يوم 16 يوليو تحول الشعب مدعوماً بل مدفوعاً من قِبَل قادته المحرضين[1] إلى الباستيل La Bastille باحثاً عن السلاح، إذ كان الباستيل سجناً حكومياً، وهو بالتالي رمز الحكم المطلق، حيث كان الملك يرسل إليه من يريد بمجرد رسالة أو أمر يصدره، وكان ذلك اليوم، يوماً دموياً سالت فيه الدماء، وقد قُتل الحاكم دي لوني De Launay من قِبَل الجماهير الساخطة وكذلك أمين الباعة وعلّق رأسيهما على رمح، ثم جالت بهما الجماهير في شوارع باريس تدليلاً على استحقاق هؤلاء الموت. لقد كان ذلك اليوم يوم «الخدعة

(1) انظر بالنسبة «لأسطورة 14 يوليو»، ميشليه الجزء الأول، الفصل 7، والذي يرى أن «العالم من جهة يكره الباستيل، رمز العنف الاعتباطي، والاستبداد الخارق وتفتيش الكنيسة البيروقراطية». وبالنسبة لميشليه فإن «الباستيل والطغيان كانا مترادفين في كل اللغات وكل الأمم، وأن تدميره جعلهم يتوهمون أنهم قد خلصوا». والواقع أن دوام «الأسطورة» يثبت أن ميشليه لم يكن على خطأ. فالليبراليون، المناصرون لأوروبا الرأسمالية، هم فقط الذين لهم مصلحة في تدمير الباستيل مرة أخرى اليوم.

الدرامية» فعلاً، إذ تمّ إطلاق سراح بعض المساجين ولم يتم العثور على الأسلحة. وقد اعتبر ذلك اليوم ـ بشكل خاص ـ رمزاً لسقوط العهد القديم إذ إن الملك قد تنازل عن السلطة مجبراً.

لقد استُدعي نيكر Necker واعترف ببلدية باريس بتاريخ 17 يوليو، وتحول إلى باريس للقاء رئيس البلدية بمبادرة من لافاييت La Fayette الذي أصبح قائداً للحرس القومي ومصمّم العلم المثلث الألوان (علم فرنسا اليوم) إذ يرمز الأبيض إلى الملك، أما الأزرق والأحمر فيرمزان إلى الشعب الأمة.

لقد كان لهذا اليوم الذي شهدت أحداثه باريس، نتائج هامة، إذ إن 14 يوليو أنهى مرحلة أولى من الثورة السياسية باعتبار أن الملك قد استسلم لإرادة الشعب كما تمّ إبعاد العناصر الحاكمة الأكثر تصلباً وعداءً للجماهير، وإذ هاجر هؤلاء فإنهم أعطوا بُعداً جديداً للثورة البلدية.

وعلى غرار باريس، شكّلت كل المدن مجالس بلدية وحرساً قومياً إلى جانب السلطات القانونية الأخرى، وهذا الهيكل سيمكّن فيما بعد، من قيام فيديرالية وطنية وخلق جيش من المتطوعين تحت قيادة مناضلين حركيين على صلة مباشرة بالجماهير. وهو ما سيسمح في نهاية المطاف للأمة بأن تدافع عن نفسها وعن مصالحها ضد أعدائها الداخليين والخارجيين.

هكذا اكتست هذه المؤسسة أهمية بالغة وأصبحت ذات تأثير فعال، إلا أن الاضطرابات والقلاقل تفاقمت في الريف خلال شهر

يوليو... وكانت تلك لحظة الخوف الكبير أو ما نُعت بـ «حالة الرعب».

الخوف الكبير

في ثورة الأشهر الأولى من سنة 1789 تحرّك الفلاحون مدفوعين بشبح القحط والمجاعة المخيفة، ولأنهم كانوا أقل انشغالاً من أهل المدن بالسياسة فإن هؤلاء بدأوا ثورتهم على طريقة الفلاحين «Jacqueries» فهاجموا القصور والأديرة لتمزيق الوثائق التي كانت تقرّ الحقوق الإقطاعية (الطابو). وفعلاً، فبعد الأحداث وتفشي الظاهرة الثورية الزراعية أعاد أصحاب الأراضي والسادة الجدد حساباتهم وراجعوا قوائم مالكي الأرض مطالبين بحقوقهم القديمة مما زاد الطين بلّة وزاد حقد الفلاحين الذين كانوا مهددين في كل مرة بدفع عرقهم وقُوتهم «للأسياد» بصرف النظر عن الظروف الاقتصادية.

لقد طالت ثورة الفلاحين في جزء كبير من فرنسا في الفترة الممتدة من 1789 إلى 1793 وكوّنت «العنصر المحرك، والمجهول بصفة عامة، للثورة».

ولقد استطاع سوبول Soboul أن يوضح ظاهرتين في هذه الحركات: إنها يمكن أن تقدم على «أنها، وبشكل من الأشكال، كانت مستمدة من النضالات اليومية، وبدون هوادة حرب منازعة واستنزاف قوى. وهي على حين غرة، كانت تندلع في المحافظات

في شكل أحداث وانتفاضات أقل مشهدية من الانتفاضة العامة، لكنها لا تخلو من خطورة، بل إنها أحياناً أكثر خطورة من الانتفاضة العامة التي شهدتها الأرياف في يوليو 1789، إذ إنها كانت أشد تنظيماً وأكثر دواماً وخلوداً حيث إنها تحولت إلى فوضى مزمنة».

ولقد منحت مرحلة الذعر الكبير في يوليو بُعداً كبيراً لهذه الحركات العفوية اللامتكافئة وأهمية بالغة وبُعداً هاماً في كل المناطق التي شهدت، كل على طريقتها وبخصائصها، هذه الأحداث. لقد عمّ الخوف والهلع من «قطّاع الطرق» الذين لم يَرَهم أحد والذين يخشاهم الجميع. كما وقع الشك في أن الارستقراطية هي التي كانت تقف وراء هذه الإشاعات والمؤامرات، بينما اتهم آخرون الثوريين بمحاولة سرقة أملاك أصحاب الأراضي وذلك كي يقللوا من أهمية الأحداث. لقد كانت تلك فعلاً حالة من حالات الرعب الذي يتجاوز المراقبة وتصعب السيطرة عليه. لقد تزايدت الحمى منذ أشهر بفعل سوء المحاصيل الزراعية وسعر الخبز الذي بلغ أثناء الأزمة ونتيجة لها، حداً مرتفعاً جداً لم يصله منذ بداية شهر يوليو.

وهكذا انتشرت المجاعة وعمّ التمرد أو كاد، وفي الحقيقة كان عشر الشعب مؤلفاً من المتسوّلين الدائمين، إذ أصبح التسول مهنة. وكان أصحاب الأملاك يخشون أن يتحول المتسولون بفعل الجوع من متسولين محترفين، إلى مجرمين يلتحقون بصفوف الذين مسّتهم المجاعة فأنزلتهم إلى الشوارع.

ويظل يوم 14 يوليو يوماً تاريخياً هاماً بنتائجه الخطيرة وحالة الرعب التي عاشتها القوى المالكة والتحاق الفلاحين الفعلي بالحركة الوطنية، إضافة إلى أن عملية التسلح التي بدأت في الربيع تواصلت وبسرعة أكبر فبدأت تنذر بإسقاط نظام الأسياد.

ليلة 4 أغسطس أو نهاية نظام السادة

لقد أفزعت الأحداث التي هزّت الريف العديد من السادة، الذين لجأوا، لتهدئة الوضع، إلى اتخاذ بعض القرارات والإجراءات البعيدة تمام البُعد عن العفوية. لقد أعلن اثنان من نواب «النبلاء» ان هذه الطبقة ستتخلى عن «حقوقها» فكيف كان لذلك أن يحدث؟ إننا لا نجد تفسيراً لذلك إلا بتصوّر الفوضى السائدة في الأرياف وعمليات النهب التي عمّت المناطق الفرنسية على أيدي الفلاحين المعدمين و«قطّاع الطرق». وأمام هذه الحوادث التي تجاوزت تقديرات الارستقراطية ومقدرتها القمعية فقدت هذه الأخيرة قواها المعنوية وانهارت كطبقة حاكمة، إضافة إلى أن الملك نفسه ما فتىء يتنازل ويستسلم. أما أخوه الكونت آرتوا Le Comte d'Artois، فإنه بتفضيله الهجرة والهرب حرّك الهجرة وسهّل بشكل من الأشكال عملية تمرُّد الفلاحين. أما بورجوازية المدن التي كانت تملك الأرض أيضاً وتتمتع بنفس الامتيازات مثل شركائها الطبيعيين وحلفائها الأساسيين فإنها بدورها قد أصابها الهلع والرعب.

لكل ذلك وجد النبلاء أنفسهم أمام خيارين خيرهما شر، إما أن يتنازلوا، عسى أن يضمن لهم ذلك، الحفاظ على قليل من كثير، أو

أن يحافظوا على الأقل على سلطتهم السياسية. والحقيقة أن ليلة 4 أغسطس لم تكن مجرد مرحلة «تكتيكية»، بل يبدو أن المجلس قد ازداد نضجاً وإن كان بعض النواب لم يلبثوا، بعد أيام من ذلك التاريخ، أن امتدت إليهم يد الندم الغليظة لتأخذهم على تسرعهم وحماسهم. ومع ذلك تظل ليلة 4 أغسطس، ومهما يكن من أمر، ليلة هامة في تاريخ الثورة، ويرى المؤرخ فينوك Winock أن هذه الليلة أو بالأصح حوادث الليلة، يجب أن تُفهم على مستويين: «أنها أعطت دفعاً للتصالح الوطني، فأمسى تصالحاً حقيقياً متسامحاً ومثالياً (وقد غطّت أصداء الحوادث أوروبا بأكملها)، كما تميّزت من جهة أخرى بالدفاع الذكي عن المَلَكية»[1]. هذان الطابعان ميّزا الليلة وعاشتهما طبقة الفلاحين الصغار. لقد اعتقد هؤلاء في مرحلة أولى أنهم تخلصوا، وإلى الأبد، من حقوق السادة وسيطرتهم، وأنهم لن يضطروا إلى شراء هذه الحقوق، لكنهم سرعان ما أدركوا أن هدف المالكين العقاريين لم يكن سوى الحفاظ على السلطة وعلى أملاكهم وعلى النظام القائم على الملكية. إلا أن صدى تلك الليلة كان بمثابة الرمز الذي لا يُقهر إذ إنها تمثل بالنسبة لمعاصري تلك الحقبة نهاية العهد القديم والامتيازات. لقد كانت في حقيقة الأمر ضربة قاصمة للعهد القديم الذي اندثر كما يقول تولار Tulard: «لقد جاءت الثورة الاجتماعية يوم 4 أغسطس لتكمل الثورة السياسية التي حدثت

(1) فينوك «Winock» في عدد اللوموند لـ 1988/8/13 «حوليات 1789» الحلقة 25.
وكذلك جوريس في كتابة «التاريخ الاشتراكي للثورة الفرنسية»، الجزء الأول ص402.

بتاريخ 22 يونيو». ويضيف في موقع لاحق «لقد تمت الثورة في 4 أغسطس فلنبني الآن ليعاد البناء»[1].

إعلان حقوق الإنسان والمواطن

في الأيام التي تلت حاولت الجمعية الوطنية أن تقلّل من حجم الخسائر التي أحدثتها ليلة 4 أغسطس مع الحفاظ على مكاسب الفئة الثالثة. ومن هذا المنطلق يجب أن تُفهم ظروف كتابة وثيقة «الإعلان عن حقوق الإنسان والمواطن» مع تكريس وتدعيم مكتسبات الثورة الاجتماعية التي حدثت بتاريخ 4 أغسطس.

لقد استوحت وثيقة حقوق الإنسان والمواطن الفرنسية، من الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أصبحت صياغتها المحلية تتناسب مع نظريات الحق الطبيعي التي عبّر عنها وطوّرها الفلاسفة الفرنسيون. ولقد كان ميرابو Mirabeau وسياس Sieyes أهم محرريها. وبعد مناقشتها تم التصويت عليها في مجلس الأمة خلال الفترة من 26 إلى 30 أغسطس سنة 1789. لقد كانت فعلاً «إرادة حرب ضد العهد القديم» إذ كانت فاجعة للملك والأنظمة والامتيازات حيث إن هذا الإعلان ينصّ على أن الناس يولدون أحراراً ومتساوين في الحقوق وأن حقوقهم تكمن في الحرية والملكية والأمن ومقاومة كل أشكال الاضطهاد. وكل ذلك كان يتنافى طبعاً

(1) J. TULARD, «Hist, et Dict», p. 48-9.

مع الحكم المطلق والامتيازات والقانون الاعتباطي وعدم التسامح الديني. ولقد كانت بعض مبادئها الإنسانية تتمحور حول الفكرة التالية:

«إن مبدأ كل سيادة يعود أساساً إلى الأمة، ولا يمكن لأي نظام كان ولأي فرد كان أن يمارس شكلاً من أشكال السلطة، لا يعود أصلاً إلى الأمة ولا يعبّر عن رغباتها».

ويوافق مبدأ سيادة الأمة الفكرة القائلة بأن «القانون هو التعبير عن الإرادة العامة». وهكذا فإن التمثيل البرلماني يتيح لهذه الإرادة التعبير عن نفسها ولسيادة الأمة أن تجد طريقها للتطبيق.

وبطرحه لمبدأ سيادة الأمة كنقيض لسلطة الملك والمحيطين به من أصحاب الامتيازات، يركز الإعلان عن حقوق الإنسان محدداً ومعدداً الحريات التي يجب الدفاع عنها لصيانتها، وهي بالأساس حرية الوعي والتفكير والتعبير، وهي كلها مرتبطة بل متأتية من مطالب الفلاسفة وتتعارض بعمق مع نظام الاستبداد والملكية المطلقة.

وفي اتجاه موازٍ لهذه الحقوق يحدد الإعلان هذه الحريات في إطار النظام العام، وفي إطار القانون، يورد ما يلي: «إن حرية تبادل الآراء والأفكار هي أحد أثمن حقوق الإنسان، لذلك يستطيع كل إنسان أن يتحدث وأن يكتب وأن يطبع كما يشاء وبكل حرية مع التزامه بما يشترطه القانون إذ لا مجال أيضاً لتجاوز ما يسنّه القانون».

وقد أكدت هذه الوثيقة في الفصل 17 الطابع غير القابل للنفي للملكية الفردية، وأثار ذلك نقاشات كثيرة وجدلاً كبيراً، حيث حددت «إن الملكية حقّ مقدس غير قابل للاغتصاب ولا يمكن لأحد

أن يحرم منه إلا إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك، ويتم ذلك بشكل قانوني كما يفترض تعويض الملكية المصادرة للصالح العام بتعويض مجزٍ وسلفاً».

وعندما ندرك أن هذا المجلس البرلماني الذي طالما ألحّ على حق الملكية وضرورة صيانته على أساس أنه حق طبيعي ومقدّس رفض فصلاً تقدم به سياس Sieyes يحرص فيه على حق الجميع في العمل والبقاء **«لكل مواطن عاجز عن العمل وعن توفير حاجته بمفرده الحق في أن يستنجد بالمجتمع شريطة أن يخضع لدستوره ولقوانينه»**. عندما ندرك ذلك فإننا ندرك إلى أي حد بقيت إنسانية الذين سنّوا الدستور وكتبوا «ميثاق حقوق الإنسان» مجردة، وإلى أي حدٍّ كانت تصوّراتهم للمساواة بين المواطنين محدودة. ونرى بالمقابل مدى إنسانية شعار «من لا يعمل لا يأكل إلا العَجَزة»، الذي رفعته بعد قرنين الثورة الجماهيرية. والحقيقة أن دفاعهم عن حقوق الإنسان كان صدى لردة فعل أصحاب الامتيازات، وتحسباً لمثل هذه الردات وحماية لمصالحهم إذ لم يكن المضطهدون والجياع بل، وحتى النساء، يهمونهم بالشكل الذي تتصوّره عادة. وهذا من شأنه طبعاً أن يحدّ من قيمة الإعلان عن حقوق الإنسان الذي حرصوا مع محدوديته على عالميته والذي يجب أن لا ننسى لحظة الظروف التي ولدته، وفي الحقيقة فإن إعلان حقوق الإنسان والمواطن يعكس بشكل دقيق عظمة ثورة 1789 ومحدوديتها حيث إنه لا يعدو أن يكون ميثاقاً لحقوق الانسان **«البرجوازي الذَكَر والأبيض اللون الطامع في المساواة مع أصحاب الامتيازات»**.

باريس في نجدة نواب المجلس التأسيسي لمواجهة «فيتو» الملك يومي 5 و6 اكتوبر

في الوقت الذي كان فيه النواب المشرّعون يبذلون قصارى جهودهم للحفاظ على «حقوق الانسان» وصيانتها من خلال تدعيم مكاسب 4 أغسطس وشهر أكتوبر، بدأت الانقسامات تتجلى داخل الجمعية الوطنية حول المشكل الذي أثاره حق الفيتو. والسؤال الذي كان مطروحاً هو: هل يمكن للملك أن يعطّل مسار الثورة؟ لقد كان النواب الأكثر اعتدالاً، إلى جانب الملك، غير أن النواب الوطنيين الذين ساندتهم جماهير باريس والحرس القومي والصحافة الشعبية تبنّوا غير هذا الموقف «المعتدل»، فأدانوا بشدة خزعبلات الارستقراطية وخداعها وألاعيبها. وعندما أعاد الملك لواء الفلاندر Flanders إلى فرساي، اعتقد الباريسيون أنه ينوي اللجوء إلى القوة والعنف، فردّوا بالمثل، كما حدث في يوليو، حيث شهدت باريس يوماً ثورياً عنيفاً.

وكان يقف وراء الدعم السياسي للمجلس النيابي مطلب اجتماعي هو الخبز. وكان الخبز نادراً في تلك الضائقة، إذ إن القمح لم يُحصد بعد[1]، وكانت جماهير باريس على شفا المجاعة حيث كان النقص في

(1) يلخص تين Taine في كتابه «أصول فرنسا المعاصرة للثورة» بـ «الفوضى العفوية»، ص 384. ويصف الحالة السائدة على النحو التالي: «وفي تلك المرة، انضم تياران متميزان في سبيل واحد لدفع الوضع: فمن جانب كانت هناك فتنة البطون الخاوية والنساء اللاتي أثارهن القحط... ومن جانب آخر، فتنة العقل والرجال الذين تحركهم الحاجة إلى التسلط، يضاف إلى ذلك مركز قبيح مكوّن من أكثر الأهواء تسمماً وأشد الدوافع قذارة»...

الخبز فادحاً. لقد انفجرت أحداث دامية أمام المخابز. وفي هذا الإطار وهذه الظروف المتأزمة، انطلق الآلاف من المتظاهرين الساخطين إلى فرساي حيث احتلوا مقر الجمعية (مجلس النواب).

وحاول الجنرال لافاييت La Fayette إيقاف الجماهير لكنه عجز عن ذلك فانتهى بأن رافقها في مسيرتها تلك.. أما يوم 6 اكتوبر فقد كان يوماً حاسماً إذ طالبت الجماهير بـ «جلب الخباز والخبازة وآلة الخبز إلى باريس»[1]، وقد أجبر الملك على مغادرة فرساي وتبعته الجمعية فاتخذت مقراً لها في قاعة الماناج.

لقد مثلت عودة الملك مكرهاً لا بطلاً إلى باريس منعطفاً جديداً في مسار الثورة يمثل الطلاق بين الملك والأمة، إذ إن الملك أهين وبعمق من قبل القوة الشعبية. أما العناصر الدستورية المعتدلة والتي كانت تؤيد الملك فقد داهمها بدورها رعب متزايد وكان الطلاق من هذا المنطلق مضاعفاً، بين الملك والشعب من جهة، وبين هذا الأخير وبعض النواب من جهة ثانية. وكانت تلك مرحلة دخول (الكومونة الأولى) البلدية إلى حلبة الصراع السياسي.

وهكذا أضيفت إلى هاتين القوتين السياسيتين الشرعيتين قوة ثالثة لا بد أن يحسب لها ألف حساب. يقول تولار Tulard: «لقد تمّ تجاوز مسألة سقوط الاستبدادية المطلقة منذ 6 اكتوبر».

---

(1) ميشليه: «لقد أخذ الرجال الباستيل بينما أخذت النساء الملك»، نفس المصدر، الجزء الأول، ص 246.

نشاط الجمعية التأسيسية أيام اكتوبر وعودة الملك إلى باريس

إثر الاضطرابات التي عرفتها باريس والتحركات القوية لجماهيرها الشعبية أضيفت قوة ثالثة إلى حلبة الصراع هي جماهير مدينة باريس التي أصبحت «عاصمة» لـ فرنسا، وقائدة الثورة، بفعل تلاحم الكومونة والشعب. وهذه الفترة تمثّل منعطفاً خطيراً في مسار الثورة وتساعد على فهم بقية الأحداث.

لقد تمّ تجاوز مشكلة الملكية المطلقة، والمسألة التي ستطرح منذ ذلك التاريخ فصاعداً تتمثل في الإشكالية المتعلقة بتوازن القوى الثلاثة وهل سيسمح لها بأن تتوازن في الصراع؟

لقد كان حفل الفدرالية يوم 14 يوليو 1790 المرحلة الأكثر تمثيلاً، إذ اتفق الملك والأمة والجمعية خلال أسابيع على الإعداد بسرعة لكي يتحول ممثلو الشعب إلى ساحة «حقل مارس» لتأدية قَسَم اليمين للملك والأمة. وهي في الحقيقة مرحلة يمكن أن تُنعت بـ «الوفاق ـ المعجزة» إذ اتفق الجميع، دون نسيان الخلافات التي بدأت تبرز في الأفق، بين الملك والأمة ممثلة بعملية الهروب التي حدثت بتاريخ 20 يوليو 1791، وهذا ما يفسر بقية الأحداث، أي الرعب والحكومة الثورية والسياسة المركزية. ولفهم ذلك، علينا الآن أن نتعرض بالدراسة لأوضاع باريس التي اعتمدت عاصمة للبلاد والعمل الهائل الذي قامت به الجمعية التأسيسية على هذه الساحة حيث لم يخلُ من سلبيات وإيجابيات، ثم الفشل الكامل لمحاولة بناء الاستبدادية البرلمانية.

باريس، عاصمة لفرنسا

لقد شهد يوما 5 و6 اكتوبر عودة الملك إلى باريس وكذلك عودة الجمعية. فهل يمكن اعتبار هذه العودة إلى باريس أمراً حدث عن طيبة خاطر؟[1]، الواقع أن وراء المظاهر يكمن واقع صعب التحليل، عسير الفهم. لقد تمحور كل النقاش مرة أخرى حول عفوية هذه الأيام أو عدم عفويتها. فهل جاءت باريس لنجدة المجلس (الجمعية) التي عطلها «فيتو» الملك، أم تُرى المدينة تتحرك بدوافع أخرى كالمطالب الاجتماعية، مثال الخبز الذي طالب به «البواسارد» «Poissardes»، أتراه لم يكن سوى ذريعة أم سبباً عميقاً للأحداث التي ستشهدها العاصمة؟ يبدو، مرة أخرى، أنه تضاف إلى المطالب السياسية والاجتماعية إرادة صارمة لمراقبة القوى القانونية. وحتى إذا كانت الجماهير تحتشد بفعل ونوايا قيادات، فالأكيد أنها كانت تشكل في كل الحالات، خطراً على الجمعية، وذلك نظراً لهذه العادة التي أكسبتها إياها الأيام والمتمثلة في دفع عجلة الأحداث بالاضطرابات والقلاقل التي كانت تحدثها. وحتى إذا كان الهدوء قد عاد بعد أيام اكتوبر، وحتى إذا كان الشعب قد استعاد بعضاً من «أدبه ورصانته» تجاه الملك وزوجته، فإن ذلك لا يعني على الإطلاق، أنه لم يكن يشكل خطراً ومصدر قلق للنواب. وثمة حادث يدلّل بوضوح على

(1) يرى تين Taine، أن الجمعية كانت «معمية، مرغمة ومدفوعة إلى الأمام، وذلك بنظرياتها وبعصبية تتسلط عليها...» مصدر سبق ذكره، ص 389. أما ميشليه فيؤكد ذلك أيضاً في كتابه السالف الذكر، ج 1، ص 249.

مدى هشاشة هذا الهدوء الباريسي وطابعه المؤقت والمضلل، حيث تمّ في يوم 21 اكتوبر، شنق خباز اتُّهم بإخفاء الخبز من قِبَل الجماهير الساخطة، عندها أعلنت الجمعية الحكم العرفي إذ إنها كانت تخشى أن تعمّ الفوضى. هذا الحكم العرفي الذي تمّ التصويت عليه بالإجماع سنة 1790 وضد إرادة روبسبيير Robespierre يجب أن لا يضللنا، فالجمعية كانت في تلك الساعة تمسك بزمام الأمور والأحداث، لكن إلى متى سيستمر لها ذلك؟

إن بإمكانها الآن أن تعمل لكنها تعي جيداً أن الجوع قد يدفع الشعب إلى التململ بعنف من جديد وإلى إحداث قلاقل. ويقول أحد النواب في مذكراته المرتبطة بتلك الفترة، «طالما ظلت هذه المدينة بدون ما يكفي حاجتها الغذائية لثمانية أيام على الأقل، فإنه لا بد وأن يخشى الاضطرابات والقلاقل التي يمكن للمجاعة والقحط أن يحدثاها بل وأن يبرراها. ولا شيء يمكنه أن يبرّر صيحات الشعب وتحركاته وعنفه الشديد غير الجوع الذي يشعر به»[1].

ولقد كانت الأزمة الغذائية تشكل خطراً فعلياً خاصة وأن باريس لم تكن تعوزها القوى المضادة من أندية وجمعيات وصحف تعمل على الارتقاء بالوعي السياسي للجماهير.

لقد كانت باريس فعلاً تعيش غلياناً لم يسبق له مثيل في تاريخها.

(1) «اللوموند»، عدد 1988/8/24.

تسييس جماهير باريس:
الأندية والصحف

هل كانت الجمعية حرة فعلاً، وهل كان بإمكان الحكم العرفي وحده أن يسيطر على الأحداث وعلى الأمة في الوقت الذي كان فيه هذا الشعب، كما كتبت ذلك السيدة دي ستال Mme de Staël، «يمارس ومنذ أن استقرت الجمعية بباريس، وعلى كل المستويات قوته الضاربة المتوقدة؟ لقد تأسست الجمعيات وتعالت أصوات التنديد والفضح في الصحف وجالت كلمات التحريض على المنابر تهوي بها على الأذهان ألسنة الخطباء».

ودون أن نذهب إلى الحدّ الذي ذهبت إليه السيدة دي ستال، فإنه لا بد من التسليم بأن قوة الأندية وتأثيرها كانا متناميين، وبالأخص منها نادي البريتون Le Club Breton الذي تحوّل أثناء سقوط الحكم المطلق، بتاريخ 21 سبتمبر 1792، إلى «جمعية اليعقوبيين»، «أصدقاء الحرية والمساواة»[1] وكانت لهذا النادي فعالية خاصة ومتميزة في النقاشات السياسية داخل البرلمان وعلى الساحة الباريسية.

لقد ظهر هذا النادي منذ فترة لقاء القيادات العامة، وكان جميع أعضائه في البداية نواباً للفئة الثالثة جاؤوا من مقاطعة بريتاني Bretagne وقد قرروا، عندما عزلوا في باريس، أن يتعاونوا وأن يقيموا لوائح وحلولاً مشتركة، ثم سرعان ما التحق بهم ميرابو

(1) Mme de STAEL; Considération, ch. 12, page 214.

Mirabeau، وسياس Sieyes، والأب غريغوار وروبسبيير Robespierre ونواب آخرون. وهكذا أصبح نادي البريتون، الجناح القائد داخل المجلس. لقد كانوا أول من عمد إلى طريقة جعل النواب يتناوبون حضور الجلسات ونظّموا عملية مواجهة الملك في 23 يونيو.

وعندما انتقل النادي إلى باريس، ظلّوا يجتمعون في القاعة التي كانوا يستأجرونها في شارع سانت هونوريه St. Honoré، وكانوا يسمون «اليعقوبيين»[1]، لأن مقرّهم الرسمي كان في شارع سان جاك St. Jacques. وكان اسم اليعاقبة في البداية مجرد كنية ساخرة وكان النادي يُسمّى وقتئذ «جمعية الثورة»، وظلّت الكنية قائمة مستعملة كما هو الحال عادة ثم تحوّلت بعد ذلك إلى لقب للنصر يُفتخر به، لقد أعطت الجمعية لنفسها قانوناً صوّتت عليه في 8 فبراير 1790. وكانت أهداف النادي هي: وحدة الرغبات وتطابقها، ووحدة المبادىء «بين المواطنين الصالحين» بغية «تحقيق الثورة والاستفادة منها». وكان على كل راغب في الانضمام إلى الجمعية أن يدفع قيمة مشاركة مرتفعة إلى حد ما وأن يتبع الخط بكامل التفاني والإخلاص. وعرف النادي انقسامات داخلية أهمها انشقاق الذين كانوا يسمون الفويان Feuillants الأكثر اعتدالاً، وكان ذلك بتاريخ 16 يوليو 1794.

(1) صحيفة «اللوموند» عدد 1988/8/25 ومقال اليعقوبيين في المعجم النقدي «وكانت بعض العناوين والمقالات تثير ضجّات نظرية وتعطي فكرة عن النقاشات».

كذلك نادي الكوردلييه Cordeliers الأكثر شعبية، لعب دوراً هاماً في الحياة السياسية الشعبية وكانت له جمعياته الخاصة وهي جمعيات أخوية[1] منظمة حسب «الأحياء» مهمتها ترشيد الفئة الثالثة.

أما الصحافة، اليمينية منها واليسارية، فإنها كانت تقيم مناخاً مليئاً بالحماس، لقد أقرّ إعلان حقوق الإنسان والمواطن حرية الصحافة فتضاعفت المناشير والمجلات والنشرات والصحف منذ سنة 1789، حتى إن عددها بلغ في تلك السنة 184 نشرة في باريس و34 في المقاطعات الفرنسية. وكانت لكافة العناصر الفعّالة في الثورة «نشراتهم»، ولنذكر على سبيل المثال لا الحصر: ميرابو Mirabeau، ومارا Marat، ودي مولان Des Moulins وبريسوت Brissot.

إلا أن تطور هذه السلطة الرابعة كان من السرعة بمكان، وهذا ما كان يدعو إلى القلق والتخوُّف، إذ تحوّلت الصحافة أيضاً إلى منبر لتصفية الحسابات، فتعالت الأصوات المتعارضة المتحاسبة وكثرت المزايدات. لقد لعبت الصحافة دون شك دوراً هاماً في تطوير الوعي الثوري. ولنذكر ضمن صحف تلك الحقبة **«هلمّ إلى السارق»**، **«غير معقول»**، **«صديق الملك»**، **«صديق العدالة»** و **«صديق الحقيقة»**، إلخ... وكانت بعض العناوين والمقالات تثير ضجة نظرية وتعطي فكرة عن النقاشات النظرية الدائرة آنذاك و «الخناقات» «الإيديولوجية»، وهكذا تفتحت القرائح المتطرفة على صفحات جريدة اليمين المتطرف «أعمال الحواريين» Les actes des apôtres، أما

(1) A Soboul, Les sans-culottes, p. 184.

اليسار فقد نطقت باسمه صحيفة «الوطني الفرنسي» لبريسوت Brissot، وصحيفة «صديق الشعب» لمارا Marat وعكستا الصراع النظري ضد اليمين.

ولقد كانت صحيفة «صديق الشعب» هي الأكثر فعالية في دفع الوعي الثوري حسب رأي فينوك Winock، حيث دفعت الأخيرة عملية تجذير الفكر الثوري بأسلوبها الشاعري الفني والعنيف أيضاً. وقد لعبت هذه الصحيفة دوراً هاماً أيضاً في توجيه إصبع الاتهام إلى أعداء الثورة، وذلك حتى 13 يوليو وهو يوم مصرع مارا Marat على يدي شارلوت كورديه Charlotte Corday. وهكذا قامت الجمعية التأسيسية بعملها في جو باريس الساخن والمليء بالصراعات الحزبية المتوقدة، فقامت بإعادة بناء الأمة اعتماداً على إصلاحات قضائية وإدارية.

لكن هل كان بإمكان رجال الحرية المدنيين أن يمنعوا الثورة من أن تمضي قدماً في الوقت الذي كانت فيه جماهير باريس المتعطشة تقف على قدم وساق لتدفع عجلة الثورة إلى الأمام وحتى النصر؟

العمل المالي والقضائي والإداري والديني للجمعية التأسيسية

كان على الجمعية (البرلمان) أن تواجه وضعاً خطيراً جداً على المستوى المالي. ويعود ذلك أصلاً إلى إجرائين هما: تأميم الممتلكات

الوطنية وإنشاء مكلفية مالية تعمل على دفع عجلة الثورة وتجذير التغيير، بشكل لا يدع مجالاً للعودة إلى الوراء.

حلول الأزمة المالية

بيع الممتلكات الوطنية وإنشاء المكلفية[1]

الأزمة المالية هي ما كان يشغل النواب، بشكل خاص، إذ كانت المسألة تحتاج إلى حلٍّ فوري. وقد كانت تلك الأزمة النتيجة الطبيعية التي ورثتها البلاد عن النظام المطلق القديم. لقد كان على البلاد بأسرها أن تواجه مشكلة الديون. لكن ما هو الحل لمشكل مستعصٍ وبتلك الأهمية المتزايدة حتى تلك الساعة؟

في 15 اكتوبر 1789 خطرت ببال تاليران Talleyrand، فكرة ستكون ذات نفع لاحق وستثبت عبر الأيام جدواها، وتتمثّل في تأميم ممتلكات الكنيسة وبيعها، لسد الديون والتخلص من العجز المالي الذي كان يكبّل البلاد.

فهل كان ذلك ممكناً؟ وكيف تمّ تأميم الممتلكات وكيف توصّل قوم شديدو الإيمان بالملكية إلى اتخاذ مثل هذا الإجراء الجريء؟

وبالرغم من تناسبه الظاهر، فإنه علينا أن نأخذ بعين الاعتبار حالة التحوّل التي كانت عليها الأذهان والتي مكّنت من اتخاذ هذا القرار.

(1) إصدار الحوالات المالية، المقصود هنا أوراق مالية صدرت في فرنسا سنة 1789، وما لبثت أن فقدت قيمتها تماماً.

لقد كانت بالفعل عملية جريئة تمثّل تغييراً بل انقلاباً فعلياً حيث وضع الأكليروس (رجال الكنيسة) كشخصية معنوية في الميزان[1]، فقد كان من قبل لا يمكن أن يجرّد من ممتلكاته ويحرم من ذاته!

والحقيقة أن ذلك لم يكن ممكناً لولا إرادة التغيير الاجتماعي الجذري الذي كانت تبديه بل وتسعى إليه الجمعية الوطنية ورفضها بالإجماع مفهوم الامتيازات ومراتبية الأنظمة التي كان النظام الملكي القديم يقيمها ويحيا على جماجم ضحاياها.

فعملية التأميم أحدثت الضربة الكبرى والقطيعة بين الكنيسة الكاثوليكية والأمة، علماً بأن الأكليروس كان قد «ساند الثورة». وأن التحول الذي ميّز تلك الفترة كان، إذن، تحوّلاً من دولة الحكم الديني إلى دولة لانيكية (مدنية).

وبتاريخ 2 نوفمبر 1789 تمّ عرض ممتلكات الكنيسة للبيع ولفائدة الأمة! وبما أنه لم يكن من الممكن وقتذاك إتمام عملية البيع المباشر، وبالجملة، فقد طرحت الفكرة البديلة المتمثّلة في إصدار وثائق تمليك لأراضٍ ولأملاك الكنيسة وبشكل يسمح لها بأن تدرّ فائدة قدرها 5%، إلا أن هذه الفائدة ألغيت فيما بعد وتحوّلت البطاقات (الوثائق) المصرفية إلى بطاقات بنكية يمكن استعمالها لشراء البضائع كما يمكن إبدالها بممتلكات وطنية.

وفي البدء، طبعت هذه السياسة المالية بنوع من الحذر ولم يتم

(1) Michelet. انظر مصدر سبق ذكره، جزء 1، صفحات 252 و253.

إصدار بطاقات بنكية دون قيمتها الحقيقية غير أنه، وكما يتم ذلك في مثل هذه الأحوال، سرعان ما اختفت قطع الذهب والفضة من الأسواق فأصدرت قطع نقدية صغيرة، لكن كل ذلك لم يكن ليمنع غلاء الأسعار. وساءت حالة البيع، وتحققت نتائج عامة جيدة وهامة خاصة في الأشهر الأخيرة لسنة 1795، إذ وضع مخطط جديد لنقل الملكية غيّر بشكل جذري الوضع الاجتماعي الفرنسي، وشهد تهافت بورجوازية المدن على الممتلكات وكذلك فعل الأكثر ثراء ممن كانوا يسمون بـ «حارثي الأرض». وقد أحدث ذلك انقسامات حادة في الأرياف بين مالكي الأرض والمعذبين فيها.

إضافة إلى ذلك فإن بعض المقاطعات كـ «فانديه» Vendée مثلاً، عرفت مشاكل كبرى، إذ إن عملية تجريد الفلاحين الصغار من الأرض، من قبل البورجوازية الحضرية، أدخل الفلاحين إلى صف الثورة المضادة إذ كان يكفي أن تتم القطيعة بين الملك والأمة من جهة، والشعب والكنيسة من جهة ثانية، ليجد أعداء الثورة حليفاً آخر في الفلاحين الصغار.

وقد بدت فكرة بيع الممتلكات جيدة في البداية لكن التعقيدات التي نتجت عنها أسقطت هذه الجودة في النسبية، فلم تحل بالتالي الإشكالات التي كانت تحياها البلاد بوضعها المتأزم، ثم إن عملية مصادرة الممتلكات حتمت ضرورة إعادة توزيع المراتب على مستوى الكنيسة، وهو ما سمح للجمعية بإعادة تنظيم الكنيسة في فرنسا. وهكذا، ودون سابق إنذار وجدت الجمعية الوطنية نفسها ملزمة

بإحداث صعوبات أخرى ونقاط اختلاف بين شتى الفئات الاجتماعية.

النظام المدني لرجال الكنيسة

لقد تمحورت اهتمامات الجمعية التأسيسية وسياستها حول مفهومي الأمة والمواطنة، وأخذ رجال الكنيسة ينحدرون بدورهم من أبراجهم اللاهوتية إلى موقع المواطنين، وهو ما يعني أنهم سيصبحون بدورهم في خدمة الأمة وسيصبح القس والراهب موظفين يتم انتخابهما، فلا يحصلان على مرتباتهما من قبل البابا كما جرت العادة آنفاً بل يصبحان مرتبطين بأسقف باريس بدلاً عن البابا. وهكذا فإن عدد الأسقفيات تقلص مقارنة مع عدد المقاطعات وتحوّلت الكنيسة الكاثوليكية إلى كنيسة غاليكانية.

والحقيقة أن هذه الإجراءات لم تكن لتغضب رجال الدين وعلى رأسهم القساوسة الذين لقوا معاملة جيدة لو لم تضف إليها رغبة النواب في أن يصوغوا خطبة الولاء للأمة والقانون والملك. وكان انفجار الأكليروس متعلقاً في الحقيقة برفض الملك مساندة الكنيسة الوطنية وهو ما حدث فعلاً. فلقد قَبِل الملك النظام في البدء لكن البابا رفضه. وهكذا أدى النظام المدني للأكليروس إلى نتيجتين: تعميق الهوّة بين الملك والأمة وخلق انقسام داخل الأكليروس بين قساوسة «دستوريين» وآخرين «منشقين» وكان ذلك ابتداء من شهر أبريل من سنة 1794.

ونتج عن ذلك المزيد من الفوضى في المقاطعات إذ إن القساوسة الأنجليكان لم يقبلوا جميعهم هذا الأمر، وكم كانت فرحة الشعب وهو يشاهد بين الحين والآخر رجال الدين وقد جرّهم الخلاف إلى التنازع بالأفواه وبالأيدي إن شقّ على الألسن الفصيحة زمن الخطابة والبلاغة. ومع ذلك فإن نية المشرعين لم تكن في النهاية سيئة إذ اتخذت العديد من إجراءات التسامح تجاه البروتستانت والذين أصبحوا يتمتعون بحرية ممارسة طقوسهم الدينية. وكذلك اليهود الذين كانوا يعتبرون حتى ذلك العهد أجانب، وجاء الدستور ليعطيهم حق المواطنة الفرنسية وقد اتخذت تلك الإجراءات في ديسمبر 1789 ويناير 1790.

لقد كان المشرّعون يتحرّكون في زمن القحط بآراء وتصورات الفلاسفة، وهو ما أعطى طابع التسامح لهذه الإجراءات، لكن الكنيسة الكاثوليكية لم تكن بالطبع لتقبل هذا التبدّل على حسابها وعملت بحرص وتفانٍ على إشعال نار الفتنة بين الكاثوليك والوطنيين. غير أن الصلح الوطني ظلّ ممكناً غير موصد الأبواب لولا تصلّب البابا وأتباعه المفرط، الذي كان يتنافى مع روح الصلح والسلام. وكان من شأن كل هذا أن يثير بعض التساؤلات المشروعة. كيف كان تأثير طلب سكان أفينيون Avignon للانضمام إلى فرنسا، على قرار البابا، وهو الأمر الذي تمّ في سبتمبر 1794. هل كان البابا يتصرّف على أساس أنه الأب الروحي للكنيسة أم كرئيس لدولة أجنبية ترى جزءاً من شعبها يفلت منها؟ إن إدارته السيئة هي التي أدّت على أية حال إلى سنّ الثوار لقانون «حق

الشعوب في تقرير مصيرها»، لأول مرة. . . ورفضهم العنيف لفكرة الغزو وذلك بتاريخ 22 أبريل 1789.

وكل تلك الصراعات والمزايدات دفعت بفرنسا إلى الانقسام إلى ضدين لا يلتقيان، يتشكلان في معاداة الكنيسة، أو بالأصح سلطة رجال الدين من جهة، ومعاداة النظام الدستوري من جهة ثانية، إذ كانت لكل مصلحته وتصوراته وهو الانقسام المتطرف إلى حدٍّ ما والذي نعتقد أن فرنسا لم تتخلص منه إلا منذ زمن غير بعيد، أي بعد الحرب العالمية الثانية. وكل هذه الحوادث والقلاقل التي سبّبها «تمدين» الأكليروس تفسّر لنا إلى أي حدٍ كانت ردود فعل الثورة المضادة تدفع الثورة إلى الأمام لتشدّدها أولاً، ثم لفقدانها وضوح الرؤية السياسية، إذ كانت هذه القوى الرجعية تمارس سياسة التطرف، فتدفع بالضرورة إلى التطرف، كما يجب أن لا ننسى هنا أن الملك أيضاً يتحمّل المسؤولية الكبرى، إذ إنه ساهم في إخفاق محاولة بناء الملكية البرلمانية التي سعى إليها في البدء والتي لم تفلح نظراً لخيارات الملك المتناقضة، بل لانعدام حرية اختياره ثم قراره بعد ذلك.

العمل القضائي والإداري

من سنة 1789 بقي النواب منشغلين بإعداد الدستور الذي تمّ إصداره بتاريخ 14 سبتمبر 1794. وكان هذا الدستور يرمي إلى إقامة ملكية دستورية على أساس فصل السلطات. وكانت سلطة الملك

(ملك الفرنسيين) لا ملك فرنسا، مقتصرة على السلطة التنفيذية. وكان بإمكانه أن يرفض تطبيق القوانين التي تصدرها الجمعية الوطنية وأن يطرحها للتصويت مرتين فقط، أما إذا تمّت الموافقة عليها للمرة الثالثة فلا حول عندئذ ولا قوة للملك بل تكون الكلمة العليا في هذه الحالة للبرلمان. وهذا ما كان يسمى «الفيتو التعليقي أو التأجيلي». وسوف تبين الأيام والأحداث فيما بعد، كيف كانت لهذا الفيتو سلطته وكيف ظلّت سلطة الملك تستمد منه في مواجهة الثوريين وطالبي التغيير. ولعل في هذا يكمن العامل الذي عجل ـ أية مفارقة! ـ في نهاية الملك.

لقد كانت للملك أيضاً المكانة الملكية وسلطة تعيين الوزراء الستة، كما يتحمّل مسؤولية السلطات التنفيذية، كذلك كان يتلقّى أجراً سنوياً... ولم تعد الخزينة ولا ممتلكات القصر ملكيته الخاصة بل أصبحت ملكية الدولة.

أما السلطة التشريعية فكانت من اختصاص الجمعية الوطنية (البرلمان) المتكوّنة من 745 عضواً يتم انتخابهم على مستويين أو بالأحرى على مرحلتين.

ويعتبر كل الفرنسيين مواطنين يحق لهم الانتخاب، على أن إمكانية الانتخاب تشترط على الناخب أن يكون قد بلغ الخامسة والعشرين من عمره. كما تشترط أيضاً دفع مساهمة مالية تقدّر بثلاثة أيام عمل، وهؤلاء المواطنون «الحيويون العاملون» يختارون الناخبين

الأثرياء الذين يكلفون بعد ذلك. وهكذا يمكن أن يُقال عن حق الانتخاب وقتئذ أنه كان انتقائياً مشروطاً، إذ إنه لا يحق في النهاية لغير الذين يملكون ما يؤهلهم للانتخاب. أما الفقراء ومعدمو الدخل، فقد ظلّوا محرومين من هذا الحق السياسي، وهذا يعني أن الأمر كان بعيداً كل البُعد عما أعلن عنه في «ميثاق حقوق الإنسان والمواطن» وإلاّ فكيف يفسَّر هذا التفريق بين المواطنين الحيويين العاملين والمواطنين السلبيين.

لقد اعتبر العديد من المؤرخين تلك الإجراءات طبقية، حيث يرى فيها جوريس Jaures(1) مثلاً، قانوناً وافقت عليه البورجوازية الثورية المعتدة بقوتها وثرائها ونشاطها والتي كانت تقصي من المدينة ملايين الفقراء.

أما سوبول Soboul فيرى في ذلك انعكاساً لصالح رجال القانون. بينما يراها فينوك Winock من جهته إجراءً وقائياً لمنع تكوّن «مجموعات انتخابية» (حُرَفاء تصويت) وذلك لمنع شراء أصوات المواطنين الأكثر فقراً، وقد يكون كل ذلك وارداً، ولكن هل كانت للمشرعين الشجاعة الكافية والرغبة الباطنة أو الظاهرة لتوفير فرصة التعلّم وممارسة الحق السياسي للملايين من الفقراء، كي يتحوّلوا بالفعل إلى مواطنين بكل معنى الكلمة؟

ذلك أمر لا يكاد يقبل اليقين، ويسجل الدستور أيضاً أن السلطة

(1) Jaurès, Histoire Socialiste, T 2, page 35 et 36.

القضائية تعود إلى القضاة المنتخبين. لقد كان الدور الأساسي فيما مضى يسند في المحاكم الجنائية، إلى لجنتين، أي إلى مجموعتين من المواطنين البسطاء، تنظر الأولى وتقرر إذا ما كان الاتهام مقبولاً أم لا، وتختصّ الأخرى بالنظر في مدى صحة الاتهام، أي إذا كان المتهم مذنباً أم لا.

وفي نفس الوقت، أعاد الدستور تنظيم الإدارة المحلية، فقسّمت فرنسا إلى مقاطعات وأقضية وكانتونات وكومونات، واهتمّ بهذه المسألة منتخبون، ولم يُعد لأي ممثّل من ممثلي الملك سلطة ما على هذا الصعيد. وبعد هذا الوضع اللامركزي المتطرف بمقاييس ذلك الوقت، لم يبق للحكومة ما يضمن لها احترام وتطبيق القوانين التي تسنّها، والقرارات التي تصدرها، لذلك كانت عملية جمع الضرائب سيئة المحاصيل مما زاد الأزمة حدة وأغرق فرنسا في الصعوبات المالية.

نهاية الجمعية التأسيسية

بعد إصدار الدستور، لم يبق للجمعية التأسيسية ما يبرر بقاءها فكان عليها أن تحلّ نفسها لتحلّ محلها جمعية منتخبة، لا يحق لنواب الجمعية التأسيسية أن يشاركوا فيها. وهذا القرار الذي اتخذ بمبادرة من روبسبيير Robespierre أحدث، على حسن نيته، مشاكل عويصة وأخطاء عديدة، إذ لم تكن للجمعية الجديدة خبرة ممارسة السلطة ولم تكن معدّة بشكل جيد لمواجهة الصعوبات الجمّة التي

أورثتها إياها الجمعية التأسيسية. فأضيفت إلى الصعوبات الداخلية التي أدّى إليها تطبيق النظام المدني على الأكليروس، والأزمة المالية وهروب الملك... الخ صعوبات خارجية.

كذلك ساءت العلاقات بين فرنسا وبقية الدول الأوروبية وذلك منذ أن تمكّن المهاجرون الهاربون من الحصول من ملك بروسيا ومن الامبراطور ليوبولد الثاني Leopold II وعداً بالتدخُّل لصالحهم ضد الثورة وذلك في إعلان بيلينتز بتاريخ 25 أغسطس 1794.

لقد بدأت خطورة المهاجرين تزداد دقةً وتشكلاً، وكان الفرنسيون ينظرون إليها بعين الجد والتخوّف. وكان ذلك سبباً آخر لمزيد من الحذر من الارستقراطية والملك. وبتاريخ 17 يوليو 1794 وضع وطنيو نادي الكوردلييه Cordeliers بحقل مارس Champ de Mars على واجهة مقرهم، لائحة تطالب بعزل الملك. عندها أعلن رئيس بلدية باريس الحكم العرفي، وأطلق الحرس القومي النار على المتظاهرين وقتلوا خمسين متظاهراً. وهكذا قمعت الجمعية وبقسوة، الديموقراطيين وأصبح الوفاق بين المعتدلين والديموقراطيين الجمهوريين أمراً مستحيلاً.

الأمة في مواجهة أعدائها
على طريق الطلاق ن الأمة والملك

لقد كانت الأوضاع التي تركتها الجمعية التأسيسية لوارثيها في السلطة جدّ متأزمة وحرجة، خاصة بالنسبة للنواب الذين كانوا

يفتقرون إلى التجربة والخبرة في الميدان السياسي وتطبيق القرارات والخيارات، وهل كان بإمكان الجمعية (المجلس) التشريعية أن تعمل في إطار الملكية البرلمانية وهي خاضعة لرفض الملك؟!

لقد اكتسبت نوايا الملك السيئة مزيداً من الوضوح وازداد الخطر الخارجي الذي يمثّله المهاجرون حدّةً وإلحاحاً. وليس من المدهش عندئذ أن تتحوّل الحركة القومية إلى حركة جمهورية وأن تصبح باريس منطقة متميّزة لنشاط «الفئة الثالثة». لذلك ولمواجهة تأثير الديموقراطيين الجمهوريين تحالف الملك والمعتدلون لإعلان الحرب. ولم يكن ذلك سوى إثقال لكاهل بلد لم يخلص بعد من صعوباته.

الحكومة المستحيلة

لقد أعطى دستور سنة 1794 للملك إمكانية «الفيتو التأجيلي» وأسند إليه السلطة التنفيذية بواسطة الوزراء الذين يختارهم. وكان يمكن لهذا النظام الجديد أن يعمل به لو أن الملك قبل التحويرات التي أدخلت على النظام القديم والتي كانت ضرورية فعلاً، لكن رفض الملك ذلك جعل من هذا النظام مجرّد حبر على ورق.

لقد كانت التغييرات من الأهمية بمكان وحدثت كلها في وقت قصير اضطر فيه لويس السادس عشر Louis XVI إلى التحالف مع الأمة دون أن يجد الوقت الكافي ليدرك مدى جذرية تلك التغييرات الحاصلة وأهميتها على مستقبله ومستقبل البلاد. ولم يكن يريد الشر لشعبه ولكنه كان عاجزاً عن القراءة الصحيحة للأحداث وكان عاجزاً

بالتالي عن إحكام التصرّف بزمام الأمور فيمسك بدواليب الحكم التي تمكّنه من مراقبة الثورة بالتعامل مع الإصلاحيين.

والحقيقة أن «تمدين» الأكليروس عبر الدستور الجديد أفقده قدرته على قراءة الأحداث وممارسة السلطة. لقد كان الملك كاثوليكياً ولم يكن ليقبل إدانته من قبل البابا، وقد تحوّلت الكنيسة إلى كنيسة غاليكانية رغم أنف البابا... لكن ذلك لم يكن بإمكانه أن يحدث شيئاً يوفّر على فرنسا أهوال الحرب الأهلية والحرب الخارجية. بل على العكس من ذلك، عمد الملك إلى «الفيتو التأجيلي» وذلك مما زاد الأمور تعطيلاً وتعقيداً فتعطّلت بالتالي قرارات المجلس الوطني واختار الملك وزراءه من يمين المجلس الذين كانوا يسمّون الفويان Feuillants، أي أنصار التطبيق الحرفي للدستور، لكن حياة وزيره الأول السياسية لم تدم طويلاً إذ لم تتجاوز بضعة أشهر (من أكتوبر 1794 إلى مارس 1792).

طوال هذه المدة تفاقمت الصعوبات حيث حدث انهيار في قيمة بطاقات الملكية وارتفاع في الأسعار وثورة العبيد في سانت دومينيك St. Dominique ثم وبشكل خاص مناورات واستفزازات المهاجرين والخصومات بين أنصار النظام المدني ورجال الدين. هؤلاء الذين كانوا يلوحون على البلاد بشبح الحرب الهائل.

لقد حاولت الجمعية بتاريخ 31 أكتوبر و9 نوفمبر رد الفعل بقانون يأمر المهاجرين بالعودة إلى البلاد مقابل إبقاء أملاكهم على ذمتهم، وفي حال الرفض فإن هذه الأملاك ستصادر. ثم أصدرت بتاريخ 29

نوفمبر قراراً يتعلق بالقساوسة المنشقين. لكن الملك استعمل حق الفيتو في المرتين: والحقيقة أن المحيطين به لم يحسنوا نصحه وأن مستشاريه اعتقدوا أن ممارسة سياسة التطرّف هي التي ستعيد البلاد إلى الطاعة وإلى سلطة الملك، وبالتالي إخماد نار الثورة. وما كان ذلك ليحدث لو أدرك الملك ومستشاروه طبيعة الوضع.

لقد كانت الجماهير آنذاك تنتظم من أجل الديموقراطية في إطار حركة «الفئة الثالثة» أو الحفاة العراة.

اللامتسرولون أو الحفاة العراة ينتظمون

لقد منحت الصعوبات المتزايدة دفعاً جديداً للحركة الديموقراطية. وبعيداً عن الرغبة في وضع حد للثورة كما كان يعتقد الملك بغبائه المطبق، كان الحفاة العراة يستعدّون للتزوُّد بنفس جديد يسمح لهم بمواصلة السير على درب الثورة.

ولكن مَن هم هؤلاء الذين يسمُّون بـ «الحفاة العراة» والذين يؤرِّقون الارستقراطية والقساوسة ويتعاملون مع الحكم تعامل الندّ للندّ؟

لقد نشأوا في أحضان الكومونة والشعب المسلح، لكنهم لم يكونوا يمثِّلون الشعب بأسره، بل كانوا يمثّلون النخبة الثورية المرتبطة، وثيق الارتباط، بنادي الكوردليه واليعاقبة، لقد تعوَّد المؤرخون تقديمهم بشيء من السطحية والاقتضاب مكتفين بوصف بعض ثيابهم وكل ما إلى ذلك من قشور، فكانوا يقتصرون على وصف قبّعاتهم وسراويلهم

الواسعة المخططة والحاملة للأزرار، والصرّة والعصا التي تشبه الرمح، والشارب والغليون. واللامتسرول هو ذلك الرجل الذي لا يناديك بـ «سيدي» بل «مواطن». ويضاف إلى كل هذه الصفات أنهم لا يستعملون تسميات أشهر السنة الشمسية، واللامتسرول مناضل وطني، يلتزم بحضور كل الجلسات النضالية واجتماعات الأندية ويؤدي خدمته العسكرية في إطار الحرس القومي. كما يميل اللامتسرول في سلوكه عامة للبحث عن الوحدة واختلاف الرأي، وكان يملك، كما كتب سوبول، «مضمون شبه روحاني للوحدة»[1].

أما مستوياتهم الثقافية فقد كانت تختلف، إذ كان البعض لا يعرف الكتابة ولا القراءة. والحقيقة أن ذلك لم يكن حاجزاً دون العمل.

وبما أنهم كانوا يشكّلون خطراً على «المعاهدة» Convention (الوفاق)، حيث أرضاهم «الجبليون»[2] في نقاط عدة لتحييدهم وعزلهم عن قياداتهم. لذلك فإن الأشياء ازدادت غموضاً خاصة في المرحلة الأخيرة من الثورة وهي الفترة التي لا نعرف فيها بالتحديد دور اللامتسرولين كفئة نفسها في النهاية على ذمة الجماهير الشعبية الأكثر فقراً وخصاصة. ونحن نعتقد، من جهتنا، أن تفاقم صعوبة الظروف المعيشية في المدن الكبرى إجمالاً أحدث تقارباً بين اللامتسرولين كنخبة ثورية وبين دُعاة المساواة. لكن الذي يظل أكيداً هو أن الطابع العفوي لحركة اللامتسرولين واندفاعهم الثوري فشل

(1) Soboul, Les sans-culottes, p. 143.

(2) نفس المصدر، ص 13.

في دفع الثورة نفسها إلى الأمام، خاصة وأن العديدين منهم انتقلوا بعيداً للدفاع عن الحدود.

الحرب
السياسة الهوجاء والنضال من أجل الحرية
نهاية الحكم الملكي يوم 20 يونيو

في الوقت الذي كان فيه ما سيصبح فيما بعد البلدية أو الكومونة الثائرة ينظّم صفوفه، كانت أحزاب الجمعية التشريعية تساوم الملك في لعبة خطرة. وهكذا بدأت تبرز على امتداد الأيام خطابات ونظريات تدعو إلى شنّ الحرب ضد أعداء الأمة! وهذا المشروع التف حوله جميع الأطراف من البريسوتيين Brissotins والجيرونديين Girondins والفويان Feuillants والملك. وكان وحده روبسبيير Robespierre[1] يرفض هذه الفكرة قائلاً: إن على الأمة أن تواجه أولاً مشاكلها الداخلية، وإنها عاجزة عن أن تخوض حرباً خارجية. ولقد كان يفضح بهذا القول مؤامرة داخلية يحيكها البلاط وأعداء الثورة الذين كانوا يخططون لإفشالها. والحقيقة أنه أصاب حيث أخطأ الآخرون. فلقد كان الملك يلعب دوراً مزدوجاً حيث كان يرى أن الحرب هي الوسيلة الأجدى لإعادة الجماهير إلى طاعته، أما إذا خسرت فرنسا الحرب فإن أعداءها هم الذين سيسعون عندئذ إلى إعادته إلى منصبه الملكي وهي حسابات ساذجة وقاتلة، ومشروع في

(1) انظر: خطابات روبسبيير، ص 63، خطاب 10 أبريل 1793.

منتهى الخطورة كما سنبيّنه فيما يلي: ففي داخل الجمعية التأسيسية، كان بريسو Brissot أكثر العناصر تحمُّساً للحرب التي كان يرى فيها «جهاداً من أجل الحرية» والطريق الأقوم لمعرفة الأعداء والخونة. وهكذا، كان يرى أن الملك سيوضع أمام الأمر الواقع فيكشف القناع عن طبيعته إذ لن يجد سوى أحد خيارين: إما أن يتحالف مع العدو فيظهر خيانته أو أن يقود الحرب فيكون قائد الثورة.

وهو مشروع جنوني في الحقيقة وبعيد كل البعد عن واقع البلاد، وعمّا نصّت عليه مواد الدستور الذي كان يرفض حرب الغزو، فكيف أمكن لهذا المشروع الأبله أن ينشأ في أذهان أنصار الحرية؟ نعتقد أن انضمام أفينيون Avignon إلى فرنسا ساهم في ذلك ثم أتت قلاقل المهاجرين وتهديدات الملكيين الخارجين لتكمل البقية.. ويجب أن لا ننسى تأثير الأجانب الذين جاؤوا طالبين من الفرنسيين إعانتهم على التخلص من «مستعبديهم» واتباع النهج الفرنسي الثوري.

فأي بؤس كان يدفع بهؤلاء الجيرونديين الذين لم يدركوا عندئذ أنهم كانوا يرمون بفرنسا، بتفضيلهم خيار الحرب، في معارك ستمزقها لعشرين سنة، ومضياً في تطبيق سياسة الحل الأسوأ، استبدل الملك وزيراً من الفويان Feuillants بوزير من أتباع بريسو، وكان ذلك في مارس 1792 ثم اقترح بتاريخ 20 أبريل على الجمعية أن تعلن قرار الحرب على ملك المجر بوهيميا، وأصبح دومورييه Dumouriez قائدها الرسمي والجنرال المكلّف بها.

ولم تكن فرنسا مهيّأة لهذه الحرب نظراً للظروف الداخلية التي كانت تمر بها ونظراً لفرار الضباط وهجرتهم وعدم تنظيم العساكر والجنود على مختلف رتبهم، أضف إلى ذلك أن بروسيا دخلت الحرب أيضاً. وكانت النتيجة الحتمية لكل ذلك الهزيمة. لقد شنّ دوموريه الحرب على هولندا أيضاً. وكانت تلك بمثابة الكارثة. عندها قررت الجمعية التأسيسية اتخاذ ثلاثة قرارات هامة لإنقاذ الموقف:

- ترحيل المنشقّين خارج المملكة.
- تسريح الحراس الشخصيين للملك.
- تكوين ميليشيا من 20 ألف رجل للدفاع، تطوّق باريس دفاعاً عنها.

وقبل الملك القرارين الأولين لكنه رفض القرار الثالث معتمداً على حقه في الفيتو. وكان ذلك يدلّ على أنه يريد على ما يبدو إخلاء الطريق أمام أعداء فرنسا كي يدخلوا إلى باريس.

ولم تنطلِ الحيلة على اللامتسرولين الذين نظّموا بتاريخ 20 يونيو يوماً ساخناً للتظاهر والتحرك، فأجبروا الملك على سحب الفيتو والموافقة على القرار الأخير.

من 20 يونيو إلى 10 أغسطس

الوطن في خطر

استعمل الملك حق الفيتو وطرد الوزراء البريسوتان Brissotins، ولقد أسفت الجمعية «لرحيل الوزراء الوطنيين»، لكن اللامتسرولين قرروا عدم الاستسلام. وكما يقول تولار Tulard: «لم يكن يوم 20 يونيو إلا نسخة ليوم 10 أغسطس»[1] لقد كانت الذريعة المتّخذة للتجمهر هي الاحتفال بالعيد الرابع لأحداث قاعة «جي دو بوم» Jeu de Paume وزرع شجرة بحديقة التويليري Tuileries، شجرة الحرية!

وعمد المتظاهرون إلى احتلال مقرّ الجمعية (البرلمان) ثم هاجموا الملك للمطالبة بإرجاع الوزراء الوطنيين وسحب الفيتو واستقبل الملك الحشود لكنه رفض التراجع عن قراره.. وبهذا السلوك بدا الملك واضح الخيانة.

وقد أخذت الحرب منعطفاً خطيراً إذ كانت الحدود الشرقية مهدّدة من قبل جيوش دوق برنسويك Brunswick وعندها أعلن المجلس (الجمعية) على لسان دانتون Danton بتاريخ 11 يوليو أن «الوطن في خطر» فوفد 300 ألف متطوع للذود عنه. لقد تمّ استدعاء العديد من الضباط المسرَّحين أمثال مارسو Marceau وجوردان Jourdan وسولت Soult وماسينا Massena وتمّ انتخابهم كضباط.

(1) TULARD, Histoire et dic, page 100.

ورغم رفض الملك واستعماله الفيتو، فإن العديد من المتطوعين قدموا استجابة لنداء المجلس من جميع مقاطعات فرنسا. أما بالنسبة لأهالي مارسيليا، فقد قام روجيه دي ليل Rouget de l'Isle بتنظيم قصيدته «نشيد الحرب لجيش الراين» والتي ستصبح فيما بعد وإلى اليوم هذا النشيد «المارسيلياز» الوطني الفرنسي La Marseillaise. هكذا تلاقت الأمة بأسرها والتحمت لتدافع عن نفسها وحدودها، وذلك لم يكن بطبيعة الحال ليخدم مصلحة الملك الذي كان مهدَّداً بالسقوط في أول كبوة وكان بيان برنسويك Brunswick الصاعق المفجر.

وبطلب من المهاجرين الذين يتبعون جيشه، أصدر الدوق بتاريخ 25 يوليو بياناً حرّره أحد المهاجرين يهدّد فيه الفرنسيين والباريسيين منهم خاصة بردود فعل عنيفة إذا ما اعتدوا على الملك كما يطالبهم بذات اللهجة بألاّ يقاوموا الجيوش الأجنبية.

في 28 يوليو، طلب روبسبيير من اليعاقبة الإطاحة بالملك وانتخاب حكومة وفاق وطني. لقد كانت الأذهان منشغلة بالخطر الذي يتهدّد البلاد والبطون وَاقعة تحت وطأة الجوع الذي لا يرحم، وكانت الظروف تتهيّأ جيداً للتنديد بالارستقراطية وفضح مؤامراتها. وهكذا ومباشرة بعد صدور بيانهم أعلن الارستقراطيون الجمهوريون أمثال دانتون Danton استعدادهم لردّ الفعل والانتقال إلى العمل. وفي الليلة الفاصلة بين 9 و10 أغسطس، مضت الفروع إلى مقر البلدية Hôtel de ville فألغت السلطة وعوّضتها (بالكومونة) أو البلدية الثورية، كما أمسكت بزمام الحرس القومي الذي أصبح تحت تصرُّفها.

الكومونة «البلدية» الثائرة: بداية (الرعب) وسقوط الحكم الملكي

في صبيحة العاشر من أغسطس[1] اقتحمت جيوش الفيديراليين والحرس القومي وأبناء الأحياء الشعبية واللامتسرولين حديقة التويليري التي كان يحميها بعض السويسريين والنبلاء وبعض عناصر الحرس القومي. وعندها أصدر الملك أمراً بالكفّ عن المقاومة واضطر إلى اللجوء إلى مقر الجمعية الوطنية. وكانت الجماهير المتعطّشة للثأر قد دخلت إلى التويليري وعاثت فساداً في القصر وهي تلاحق الذين ما زالوا فيه على قيد الحياة، وقد أحدثت تلك الاضطرابات زهاء الـ 800 قتيل وابتدأت بذلك مرحلة «الرعب».

لقد كان دانتون بطل ذلك اليوم الذي شهد أيضاً دخول الكومونة الثائرة حيّز العمل السياسي. فحتى ذلك التاريخ، أي 10 أغسطس لم يعطل العنف العمل الشرعي بل ظلّ بشكل ما داخل إطار القانونية، لكن الأشياء تطوّرت يوم 10 أغسطس، إذ فتح الباب على مصراعيه للعنف وأسهم من ثم في خطى الثورة التي بدأت تأخذ بعداً أكبر.

لقد كانت كل العوامل تشير إلى إمكانية انتعاش الثورة المضادة، حيث كانت البطالة والمجاعة، والعدو الذي كان على الأبواب، تمثّل مظاهر تدعو للحذر والمزيد من الحذر. وبتحريض من الكومونة الثائرة تتالت قرارات البرلمان، هذه القرارات التي ازدادت بحكم

(1) انظر: خطاب روبسبير، بتاريخ 28 أكتوبر 1792.

الظروف حيوية ولقد كانت الأخبار المقلقة التي ترد من الجبهة تدعو لمزيد من اليقظة وتضاعف حمى الثورة وحماسها.

وبعد سقوط لونيي Longwy بتاريخ 19 أغسطس وعبور الحدود الفرنسية من قبل جيش العدو، ازدادت الكومونة راديكالية وتجذُّراً. وكانت أحداث سبتمبر الرهيبة والقتل الذي شهدته مرحلتها الأكثر وضوحاً، وكان لا بد من التخلص من العدو الداخلي.

وفي الأيام الممتدة من 2 إلى 5 سبتمبر هاجمت المجموعات الثورية مواقع الأعداء الداخليين فقتلت من اعترض سبيلها من قساوسة ونبلاء وأهالي المهاجرين وكانت مذبحة دير كارم التي راح ضحيتها أكثر من 1100 قتيل، وهو ما لم يكن دانتون ليمنعه. لقد كان هدف هذه العمليات إدخال الرعب في نفوس أعداء الثورة وترهيبهم وإسكات أصوات المعتدلين[1]. وبعد هذه المذابح تزايدت المزاحمة بين الجمعية (البرلمان) والكومونة. لقد حاولت الجمعية وضع حدٍ لأعمال الكومونة لكنها لم تستطع إلى ذلك سبيلاً.

وفي هذا الإطار حصلت انتخابات المعاهدة الوطنية ولم تنتخب باريس غير النواب الديموقراطيين الجمهوريين وكان من بينهم دانتون وروبسبيير وهو ما عمّق الصراع بين باريس والمقاطعات.

(1) عن: الهدف السياسي والعنف الشعبي، انظر:
Soboul: «Les sans-culottes»، ص 100 وما يليها.

الأمة الجمهورية
«التحالف» أو المعاهدة الجيروندية Girondine

ابتداءً من 10 أغسطس 1792، شهدت الثورة مزيداً من التجذر بعد أن أدخلت «الكومونة» البلدية أعمال التمرُّد على الحياة السياسية بدخولها حلبة الصراع وحتى تاريخ 10 أغسطس، كما سبق الذكر، «كان التمسك بالشرعية والقانونية الأداة التي استعملت للحدّ من تصعيد العنف»[1] لكن بعد ذلك ولّى هذا العهد وأدبر، إذ إن الطلائع الثورية في باريس فرضت شكلاً آخر للعمل بدءاً من 10 أغسطس. ولم تقتصر الأحداث على باريس بل تجاوزتها إلى بقية المدن الفرنسية وكانت النتائج هامة جداً وهي سقوط الحكم الملكي وصراع المجموعات والأحزاب في المجلس، ومزيد من التصلب في الاختيارات السياسية الداخلية لمجابهة القلاقل، والحروب الخارجية التي ما فتئت تشغل الأذهان المتوقدة.

فكيف بلغت الأمور هذا الحد والحال إن شيئاً لم يكن يوحي بمثل هذا التطور الذي شهدته الأحداث فقادت فرنسا لتصبح جمهورية سنة 1789؟

يبدو أن الحظ لم يبخل. فتحت تأثير الأحداث المتتالية ونية الملك السيئة وعجزه السياسي، كل ذلك لعب دوراً كبيراً وعجّل بسقوطه... كذلك كان الأسلوب البرلماني القائم على الجمعية الوطنية

(1) مصدر سبق ذكره، ص 100، D. TULARD

هو الذي جعل البلاد عسيرة الحكم. ولذا كانت الثورة الفرنسية تتميز خاصة وبشكل فريد من نوعه بأنها أول تجربة «ديموقراطية»، وفق رأي فيريه Furet[1] وأقل ما يمكن أن يقال في هذه التجربة أنها لم تنجح تماماً.

ومنذ البداية، ظهر النظام البرلماني بكل نواقصه «تدجيلاً»[2] وبدا فيه صراع الأحزاب جلياً، فهذه الأحزاب الباحثة عن النفوذ والسلطة كانت دائماً تختص بخدمة مصالح نخبة معينة.

لقد كانت الجمهورية التي انتصبت ابتداءً من 25 سبتمبر 1792 في الحقيقة أسلوباً سياسياً هجيناً ترك المجال فسيحاً للصراعات بين الأحزاب. ومع ذلك فلا يمكن القول طبعاً بأن التجربة بأكملها كانت سلبية إذ إن الجمهورية كانت أيضاً بمثابة مرحلة لا بد منها لإلغاء النظام الملكي السابق.

ولم يستطع المتعاقبون الذين كانت تدفعهم الأحداث الاهتداء إلى النهج السليم الذي ستسير عليه الجمهورية، باستثناء الديموقراطيين أي روبسبيير Robespierre وسان جوست St. Just، اللذان يعرفان الديموقراطية على أنها «سلطة الشعب» وهذا يمكننا من إيضاح الحالة السياسية التي كانت تمرّ بها البلاد.

وكما يقول دودو Dodu: «لم تعد الجمهورية كما كانت عليه قبل

(1) Furet, Perser la revolution, p. 130.

(2) «الكتاب الأخضر»، الجزء الأول، نقد الديموقراطية.

10 أغسطس، أي أنها الاتجاهات المعاكسة للملكية على رأسها ملك معاد لمبادئها، ومجلس أجبرته الأحداث على التعامل مع السلطة القائمة على أنها العدو الذي كان يجب عليه مع ذلك الحفاظ عليه، كما أنها لم تعد أيضاً عدوّة لحكم ملكي بلا ملك»[1].

وبإعلانها بتاريخ 25 سبتمبر «الجمهورية الفرنسية واحدة لا تتجزأ» دفعت المعاهدة La Convention البلاد إلى أن تخطو خطوة أخرى بالغة الأهمية على درب تاريخها. ولم يكن ذلك أمراً هيّناً بل كان يتطلّب شجاعة وجرأة. ولقد كانت عملية قطع رأس الملك، بالنسبة للمعاهدة أسلوباً يثبت إرادتها على المضي قدماً على طريق الثورة وعدم التراجع إلى الوراء. وقد رأى روبسبيير أن موت الملك سيؤدي في نفوس الشعوب إلى الشعور بحقوقها وبكراهية الطغيان ويعلم الطغاة خشية عدالة الشعب[1]. إن تنفيذ حكم الإعدام في لويس السادس عشر بتاريخ 21 يناير 1792 يعبّر بشكل واضح عن عمق القطيعة مع الماضي، أي العهد القديم وعن مدى إرادية تلك القطيعة[2]. وكما يقول سوبول Soboul «بإلقاء رأس الملك في وجه أعداء الثورة أثبتت الثورة للجميع أنها لن تتراجع حتى النصر». ولقد قال لو با Le bas أحد المناضلين في هذا المضمار جملة واضحة أيما وضوح: «ها قد قطعنا شوطاً كبيراً على طريق الثورة. الطريق من خلفنا مسدودة. لا بد من المضي قدماً شئنا ذلك أم أبيناه، لنصرخ

(1) تولار عن: DODU، نفس المصدر السابق، ص 114.

(2) خطاب روبسبيير، بتاريخ 1792/12/3، الخطاب من صفحة 66 إلى 70.

عالياً: لنحيا أحراراً أو لنمُت: الحرية أو الموت».

إنه استشهاد جيد يثبّت لنا إلى أي حد تتجاوز الإرادة الثورية أحياناً الحتمية التاريخية. ولعل ما تميَّزت به الثورة الفرنسية بأحداثها وقلاقلها وتردُّداتها هو هذه الرغبة العارمة لدى الجماهير في التأثير على مجرى الأحداث ودفع عجلة التاريخ.

وإذا كانت السنوات الأولى للثورة قد شهدت ترددات كثيرة وعرفت من الفوضى ما تسنَّى لها أن تعرف بل وأن تحيا، فإن ذلك يعود أساساً إلى رغبة الثوريين في أن يذودوا عن الأمة رغم أنفها وخاصة رغم أنف أعدائها. ولا يمكن إلا أن نثمن حق قدره تأثير عمل أعداء الثورة على الثوار والثورة إذ إنهم أعطوها بشكل من الأشكال منعطفاً ربما لم تكن لتسير فيه لولا تصلبهم الذي أدّى إلى تصلُّبها وتعنُّتهم الذي قاد إلى تعنُّتها وقتالهم الذي كانت منه ضرورة قتالهم!؟

وسنرى لاحقاً كيف أن الصراعات الداخلية والحروب الخارجية ساهمت بشكل فعّال في تصليب الثورة. لكن الخطر الأكبر الذي كان يتهدَّدها والذي عجزت عن تفاديه هو انشغالها في نهاية المطاف عن المفهومين الأساسيين اللذين قامت من أجلهما ألا وهما: الحرية والمساواة. فهل كان من الممكن أن تفعل غير ما فعلت؟

هذا هو السؤال الذي لن يغيب عن أذهاننا ونحن نحاول أن نفهم لماذا استحال تحقيق سلطة الشعب وكيف أجهضت «ثورة المساواة».

النزاعات الحزبية داخل «تحالف» الجيرونديين Girondins

لقد استطاعت القوى الثورية الأكثر جذرية أن تظهر متحدة متآلفة لإثبات قدرتها على الإطاحة بالنظام القديم، وهو ما فعلته بجدوى ونجاح، لكن القوى الوطنية التي استطاعت أن تحقق ذلك في مرحلة أولى عجزت مع مرور الأيام عن المحافظة على وحدتها فانشقّ المعتدلون تباعاً عن العناصر الأكثر ثورية.

لقد بدت عناصر المعاهدة أو التحالف أو الاتفاقية(1) متّحدة حتى 25 سبتمبر. وهذه الوحدة لم تعد قائمة بل أصبحت مجرّد واجهة لعمق غير بادٍ يحمل في طياته الانقسام. والحقيقة أن الجيرونديين Girondins يدركون أنهم نجوا من المذبحة التي كان مارا Marat يريد أن يجرّهم إليها، لذلك أرادوا أن يثأروا لأنفسهم من «السبتمبريين» أي الجبليين وعناصر الكومونة(2). لقد كانوا يخشون وما هم في ذلك بضالين، خطر هذه القوة السياسية التي لا تتردّد في اللجوء إلى العنف. لذلك حاولوا السيطرة عليها بإضعاف تأثيرها في باريس.

ولقد تمحور كل الصراع بين الجيرونديين والجبليين حول هذا الأمر إذ إن هذا الصراع لم يكن ذا طابع اجتماعي حيث إنهم ينتمون جميعاً لنفس الأصل الطبقي وإنهم كانوا وطنيين عن آخرهم ولكن الجبليين

(1) معاهدة تحالف أو اتفاقية كلها تسميات لأمر واحد.
(2) خطاب روبسبيير، خطاب بتاريخ 1792/12/28.

كانوا يريدون استعمال الكومونة كوسيلة للضغط السياسي، ولم يكن الجيرونديون ليستسلموا لهم. لقد كانت أحزاب المعارضة شديدة العزم على أن تواجه الكومونة لتقلّل من أهميتها.

لقد كانت اتفاقية الجيروند La Gironde تضمُّ بين صفوفها الأعيان المحليين في المقاطعات والذين كانت الكومونة تعاملهم بحذر بل وبقرف. لقد كان هؤلاء يعارضون مركزية السلطة ويطالبون بمزيد من الحرية للسلطة المحلية عن السلطة المركزية. ولقد كانوا في حقيقة الأمر أكثر حرصاً على القانونية منهم على الواقعية السياسية وكانوا يعارضون إجراءات التدخّل والتوجيهات الاقتصادية وإجراءات التسعير التي كان ينادي بتطبيقها الثوريون الفرنسيون. كذلك كانت الملكية في نظرهم أمراً مقدساً لا يمكن التنازل عنه.

وكان الجيرونديون الأكثر شهرة: فرنيو Vergniaud وبريسو Brissot وكوندورسيه Condorcet. أما الجبليون فيمثلون تجمُّعاً لرجال مختلفي التكوين والتوجُّه والأصل. غير أن حكومة الثلاثة، روبسبيير ودانتون ومارا، كانت تجلب إليها وفي صلب باريس كل الأنظار وتثير الأحقاد والمخاوف[1]. ومن الوجوه المعروفة الأخرى نذكر: كوتون Couthon وسان جوست St. Just وفوشيه Fouchet وآمار Amar.

وكانت الميزة المشتركة لكل هؤلاء الرجال على اختلاف طباعهم

(1) روبسبيير، خطاب 1792.

أنهم كانوا يترددون على الناديين الشهيرين: نادي اليعاقبة Jacobins ونادي الكوردلييه Cordeliers، وكان الجيرونديون اختلفوا عن الجبليين ليدفعوا بهؤلاء إلى المشنقة بانتظار أن يُدفعوا إليها هم بدورهم في مرحلة لاحقة!

فهل كان هذا الاختلاف من العمق والغموض بحيث يصعب تناوله بوضوح!؟

يلاحظ تولار Tulard: «أن الجبليين يختلفون عن الجيرونديين على المستوى الاجتماعي، لكنهم لا يختلفون عنهم من حيث وطنيتهم وربما كانوا أقل يسراً بقليل وأكثر هامشية»[1]. ولأنهم يمثّلون البورجوازية الصغيرة والطبقات الشعبية كالحرفيين وأصحاب الدكاكين (التجار الصغار) فإنهم كانوا يعون المشاكل التي تُحدثها البطالة وغلاء الأسعار، وكان البعض منهم «سان جوست» مثلاً، يفهمون جيداً ويساندون مطالب الفلاحين الصغار. ولقد وضع لهم روبسبيير برنامجاً يهدف إلى «إقامة جمهورية على مبدئي المساواة والمصلحة العامة». لكن تطبيق ذلك في مرحلة أولى يتطلّب منهم أن يربحوا الحرب التي كانوا على استعداد لمواصلتها دون هوادة وأياً كان الثمن، وهو ما يفسر مرحلة الرعب والحكومة الثورية. لقد كان رفضهم للحكم الملكي أقل انتهازية بلا شك من رفض الجيرونديين، حيث كان العديد منهم جمهوريين منذ سنة 1789. ولإقامة جمهورية قوية،

(1) تولار، مصدر سبق ذكره، ص 116.

كانوا يرون ضرورة تركيز السلطة في باريس. لهذا اعتمدوا على الكومونة «البلدية» لكنهم أرادوا أيضاً أن يمسكوا بزمامها[1] دون أن تغمرهم، أي دون أن ينضمّوا إليها.

ولا يجب في هذا المضمار أن ننسى أن الجزء الأكبر من النواب كانوا ينتمون إلى «الماريه» Marais و «البلان» Plaine، وأنهم كانوا يترصّدون بحذر مآل الصراعات بين القوتين وكانوا ينتظرون ساعتهم، وهم الذين سوف يخرج من صلبهم الترميدوريين Thermidoriens.

ولم يندلع الصراع فجأة بين الأحزاب لأن الأمة الجمهورية قامت في بداية الأمر بعملية انتصار مشهودة على أعدائها الأجانب.

حروب الجمهورية «الحدود الطبيعية»

في الوقت الذي بدأت فيه حكومة المعاهدة «الاتفاقية» نشاطها، بلغت باريس بشرى مفادها انتصار في معركة «فالمي» Valmy، التي كسبها الفرنسيون تحت شعار «تحيا الأمة»، وهكذا أنقذت باريس وانهار التحالف المجري ـ البروسي.

لقد كان ذلك النصر مؤشراً لوقوف الأمة من جديد على قدمين ثابتتين وكان انتصار جمابس Jemmapes بتاريخ 6 نوفمبر 1792 أحد أدلة هذه اللحظة التاريخية الهامة، وقد تمكّن حفنة من الجنود

(1) SOBOUL، مصدر سبق ذكره، ص 31.

المتطوّعين غير المجرّبين ولكنهم متحمّسون جداً، والذين كانوا يسيرون وهم يهتفون ويغنون النشيد الوطني، مكوّنين الجيش الفرنسي تحت إمرة دوميرييز Dumouriez، تمكّنوا من أن يحتلوا بسهولة كامل التراب البلجيكي. وفي البدء، كانت النوايا طيبة تهدف إلى إعانة «أمة بلجيكا على زرع شجرة الحرية» حسب عبارة دوميرييز نفسه. وكانت الغبطة تهزّ صدر باريس وقد حلّ النصر مكان الخوف. ثم شيئاً فشيئاً انتعشت روح الغزو والرغبة في فرض الجمهورية بحدّ السيف عملاً بالمبدأ القائل «من ليس منا فهو ضدنا». ولإرادة الانتقام هذه تضاف أسباب مادية أخرى. فالجمهورية فقيرة والبلدان المجاورة غنية لذلك كان ضم بلجيكا للاستفادة من ثروات الكنيسة فيها يبدو أمراً مغرياً لحل المشاكل المادية التي كانت تغمر فرنسا وتكبّل يديها. وهكذا تحوّلت النوايا الطيبة إلى رغبات استعمارية وتحوّلت الحرب إلى حرب غزو لأنه لم يكن بوسع فرنسا أن تُرضي الشعب، ثم لأن (الاتفاقية) كانت تحرص على ضمان الحدود الطبيعية للبلاد: فاستخدمت مسألة حماية الراين Le Rhin وجبال الألب Alpes كذريعة لاستمرار الحرب أما السافوا Savoie فقد تمّ ضمّها في نوفمبر 1792 وكذلك الشأن بالنسبة لبلجيكا والبلدان المجاورة للراين، والتي ضمّ خُمسها رغم إرادة دوميرييز وأغلبية البلجيكيين. وكان ذلك في مارس 1793.

هذه السياسة الرامية إلى الغزو أقلقت بالضرورة انجلترا وأوروبا بشكل عام، وهكذا فإن الجمهورية لن تعرف الاستقرار وستظلّ محاطة بالأخطار.

«الائتلاف الأول» والجوانب السلبية للجمهورية

لقد كان العالم الخارجي يترصّد الأحداث في فرنسا ويتابعها كما يُقال بالعين التي لا تنام. لقد انتهى تنفيذ حكم الإعدام في لويس السادس عشر، وكذلك عمليات الضم بإثارة الخوف المرتقب. فهذه انجلترا تضيق إلى حد الاختناق من الإعانات التي تقدّمها فرنسا للمتمرِّدين الأمريكيين، فتقطع علاقتها مع فرنسا سنة 1793 وهي بادرة سيسعى على طريقها آخرون، كأسبانيا في بداية شهر مارس حيث صعدت القطيعة بإعلان الحرب على الجمهورية، وكان ذلك في الثامن عشر من نفس الشهر.

وفي 22 مارس انضمّت أغلبية أمراء الامبراطورية الألمانية إلى بروسيا والنمسا ثم أغلبية البلدان الإيطالية من بعدهم، باستثناء جنوة والبندقية. كذلك تبعت البرتغال سابقاتها، وعادت روسيا فرنسا ولم يبقَ من البلدان الأوروبية سوى الدانمارك وسويسرا خارج صف الأعداء.

على أن انجلترا كانت قلب الائتلاف المعادي الأكثر نبضاً، حتى إن وزيرها بيت Pitt مثله مثل الجنرال النمساوي كوبورغ Cobourg أصبح في نظر الفرنسيين العدو اللدود.

ولقد كان واضحاً أن هذا العدو لم يكن يسعى بالمرة إلى إعادة الملكية بل يهدف إلى تجزئة فرنسا التي أصبحت مدعاة للقلق. لكل ذلك تحتّم على «الاتفاقية» أن تعمل على اتّخاذ سلسلة من الإجراءات العاجلة. ومنذ ذلك الحين أصبحت كل الأحداث الداخلية مرتبطة،

بل مقيَّدة بالتهديد الذي رجّح كفة الائتلاف الأول على وجود الأمة الفرنسية نفسها، لأن دوميريز هُزِم في مرحلة أولى في «نيروندن» Neerwinden وكان ذلك بتاريخ 18 مارس واضطر عندئذ للهروب من نظام الاتفاقية فتحوّل إلى عدو.

لقد كانت الحدود مهدّدة من جميع الجهات. ولرد الفعل صوّتت الاتفاقية بتاريخ 24 فبراير 1793 على تجنيد 300 ألف رجل، وقررت إصدار 3 مليارات من الحوالات الحكومية، عسى أن يعينها ذلك على مجابهة الوضع المتأزّم. وتمّت دعوة كل الذين تتراوح أعمارهم بين الثامنة عشرة والأربعين سنة إلى الجندية، إلاّ من كان منهم معاقاً. وهذه الإجراءات أحيت الأحقاد في فرنسا وسبَّبت الحرب الأهلية.

نتائج الحرب الخارجية: عصيان فنديه Vendée

لقد كان سكان المقاطعات يتابعون عن بُعد، ما يجري في باريس لكنهم تخلّوا عن ذلك تدريجياً. ولقد كانت خدعة سبتمبر مفزعة بشكل رهيب، كذلك لم يغفر الجميع ولم ينسوا سقوط الحكم الملكي وقتل الملك. ولكي ندرك إلى أي مدى لم تكن سياسة باريس و «الاتفاقية» مقبولة من جميع الفرنسيين يكفي أن نتذكّر الظروف التي تمَّ فيها انتخاب نواب «الاتفاقية» حيث كان التصويت ـ نظرياً ـ فردياً لكن المشاركين لم يكونوا في الحقيقة بالأعداد المنتظرة، ولقد كانت لذلك عدة أسباب أهمّها التصويت بصوت مرتفع، وحرمان أولئك الذين كانوا يعتبرون غير متحضّرين من حق التصويت في الوقت

الذي فرضت فيه باريس على ناخبيها التصويت على:

(1) القضاء المطلق على الحكم الملكي وإعدام كل من يرغب في اعادته.

(2) شكل الحكومة الجمهورية.

ظلّت المقاطعات حريصة على الحكم الملكي. كذلك، أغضب تجنيد الثلاثمائة ألف رجل، العديدين خاصة أن هؤلاء كانوا في أغلبيتهم من صغار الفلاحين الذين لم يستفيدوا من الثورة. والحقيقة أن الأراضي والممتلكات الوطنية التي صودرت لم تُوزَّع جميعها حصراً على الفلاحين الصغار، بل إن بورجوازية المدن أصابت منها الكثير. كذلك تمّ شراء الحقوق الإقطاعية في الوقت الذي كان يعتقد فيه أنه تمّ القضاء نهائياً على الإقطاع وعلى هذه الحقوق التي استعادها أصحابها. كل ذلك أحدث الخيبة وأصبح غير محتمل لدى كل الذين خدموا الثورة ولكنها لم تخدمهم.

وهكذا بدلاً من مغادرة المنطقة والمضيّ إلى الحدود للذّود عنها، فضّل فلاحو الفونديه Vendée والمقاطعات المجاورة حمل السلاح لمواجهة الجمهورية وضد باريس وسكان المدن عامة. فتكوّنت عصابات بأسلحة مرتجلة يقودها رجال من الشعب مثل كاتيلينو Cathelineau وهو مروّج إشاعات، وستوفيه Stoffet وهو خفير صيد، وشرعت في مهاجمة المدن الصغيرة لتصيد الجمهوريين الذين كانوا يسمّون «الزرق».

وفي البداية لم يكن هذا العصيان نتيجة مؤامرات النبلاء لكن

هؤلاء ركبوا الموجة ابتداءً من 26 مارس وهو اليوم الذي تمّ فيه تكوين لجنة جديدة لتحلّ محل «لجنة الإنقاذ الوطني» التي لم تكن بالجدوى المنتظرة. وصدر بتاريخ 6 مارس قرار يؤكّد تكوين «لجنة الإنقاذ الوطني» التي حملت مهمة دفع ومراقبة أعمال الوزراء الذي كان بإمكان هذه اللجنة أن تلغي قراراتهم.

وقد كانت هذه اللجنة مكلّفة أيضاً بمسؤولية التنسيق بين مختلف الإجراءات المتعلّقة بالدفاع في الداخل وفي الخارج. وقد رافق إنشاء هذا الجهاز الفريد من نوعه من حيث سلطته سلسلة من القرارات الاستثنائية الخاصة، وذلك في الفترة الممتدة من نهاية مارس إلى منتصف شهر أبريل وهي كلها إجراءات تُنذر بالرعب التام والخوف الجاثم.

ويبيّنُ لنا عرض بسيط لكل تلك الأحداث إلى أي مدى كان العدو، في نظر الثوريين حاضراً داخل الحدود. فبتاريخ 26 مارس تمّ إصدار قرار بتجريد كل المشكوك فيهم من سلاحهم. وفي اليوم التالي، صدر قرار يعتبر الارستقراطيين خارجين عن القانون وسلبوا صفة المواطنة، ثم وقعت في 28 مارس مصادرة أملاك المهاجرين، وأعلن موتهم مدنياً. وفي يوم 29 صدرت عقوبة إعدام أعداء الجمهورية. وفي أبريل رفعت الحصانة عن النواب، وهذا الإجراء الموازي جاء لتزايد نفوذ المحكمة الثورية، وسيكون وخيم العواقب في الأشهر التالية.

وفي البداية، عندما اقترح دانتون بعث محكمة ثورية كان هدفه

مراقبة وتوجيه عمليات العنف حيث يقول: «لنكن غير متسبّبين في التعب ونريح الشعب من ذلك، ولننظِّم محكمة لتمكين سيف القانون من وضع ثقله على كل أعدائه». وكان دانتون يأمل أن تكون هذه المحكمة إجراءً عاماً ملائماً، وهكذا يمكن أن ندرك إلى أي مدى يقترن مناخ الريبة المسيطر حينئذٍ على فرنسا بالخوف والحاجة إلى مثل هذا الإجراء لمنع الجمهورية من التدحرج في حرب مدنية عامة.

وأخيراً وبتاريخ 9 أبريل تمَّ تكوين مندوبين لـ «الاتفاقية» لدى الجيوش (مراقبين سياسيين)، لكن هذه الإجراءات لم تضع حدّاً للأزمة الاقتصادية التي كانت تخيِّم على البلاد آنذاك.

الأزمة الاقتصادية وسقوط حكم الجيروند

لقد كان الخطر خارجياً وداخلياً في الوقت ذاته، ولم يكن ذلك يدعم حكم «الاتفاقية» بل على العكس، فقد كانت الأزمة الاقتصادية المسيطرة حينئذ العنصر الحاسم في الصراع القائم بين الجبليين والجيرونديين. لقد كان الوضع في الحقيقة مأساوياً، إذ ما فتئت الحوالة الحكومية تنخفض والأسعار ترتفع، يضاف إلى ذلك أن الحرب الأهلية صعبت إلى حد بعيد عمليات تموين المدن الكبرى حيث تخيِّم البطالة والبؤس والغضب.

وفي باريس وجد البؤساء الناطق الرسمي باسمهم في شخصي الساخطين فارليه Varlet وجاك رو Jaques Roux اللذين كانا يحثَّان «الاتفاقية» على اتخاذ إجراءات جذرية من ضرائب على الأغنياء إلى مصادرات وفرض لضريبة على الأسعار إلى نجدة الفقراء[1]. لكن

«الاتفاقية» كانت منقسمة حول هذه الإجراءات التي يجب اتخاذها، الأمر الذي تسبّب في تصفية الجيرونديين. وكان لزاماً، أمام ارتفاع أسعار القمح أن يتمّ تثبيت حد أقصى لأسعار الحبوب والدقيق وهو ما رفضه الجيرونديون الذين كانوا مع (الحرية) الاقتصادية.

وفي فبراير ابتدأت عمليات النهب في باريس. وكان الجيرونديون يتّهمون الجبليين بتأييد ذلك وكان الجبليون ينعتونهم، ردّاً على اتّهامهم، بالخيانة. وهكذا حدثت عملية الصراع بين الجيرونديين الذين لا يستطيعون التعويل على غير أتباعهم في الأقاليم والجبليين الذين كانوا مدعومين من قبل الكومونة واللامتسرولين[2].

وفي شهر أبريل، أعلن روبسبيير ومارا واليعاقبة وأهل الدوائر هجوماتهم على الجيرونديين، وإذ أحس هؤلاء بالشراك تنغلق عليهم حاولوا إلصاق التهمة بمارا، غير أنه تمّ الإفراج عنه واستقبل بحماس. كذلك حاولوا عرقلة عمل الحكومة مطالبين بإنشاء لجنة تحقيق تباشر الإيقافات.

وهكذا لم يعد من الممكن تفادي المواجهة بين «المجلس» البرلمان وباريس الغاضبة. لقد أوقف الجيرونديون الصحفي هربر Herbert الذي ما انفكّ يدعو على صفحات «الأب دوشون» Le Père Duchesne الوطنيين اللامتسرولين إلى إنزال العقاب على الخونة والارستقراطيين المحتكرين.

---

(1) سوبول، مصدر سبق ذكره، ص60 و89.

(2) سوبول، مصدر سبق ذكره، ص 31.

لقد كان ذلك الإيقاف نوعاً من الرعونة، إذ أحسّت «الكومونة» بالاعتداء عليها من خلال ممثّليها وطلبت إخلاء سبيل هربرت، وارتفعت الأصوات، فهدّد أحد الجيرونديين باريس بالتدمير. وبعد يومين دعا روبسبير اليعاقبة إلى المعركة ضد قوى «الاستبداد».

ودقّ ناقوس الخطر في 26 مايو، فدوى المدفع. كذلك بعثت الأقسام الإقليمية رسالة تهديد إلى المجلس وانتفض شعب باريس الذي قام بثورة 14 مايو و10 أغسطس، ولقطع دابر الاستبداد، هبّ مرة أخرى في 31 مايو لعقاب الخونة. وكما لاحظ تولار فإن: «شعب باريس تذكّر أنه ثمّة تيار ثوري آخر معاكس للثورة البورجوازية وهو باريسي أساساً يهدف إلى اندفاع أكبر إلى الأمام»[1].

فبماذا تُطالب الكومونة (البلدية)؟ لقد قدمت 14 مطلباً تتلخّص في إيقاف الجيرونديين وأعضاء من لجنة التحقيق وإنشاء جيش من اللامتسرولين في جميع المدن وإنشاء مراكز للجيوش وتطهير الإدارات جميعاً، وعدم التسلّح وإيقاف كل المشتبه فيهم. ومنح حق الانتخاب للامتسرولين فقط وتخفيض ثمن الخبز[2] وجملة هذه المطالب السياسية والاقتصادية تكون البرنامج السابق لـ «حكم الاتفاقية»، كما وردت في رسالة لروبسبير، وأخفق انقلاب الحادي والثلاثين من مايو، لكن الجيروند سقطت في 2 يونيو وفقاً لما قاله لامارتين Lamartine «ضحيّة ضعفها وتردّدها».

---

(1) تولار، نفس المصدر، ص 140 و58.

(2) سوبول، مصدر سبق ذكره، ص 58.

ونظراً للحالة العامة، فإن سقوط الجيروند مثّل دفعاً جديداً للثورة، لقد اعتقل الجيرونديون الجبليين باسم العدالة. ونظراً إلى أن الحكم كان بيد هؤلاء، فإن الإنقاذ الوطني تغلّب على القانون وأمكن من ثمّ لسياسة العنف أن تدقّ طبولها. ووراء نزاع الجيرونديين والجبليين واستعمال هؤلاء الأخيرين للكومونة «البلدية»، ووراء هذا التناقض بين الاتجاهين الأساسيين للثورة، يكمن الخوف من ثورة أخرى يمكنها أن تذهب بعيداً على المستوى الاجتماعي، إذ إن الكومونة واللامتسرولين توصلوا إلى تقنين القوى الشعبية التي كانت تتألم من غلاء المعيشة وفقدان الخبز. وكانت تلك القوة، أي الكومونة واللامتسرولين بمثابة الممثّل لهذا الشعب.

ولقد كانت الكومونة تؤيّد روبسبيير والجبليين. فهل كان بإمكان هؤلاء تطبيق سياسة اجتماعية صحيحة؟ وإن لم يفلحوا فإلى أي صف سينتسب اللامتسرولون؟ إلى صف قائدهم أم إلى صف الجياع؟

في هذه الظروف وفي غمار هذا الوضع الصعب، ستحاول ثورة المساواة أن تشقّ طريقها، فهل كان ذلك ممكناً؟ لا، ستجهض ثورة المساواة حيث لم تحن ساعة ميلادها التاريخي.

ديكتاتورية الإنقاذ العام

الأمة الممزّقة

لقد ترك الجيرونديون المجال فسيحاً للجبليين، لكن تحرّكهم عقّد في الوقت نفسه، الوضع الداخلي. لقد كان للجيرونديين أنصارهم في المقاطعات. وبعد العنف والاضطرابات التي هزّت باريس في 2

يونيو، أضيفت اضطرابات جديدة إلى انتفاضة «فونديه» شملت، خاصة، المدن الكبرى في الـ «ميدي» Midi وستين إقليماً آخر. وقد أطلق المؤرخون على تلك الاضطرابات اسم **«الانتفاضة الفيدرالية»**.

وكانت الحرب الخارجية قائمة على قدم وساق، وكان ردّ الفعل ضرورياً ولم يعد يهمّ الاتفاقية التفكير في إقامة أسس وقوانين النظام الجمهوري الذي قامت من أجله حيث لم يكن ممكناً تطبيق الدستور الأساسي في تلك الفترة ولا فيما بعد. ولمواجهة الوضع المتأزّم والمتردّي أصدرت الاتفاقية قراراً يقضي «بأن حكومة فرنسا ستكون ثورية حتى السلم» ابتداء من 10 أكتوبر.

الحكومة الثورية

لقد كان ذلك أحد مطالب اللامتسرولين، مطلب يجب أن يكون في خدمة «المواطنين الطيبين» للدفاع عنهم ضد أعدائهم، وكان يتمثّل في تنظيم: «استبدادية الحرية لسحق استبدادية الملوك» حسب مقولة مارا Marat. وقد شرح ذلك أحد أعضاء «الاتفاقية» المدعو بيو فارين Billaud Varenne في تقرير قدّمه يوم 18 نوفمبر 1793 جاء فيه: «ستكون الحكومة رهيبة قاسية على المتآمرين، شديدة البأس على المسؤولين العامين، شديدة المراس ضد محدثي الاضطرابات، خطرة على الشريرين، حامية للضعفاء المضطهدين، لا ترحم المعتدين، خادمة للمواطنين، نصيرة للشعب»[1].

(1) روبسبيير، حول مبادىء الحكومة الثورية، تقرير مقدّم باسم لجنة الإنقاذ الوطني بتاريخ 1793/12/25، الخطابات صفحات 190-191.

فكيف كانت أجهزة الدولة؟

لمواجهة الأعداء الخارجيين والداخليين كان لا بد من إقامة نظام قوي، وكانت «الاتفاقية» حتى ذلك الوقت ممثّلة للإرادة الوطنية، لكن السلطة كانت في الحقيقة بيد اللجان وخاصة «لجنة الإنقاذ الوطني» التي كانت تتكوَّن من 9 إلى 11 عضواً ينتخبون كل شهر من قبل الاتفاقية. وقد تمّ انتخاب نفس الأعضاء طوال السنة.

لقد كان روبسبيير وكوتان وسان جوست يديرون شؤون السيادة العامة ويحدِّدون روح وبرنامج حكومة السنة الثانية، بينما كانت «لجنة الأمن العام» تزاحم «لجنة الإنقاذ العام» (الوطني) إذ كانت «تسهر على حماية الدولة».

ولقد احتلّت هذه، المكانة الأولى بحكم الرعب الذي كان قائماً آنذاك إذ أسندت إليها مهمة الشرطة السياسية وخاصة البحث عن المشكوك فيهم، كذلك تمّ تدعيم «المحكمة الثورية» في باريس. وكانت الاتهامات الشغل الشاغل، بينما كانت اللجان الثورية تراقب وتتابع المشكوك فيهم في كل مكان وتصدر قرارات التوقيف، وتوزّع شهادات المواطنة الصالحة[1].

ولاستعادة السيطرة على المقاطعات قرّرت «الاتفاقية» إرسال بعض أعضائها في مهام. كما تمّ إرسال بعض الأعضاء إلى الجيش، ولم يسبق حتى ذلك الوقت للحكومة التي لا تستمد شرعية وجودها من

(1) نفس المصدر، ص 162-163.

أي نص قانوني والتي أقيمت بشكل تجريبي وتدريجي غير منظّم أن ضحّت بكل شيء، ولم يكن ثمّة شيء نصب عينيها غير ضرورة النصر. وسنبينُ في وقت لاحق جدواها.

وعلينا مع ذلك وقبل تبيان هذه الجدوى، تبيان جانب التجريب كما عرفه تولار: «ترى هل كان يمكن القول أن الحكومة الثورية لم تكن في النهاية سوى نتائج للظروف العامة وتتابع للأحداث»؟

الانتصارات الداخلية والخارجية

بدفع من ممثّلي «الانفاقية» لدى الجيش، تمّ تجديد القيادة العامة، وكان ذلك فرصة لبروز جنرالات جدد أسندت إليهم مهمة إدارة الجيش مثل مارسو Marceau وهوش Hoche وذلك إثر النداء العام، ورفع عدد المطلوبين للخدمة العسكرية وتزايد عدد الجنود. ففاقت بعددها المهول جيوش الأعداء مجتمعة!

لقد تمّت إعادة تنظيم الوحدات وفق طريقة الخلط، أي خلط العسكريين القدامى بالعسكريين الجدد، وهو ما من شأنه أن يوحّد الجيش ويدعم تجانسه.

وكثرت المصانع والمعامل لتلبية حاجيات هذا الجيش. وتجلّت النتائج بسرعة في تحقيق انتصارات الغزو، وهذا ما مكّن الجيش الفرنسي المتفوّق عدداً والذي أصبح أكثر وحدة وبالتالي أكثر جدوى من القيام بهجومات على الجبهات.

وفي الداخل، تمّ قمع الاضطرابات منذ شهر يوليو 1793 في منطقة النورماندي Normandie وفي سبتمبر في بوردو Bordeaus. لقد كانت عمليات قمع الاضطرابات رهيبة جداً في بعض الحالات، خاصة في منطقة ليون Lyon التي ظلّت تقاوم حتى شهر أكتوبر.

أما في فونديه Vendée فقد عرف جيش «الكنيسة الكاثوليكية والملك» أشنع هزائمه منذ شهر أكتوبر سنة 1793 إذ تمّ قمعه نهائياً بتاريخ 13 ديسمبر في منطقة مانس Mans. لقد كان القمع رهيباً وكانت «الوحدات الجهنمية» تحرق القرى وتنهب وتغتصب القرويات فتصعّد الحقد ضد الجمهوريين. ولقد واصلت بعض العصابات عملياتها العسكرية لكن باريس لم تعد مهدّدة.

واستطاعت الحكومة الثورية داخل البلاد وخارجها أن تهزم أعداءها وتمكّنت الجمهورية في العام الثاني «من أن تكتشف أنها، بحكم ديمغرافيتها وجنرالاتها الشبان وتحمُّس جنودها، أكبر قوة عسكرية في أوروبا»[1] غير أن هذه الانتصارات الفرنسية لا يمكن أن تنسينا الثمن الباهظ الذي دفعته البلاد لحماية الجمهورية.

لقد ضربت الحرب المدن الحدودية وأضعفت المدن الداخلية عندما انضمّت هذه إلى الاضطرابات الفيدرالية. وكانت مدن مرساي وليون وبوردو أكثر المدن تعرّضاً للدمار. إذ شلّ فيها النشاط الاقتصادي،

(1) TULARD، مصدر سبق ذكره، ص 155.

ومحقت البورجوازية وخرّبت الديار. وطبعاً، فإن الشعب المسحوق هو الذي دفع الثمن غالياً، ومع ذلك فإنه لم يتسنَّ له إبلاغ صوته لأن ممثّليه الذين رشّحهم أرسلوا إلى المشنقة وبالأخص منهم من كانوا يُسمّون بـ «المسعورين» الذين ينحدرون من الشرائح الشعبية المعدمة.

السيادة الاقتصادية والاجتماعية: زمن الرعب

لقد لاحظنا أن الجناح اليساري للثورة هو الذي كان يسارع بإمساك زمام الأمور في كل المنعطفات التي شهدتها الثورة، وكلما استوجب التجذُّر، وذلك ما حوّل الجناح اليميني إلى عدو للشعب، خائن للأمة.

وتبيّنَ لنا أن اللامتسرولين لا يمثّلون في الحقيقة كل الشعب بل فقط شريحة المناضلين الأكثر حماساً من بين صفوف البورجوازية الصغيرة التي أضرَّ بها ارتفاع الأسعار. لقد كان لهؤلاء اللامتسرولين وعي سياسي أكيد، بعد أن تمّ تدريبهم داخل الأندية وكل ذلك من شأنه أن يمكّننا من أن ننعتهم بأنهم، في الحقيقة، شريحة سياسية أكثر من كونهم طبقة اجتماعية متميزة.

ولقد كان ثمة في المدن جمهور مسحوق مستضعف أكثر حصافة من اللامتسرولين[1] وأكثر فقراً. لقد انتهى هذا الجمهور مع الأيام، وفي باريس خاصة، إلى العثور على قادة يوجهونه من أمثال جاك رو

(1) سوبول، Les sans-culottes، ص 58.

و فيرليه Varlet في إطار حركة ما سمّي بـ «المسعورين». وكانت هذه الحركة تبني قواعدها في الضواحي العمالية الأكثر فقراً وحاجة.

لقد ألقى فقدان المواد الكمالية، طوال الأشهر العصيبة أثناء الحرب ضد الأعداء، بالعمال في أحضان البطالة. ومثال ذلك عمال فوبورغ سان أنطوان، الذين كانوا يعانون من الأزمات التي أحدثها التضخم المالي وانخفاض قيمة الحوالات الحكومية وصعوبات التمويل.

وفي الوقت الذي كان فيه المبعوثون إلى الجيش يثرون، كان الشعب يزداد فقراً، حيث لم يستفد لا من الحرب ولا من الجمهورية. وبدأ التناقض يتشكّل ويبرز أكثر فأكثر ويتّسع بين الفقراء والأثرياء الجدد. وانتهى الفقراء إلى التساؤل عن جدوى هذه الثورة التي قامت بهم وعلى حسابهم طالما أنها لم توفّر لهم الرخاء الموعود، الذي كانوا ينشدونه.

ومنذ فبراير 1795[1] بدأت الفروع تطالب بالمزيد من تخفيض سعر القمح، لكن حكم الاتفاقية رفض ذلك بحجة الحرية الاقتصادية، والغريب أن نواب الجبليين وقّعوا لائحة قمعية ورد فيها «أن الشعب الحري بالحري لا بد أن يتحمّل أيضاً الجوانب السلبية للثورة الكبيرة، والمشاق التي تنجر عنها». يقول روبسبيير: «لا بد للشعب أن ينهض لا ليجني السكر بل ليطيح بمضطهديه».

(1) سوبول، نفس المصدر السابق، ص 58 وما يليها.

وهكذا عجز الجيرونديون والجبليون، هؤلاء البورجوازيون الصغار، عن تفهم شقاء الشعب الذي يعاني ضيم الجوع فيموت على الخوى...

لقد تمّ اتخاذ بعض القوانين الإيجابية بفضل ضغط الجياع وإرادتهم، ودفع الأكثر تجذُّراً حياتهم ثمناً لهذه المكاسب، لأنهم اعترضوا على هذه الثورة المجهضة التي تجلب للأشقياء ما كانوا يطمحون إلى ضده، فلم يستفد منها غير الأغنياء. وازداد وضع الفقراء تأزّماً أثناء 1793 بشكل خاص ولم تستطع كمية القمح التي تمّ إحرازها بنضال حركة الغضبى «المسعورين» بتاريخ 3 مايو 1793 ولا عملية تمويل المدن وضع حد للفقر والنقص الغذائي.

والحقيقة أن المزارعين تآمروا على ذلك القانون بأن رفضوا جلب بضاعتهم إلى السوق لعرضها، فجاعت باريس. وتعود قادة «الغضبى» النشيطين على الاتصال بشكل منتظم بـ «الاتفاقية» لمطالبتها باتخاذ إجراءات، ولقد كان تدخُّل جاك رو بتاريخ 25 يونيو 1793 قد هزّ بشكل خاص الاتفاقية التي قرّرت أن تجد وسيلة للقضاء على حركة الغضبى أو المسعورين وهي تعلم أن أصوات الفقراء ستختنق متى فقدت من يمثّلها.

فماذا قال جاك رو حتى يقع قوله هذا الوقع؟ لقد قال ما يلي: «الحرية ليست إلاّ شبحاً مفرغاً وبلا معنى إذا ما ظلّت طبقة تجوِّع الأخرى دون عقاب. وليست المساواة سوى شبح مفرغ متى ظلت

الثورة المضادة تعمل عملها على امتداد الأيام بامتلاكها الإمكانيات والمواد التي لا يبلغها الآخرون. لقد استفاد الأثرياء منذ زمن بعيد وطوال أربعة سنين من إيجابيات الثورة، لقد استطاعت الارستقراطية التجارية الأكثر استبداداً من الارستقراطية العقارية «النبيلة» أن تكسب اللعبة الخطرة الداعية إلى الاستيلاء الفردي على أملاك الجمهورية وكنوزها»[1].

ولم يستطع الجبليون حينذاك أن يوقفوا هذا الراهب السابق والذي أصبح يحظى بشعبية كبيرة جداً لدى الذين كان يدافع عنهم، لكن بعد دعاية مضادة موفقة تتّهمه بكونه يدعم الثورة المضادة أمكن لهم أن يوقفوه وأن يسجنوه وانتهى بأن انتحر بتاريخ 10 فبراير 1794. ولم يستطع صديقه فيرليه أن يفعل شيئاً. وهكذا بنهاية جاك رو انتهى الأمل في تقدّم الثورة الاجتماعية!؟ ولقد اتخذت «الاتفاقية» لإسكات الشعب وتحييده، بعض الإجراءات التي أجبرت عليها، فأقرّ قانون مؤرخ في 29 سبتمبر يقضي بتحديد سقف للسعر الأقصى للمواد الأساسية. لكن هذا الحد الأقصى طبّق أيضاً على أجور العمال وهو ما حدّ من صلاحية الإجراء وجدواه. وتواصلت الاضطرابات بحماس أدنى واستعاد أتباع هربرت Herbert شعارات حركة «الغضبى» لكنهم كانوا في حقيقة الأمر مجرّد ديماغوجيين ولا رغبة لديهم في غير احتواء الجماهير وجلبها إلى حركتهم بدل الدفاع الحقيقي عن مصالح هذه الجماهير المضطهدة المخدوعة. ومرة

(1) تولار، نفس المصدر السابق، ص 160.

أخرى، قمع الجبليون قادة الحركة ولم ترد أحياء العمال بأي رد فعل.

إن دراسة نظريات روبسبيير وسان جوست والقوانين (الإصلاحات) الاجتماعية التي استطاعا أن يحققاها تبيّن أنها لا يمكنها أن تحقّق شيئاً ذا فعالية أمام هذه الأعمال. إن إرادة كسر الجانب الاجتماعي للثورة بادية للعيان، ولسنا نحتاج إلى التوقّف طويلاً عند آراء روسو Rousseau المتحلة التي يردّدها هؤلاء المثقفون الذين يحبّون الشعب كشبح مجرد، وهم بعيدون كل البعد عنه. وهذا الاحتقار اللاواعي (اللاشعوري) لديهم للجماهير يفسّر بلا شك عجز الجبليين على القيام بثورة اجتماعية حقيقية.

والحقيقة أن هذه النقطة لم تكن محل اتفاق بين المؤرخين، خاصة فيما يتعلق منها بالإجراءات ذات الطابع الاجتماعي التي شملتها قرارات فينتوز Ventose (فبراير 1794) المستوحاة من سان جوست والتي كانت تنصّ على توزيع الممتلكات على المهاجرين والفقراء.

وحتى إذا كان ماتييز Mathiez المقتنع تماماً بأفكار روبسبيير وتصوّراته قد رأى فيها سياسة اجتماعية حقيقية[1]، فإننا نعتقد من جهتنا أن رأي لوفافر Lefevbre هو الأصوب، إذ كان متشككاً في جدوى هذه الإجراءات وجديتها. ونظراً للأصل الطبقي للنواب، فإننا نرى مع تولار أن «محاولات التقدم الاجتماعي وتطوير

(1) سوبول، نفس المصدر، ص 99.

الإصلاحات الاجتماعية» زمن الرعب قد تمّ تحطيمها منذ خريف 1793. لقد كانت الثورة «بورجوازية» ولن تفعل شيئاً للعمال ولن تخدم العمال في شيء على نحو أدق: الفقراء والجياع بصفة عامة[1].

إن الغموض الذي يكتنف هذه الثورة المنتهية يمكن أن يفسّر من حيث السياسة الدينية: إن العملية التي اقترحها روبسبيير لإقامة سياسة «معارضة للمسيحية» والتي قام بها أتباع هربرت الديماغوجيون حتى النخاع، وإقامة طقوس الكائن الأعلى ستسمح لنا بتبين الطريقة التي تمّ بها إزهاق النفس الثوري ولهاثه الأخير.

لقد كان هنالك من جهة، الشعب الجائع الذي تلعب به أيادي الديماغوجيين الدمويين، ومن جهة ثانية سلطة بعض العناصر الذين يعتقدون في أدبيات الثورة والذين يتميّزون بعيب كبير هو الفصل بين الثورة و «قلبها» أي الجماهير المضطهدة.

لقد كان «الكائن الأعلى» الذي تحدّث عنه روبسبيير مجرد تجريد، ولكي يتبعه الشعب كان عليه أن يتحدّث بلغة الحياة، ومن ثم كان ضيق نفس الثورة التي أرادت في البدء تغيير الإنسان والتي كان بإمكانها أن تعود إلى «ثورة الأخوة».

ونحن نعتقد أنه لا بد من التساؤل عمّا إذا كان خراب هذا النفس الثوري مستحيل التفادي، وعن ضرورة وقابلية تحقيق الإنسان الأعلى وهل مثّل ذلك شكلاً من أشكال الإيمان.

(1) TULARD، نفس المصدر السابق، ص 161.

إن الثقة المفرطة في العقل البشري وانعدام البساطة وانسداد إمكانية الحوار وفقدان مفهومي «العطاء» و «الأخوة» كل ذلك ملامح أدّت إلى إجهاض هذه الثورة وإلى عدم تمكينها من بلوغ الأهداف التي قامت من أجلها.

ووراء هذه الإشكالية سؤال بسيط يطرح نفسه، بسيط ولكن الظروف والأحداث والوقائع تعقّده. وهو هل تستطيع ثورة تبغي تغيير الإنسان والانتقال من الشر إلى الخير، هل تستطيع هذه الثورة أن تحقّق أهدافها دون أن تكون مشفوعة بالإيمان بالله، بالخير المطلق في بعده السرمدي؟!

قطعاً لا وذلك ما وصل إليه روبسبيير نفسه كما سنرى لاحقاً.

المسائل الدينية وجوهر الثورة

ليس من السهل اليوم بحث طبيعة العلاقات بين الثورة ورجال الدين، حيث يلاحظ الباحث للوهلة الأولى أن المسألة محكومة بموقفين متطرفين تطرفاً شديداً يتمثّلان في معاداة رجال الدين وتطرّف «الجبليين» وكلاهما يمثّل ميراثاً من الثورة دون أن يكون ميراثاً شرعياً. ولفهم موقف الثوار إزاء الدين وجب علينا منذ البداية عدم مقارنتهم بالجمهوريين المعادين أساساً لرجال الدين، الذين قاموا بعد ذلك، أي في بداية القرن العشرين، بعملية الفصل بين الدين والدولة. كما يتعيّن علينا عدم الأخذ بكل ما تقوله كنيسة القرن التاسع عشر المزاودة التي كانت تقدّم الثورة الفرنسية على أنها استمرار

لعمليات مطاردة المتدينين المسيحيين التي عرفت في فجر تاريخ المسيحية.

لنتبين ذلك، وللوصول إلى معرفة دقيقة لطبيعة الأمر الذي جعل بعض رجال الكنيسة القاعديين يتوقفون عن دعم الثورة بعد أن ساندوها في بداياتهاو ولمعرفة الأسباب التي أدت إلى تصعيد معاداة الثورة لرجال الدين، لكل ذلك، يترتّب علينا أن ندرس أوضاع الكنيسة الفرنسية قبل الثورة.

أوضاع الكنيسة الكاثوليكية قبيل الثورة

خلال العهد الملكي كانت الكاثوليكية والملكية متعايشتين تماماً! فالملك الكاثوليكي يدّعي حماية الدين! حيث باسم «حقه المقدس» كان لويس السادس عشر يطارد ويبيد البروتستانت. غير أنه من الواجب التذكير هنا بأنه عندما يقع الحديث عن الدين في هذه المرحلة من تاريخ فرنسا فإن الحديث يعني الكنيسة الكاثوليكية لا الديانة المسيحية، فالأمر لا يتعلّق هنا بإيمان الكاثوليك المسيحيين بل بالعادات الاجتماعية للعبادات!؟ حيث كان رجال الدين على نحو ما مهجنين من قبل النظام الملكي، وقد كانوا رسمياً تابعين للبابا غير أنه نظراً إلى أن البابا كان يتّصف إلى جانب صفته المسيحية بأنه رئيس دولة، فقد كان رجال الدين يعرفون حالات يجدون فيها أنفسهم على ارتباط بملك بلادهم أكثر من ارتباطهم بهذا الملك الأجنبي الذي هو البابا في ذات الحين.

وقد كانت هذه الظاهرة تبدو أكثر بروزاً لدى القيادات العليا في الكنيسة «القومية» الفرنسية. فقد كان مسلك رجال الدين في فرنسا خلال القرن الثامن عشر غير موحد[1] بل ينقسم إلى فرعين متميزين تماماً تميّزاً يبدو على صعيد الأوضاع الاجتماعية لرجال الدين وعلى صعيد الدخل المالي.

لقد كانت القيادات الدينية (العليا) تمثّل تطلعات النبلاء والبورجوازية العليا وكان عدد كبير من هؤلاء القادة ينتمون للمسلك الديني لتحقيق ثروات طائلة عملاً بالقاعدة التقليدية القائلة بأن أبناء الأسر النبيلة يجب أن يتوجّهوا على النحو التالي:

(1) الابن البكر يرث عن أسرته الألقاب والأرض.

(2) الابن الثاني يجب أن يعمل في المسلك العسكري.

(3) أما الابن الثالث فعليه أن ينتمي لسلك رجال الدين.

أما الفرع الثاني من رجال الدين، فإنه يمثّل أساساً البورجوازية الصغيرة... وعلى العموم وبالرغم من هذه الفروق الاجتماعية فإن سلك رجال الدين بقي موحّداً بفعل التكوين الثقافي الديني الذي تلقّاه في تعليمه وأيضاً بفعل التعلّق بتأدية الدور الكنسي المطلوب منه بحيث كان رجال الدين في القرن الثامن عشر وبشكل عام من النوعية «الجيدة» ولا ينقصهم الإيمان عامة وقد استفادوا من إعادة تنظيم الكنيسة الكاثوليكية الذي تقرر في مؤتمر ترانت Trente، إثر الحركة الانفصالية البروتستانتية.

(1) Simon-Sandras (Rosie), Les cures à la fin de l'ancien Régime, p. 40.

ويبدو لنا أن الإيمان الصادق لبعض رجال الدين هو الذي كان وراء التحالف المرحلي لبعضهم مع الثورة ما بقيت الثورة غير معادية للمبادىء الأساسية للمسيحية، وقد ظهر خلافهم معها إثر ظهور التهديد الذي مثّله الهاربون على الثورة وإثر رفض البابا قبول النظام المدني لرجال الدين حيث أصبح من الصعب عليهم الحفاظ في ذات الوقت على صفة رجل الدين الكاثوليكي، مع صفة المواطن الفرنسي الصالح، ومع ذلك فإن بعض رجال الدين استطاعوا أن يوفقوا بين الانتماء للكنيسة والعمل الثوري الذي قاموا به بدوافع تختلف عن دوافع بعض الثوار. وهكذا فإن تاليران Talleyrand والأب غريغوار Grégoire يمثّلان بشكل جيد شريحتين من شرائح رجال الدين.

رجلا دين ثوريين: تاليران والأب غريغوار

تمثّل هاتان الشخصيتان المتباينتان على صعيد منبتيهما الطبقي، وعلى صعيد سلوكهما، الطبيعة اللامتجانسة لرجال الدين الفرنسيين. فتاليران يقدم لنا نموذجاً للأكليروس أو سلك رجال الدين الأعلى المتخلف. وبالرغم من هذا الصنف من رجال الدين لم يكن صاحب الأغلبية إلا أنه بسلوكه المرضي الأهوج كان يقدم صورة في منتهى السوء عن سلك رجال الدين الفرنسيين. لقد كان تاليران إباحياً يهوى الصخب ويعشق الصفقات التجارية وقد كان معروفاً بإلحاده! وتسبّب في فضيحة منذ أن كان طالب لاهوت لتعلُّقه بالنساء. وكان ينحدر من أسرة نبيلة ذات نسب «عال» وقد انتمى إلى سلك رجال

الدين لا عن إيمان بل لأن عاهة جسدية، وكان أعرجاً، منعته من الالتحاق بالخدمة العسكرية، وقد أصبح أسقفاً لمدينة أوتان Autun ولكنه لم يدخل مقر الأسقفية للصلاة إطلاقاً واكتفى بأن استفاد من هذا المركز مادياً حيث ذهب إلى هذه المدينة عندما جرت انتخابات المجلس التأسيسي وكسب فيها الانتخابات، وقد اشتهر باقتراحه المتعلق بمصادرة أموال الكنيسة وبفرض النظام المدني على رجال الدين. وهكذا فإن هذا الأسقف الملحد هو الذي تسبّب في تعميق القطيعة بين الدين والثورة. وبالرغم من أن البابا أصدر فتوى بطرده من المسيحية فإن هذا الأسقف استمر يمارس الأسقفية ويعمد القساوسة الخاضعين للنظام المدني الذي أقامه.

ومن القصص التي تروى عنه قصة تعبر شديد التعبير عن ضعف درجة إيمانه بالطقوس الدينية حيث يروى أنه عندما كلف بأداء الصلاة العامة يوم 14 يوليو 1790 بمناسبة عيد الفيدرالية، أسرّ قبل أن يقوم إلى الصلاة في أذن من كان جالساً إلى جانبه: «أرجوك لا تضحكني بتعليقاتك وأنت تراني أمثّل مسرحية الصلاة». وقد استطاع هذا الأسقف أن يمرّ بكامل مراحل الثورة بسلام وانتمى إلى جميع الأنظمة السياسية التي تعاقبت على الحكم ليتوفى سنة 1838، بعد حياة مليئة بالنشاط الدبلوماسي. ولقد كان الذين استخدموه يحتقرونه ولكنهم كانوا جميعاً في أشد الحاجة إليه. إن هذا الرجل المريض، هذا الرجل الاستفزازي كان يتمتع بذكاء رهيب ولم يكن ليستخدم في أوجه الخير إلا نادراً ولقد كان يمثّل تمثيلاً جيداً، العقلية الليبرالية التي عرف بها فولتير Voltaire ورجال ارستقراطية القرن الثامن

عشر، وشخصية هذا الأسقف تمثّل تناقضاً صارخاً مع شخصية الأب غريغوار (1750-1831) وهو القس الذي حاول بانتمائه للثورة أن يوفق بين روح الدين وروح عصر الأنوار.

لقد كان الأب غريغوار ينتمي إلى أسرة متواضعة. وكان أبوه خياطاً من منطقة اللوران وكان مجرد قس لدير ريفي. وقد اهتم في بداية حياته بالصلاة وبالحياة اليومية، أي بالمهام المتواضعة لرجل دين ريفي، ثم قام بإثراء مكتبة ديره بالكتب من كل نوع فتواجد فيها اللاهوت إلى جانب كتب الطب والصناعة والزراعة وقام بزيارات عدة إلى المناطق الفرنسية وخارج فرنسا، ثم قام بالتعاون مع زميل له بإنشاء نقابة لرجال الدين وهذا ما قاده عند حدوث الانتخابات العامة إلى أن يصبح قائد رجال الدين في منطقة اللورين Lorraine.

وقد كانت مساهمته أكيدة في التحاق رجال الدين بالفئة الثالثة وكان منذ البداية في مقدمة المدافعين عن الحقوق المهضومة، حقوق البروتستانت وحقوق اليهود وحقوق الزنوج... واتهمه أعداؤه بأنه عميل لليهود وللزنوج!؟ وبكر في الإعلان عن توجهاته الجمهورية دون أن يكون شديد الحماس للبرنامج المدني لرجال الكنيسة ومع ذلك فقد أدى قسمه المعروف، كما عرف باستفزازه للنواب الجبليين خلال أشد مراحل الحملات المعادية للمسيحية حيث كان يعمد إلى ارتداء الثياب الدينية في المجلس (البرلمان) وعندما طلب منه في 7 نوفمبر 1793 أن يعلن تخليه عن الدين صعد إلى منبر المجلس ليعلن «سأبقى ما حييت أسقفاً أنادي بحرية المعتقد».

واستطاع أن يعيش بعد انتهاء الثورة واستمر يناضل من أجل إصلاح الكنيسة وإقامتها على أسس مسيحية أصيلة ومناضلة، وعندما قام نابليون بتوقيع اتفاق تراضٍ مع البابا بجعل الكنيسة خاضعة للدولة، كان ذلك بمثابة الضربة القاضية للأب غريغوار. وهكذا وجد نفسه معزولاً عن الجميع ومات منسيّاً بل إن راعي باريس رفض إقامة صلاة الجنازة عليه ولم يصلِّ عليه سوى راهب صغير بمحض إرادته وقد كتب على قبر الأب غريغوار ويطلب منه: «اللهم تفقدني برحمتك واغفر لأعدائي».

وهكذا فإن تاليران والأب غريغوار يمثّلان نموذجين لرجال الدين في فرنسا، في تلك الآونة تمثيلاً جيداً غير أن الدقة تستلزم الإشارة إلى أن عدداً من القساوسة الصغار صادقي الإيمان استخدمهم البابا والرجعيون بخداع دافعين بهم إلى صفوف معاداة الثورة وكان مآلهم يشبه مآل شهداء المسيحية الأوائل. كذلك لا بد من الإشارة إلى أن بعض القساوسة الصغار اكتشفوا آلام المسيح من خلال آلام شعبهم. فألقوا بالثياب الدينية ليلبسوا ثياب الثوار وانتقلوا إلى العنف الثوري الديني، ويمثّل جاك رو Jacques Roux هؤلاء خير تمثيل حيث لم يتردَّد في استعمال العنف للدفاع عمّا كان يعتقد أنه العدالة السماوية. لقد كانت التيارات متعددة في هذه الكنيسة التي تتكوّن من رجال لهم قوتهم وضعفهم الإنساني. وهذه التيارات بتعدُّدها تبرز تعقيدات العلاقات التي كانت قائمة بين الثوار ورجال الدين. وهكذا فإنه من الصعب القيام بتحديد دقيق للأسباب التي أدّت إلى القطيعة بين رجال الدين ورجال الثورة في الوقت الذي كان فيه التعاون

بينهما ممكناً لو لم يكن شبح البابا ماثلاً باستمرار لتعلُّق الكنيسة الفرنسية به.

لقد كان البابا في تلك الفترة أباً روحياً للمسيحيين الكاثوليك، وكان أيضاً ملكاً لدولة لها أرض ورعية، وهكذا فإن الميول الطبيعية لهذا الملك (البابا) العجيب المنتمي إلى القرون الوسطى تدفعه إلى دعم نظم الحكم الملكية لا الثورية خاصة بعد أن فقد منطقة أفينيون التي انسلخت عنه لتنضم إلى الجمهورية الفرنسية. وهكذا، فإن البابا فضّل مصالحه الشخصية كملك وفرّط في حياة رجال الدين الفرنسيين وذلك برفضه قبول النظام المدني لرجال الدين الذي أقرّته الثورة. وبرفضه هذا يتحمّل البابا مسؤولية كبيرة عن التصعيدات الثورية التي قام بها الثوار ردّاً على رفضه، وقام الفرنسيون بإحراق تمثال للبابا وطالبوا من كهنتهم أن يكونوا وطنيين فرنسيين قبل أن يتّصلوا بروما والبابا، غير أن الكهنة كانوا يخشون إن هم عصوا البابا أن يقوم هذا الأخير بتكفيرهم، وهكذا وبتأثير الكاثوليك التقليديين قام عدد كبير من القساوسة برفض الثورة التي لم تكن متعارضة مع مبادىء العدالة والسلام الدينيين. وبسلوكهم هذا وضع الكهنة أنفسهم في مواقع المشتبه فيهم حيث أصبح الناس يعتبرونهم امتداداً للفئة العليا من رجال الدين الذين فرّوا مع من فرّ من إقطاعيين ونبلاء إلى خارج فرنسا بعد تفجُّر الثورة. وهكذا أصبح الشعب يعتبر أن كل رجال الدين خونة للثورة. ومن هنا فإن مذابح شهر سبتمبر 1793 التي تعرّض لها رجال الدين كانت في إطار النضال القومي ضد الخونة والارستقراطية الذين ورطوا رجال الدين وفرّوا إلى

الخارج تاركينهم في مواجهة مصيرهم.

وعندما بلغت أنباء سقوط فردان Verdun إلى باريس قام دانتون Danton خاطباً في الناس، داقاً ناقوس الخطر قائلا: «إن الناقوس الذي سيدقّ ليس ناقوس خطر، إنه الطلقة ضد أعداء الوطن وللانتصار عليهم لا بد لنا من الشجاعة والمزيد من الشجاعة وبالشجاعة يمكن إنقاذ فرنسا». وفي ذلك الحين كانت «الكومونة» البلدية تدعو الناس إلى الموت في سبيل الحرية. وبفعل هذا التصعيد للحماس انطلق شعب باريس إلى السجون وأباد السجناء الارستقراطيين أعداء الثورة الذين كان من بينهم القساوسة المتخاذلون الذين سقطوا ضحايا مؤامرة البابا والكنيسة الرسمية عامة مع القوى الملكية الطاغية.

الإرهاب الديني وإزالة المسيحية

ليس من السهل القيام بتحديد دقيق لمدلول إزالة أو مناهضة المسيحية حيث من الصعب أصلاً قياس مدى تعلُّق الفرنسيين بها. فالتردد على دور العبادة وممارسة الشعائر الدينية لا يعبّر في شيء عن الإيمان الحقيقي، وإن أغلبية علماء الاجتماع التاريخي للأديان لا يبتُّون بشكل قاطع في هذا الأمر. ويلاحظ هنا لأول وهلة على صعيد الإيمان والحياة الدينية، أن النظام الملكي الاستبدادي بتهجينه للدين قام بتسديد أشد الضربات له وساهم المساهمة الكبرى في محو المسيحية، وذلك بجعله لرجال الدين تابعين أذلاّء له، الأمر الذي

جعل الشعب يرى فيهم عملاء متورطين في خدمة الحكام الأقوياء، ومن هنا يمكننا أن نتساءل عمّا تعنيه سياسة محاربة المسيحية التي سلكتها الثورة. يبدو لنا أن هذه السياسة يمكن تفسيرها لا على أنها معاداة للإيمان الروحي المطلق بل معاداة لما كان يسمّى بالمظاهر الخارجية، وهي مظاهر كان الجميع يشعر بأن لا علاقة لها بروح الدين السمحة، فقد كان الكاثوليك يقومون بالكثير من هذه المظاهرة «الوثنية» وهي أدوات عبادة (صلبان ومسابح وشمعدانات) الخ. . . من الذهب والمعادن الثمينة وثياب مزخرفة ومطرّزة. . الخ، مظاهر ثروة طائلة تستفزّ الشعب وتذكّره بالعمالة والتورّط القائم بين الكنيسة والبلاط الملكي، هذا ما كان هدف الإجراءات الثورية حيث حاربته ولم تحارب المسيحيين البروتستانت. والواقع أن البروتستانتية كانت قليلة الانتشار في فرنسا وكانت عرضة لمطاردة النظام الملكي، وإلى ذلك فإنها بطبيعة تكوينها كانت وليدة إصلاح ديني وانفصال عن البابا وكانت مذهباً زاهداً على صعيد المظاهر، وبذلك فإن هذا المذهب كان أقرب إلى الثوار من الكاثوليكية في فهمه للدين. ويمكننا القول أن البروتستانتية كانت على نحو ما «ثورية» تمكّننا من معرفة سر سياسة محاربة المسيحية.

لقد كانت حركة الإصلاح الديني البروتستانتي تشتمل على نقاط عديدة مشتركة مع الثورة الفرنسية، حيث كانت حركة الإصلاح الديني البروتستانتية تمثّل محصلة تشابك عدة عوامل منها ترابط ظهور القومية الألمانية مقروناً بمعاداة «الرومان الأجانب» وجاء ذلك في مناخ صعدت فيه روح الأنانية الفردية على حساب مفهوم جماعي

اجتماعي قروسطي، وقد مكّن الجمع بين القومية والفردية من رفض الكنيسة الموروثة عن الامبراطورية الرومانية الجرمانية المقدّسة. وسهّل عملية الرفض هذه الوضع المتردّي الذي كانت عليه الكاثوليكية حيث بلغ الفساد أعلى سلطات الكنيسة حتى إن لوثر Luther لم يكن ليذكر روما إلاّ ليصفها بـ «العاهرة».

وقد كانت شعوب البلدان الألمانية التي أصبحت فيما بعد بروتستانتية تطالب بممارسة دينية نقيّة وقراءة مباشرة للكتب المقدسة من قبل المؤمنين وليس عن طريق الكهنة وبصلوات تؤدّى باللغات المحلية وبنظام كنسي مبسّط أقلّ وطأة من نظام روما وبإنهاء بعض الشعائر شبه الوثنية كعبادة الأولياء. ونتج عن هذا الإصلاح الديني انفصام بين البروتستانتية والكاثوليكية وكان ذلك ثمرة لحروب طويلة ودامية تمخّضت عن ميلاد الكنيسة الوطنية عملاً بمبدأ «الكل دولة دينها».

وهكذا فإن حركة الإصلاح تمثّل نقاطاً عديدة مشتركة مع ما يسمّى خطأ «بمحاربة المسيحية» حيث يمكن تحليلها على أنها ظاهرة قوية مقرونة برفض للبابوية وهي على نحو ما «ثورة ثقافية» تم القيام بها عفوياً من خلال انفجار الغضب الشعبي على الكاثوليكية الذي فجّره لوثر، هذا القس الصغير والمغمور، وهو غضب قاد بعفويته إلى ثورة اجتماعية تمثّلت في ثورة الفلاحين. وإلى جانب ذلك وبشكل موازٍ وباعتبار حركة الإصلاح ظاهرة قومية تم استيعابها من قبل مؤسسات الدولة، وهذا ما يفسّر جمودها النهائي في شكل دين قومي

لوثري لوكلفاني Calvin أو انجليكاني. وإننا لنجد بسهولة في التجربة الفرنسية معالم الثورة القومية ومعالم الثورة الثقافية.

إن الإجراءات الرسمية التي تهدف إلى تأكيد تعلّق الفرنسيين باستقلالهم عن روما وخاصة استقلال إطاراتهم السياسية كانت تهدف إلى تحويل رجال الدين إلى موظفين لا يمتلكون أي صلاحيات، ذلك أن فرض أداء اليمين المدني على القساوسة كان يهدف إلى تذكيرهم بأنهم مواطنون مثل غيرهم من المواطنين وأن إعلانهم الرغبة في الدخول إلى سلك رجال الدين يجب أن يحتلّ المرتبة الثانية بعد الإخلاص للوطن، وهذا أسلوب واضح وبسيط يدعو القساوسة إلى عدم الاستسلام لإغراءات روما وهو ما قد يحوّلهم إلى خونة في نظر مواطنيهم. وهكذا فإن مطاردة المنشقّين لم تكن سوى مطاردة لخونة الوطن. وعندما قامت الدولة بتوليّ الإشراف على الحالة المدنية وانتزعتها من أيدي رجال الدين أكّدت بذلك عزمها على أن تكون وحيدة السيادة في فرنسا ورفضها أن تتحوّل الكنيسة إلى دولة داخل الدولة. وقد كانت هذه المواجهة بين المؤسسات حادة إلى درجة أنه حتى بعد انتهاء الثورة قام حكم الاتفاقية الترميدورية رغم رجعيته بمواصلة الإرهاب الديني حيث كان البورجوازيون الآخذون شيئاً فشيئاً في السيطرة على جهاز الدولة يرفضون استمرار تنامي سلطة مضادة لهم في الظل.

ويؤكّد التصعيد المتنامي للإجراءات المتّخذة أن ذلك كان الهدف المراد منذ البداية، فتحت حكم «الإرهاب» وبتاريخ 20 و21 أكتوبر

1793 أصدر قرار تكفي بمقتضاه شهادة شاهدين بخيانة قس ليتمّ إعدام هذا الأخير ولم ينج من ذلك حتى القساوسة الذين انضمّوا إلى الثورة حيث تكفي لقتلهم شهادة ستة مواطنين ضدّهم. وتمّ منع رجال الدين في نفس الشهر من القيام بتعليم الأطفال وحلّ استخدام التاريخ والأشهر الثورية محل صنوها المسيحي. وأخيراً وفي 5 نوفمبر تمّ اتخاذ قرار بإقامة «دين الدولة» محل الكاثوليكية واعتماد أعياد مدنية بدل الأعياد الدينية.

غير أن كل ذلك لا يمثّل جيداً سياسة محاربة المسيحية حيث أخذت هذه السيادة شكلاً شعبياً وتطوّرت على نحو خاص في باريس حيث دعت البلدية «الكومونة» القساوسة إلى التخلّي عن دورهم وأغلقت الكنائس ومنعت الصلاة وأقيمت حفلات خليعة في أماكن العبادة دفعت باستفزازيتها رجال البلدية إلى منعها، وتساءل الثوار عمّا قد يكون وراء هذا التطرّف في معاداة المسيحية حيث اعتقد روبسبيير أن بعض الديماغوجيين المزايدين اتّخذوا من سياسة محاربة الكاثوليكية التي انتهجتها الثورة ذريعة فانطلقوا يزايدون عليها لتغطية عمليات النهب التي كانوا يمارسونها تحت غطاء «الإيمان بالثورة».

إن الإجابة القاطعة على هذه الأسئلة غير ممكنة للأسف، حيث بالرغم من تعدُّد الدراسات فإن المؤرخين لا زالوا غير قادرين على تقديم تقييم دقيق للمساهمة الشعبية العفوية في سياسة محاربة المسيحية. ونحن من جهتنا نعتقد أنه في إطار جميع المسائل الدينية

يكمن ما سنطلق عليه لاحقاً «الثورة الثقافية».

والسؤال الذي يبقى معلّقاً مع كل ذلك هو: على أي نحو يمكن تقييم موقف الثورة الذي اتخذه روبسبيير من المزايدين الديماغوجيين في معاداتهم للدين.

هل كان ينطلق فيه من موقف طبقي، أي أن تكوينه البورجوازي جعله يشعر بالخطر الذي تمثّله «ثورة ثقافية عفوية» على سلطة البورجوازية الثائرة على الإقطاع خاصة وأن هؤلاء «الرعاع» «المزايدين» على صعيد سياسة محاربة المسيحية هم أنفسهم أولئك الذين كانوا ولا زالوا يطالبون البورجوازية بسياسة ديموقراطية مباشرة وبحقهم في الحياة. وهل كانت «عبادة الكائن الأعلى» التي جاءت بها البورجوازية ليست سوى خدعة ميكيافيلية سياسية اعتمدت من قبل البورجوازية للمحافظة على النظام والأخلاق.

إن الجزم بأمر ما على هذا الصعيد يعدّ من أصعب الأمور حيث إن روبسبيير وكذلك سان جوست كانا يتميّزان عن مجموع النواب الذين يمثّلون «الجبليين». فهل كان روبسبيير صادقاً أم مخادعاً عندما أعلن يوم 24 نوفمبر 1793 في مقر نادي اليعاقبة وضع حد لمحاربة الكاثوليكية وقال: «إن الإلحاد مبدأ ارستقراطي. إن مفهوم كائن أعلى يحمي الأبرياء المستضعفين ويعاقب المجرمين، مفهوم ثوري وشعبي تماماً. وهكذا فإن روح الدين المسيحي ليست معادية للثورة، إن الأشكال والمظاهر المسيحية هي المعادية للثورة وفي النضال ضد القساوسة المعادين للثورة يجب أن نحذر وأن لا نمنح من خلال ذلك

سلاحاً للأعداء يحاربوننا به حيث إن الجمهورية يجب أن تقام على المبادىء المقدّسة للأخلاق والمُثل العليا، إن الإطاحة بمبادىء الثورة وأسسها يعني في نفس الوقت موت الثورة».

وأضاف: «بأي حق يمكن لهؤلاء الأشخاص غير المعروفين في صفوف الثوار أن يبادروا في خضم المعارك إلى سرقة الثورة وانتحال صفة الشعبية دافعين المواطنين الصادقين إلى القيام بمبادرات خاطئة متسبِّبين في ارتباك وخلافات في صفوف الثوار. بأي حق يسمحون لأنفسهم بمنع حرية العبادات تحت شعار الحرية، بأي حق يقوم هؤلاء بتحويل معالم تقديس الحقيقة إلى أضحوكة ويحاربون التعصب الديني بتعصّب جديد»[1].

وبهذا الإعلان توقّفت سياسة محاربة الكاثوليكية، وفي اليوم التالي قام دانتون باتخاذ موقف معادٍ للمذابح المقامة لرجال الدين، وفي يوم 6 ديسمبر قام حكم «الاتفاقية» بإدانة هذه السياسة متّخذاً قراراً يدين «جميع أشكال العنف المعادية لحرية العبادات».

TULARD, Histoire et dic, page 179. (1)

عبادة الكائن الأعلى
أهي مجرد دين ثوري أم ديانة ثورية أو دين للثورة؟!

بعد أن اتخذ حكم «الاتفاقية» قراراً بوضع حد لسياسة محاربة الدين شعر ممثلوه وخاصة روبسبيير بالحاجة إلى إصلاح الأوضاع الدينية.

ولم تكن فكرة «الكائن الأعلى» بالجديدة حيث إن الجمعية «البرلمان» التأسيسية كانت قد قامت بوضع «الإعلان عن حقوق الإنسان والمواطن» تحت هذا الشعار، وكان الفلاسفة قد عوّدوا الناس في القرن الثامن عشر على أن يتصوّروا هذا الكائن «الله» على أنه ضمانة العقد الاجتماعي. وقد اعتمدت هذه العقيدة إثر الخطاب الذي ألقاه روبسبيير في 7 مايو 1793. وكان الخطاب يتمحور حول العلاقة بين المبادىء الدينية والأخلاقية من جهة ومبادىء الجمهورية من جهة أخرى[1] مؤكداً أن أسس المجتمع المدني تكمن في الأخلاق وأن انعدام الأخلاق هو أساس مجتمع العبودية، أما الكرامة فهي أساس النظام الجمهوري[2]، وهكذا فإن العدالة ليست سوى الانتقال من حالة الاستعباد إلى عالم العدالة ولا يمكن إذن للإلحاد إلا أن يكون مرتبطاً ببرنامج معادٍ للثورة الجمهورية، ومن ثم فإن فكرة الكائن الأعلى وخلود الروح تمثّلان دعوة دائمة إلى العدالة[3] تلبّي

(1) روبسبيير، الخطابات، ص 244-286.
(2) روبسبيير، الخطابات، ص 253.
(3) روبسبيير، الخطابات، ص 264.

الحاجة الروحية للشعب وتمثّل أساساً لكل عمل. وبناء على ذلك قدّمت لجنة الإنقاذ العام مشروعاً لتصوّت عليه «الاتفاقية» يهدف إلى حماية الجمهورية ومفاد المشروع ـ القرار يختصر في «أن الشعب الفرنسي يقرّ بوجود الكائن الأعلى وبخلود الروح. إن العبادة المناسبة للكائن الأعلى تتمثّل في قيام الناس بواجباتهم المتمثّلة أساساً في كراهية ومحاربة النوايا الخبيثة والطغاة والخونة ومساعدة البائسين وحماية الضعفاء والدفاع عن المضطهدين والقيام بجميع أعمال الخير المستطاعة للآخرين والامتناع عن ظلم أي كان...

ويواصل نص القرار المتّخذ قائلاً: «إن الأعياد تذكّر الناس بالله تعالى وهي أعياد تشتق أسماؤها من أحداث الانتصارات التي حقّقتها الثورة ومن القيم الأكثر أهمية وإصلاحاً للناس ومن أحسن ما تقدمه الطبيعة»[1]. وقد تمّ التصويت على نص القرار بحماس بالغ من قبل حكم الاتفاقية وهذا ما يؤكّد أنه برغم المادية والإنسانية المعادية التي أظهرتها الثورة خلال أشهر عديدة كان مجموع الثوار بمن فيهم الذين أصابهم الفساد يعتقدون في إمكانية تصعيد الثورة في بعث يولّد إنساناً جديداً.

وهكذا، وبتاريخ 8 يونيو تمّ الاحتفال بعيد الكائن الأعلى. وكان ذلك اليوم يوماً مشهوداً في تاريخ الثورة حيث كان قمة انتصارها وبداية انهيارها وهو ما ينطبق تماماً على روبسبيير شخصياً، حيث، مدفوعة بعوامل متعددة، بدأت بعض الأطراف في حكم الاتفاقية

(1) روبسبيير، الخطابات، ص 258-284.

تثير إشاعات مفادها أن روبسبيير يسعى إلى أن يصبح دكتاتوراً من خلال هذا «الدين» الذي كان هو «نبيّه» الأوحد.

وقد غذّى الترميدوريون هذه الإشاعات في الفترات اللاحقة إلى درجة جعلت المؤرخين مترددين في تقييم أبعاد عملية إقامة عبادة الكائن الأعلى والتنظير لها من قبل روبسبيير حيث لم يعد معروفاً كيف تقيّم، أهي عملية إرادية لإقامة دين خلاص يكون روبسبيير نبيّه الأوحد أم أن الأمر يتعلّق بإجراء سياسي انتهازي عام ظهر لدى جميع المشاركين في نظام حكم الاتفاقية، أم أن الأمر يتعلّق بشيء ذي محتوى ثوري يهدف إلى تصعيد الثورة؟ ومع ذلك تبقى العديد من الأسئلة المطروحة، فإلى أي حد يمكن للثوّار أن يعتقدوا أن هذه العبارة يمكن أن تصبح ديناً يعتنقوه. إن هذه الأسئلة وغيرها لا زالت تبحث عن جواب نهائي.

ونحن من جهتنا، نعتقد أن عدم الاهتداء إلى السبيل نشأ أصلاً عن طرح خاطىء للمسألة حيث دار التساؤل دائماً حول العلاقة بين هذه العبادة وروبسبيير كما لو كان روبسبيير قادراً وحده على فرض دين لا يتماشى مع متطلبات عصره، وفي إطار هذا المنظور، رأى بعض المؤرخين في هذه العبادة تعبيراً عن روح صوفية تماماً ومشروعاً متديناً أو صياغة بورجوازية ذات مظهر ثوري لـ «أفيون الشعوب». وآخرون رأوا فيه حيلة بارعة تهدف إلى إصلاح العلاقات بين الثورة والمذهب الكاثوليكي[1]، وقد كانت تفسيرات المؤرخين غالباً بعيدة

(1) Mona Ozouf, Dictio-crit, page 603, etc.

عن البساطة ومليئة بالتعقيدات وذلك عائد إلى إلحاد أصحابها، وهي في بعض الحالات لا تستند على أسس صلبة وذلك بسبب رفضهم التصالح بين الثورة والدين وهذا ينطبق على من كان مؤمناً من المؤرخين ونذكر منهم على سبيل المثال منى أوزوف Mona Ozouf التي كانت ترى في هذه العبادة مشروعاً يهدف إلى ختم الثورة بدين للدولة، وكانت هذه المؤرخة ترفض أن ترى في هذه العبادة مظهراً من مظاهر الدين الثوري، ولكن ماذا تقصد بقولها الله الثوري!؟ يبدو أن المؤرخة كانت تعتقد بأن الكنيسة الكاثوليكية تمتلك وحدها حق التمثيل الحصري للدين، ومن هنا فإنها تخلص إلى رفض إمكانية التصالح بين الدين والدولة. غير أننا عندما نتذكر أن هذه المسألة لا تطرح في الإسلام فإنه من الممكن نظرياً على الأقل أن يتمّ التعايش بين الدين والدولة دون أن يتحوّل الدين إلى مخدر إيديولوجي أو أفيون للشعوب. ومن كل هذا يعود السؤال مرة أخرى: ما هو التفسير النهائي لما سبق؟

يبدو لنا أن الجواب الأقرب إلى الصواب يجب أن يتم البحث عنه في إطار التوفيق بين مختلف وجهات النظر حيث كان أغلب الثوار يأملون في تحقيق دين في شكل جديد لا يذكر الناس بالعهد البائد.

أما الأكثر تصوّفاً فيرون فيها عبادة للمطلق. ولقد كان روبسبيير يلعب على هذا الصعيد دورين: دور المنظِّر ودور المنظِّم والمنفِّذ لهذه العبادة الجديدة، فهل كان يسعى لكسب الوقت ليقوم على نحو دقيق بتفجير «الثورة الثقافية» التي يحلم بها الشعب، إن هذه العبادة كانت

للأسف محاولة لإقامة دين للدولة وللأسف فإن هذه المحاولة أجهضت حيث جاءت في وقتٍ فقدت فيه الثورة الإجماع الحماسي الذي عرفته في بدايتها وهو حماس جماعي ضعيف التماس لقيامه على سوء التفاهم والمصالح المتضاربة. وفي يوم عيد الكائن الأعلى ظهرت التناقضات وانتهت ثورة الأمة تماماً في التاريخ الرمزي ليوم 9 ترميدور.

التاسع من ترميدور ونهاية الثورة[1]

لقد كانت الثورة ملغومة بعوامل متعددة، منها التمثيل البرلماني الذي ساعد على نمو الانقسامات الحزبية وصراعاتها، والحروب الداخلية والخارجية، والمجاعة والبؤس، وقد تواكبت كل هذه العوامل لتعمّق إرهاق كاهل الشعب وفتور حماسه للثورة، التي لم تقم حتى تلك المرحلة بتحسين الكثير من أوضاعه. وقد ساعدت هذه العوامل على تعميق المزايدات الديماغوجية لقيادات البلدية وإسقاطها. وأطلق المؤرخون على هذه المرحلة مرحلة سقوط الأحزاب.

وكانت المجموعة الأولى أي بعض قيادات البلدية «الكومونة» هي التي أسقطت من قبل روبسبيير حيث، وبعد القضاء على «المسعورين»، قام هؤلاء وقد عرفوا باسم الهبرتيون نسبة إلى هيبرت

(1) انظر ف. برونيل «F. BRUNEL» ترميدور وسقوط روبسبيير وكذلك تولار، المصدر المذكور سابقاً، ص 161 و164، وكذلك ماتييز MATIEZ، «الثورة الفرنسية» الجزء الثالث، «الرعب».

Hébert قام هؤلاء بتبني برنامج «المسعورين» السياسي والاجتماعي وذلك لكي يضمّوا إلى صفوفهم أعضاء البلدية وجماهيرها، وكانت طلباتهم تتمثّل في: الحرب الثورية باعتبارها جهاداً دينياً في سبيل الحرية وتعميق سياسة القمع ومحاربة المسيحية. ويبدو أن هدف هيبرت كان السيطرة على الحكم من خلال انقلاب عسكري.

ولقد كان هيبرت شخصية غير محمودة حيث كانت له علاقات بالأوساط المعادية للثورة وخاصة بنادي البارون دي باتز Batz الذي كان يدفعه بدون شك إلى تصعيد المزايدات الثورية هادفاً إلى إرباك الثورة، غير أن هذا السلوك وما يرمي إليه، كان غير خافٍ على روبسبيير الذي عُرف بحذره، وغالباً ما يكون صائباً، فأعلن ممثلو «الاتفاقية» عدم موافقتهم على سياسة محاربة المسيحية. وهكذا أصبحت المواجهة بينهم وبين الهيبرتيين لا مندوحة عنها وحدثت المواجهة فعلاً في شهر مارس سنة 1794 حيث قام هيبرت يوم 4 مارس بدعوة الشعب إلى العصيان المسلّح. ورداً على ذلك قامت لجنة الخلاص العام التي كانت تتوقّع انقلاباً عسكرياً بإيقاف وسجن الهبرتيين خلال الليلة الواقعة بين 13 و14 مارس وأعدمتهم بسرعة ولم يقم الشعب بأي حركة تضامن معهم.

وإذا كان هيبرت مجرّد ديماغوجي عميل يخفي عمالته وفساده وراء إرهاب يدعي تمثيل الشعب فإن غيره من القيادات كانت مثله، ولكنهم كانوا يخفون ذلك ببراعة ونعني بهؤلاء النواب البرلمانيين حيث كان دانتون وأصدقاؤه يعتقدون بأنه قد آن الأوان لوضع حد

لسياسة (الإرهاب) فقد كانوا يعتقدون بأن الخطر الخارجي قد انتهى وأن الجمهورية قد انتصرت وكانوا يقولون إن الشعب قد أصابه الإعياء من سياسة التشدّد الجمهورية، وقد قام كاميل ديه مولان Camille Des Moulin وهو صحفي بإطلاق حملة صحفية معادية لسياسة (الإرهاب) بتاريخ 5 ديسمبر 1798 وذلك باقتراح من صديقه دانتون. ويبدو أن قضايا تتعلق بالحياة الشخصية هي التي دفعت هذا الأخير وجماعته إلى التمرّد حيث استطاع هؤلاء النواب أن يحقّقوا ثروات طائلة من خلال الثورة بأساليب لا شرعية وكانوا يهتمون كثيراً بالصفقات التجارية ويأملون في التمتّع بـ «أموالهم»، ونظراً لتورطهم في فضيحة مالية لشركة الشرق فقد تمّ إيقافهم خلال شهر مارس وبعد محاكمة طويلة وصعبة. ونظراً لماضي دانتون الثوري تمّت إدانتهم وأعدموا.

وبعد إنهاء الأحزاب وجد روبسبيير نفسه وحيداً في الحكم وتمّ تصعيد (الإرهاب) حيث تمّ اعدام 3100 شخص خلال الفترة الواقعة بين شهري أبريل ويوليو من نفس السنة.

وإذا كان عيد عبادة الكائن الأعلى يمثّل قمة انتصارات روبسبيير فإنه كان يمثّل إشارة لبداية نهايته. لقد كانت باريس مرهقة من الخوف والجوع ومن الصرامة في السلوك الأخلاقي المفروضة عليها. وقد أخذ ممثلو حكم الاتفاقية يدبرون الانقلابات ضد روبسبيير الذي لم يعد يجتمع بهم إلاّ نادراً والذي أطلق عليه اسم «الشخص غير القابل للإفساد والارتشاء» وقد نقل مكان عمله إلى نادي اليعاقبة

وحتى في إطار لجنة الخلاص الوطني لم يعد يذهب للاجتماع إلا نادراً وذلك بسبب القلق والإرهاق. وكانت الأجساد والعقول قد بدأت تميل إلى الراحة وهكذا بدأت المعارضة لسياسة روبسبيير تتصاعد متهمة إياه بالسعي إلى إقامة دكتاتورية. وقد أطلق عليه المعادون للدين بعد عيد عبادة الكائن الأعلى «البابا الثوري» وهكذا اتخذت المسألة الدينية ذريعة لتنظيم انقلاب ضده وقدمت في البلدية مؤامرة كاترين تيوت Catherine Théot وهي عجوز كانت تتنبأ بمجيء مسيح ثوري وتقول بأنها هي نفسها أم هذا «الله»، وقد شعر روبسبيير من خلال ذلك بأصابع الاتهام الموجّهة إليه، فبدأ يعتزل الناس وينغلق على نفسه.

وفي 8 ترميدور ظهر روبسبيير لآخر مرة في مقر «الاتفاقية» ليلقي خطابه الأخير الذي كان بمثابة وصيته محاولاً محاولته الأخيرة للحصول على الأغلبية إلى جانبه وقد بدا حازماً وصارماً في أشدّ حالاته محاولاً تأكيد رأيه في السياسة الجمهورية وقد كان خطابه هذا انتحارياً ومخيفاً، وكان أيضاً غاية في الروعة حيث جاء فيه: «إن جميع الأصدقاء أصحاب المبادىء لا يملكون اليوم أية سلطة (..) ومن هو الوطني الغيور الذي لا زال يرغب في الحياة الجمهورية في الوقت الذي أصبح فيه من المحرم الدفاع عن المضطهدين أو خدمتهم»[1]. وأردف: «إنني أدين هذا النظام الذي أصبح فيه الخداع منتصراً على الحقيقة وأصبحت فيه العدالة أكذوبة والرغبات الخسيسة

(1) روبسبيير، خطابات، ص 290.

والجبن المقرف يحلاّن في القلوب محل المبادىء الإنسانية السامية»[1]. في وصيته المخيفة هذه كان روبسبيير يريد أن يورث المستمعين الحقيقة المرة والموت بل إنه ذهب إلى حد إدانة نواب الشعب الفرنسي وإدانة الجمهورية نفسها حين قال عنها إنها بلا «مؤسسات» وتفتقر إلى خطة بعث وتصعيد[2] مذكراً بأهمية الحزم الثوري داخلياً وخارجياً. وأردف: «إذا انهارت الحكومة الثورية فإن الحرية ستزول بزوالها، وللانتصار على هذه المعضلات لا بد من القيام بسياسة التطهير ومحاربة أعداء الثورة الذين تسللوا إلى أعماق الإدارة الجمهورية»[3]. ويردف في شكل متنبىء «إذا تركتم قبضة الجمهورية ترتخي فإن الدكتاتورية العسكرية سوف تجهز عليها وسيقوم قادة الأحزاب بالانقلاب على الممثلين الحقيقيين للأمة وسيعيش وطننا بعد ذلك قرناً كاملاً من الحروب الأهلية والمؤامرات وسوف نسقط لأننا لم نتخذ موقفاً صائباً في لحظة تاريخية ما، كانت مؤاتية لبناء صرح الحرية وسيلعننا شعبنا لأننا دفعنا بوطننا إلى قرن من الدمار»[4].

وإدراكاً منه أن نواب مجلس «الاتفاقية» كانوا معادين لما يقوله تطلّع روبسبيير من ورائهم إلى الشعب موجّهاً له الخطاب: «أيها الشعب تذكر أنه في إطار الجمهورية لا يمكن للحرية أن تتعايش مع حكم

(1) روبسبيير، خطابات، ص 291-291.
(2) روبسبيير، خطابات، ص 293.
(3) روبسبيير، خطابات، ص 295.
(4) روبسبيير، خطابات، ص 303.

امبراطوري مطلق، وأنه إذا لم يعد مفهوم الحرية يعني حب المساواة والوطن فإن هذه الحرية تصبح اسماً فارغاً من كل معنى. أيها الشعب أنت يا من يخشى جانبه ويا من ينافق ويحتقر، أنت أيها الملك الموقر الذي يعامل دائماً معاملة العبيد تذكر أنه عندما تنعدم العدالة في مكان ما فإن أهواء القضاة هي التي تسود...»[1] ويواصل خطابه الناري بإدانة نفسه حيث يقول: «لقد كلفت بمقاومة الإجرام لا بإدارة شؤونه ولم يأت بعد ذلك العهد الذي يستطيع فيه الرجال الخيّرون أن يخدموا أوطانهم بسلام، إن المدافعين عن الحرية (وأنا منهم هنا) ليسوا سوى منفيين مع بقية عصابة الأشقياء صاحبة السيطرة»[2].

لقد كان واضحاً أن هذا الخطاب الناري سيقود حتماً بأحد ما إلى المقصلة، روبسبيير أو النواب بدون شك. ولإدراكهم للخطر المحدّق قام بعض النواب وخاصة تاليان Tallien وفوشيه Fouché وغيرهما بدعوة معارضي روبسبيير إلى التحالف معهم وذلك في الليلة الواقعة بين 8 و9 ترميدور وحصلوا بذلك على أغلبية في المجلس للقيام بقلب نظام الحكم. وفي جلسة 9 ترميدور وقعت مهاجمة سان جوست وروبسبيير بعنف من قبل تاليان وبيو فارين Varenne وكان رئيس الجلسة المشارك في المؤامرة يقرع جرس الرئاسة دون توقّف عندما قام روبسبيير رادّاً على الاتهامات ومنعه بذلك من إبلاغه دفاعه.

(1) روبسبيير، خطابات، ص 306.
(2) روبسبيير، خطابات، ص 295.

وهكذا اتخذت الجمعية قراراً بإيقاف روبسبيير وسان جوست وكوتون Couthon ولوباس Lebas، وكانت البلدية «الكومونة» بيد أنصار روبسبيير حيث ردّت على هذا القرار بأن رفضته ووقفت من جديد في وجه الاتفاقية وأعلن رئيسها الاستنفار العام ومنع الجلاّدين من «معاقبة المدانين الخمسة. وفي مقر البلدية كان بإمكان روبسبيير وأصدقائه أن يشكّلوا «حكومة مؤقتة» مهدِّدين بذلك البرلمان ولكنهم لم يفعلوا، وقد مثلت نهاية يوم 9 ترميدور مرحلة غامضة في تاريخ الثورة[1]، حيث إنه ليس من المعروف السبب الذي دفع روبسبيير إلى عدم توقيع أمر إطلاق النار على قصر البرلمان، أيكون ذلك عائداً إلى احترامه للشرعية القانونية أم إلى خوفه من أن أمره لن ينفّذ حيث يبدو أن سكان باريس لم يلبّوا بحماس كبير حالة الاستنفار العام التي دعت إليها البلدية وذلك بسبب سقف الأجور الذي حدّدته هذه الأخيرة في تلك الأيام والذي عمّق سوء حالة الأجراء، ولم تلقَ القوة المسلحة التي أرسلها البرلمان من جهته بقيادة باراس Barras أي صعوبة في الدخول إلى مقر البلدية وكانت بقية الأحداث قصيرة وأليمة، ففي 10 ترميدور (28 يوليو) أعدم 22 مع روبسبيير، وفي اليوم التالي بدأ القمع يستهدف الكومونة وتمّ إعدام مناصراً آخر لروبسبيير ولم يظهر الشعب أي تضامن مع الكومونة حيث لم يعد يجد في البلدية وروبسبيير ممثّلاً لمصالحه، لقد أعياه إرهابه وكان جائعاً بسبب سقف الأجور المفروض عليه، وكان لا زال يعيش تحت وطأة

(1) Matiez، دراسة حول روبسبيير والكومونة، ص 182-199.

القمع الذي واجهت به البلدية والكومونة حركة التمرّد التي حدثت خلال شهر يوليو.

والسؤال الذي يبقى باحثاً عن جواب هو: ما هو المدلول الذي يمكننا أن نمنحه لـ 9 ترميدور. هل يمكن أن يكون مجرّد رمز لانتقال السلطة من مجموعة إلى أخرى أم أنه إعادة نظر جذرية في أصول الجمهورية أم هو مرحلة إرهاب أعمى؟[1].

على أي حال يمكننا أن نقول إن الثورة الاجتماعية انتهت منذ أمد بعيد وخمدت أنفاسها مع الأيام الشعبية الأخيرة لحكم الترميدوريين وفشل انقلاب البابوفيين Babouvistes تحت حكم الإدارة. وهكذا انتصر الفساد في البرلمان على الثورة وليمت الشعب جوعاً، أما الأغنياء الجدد فإنهم يعيشون ساعات النصر.

وفي الختام فإن 9 ترميدور يمثّل الحاجز الفاصل بين الشعب والطبقة البورجوازية الفاسدة التي استلمت الحكم ولا زالت تحافظ عليه حتى اليوم.

---

(1) BRUNEL، مصدر سبق ذكره، ص 128.

ملخص ما سبق
الجواب على السؤال: كيف تولد الثورات؟

في نهاية هذا الفصل الأول لا نسعى إلى تقديم كشف للثورة الفرنسية وصولاً إلى إصدار حكم عليها، بل سنحاول الإجابة عن السؤال الذي طرحناه في المقدمة وهو: «كيف تولد الثورات؟».

إن اختيارنا لهذه الإشكالية يعود إلى رغبتنا في الرد على وجهة النظر الليبرالية الواسعة الانتشار والقائلة بأن «القطيعة الثورية وهم» «التي لم تكن «وهماً»، وأن مجال الثورة ليس المجال الإيديولوجي وحده، وهي وجهة نظر تمكّننا غالباً من اعتبار سنة 1793 تغيّراً معاكساً للمسار «الثوري». وللإجابة عن سؤالنا لا بد لنا من التذكير ببعض النقاط.

لقد سبق لنا القول أن الثورة الفرنسية ولدت بشيء من الصدفة، حيث جاءت على هامش الحركة البرلمانية المعادية للحكم المطلق. وسرعان ما شمل المد الثوري ممثلي الفئة الثالثة، وهذا ما يؤكّد أن الشعب كان مهيأً للثورة ومستعداً لها وكان بالإمكان أن تكون الثورة الفرنسية مشابهة للثورة الانجليزية لو لم تحدث في فرنسا انتفاضات فلاحية ريفية. ولو لم يأت شتاء شديد البرد ولو لم تكن المحاصيل الزراعية من السوء بحيث تتسبّب في مجاعة المدن، فمن تشابك كامل لهذه «الصدف» جاءت ضرورة الثورة.

لقد انطبعت المرحلة الأولى من الثورة بتعارض سيادة الملك مع

سيادة الأمة وكان لا بد من وضع نهاية للنظام الظالم وحكمه القائم على الامتيازات، وتمثّل سرعة انتصار وبروز مفهوم الأمة دليلاً قاطعاً على صدق ما كان يقوله الليبراليون والمتمثّل في أن «الثورة كانت قد تمت في النفوس والعقول»، غير أن هؤلاء الليبراليين لا يرون في سيادة الأمة سوى مقولة نظرية سفسطائية مخصّصة لاستخدام النواب في البرلمان. وهكذا غاب مفهوم الأمة عن نواب الفئة الثالثة ولعب دور الحامل لانطلاق المسار الثوري وذلك لأن اللحظة التاريخية كانت مناسبة حيث كان لا بد لتاريخ الإنسانية أن يتقدم في فرنسا وفي تلك المرحلة، وهكذا فإن الدخول إلى مرحلة الثورة يبدو نتيجة لصدف واحتياجات في لحظة كانت مناسبة للتغيّر وكان يكفي إضافة الحامل (الأمة) لتنطلق الثورة. . . غير أن كل ذلك لا يقدم لنا تعريفاً للثورة الفرنسية ولا يمكننا معرفة مختلف جوانبها.

لقد كان العامل الأساسي منذ البدايات الأولى يتمثّل في الرغبة في بعث وتطوير «النظام الملكي» وذلك بإقامة الدستور التأسيسي الذي أنشأه ممثلو الأمة وألحقوه بإعلان حقوق الإنسان، وكان الدستور التأسيسي يرمي إلى إقامة نظام جديد يرتكز على «الكائن الأعلى» وعلى النظام الطبيعي. إن هذه الإرادة الساعية إلى إلغاء المسار التاريخي للنظام الملكي والانطلاق من نقطة الصفر لبناء إنسان جديد، هي التي تمثّل بحق الإرادة الثورية التي ظهرت معالمها سنة 1780 ثم سنة 1793 وقد ظهرت هذه الإرادة لدى روبسبيير وسان جوست وكذلك لدى أحسن الجمهوريين في السنة الثانية للثورة.

وأخيراً، فإن ما يمنح الثورة الفرنسية قوتها وتجانسها، وبعيداً عن مفهوم الثورة أو بالإضافة له، هو هذا الإيمان الصوفي الذي كان أصحابه يعتقدون أن بإمكانه القيام بكل شيء. فالثورة قادرة على كل تغيير؟! فهل استطاعت الثورة الفرنسية أن تحقّق هدفها في إعادة بعث إنسان اجتماعي متميّز.

لا يمكننا الآن أن نجيب عن هذا السؤال حيث سنحاول تقديم ذلك في الجزء الثاني من هذه الدراسة في فصل: «كيف تموت الثورات وتبعث؟» وكل ما نسعى إليه الآن هو القيام على ضوء التجربة الليبية بتأكيد استنتاجاتنا الثلاثة التالية:

(1) في لحظة تاريخية ما تغدو الثورة ضرورة تاريخية لهدم النظام البائد الذي أصبح غير عادل لأنه فعلاً تحوّل إلى ظالم.

(2) لإحداث انفجار ثوري لا بد للثوار أن يمتلكوا إرادة التحطيم الكامل للنظام القديم ليقام مقامه نظام جديد على أساس من المبادىء العقائدية الفلسفية والدينية ولبناء إنسان جديد قادر على الدخول إلى عصر جديد من تاريخ الإنسانية.

(3) هناك عاملان يساهمان في إنشاء «الديناميكية» (الحركية) التاريخية للثورة هما: القومية والدين.

ونحن في دراستنا هذه للتاريخ المقارن تواجهنا صعوبات عديدة، فعلى صعيد العامل القومي ليس بإمكاننا تناسي الاختلافات الكبيرة بين الأمتين الفرنسية والعربية ومنها الشعب العربي الليبي. اختلافات في الأوضاع التي كانت عليها عند حدوث ثورة كل منهما. أما

أسباب هذه الاختلافات فغنية عن التعريف، نذكر منها الفاصل الزمني الذي يقارب القرنين على حدوثهما في مكانين متباعدين جغرافياً وثقافياً. كذلك فإن تشابه الثورتين ـ باعتبار أنهما قد قامتا ضد نظامين ظالمين ـ لا يكفي لتبيان التجانس بينهما إلا بعد إبراز بعض النقاط التاريخية، أولهما أن الثورة الفرنسية بعكس الثورة الليبية، كانت ثورة قومية فرنسية محدودة المجال، هزّت معاصريها بتطرفها، في حين أن الثورة الليبية تبدو عملاً ثورياً مرتبطاً بأزمة ليبية وعربية داخلية ومرتبطة أيضاً بأزمة عالمية حيث تمثّل جزءاً من حركة التحرّر الوطني التي برزت بعد الحرب العالمية الثانية ضد الاستعمار والامبريالية، وهكذا فإن الثورة الليبية كانت منذ البداية تمتلك بعدين:

- **بعداً عالمياً**، لأن الشعب العربي الليبي كان أحد شعوب العالم الثالث الساعية منذ فترة الاحتلال الإيطالي إلى الدفاع عن نفسها وفرض حقيقة كون العالم الثالث يمثّل قوة ثالثة في مواجهة بلدان الحلف الأطلسي والبلدان المسماة «اشتراكية» لاحقاً.

- **بعداً عربياً**، حيث تنتسب ليبيا إلى مجموعة إقليمية هي المجموعة العربية والإفريقية تطبيقاً لنظرية عبدالناصر عن الدوائر الثلاث، وهذا يقودنا إلى القول بأن الوطنية الليبية جاءت كنتيجة لنضج تجربة العالم الثالث ولتطور مفهوم الأمة العربية في هذا الإطار الذي أنتج وعياً قومياً عربياً أخذ شكل الناصرية في البداية، كما أنه لا بد من الإشارة إلى الديناميكية الخاصة لهذه الثورة والمتمثّلة

في إضافتها المتعلقة بالمبادرة إلى النضال الداخلي لصيانة المكونات الوطنية المادية أو المعنوية في إطار نظام جمهوري طرح نفسه نقيضاً للملكية الاستبدادية الفاسدة والظالمة.

الفصل الثاني

كيف تولد الثورات؟

الفاتح من سبتمبـر 1969

الثورة الليبية

المقدمة

إذا كانت الثورة الفرنسية قد افتتحت عصر الثورات منذ نهاية القرن الثامن عشر فإن ثورات أخرى حدثت بعدها وأعادت الاعتبار إليها كـ «ثورة أم»، لكنها ـ أي هذه الثورات ـ لم تكرّر الثورة الفرنسية، حيث إن لكل ثورة ميزاتها الخاصة مهما تشابكت نقاط الالتقاء، وهذا التميز الخاص والضروري لكل ثورة هو نتاج الحقبة التي تتمّ فيها الثورة والوضع الذي تعيشه بلادها.

فالظروف التاريخية العامة تطوّرت باتجاه تدويل موازين القوى. وهكذا فإن الثورة الفرنسية وبرغم كل أبعادها الأطلسية التي يمكن أن تنعت بها، ثورة داخلية صرفة مختلفة عن «الحركات الثورية» الأطلسية. لقد شهد العالم تغيّراً على صعيد الظروف التاريخية العامة منذ القرن السابع عشر وإلى اليوم حيث تمّت عملية تدويل الثورات. ولذلك يجب أن نؤكد من جديد أن الثورة الليبية وقعت في فترة صعود العالم الثالث إلى حلبة الصراع ومقاومة الاستعمار وحروب التحرر الوطني. لهذا وجب ربط طموحات الشعوب المناضلة من أجل استقلالها بظاهرة الاستعمار.

وإذا كنا لاحظنا أن حركات التحرر قد ابتدأت مع بداية القرن

العشرين فإن جذوة نيرانها شوهدت خاصة في النصف الثاني من هذا القرن وبالتحديد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث قويت الوطنيات وأكّد العالم الثالث نفسه كقوة. لذلك تميّز صراع هذا العالم برفضه للامبرياليتين اللتين استرسلتا وبشكل جديد في امتصاص دماء الشعوب وممارسة الضغوط الاقتصادية على العالم الثالث.

وعلى ضوء ذلك هل نستطيع، وبرغم اختلاف الظروف التاريخية العامة، أن نواصل مشروعنا المتمثّل في مقارنة الثورة الفرنسية في القرن الثامن عشر بالثورة الليبية في القرن العشرين؟ المقارنة ممكنة بدون شك حتى على مستوى الألفاظ: «العالم الثالث» و «الفئة الثالثة» وحتى إذا كانت هذه المقارنة بحد ذاتها لا تكفي، فإنه يجب أن نتذكّر دائماً، لفهم ما تعنيه تسمية «العالم الثالث» ما قاله القس سياس Sieyes حول الفئة الثالثة فقد عرف سياس بسرعة دقيقة جمعت الكثير في القليل، المطالب الوطنية:

- من هي الفئة الثالثة: الجميع.
- ماذا كان موقعها في تلك الساعة في النظام السياسي؟ لا شيء.
- ما مطالبها؟ أن تصبح شيئاً ما (في هذا العالم).

وماذا يمكن لبلدان العالم الثالث أن تقول عن نفسها بعيد الحرب العالمية الثانية؟ إنها تمثّل تقريباً ثلثي سكان العالم، وإن هذين الثلثين يتلقيان الضغوط والاضطهاد والاستغلال السياسي والاقتصادي الممارس من قبل الثلث المهيمن تماماً، كالفئة الثالثة التي كانت تمثّل ما يناهز الـ 98% من الأمة الفرنسية فيما كانت الامتيازات تعود إلى

نظامي النبلاء والأكليروس. كذلك يجد العالم الثالث نفسه، ومنذ معاهدة يالطا، هدفاً للمطامع الامبريالية.

لقد تأثّرت الثورة الليبية إذن، ومنذ البداية بظروف تاريخية ميّزتها صراعات شعوب العالم الثالث لتصبح شيئاً ما، وكما عبّأت الثورة الفرنسية الجماهير حول الأمة، جسّدت شعوب العالم الثالث طموحاتها في إطار الوطنية، لذلك فإن كل ثورة وقعت في البلدان المستعمرة سابقاً لا بد أن تتواجد فيها أبعاد ثلاثة:

- الانتماء إلى العالم الثالث.

- البعد القاري.

- البعد الوطني (الداخلي).

أما بالنسبة للثورة الليبية، فقد منحها النموذج الناصري الإرث الذي توافّر فيه البعدان الأوّلان اللذان لم تعشهما هي بذاتها باعتبار أنها وقعت سنة 1969. أما في إطار العالم الثالث وخاصة القارة الإفريقية، فإن الثورة الليبية طبعت بجانبها العربي وإحساسها العميق بانتمائها إلى الأمة العربية، وفي مرحلة لاحقة أثر عبد الناصر في السياسة العربية للضباط الأحرار الليبيين، ويجب أن نضيف إلى هذا العالم العربي، الطابع الخاص «للعبقرية الوطنية الليبية» التي عربت الصراع الداخلي ضد العهد البائد المتميّز بفساده وعمالته وجعلت من النضال الوطني داخل ليبيا نضالاً قومياً عربياً. ونحن سنحاول أن نأخذ بعين الاعتبار هذه العوامل في دراستنا لولادة الثورة الليبية وسنبدأ مذكّرين بوضع البلدان المتطلعة إلى استقلالها فيما بعد الحرب

العالمية الثانية وأهمية مساهمة مفهوم الأمة العربية في بلورة عزم العالم الثالث على تأكيد نفسه كقوة، ثم نتطرق بعد ذلك إلى دراسة الثورة الليبية.

البعد العالمي
إزالة الاستعمار وتأكيد العالم الثالث كقوة عالمية ثالثة

لا يمكن فهم الوطنية الليبية خارج إطار أوضاع بلدان العالم الثالث بعيد مرحلة الاستعمار. فالثورة الليبية لم تكن معزولة عن هذا الماضي الذي لم يكن إلا النتيجة الأكثر منطقية للنضالات من أجل الاستقلال. هذه النضالات التي أخذت مظاهر حروب العصابات الطويلة الأمد والناجحة أحياناً. لقد نجحت الثورة الليبية منذ البداية لأنها تمثّل أحد قمم التنظيم الثوري بالرغم من أن كثيراً من البلدان سبقتها على هذا الدرب، نذكر منها حركات التحرير في الهند والصين والهند الصينية وحرب الجزائر وثورة فيديل كاسترو وثورة الضباط الوحدويين الأحرار في مصر... الخ، وعلى هذا يمكن أن نسأل: أليس من الحظ أن تكون ثورة الفاتح من سبتمبر قد قامت بسرعة ودون إراقة الدماء. لقد تغذّت من التجارب السابقة وكانت بوعي أو بدونه خلاصة التجارب الثورية السابقة بل قمتها في العالم الثالث.

ففي سنة 1955 وأثناء مؤتمر باندونغ استيقظ العالم الثالث ووعى هويته التي خلّدتها نظرية «الحياد»، وبعد ذلك بقليل أصبح الحياد المسلك الثالث والممرّ إلى الحركة والوعي بالهوية للمطالبة بالكرامة

والسيادة. وفي صلب الأمة العربية ظهر عبد الناصر بصوته ووجهه وبرنامجه، وكانت أزمة قناة السويس، وهذا إرث ليبيا وهو ما يكوّن خلفية ومصادر الإلهام، وفي هذا الإطار وهذا المنظور سنحاول تحديدها. إن الامبريالية العالمية ونظامها الجائر لعبا دوراً في تحديد مسار الثورة الليبية وهو نفس دور الظالم في عهد النظم والامتيازات في فرنسا سنة 1789. ولإدراك المدى الذي كان بالإمكان وضع حد فيه للنظام الجائر وجبت علينا محاولة إدراك الجوانب الكبرى للاستعمار وطلائع إزالته التي كانت منذ بداية القرن العشرين محسوسة، حيث لم تعد هناك حواجز يمكنها إيقاف المد الثوري الذي امتلك خبرة قوية تمتدّ إلى أكثر من ستين سنة من النضال لتشدّنا إلى القرن العشرين، فنرى كيف نظّم الاستعمار صفوفه خلال هذا القرن وكيف تمّ اتهامه خاصة إثر الحربين العالميتين الأولى والثانية.

إدانة النظام الجائر للاستعمار

حتى بداية القرن العشرين كانت أوروبا تعتقد أنها المالكة للأرض ومن عليها. وفي الحقيقة ومنذ القرن السادس عشر ما انفكّ توسُّعها يزداد في أشكال متعدّدة بداية من احتلال الأراضي «العديمة السكان» أو المأهولة قليلاً - والتي يتم تهجير طوائف كثيرة من الأوروبيين إليها - إلى فرض هيمنة سياسية واقتصادية على الشعوب وذلك بالطرق «السلمية» أو بالوسائل العسكرية. وبعد تأسيس امبراطوريات القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر، مثّل تمرّد المعمّرين الانجليز في أمريكا الشمالية بداية فترة إزالة الاستعمار

وذلك مع تكوين الولايات المتحدة وانحلال الامبراطوريات الأسبانية والبرتغالية في أمريكا الوسطى والجنوبية. ولكن إذا كان الأوروبيون يقبلون بابتعاد جالياتهم المهاجرة من أراضيها الأصلية، فإن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة لشعوب الحضارات الأخرى والتي يعتقد أنها منحطّة أو قليلة النضج وهكذا، وبعيداً عن التناقض، عرف التوسّع الأوروبي أوجّه خلال القرن التاسع عشر، لينتهي عند الحرب العالمية الأولى. لقد كان الاستعمار عنصراً ضرورياً لازدهار أوروبا وقد حدث بتبرير يقول بأنه يمكن من تنمية البلدان المستعمرة، التي يمكنها بذلك الاستفادة من تقدّم الحضارة الأوروبية. لقد كان صفاء السريرة الأوروبية كلياً؟ ولا شيء يجعل الأوروبيين في بداية القرن متهيئين للتفكير يوماً في تحرير الشعوب التي استعمروا بلدانها. وهكذا كان الفرنسيون ينفرون من ذلك ويرون أن «الجمهورية الفرنسية لا تتجزأ» ولكنهم ليسوا وحدهم الذين كانوا يعتقدون ذلك، وكان لا بد من انتظار الحرب العالمية الأولى حتى ترى الهيمنة الأوروبية نفسها ولأول مرة متّهمة أو على الأقل مزعزعة.

الحرب العالمية الأولى: تبعاتها، إدانة السيادة الأوروبية

لمواجهة العدو الألماني قامت «الديموقراطيات» بالاستنجاد بشعوب آسيا وإفريقيا. واعتبرت الحرب العالمية الأولى «حملة من أجل الحرية» ومناسبة للبلدان المحتلة للاقتراب عن كثب من المستعمرين واكتشاف كذب التفوق المزعوم للحضارة الأوروبية، فهي ليست خالية من البربرية ومثال ذلك حرب الخنادق، واستعمال السلاح الكيمياوي.

لأول مرة، كذلك استعمال الطائرات والدبابات للمرة الأولى أيضاً. لقد أتاحت الحرب العالمية الأولى الفرصة للشعوب المغلوبة على أمرها للحكم على التفوُّق المزعوم لمستعمريها وقياس خبثهم. فكيف يمكن أن نتحدّث عن الديموقراطية والحرية عندما نرى الشعوب تتقاتل وخاصة عندما يتم شكر الذين ساعدوها على إنقاذ «ديموقراطيتها» بالظهور في مظهر الذين لا يريدون للشعوب المقهورة اكتساب حريتها ثانية. إن اقتسام الجاليات الألمانية وغنائم الامبراطوريات العثمانية بعد الحرب ـ التي كشفت أنانية وخبث الأوروبيين ـ أثارت بدون شك صحوة أولى عند المحتلين.

وفي الحقيقة جاء برنامج الرئيس ويلسون المكوّن من (14) نقطة وكأنه يتّهم النظام الجائر للاستعمار مطالباً بالسماح للشعوب بتقرير مصيرها ومثيراً فيها أملاً كبيراً، ولكن هذا الأمل خاب وسقط، حيث غدت الهيمنة أمراً مسموحاً به من قبل عصبة الأمم وتحوّلت الوصايات إلى استعمار جديد، ولم يكن هذا الأمر في الحقيقة إلا طريقة ملتوية لمواصلة الاحتلال لصالح الأوروبيين. أضف إلى ذلك وكما تؤكّد بقية الأحداث أن عقلية المستعمرين لم تتغيّر منذ مايو 1946 حيث عقدت فرنسا وانجلترا الاتفاقيات السرّية ومنها «سايكس ـ بيكو»، وهذه الاتفاقيات هي التي حدّدت سلوك المستعمرين في فترة ما بين الحربين، أكثر من المبادىء «الإنسانية» للولايات المتحدة.

والملاحظ أن مستقبل الاستعمار بدأ يفلت من أيدي البريطانيين

والفرنسيين، كما تغيّر الوضع العالمي كثيراً في فترة ما بعد الحرب وذلك، أولاً، لأن أوروبا لم تعد وحدها الطامعة في مزاولة سيادتها على المستعمرات، فالولايات المتحدة واستراليا ونيوزيلندا واليابان، كل هذه البلدان بدأت تظهر كقوى كبيرة قادمة، وأوروبا نفسها لم تعد واحدة: فالثورة الروسية أدخلت في صلبها عنصر اختلال خصوصاً في الفترة الأولى حيث أبدى المذهب الماركسي ـ اللينيني معاداته للامبريالية. وظهرت ثلاثة تيارات ذات أهمية وطبائع مختلفة وفعّالة في ثلاثة قطاعات مختلفة من العالم المحتل، المجال الآسيوي، والمنطقة الإسلامية والشعوب الإفريقية. وبالرغم من أن التيارات القومية بدأت تتكوّن نتيجة لنشاط الطلائع ـ المتأثرة نوعاً ما بالأفكار الأوروبية ـ فإن هذه التيارات لم يكن لها صدى كبير في الطبقات الشعبية، ولقد كانت المذاهب القومية الآسيوية، متحمّسة للاقتداء بالمثل الياباني الذي فرض الهزيمة على روسيا في بداية القرن.

لقد أعادت التجربة اليابانية الثقة، خاصة إلى شعوب الهند الصينية، وأثّرت أيضاً في حزب المؤتمر الهندي، أما الهند الصينية فنفخت أيضاً نفساً قوياً في المذهب الآسيوي بواسطة مذهب صن يات صن. لقد كان الطلبة البرمانيون والفيتناميون والأندونيسيون يذهبون إلى الصين، إلى مدرسة الكوماتنغ حيث كوّن المذهب الآسيوي وجوهاً جد مختلفة، وبهذا استطاع أن يطرح نفسه كإرادة مناهضة للغرب.

وبشكل موازٍ، برزت يقظة الإسلام، وكوّن المسلمون في العالم

مجموعة مؤلّفة تتكوّن من 300 مليون مسلم ينتشرون من الغرب الأقصى إلى الصين ومن آسيا الوسطى إلى الكونغو.

ومن المعروف أنه أثناء القرن التاسع عشر خضعت أغلب البلدان الإسلامية، الواحدة تلو الأخرى، لسلطة أوروبا، وهذا الاحتكاك بالغرب ولّد يقظة الإسلام والطموح إلى تجديده. لقد نادى المصلحون الإسلاميون كجمال الدين الأفغاني (1839-1897) إلى هذا التجديد ليستطيع المسلمون العودة إلى إدراك معنى الأخوة والتضامن. ولكن عندما اندلعت الحرب، لم يقف كل المسلمين إلى جانب القسطنطينية. وانهارت الامبراطورية العثمانية عندما ألغى مصطفى كمال أتاتورك الخلافة سنة 1934، كما اقتسمت المملكة الكبرى لبلاد ما بين النهرين قبل أن تولد، وأعادت القومية العربية نفساً جديداً للمطامح الوحدوية.

وفي إفريقيا ورغم تفكُّك البنيات السابقة للاستعمار تحت ضربات الغازي تكوّن شيئاً فشيئاً وعي إفريقي له نزعة وإرادة لاسترداد الروح الإفريقية.

هذه التيارات الثلاثة الكبيرة التي تتغذّى من الشوق للعودة إلى منابع كل حضارة، ضد أوروبا، غذت بقوة التطلعات القومية في أماكن شتّى من العالم، وهذه النزعات التي انتشرت مثّلت تجاوزاً للحدود السياسية المرسومة من طرف الأوروبيين. وقد كانت الحرب العالمية الثانية مناسبة لتفجُّر إرادة هذه القوميات.

الحرب العالمية الثانية

ابتداء من 1940 كان الاختفاء المؤقّت لأغلبية القوى الاستعمارية والقطيعة الجزئية أو الكلية لعلاقاتها مع «ممتلكاتها» في ما وراء البحار مصدر تحطيم التوازن السياسي الذي تمّت المحافظة عليه بصعوبة حتى سنة 1939. وكانت هناك عوامل مختلفة ساعدت على تبديد أوهام الإيديولوجية الاستعمارية الأوروبية. وأول هذه العوامل، الحرب التي يقودها الحلفاء كحملة من أجل «الحرية» ضد الأنظمة «الشيوعية» وهذا ما دفع البلدان المحتلّة إلى التأمُّل في مفاهيمها الخاصة لحريتها، وأدركت أن الهيمنة الأوروبية تتستّر تحت غطاء الحماية. أما العامل الثاني فكان يتمثّل في الأثر البالغ لهزائم سنة 1940، حيث تابعت الشعوب المستعمرة باندهاش تحطّم بلجيكا وهولندا، والانهيار المذهل لفرنسا، وتقهقر البريطانيين. وبذلك هوت نهائياً أسطورة السيادة الأوروبية ولقد كان كشف الضعف الأوروبي واضحاً أكثر في مستعمرات جنوب شرقي آسيا وذلك بفضل المقاومة المذهلة لليابان.

فمع ظهور المؤشرات الأولى لانهيار اليابان استغلّ القوميون البلبلة التي تلت ذلك لفائدتهم. ومنذ سنة 1945 تمّ الإعلان عن استقلال جمهوريتي أندونيسيا وفيتنام وفي خط موازٍ استقلّت الهند، حيث كان الهنود والمسلمون على اختلاف وجهات نظرهم، مجمعين على الدستور المطروح للبلاد ومجمعين على رفض الهيمنة البريطانية. وفي الشرق الأوسط مسّت الحرب منذ 1941 البلدان الواقعة تحت الانتداب، وتطوّع القوميون العراقيون إلى جانب المحور ضد الانكليز. في حين

أن سوريا ولبنان اللتين كانتا واقعتين تحت الانتداب الفرنسي عرفتا غلياناً كبيراً لمقاومة الانجليز الذين كانوا ينوون استرداد الأراضي الواقعة تحت الانتداب الفرنسي. وفي شمالي إفريقيا أصبح الارتباك السياسي الذي سبّبته التبعية لنظامي فرنسا الحرّة وحكومة فيشي سبباً في بلبلة حقيقية بعد عملية الإنزال الأنكلوساكسونية في شهر نوفمبر 1942.

وهذه التيارات القومية الأخيرة هي التي تهمّنا لأنها ترسم بدون أدنى شك مجموعة التوجُّهات التي أثّرت على الثورة الليبية وخاصة حرب الجزائر، وبعد فترة هدوء دامت بضع سنوات استيقظت الحركة القومية بأكثر قوة وجسارة. لقد حاول مناضلو تونس والمغرب الأقصى استرجاع جزء من سيادتهما المفقودة متشجِّعين على ذلك بتردّد السلطة الفرنسية، وبنصائح ووعود الدبلوماسيين الأمريكان. وشكل المنصف باي حكومة تونسية مؤلّفة من «وطنيين مسالمين» بقيادة شنيق دون إعلام المقيم العام الذي كان على خلاف معه.

وقد عزل المنصف باي وأبعد بعد أن وقعت الوشاية به واتهامه بموالاة النازية وذلك بأمر من الماريشال جوان Juin. ويعتبر مثل هذا العزل خرقاً لاتفاقيات الحماية ومكّن من تشديد قبضة المراقبة الفرنسية على تونس. كذلك فإن الوطنية المغربية بقيت من جهتها خلال نفس المرحلة متعلّقة بمخطط الإصلاح لسنة 1931 الذي كان هدفه الأصلي إلغاء الحماية وعودة الاستقلال وهذا البرنامج تمّ تحديده سنة 1944 زمن اتحاد القوى القومية في «حزب الاستقلال» الذي

نادى خلال مؤتمره العام بنهاية الحماية وتوحيد المناطق ومشاركة المغرب في مفاوضات السلام ومنظمة الأمم المتحدة وقيام حكم ملكي دستوري وديموقراطي.

وهنا أيضاً تمّ حل البرلمان من طرف الفرنسيين الذين سجنوا قادة «حزب الاستقلال» بحجة التعاون مع العدو. ومن جهة أخرى وجدت الوطنية الجزائرية وحدتها سنة 1943 رغم تنوُّع أصولها قبل الحرب وانقسامها حول برنامجها وذلك عندما أصدر فرحات عباس، البيان العام الجزائري، وبالرغم من أن هذا البيان كان مجرّداً من كل مغالاة قومية، وطالب بإنشاء دولة جزائرية حرّة وديموقراطية تربطها بفرنسا علاقات ذات ميزة فيدرالية. فإنه خوفاً من تأثيره في الطبقات الشعبية اتّخذت الحكومة من الاضطرابات الاقتصادية في سطيف مايو 1945 ذريعة لإلغائه.

ومقارنة مع كل هذه البلدان، كانت إفريقيا السوداء في زمن الحرب واحة هدوء. فقد تمّ ضمُّها إلى الاقتصاد الحربي لأوروبا وبقيت البنية السياسية والإدارية في أيدي الأوروبيين ولم تكن هناك حركات قومية بالمعنى الصحيح، ومع ذلك بدأ الاستعداد لتغييرات جذرية تحت التأثير المتزايد للطلائع الجديدة الوطنية وذلك حتى في صفوف التقليديين الذين لوحوا وكأنهم يريدون خلق مؤسسات ديموقراطية في بلدانهم على الطريقة الغربية دون أن يتمّ تشويه خصائصها ذات النوعية الإفريقية البحتة، هؤلاء الرجال أمثال نكروما وسيكوتوري يمثّلون بالنسبة لشعوبهم رمز التواصل في إفريقيا

التقليدية ولكنهم يملكون أيضاً النفوذ الجديد لإحكامهم السيطرة على مناهج السياسات عند الأوروبيين. وقد تميَّزت القوميات الإفريقية بمبدأين جوهريين، حيث إنها لم تكن مجالاً مفتوحاً ضد الهيمنة الأوروبية، وهي تطالب بالاستقلال التام في إطار تنظيم لوضعية البلدان المستعمرة.

إن تأكيد كل مطالب الاستقلال أو الحكم الذاتي، سجّلت منعطفاً في سياسة التهيئة للاستعمار الجديد أو لإزالته. لقد كشفت الحرب العالمية الثانية الستار عن ضعف أوروبا. وفي خط موازٍ بدأت تتأكد الولايات المتحدة كقوة من الصف الأول وطالبت بتسييس عالمي للمستعمرات وتمثيلها في الأمم المتحدة حتى تكون قادرة على الظهور في مصاف الأمم الحرة. ولكن البلدان «المالكة» للمستعمرات لم تكن مستعدّة لقبول فكرة مكانة دولية للمستعمرات. وبالرغم من أن القوى الاستعمارية كانت واعية بعمق الحركات التي تهزّ الشعوب المستعمرة، وخاصة شعوب آسيا. وكانت لا تشكّ في نتائج اندثار تأثيرها ونتائج الأفكار التي طرحها روزفلت لأسباب انتهازية أكثر منها مبدئية، فقد أعلنت هذه القوى الاستعمارية عن استعدادها لتقديم المساعدات اللازمة فقط ولكنها لا تقبل بمراجعة وضع المستعمرات إلاّ في إطار إبقاء السيادة لها واستمرار حماية مصالحها، وهذا الشبح الاستعماري الجديد أطلق على نفسه أسماء مثل «الاتحاد الفرنسي» و «الكومنولث» الذي مثّل محاولة جديدة لاستمرار الاستعمار برغم هزيمة أصحابه في الحرب.

الاستعمار الفاشل لفترة ما بعد الحرب
تأسيس نظام قطبين عالميين ونهاية السيادة الأوروبية

انتهت الحرب العالمية الثانية بانتصار ثلاث قوى هي: الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والاتحاد السوفياتي. ولكن قوتين منها فقط ستكونان مدعوتين للعب دور حاسم في تسوية النزاع وذلك لدورهما الحاسم في الانتصار على اليابان والمانيا وكذلك لمسؤوليتهما عن نتيجة الحرب. ونشأ تحالف بين روسيا وأمريكا رغم عدائهما. ففي سنة 1942 بدأت الوضعية العسكرية تنقلب حيث شعرت القوى المتحالفة بأنها تستطيع من الآن فصاعداً فرض الشروط القادمة للسلام. وعرض روزفلت مبدأ هاماً خلال مؤتمر الدار البيضاء وهو الاستسلام دون قيد. إن مدلول هذا المبدأ يقوم على أن المنتصرين يكون لهم الحق في تحديد أسلوب النفوذ السياسي الذي سيمارس على البلدان المهزومة، حيث لن تكون هناك مفاوضات ولا مناقشات ويجب أن يكون الخضوع كاملاً بدون شرط وتكون للأمم المتحدة كامل الحرية لوضع صياغة لكل المصالحات. ويمثل مؤتمر موسكو في أكتوبر 1941 منعطفاً في دبلوماسية الحلفاء. والنقاش الذي دار في موسكو يبيّن الآن أن اقتسام أوروبا بين التأثير الأنكلوساكسوني والتأثير السوفياتي كان مقبولاً ضمنياً من طرف روسيا والولايات المتحدة. والنتيجة الطبيعية لهذا هي تحديد هوية البلدان «الحاجزة» أي الدول التي تقع بين دولتين وتحول دون تصادمهما. إن أكبر مؤتمر للقمة هو مؤتمر طهران الذي تبعه مؤتمر يالطا في فبراير 1945 ثم مؤتمر بوتسدام خلال شهري يوليو وأغسطس من نفس السنة بعد انتهاء

الحرب في أوروبا. وهذه المؤتمرات رسمت الوجه المستقبلي للقارة الأوروبية وأيضاً الإطار الجديد للأسلوب العالمي المتّسم ببروز قوتين رئيسيتين هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

ويعتقد روزفلت أن الأهداف المشتركة للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تتمثّل في القضاء على النازية والفاشية والتصفية السريعة للقوى الاستعمارية وتطوير المساعدة الاقتصادية للدول الفقيرة وهذه الأهداف من شأنها أن تسمح بإقامة تحالف استراتيجي بين القوتين الرئيسيتين مهما كانت الاختلافات في وجهات النظر، وذلك حتى تساعد كل واحدة في حفظ السلام في معسكرها على الكرة الأرضية. ولم يكن تشرشل صاحب رؤية كبيرة لأنه كان يحتاط من ستالين الذي كان، من ناحيته، منغلقاً على نفسه.

وقد انبثق عن هذه المؤتمرات نظام عالمي جديد. وفي مواجهة أوروبا المتصدّعة كانت هناك قوتان عظيمتان لهما منطقتا نفوذ. وانقسمت المجموعة الدولية إلى قطبين هما منطقة النفوذ الأنكلوسكسوني وتتكوّن من أوروبا الغربية واليونان وتركيا والشرق الأوسط والمحيط الهادىء واليابان. وفي هذه المناطق الثلاث أكسبت الحركة السياسية والمساعدة الاقتصادية فيها نفوذ واشنطن دوراً مهيمناً منذ نهاية الحرب، ومنطقة النفوذ السوفياتي التي كانت محصورة في أوروبا الوسطى والشرقية. ولكنها تبحث عن تأكيد لنفوذها في البلقان وفي جزء من إيران (أذربيجان)، حال انتهاء الحرب، وفي الصين عن طريق ادعاءات إقليمية. وقد بادر الاتحاد السوفياتي إلى تطوير سياسة تسلّطية كلاسيكية على الأقاليم التي يهيمن عليها في

أوروبا. ويلاحظ أن التوسّع السوفياتي انتهى مع انتهاء الحرب، في حين أن الحرب الباردة نفسها استمرت. وانتهت الحرب سنة 1945 واختفى الأسلوب الدولي السابق، وظهر أسلوب دولي جديد يقف على قوتين: الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وتحدّد النظام ذو القطبين.

السلام الفاشل بعد الحرب والأزمة الاستعمارية

لقد كان الاتفاق بين الحلفاء أثناء الحرب العالمية الثانية مبنيّاً على أسس غير ثابتة، وملابسات المقاومة ضد عدو مشترك لم تصمد طويلاً أمام صعوبات ما بعد الحرب، حيث سريعاً ما تباينت الإيديولوجيات والمصالح، وظهرت انشقاقات عديدة في مناطق النفوذ تمّ سحقها بضراوة. إن روح مؤتمر يالطا كانت مرتبطة جداً بشخص روزفلت وبمستشاره هوبكنز ولم يتمّ تخليدها بعد موت الرجلين سنة 1945. والقوتان الكبيرتان الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لم تعودا متفقتين إلا على النقاط السلبية أو الثانوية، أي:

- محاكمة الأعداء الذين تمّ التبليغ عنهم كمجرمي حرب.
- التهيئة الجزئية لمنظمة الأمم المتحدة.

أما تقسيم العالم إلى منطقتي نفوذ، فسرعان ما طعن فيه بسبب المصير المراد للمستعمرات السابقة.

إن تحويل الامبراطوريات الاستعمارية إلى أمم مستقلة يجب أن يمارس على نسق سريع وذلك بالتشجيع الضمني أو المفضوح للقوتين

«الكبيرتين». وحول هذه النقطة تمّ الإبقاء على نظرية روزفلت، وفي مرحلة أولى تمّ مؤقتاً تذليل الصعوبات الفرنسية بعد مؤتمر برازافيل سنة 1944 وتأسيس الاتحاد الفرنسي سنة 1946 وصدور دستور الجزائر سنة 1947. وتمّ قمع التمرّد الذي قام في الجزائر سنة 1945 ومدغشقر سنة 1947 وذلك بقوة السلاح.

أما في الهند الصينية، فلم يكن بالإمكان التفكير في التغلب على معارضة «فبيت ـ منه» الذين انطلقت عملياتهم في أواخر سنة 1946 وكان على فرنسا أن تمنح الاستقلال الموعود لسوريا ولبنان وأن تخلي قواعدها كلياً من الشرق الأوسط سنة 1945 وذلك تحت ضغط الجيش الانجليزي.

وأدّى ظهور نزاع حاد في مناطق المحيط الهندي التابعة لهولندا، بالإضافة إلى مخلّفات الاحتلال الياباني إلى إفساح المجال للمناضلين من أجل بلدانهم وإعطائهم الوقت الكافي لتنظيم صفوفهم. وأعلن الدكتور سوكارنو الاستقلال الذي لم تكن ملكة هولندا ترغب في الموافقة عليه. وانفجرت حرب العصابات في أندونيسيا ودفنت الحكومة الهولندية حقدها على أمريكا لشعورها بعدم دعمها، ولاح الشرق الأوسط من ناحيته يتحرّك. ولم يعمّق إبعاد فرنسا الوجود البريطاني، وكان غور الأردن وحده المستقل نظرياً منذ سنة 1946 فتعزّز ذلك الوجود، وبقيت بريطانيا حاضرة في إيران ضد «محاولات النفوذ السوفياتي» الذي يساند في المناطق التي يحتلّها قديماً دعاة الحكم الذاتي الأكراد والأذربيجانيين ويدعم حزب «تودة» القريب من الشيوعية. ولكن بريطانيا لم تتردّد في ترك مكان متنامٍ للولايات

المتحدة لصرف كل نظرها إلى شرق البحر الأبيض المتوسط ومساندة الملكية اليونانية التي تمّت إعادتها سنة 1946 وذلك ضد المقاومين الشيوعيين. وقد كانت هناك منطقة أخرى محيِّرة، وهي فلسطين حيث كان تبديل نظام الانتداب البريطاني في غاية الحساسية، فقد كان الأمر متعارضاً مع السياسة الانجليزية الساعية إلى استقطاب العرب، واعتماداً على التأثير الصهيوني المتزايد وعلى زيادة عدد اليهود في فلسطين، وخاصة الأعداد الهائلة منهم الذين جاءوا من أوروبا الشرقية، قامت العصابات الصهيونية المسلّحة بفرض مشروع تقسيم فلسطين على الأمم المتحدة، غير أن دولة «إسرائيل» الوليدة جوبهت بوحدة رفض عربية، وبعد ثمانية أشهر من الصراع العربي «الإسرائيلي» استطاع الصهاينة أن يحتلّوا كامل المناطق التي سعوا إليها بفعل مشروع التقسيم، وتمّ إلحاق ما تبقّى من فلسطين بالأردن واقتسمت القدس، ولبث ما يزيد عن 800 ألف لاجيء فلسطيني في مخيّمات تنتشر في الدول العربية المجاورة لفلسطين وهي مخيمات تشهد بالرفض العربي الدائم للكيان الصهيوني.

وهناك منطقة أخرى كان الوضع فيها متفجّراً، إنها الهند. إذ إن الاستقلال الذي منحته انجلترا للهند وفقاً لوعد 1942 جلب بفعل المعارضة الدينية، التجزئة بين الهند وباكستان ذات الأغلبية الإسلامية، إذ إن هذا البلد الأخير تمّ تقسيمه إلى منطقتين في أغسطس 1947، ذلك أن إنشاء حدود جديدة، أثار هنا أيضاً، هجرة ما يقارب المليوني شخص دون حل لمشكلة الأقليات. أما بالنسبة للكشميريين الذين مزّقتهم الحرب الأهلية التي شجّعتها

الدولتان، فإن كشمير ستكون مجزّأة أيضاً بعد وقف إطلاق النار في سنة 1949، وذلك في انتظار استفتاء عام أعلنته الأمم المتحدة ولم ترفضه الهند.

ورغم عنفها فإن الحروب التي رسمت تكوين «دولة إسرائيل» (1948-1949) وانفصال باكستان عن الاتحاد الهندي (1947) لم تمتد ولم تثر أي تدخّل للقوى الخارجية. وقبلت «الدول» الجديدة في منظمة الأمم المتحدة، وأظهرت الولايات المتحدة نفسها استهجاناً أمام «الحرب الاستعمارية» التي تتابعها فرنسا في الهند الصينية، وهذا الموقف الأمريكي، ولّد لدى حلفائها نوعاً من ردة الفعل الحذرة منها، خاصة، بسبب حرب السويس.

لقد أظهرت الاضطرابات في المستعمرات القديمة هشاشة الاستراتيجية القائمة على انقسام العالم إلى قطبين. وأثناء الحرب الباردة تمّ إنهاء الثنائية الدولية صراحة وذلك ببروز قوة جديدة هي: العالم الثالث.

أهمية مؤتمر باندونغ في مناخ الحرب الباردة

لم يدم الاتفاق بين «الحلفاء» طويلاً، فمنذ 1947 بدأت علامات القطيعة ترتسم بأزمة 1948 والسنوات التي تليها. وبدأت إرادة الاستقلال والحياد تتشكّل في خط موازٍ عند البلدان الحديثة الاستقلال التي سجّل لها مؤتمر باندونغ إرادتها في عدم الانحياز لأي من المعسكرين الجديدين.

مشروع مارشال وبداية «الحرب الباردة»

منذ سنة 1943 خططت الولايات المتحدة لتقديم «مساعدات» اقتصادية للبلدان المتضرّرة من الحرب وذلك لمساعدتها على النهوض، ولكن بعد انتهاء الحرب ظهر أن تصفية الفائض والقروض الممنوحة لأكثر من ستين بلداً وخاصة فرنسا وبريطانيا لم تكن لها سوى آثار محدودة حيث ظهر العجز الدائم في ميزان المدفوعات بالدولار وتأكّد على أنه العقبة الرئيسية للنهوض الاقتصادي، وعلى هذا الأساس قام مارشال في خطاب مطوّل ألقاه يوم 5 يونيو 1947 باقتراح المشروع الأمريكي لإعادة بناء أوروبا، وهذه المساعدة الاقتصادية عرضت أيضاً على البلدان الاشتراكية والاتحاد السوفياتي. وكانت بعض الدول الاشتراكية مثل تشيكوسلوفاكيا تبدي رغبة واضحة في الاستفادة من هذا العرض غير أن الكرملين كان يراقب ذلك. ويرى في هذا المشروع الأمريكي مؤامرة حربية تهدف إلى هدم منطقة نفوذه. خاصة وأن هذا المشروع جاء بعد ثلاثة أشهر من قيام رئيس الولايات المتحدة بتحديد نظرية ترومان عن المساعدات التي تقدم للبلدان المعرضة للضغوطات السوفياتية وذلك للحدّ من اتساع سياسة النفوذ السوفياتية. وهكذا رفض مولوتوف جميع الاقتراحات الأمريكية، وقد أظهرت أزمة برلين التي تبعت ذلك، هشاشة الوضع الذي يقوم عليه التوازن الدولي.

لقد تسبّبت مسألة إصلاح أضرار الحرب في إنفجار الأزمة وكذلك قضية الاعتراف بدولة مستقلّة في ألمانيا الغربية ذات العملة

المدعمة، ورفض الروس قبول هذه التحويرات. وتمّت محاصرة برلين من 24 يونيو 1948 إلى 12 مايو 1949. ذلك الحصار الذي أوصل حدّة التوتر العالمي إلى أبعد الحدود ومنعت السلطات السوفياتية أي اتصال بطريق البر مع برلين. وردّ الأمريكيون على ذلك بإقامة جسر جوي، وتراجع الروس وسجلت برلين حدود العالم الغربي. وفي نفس السنة 1948 وقع حدثان زادا من التوتر العالمي وهما الأزمة التشيكية والانفصال اليوغسلافي. فبعد هنغاريا ورومانيا سقطت تشيكوسلوفاكيا ومنذ شهر فبراير 1948 في يد الشيوعيين الذين كانوا حتى ذلك الوقت لا يمثّلون إلاّ أقلية. وقد أحدث الموت الغامض لابن مؤسس الجمهورية جان مازاريك Jan Mazryk دفعاً قوياً للروح المعادية للشيوعية في أمريكا. وزاد ابتعاد المارشال تيتو الأزمة حدّة في بلاد البلقان، ولكن الحرب الباردة وصلت فعلاً قمة حدتها مع اندلاع الحرب الكورية التي جاءت إثر انتصار الشيوعية في الصين. وقد مثّل الانتصار دعماً لحزب هوشي منه في فيتنام، وشجّع كوريا الشمالية على مهاجمة الجنوبية بدعم روسي في 25 يونيو 1950، وردّ الأمريكيون فوراً بإرسال الجنرال ماك آرثر لقيادة العمليات، وساد توقّع عام بحدوث حرب شاملة، وتصلبت المواقف حيث تشدّدت الستالينية في الداخل وتشدّدت محاربة الشيوعية بمحاكم التفتيش في أمريكا وأكدت بذلك الحرب الباردة اقتسام العالم وأصبح كل حياد أمراً مشبوهاً. وقامت روسيا بتجربتها الذرية الأولى. صعّد الأمريكيون حملتهم ضد «الجواسيس» في مجال السلاح الذري وتعمّقت التحالفات العسكرية على المستوى الدولي. وفي ظل

هذا المناخ المتوتر، ترى ما هي المكانة الباقية للبلدان الحديثة العهد بالاستقلال؟ لقد جاء مؤتمر باندونغ ليؤكّد أن هذه البلدان لا ترغب في أن تجرّ إلى جانب هذا العملاق أو ذاك.

باندونغ وميلاد عالم ثالث

في أبريل 1955 اجتمعت قيادات 29 دولة إفريقية وآسيوية في مؤتمر باندونغ، وكانت جميعها قد استقلت بعد سنة 1945 وتمّت دعوتها من طرف الهند وباكستان وسيلان وبرمانيا وأندونيسيا وما أندر المعلقين الأوروبيين الذين أدركوا وقتها أن الأمر يتعلّق بحدث رئيسي من أحداث القرن العشرين. ولم يكن ذلك مجرّد فصل في محاولة تنظيم العالم الثالث الذي يبحث عن نفسه، والذي بشّر به نهرو ومينان Menin وكريشنا Krisna من خلال فضائل الحياد الإيجابي، حيث مثل مؤتمر باندونغ إدانة حقيقية للاستعمار والامبرياليات الجديدة.

لقد كان إبعاد روسيا القوة الآسيوية بأراضيها الممتدة من سيبريا إلى آسيا الوسطى عن المؤتمر ذا دلالة. وقد ذهب مندوب سيلان إلى حدّ اتهام روسيا بالاستعمارية الجديدة في أوروبا الشرقية.

ولكن هذه المعارضة الشديدة بقيت مع ذلك استثنائية وقد أعلن البيان الختامي «المبادىء العشرة» للتعايش السلمي، وقد بقيت هذه المبادىء في الحقيقة مبهمة جداً، ومع ذلك ووفقاً لما يقوله ليوبولد سنغور، فإن هذا الغموض في المبادىء «لا يقلل من أهمية الإعلان

حيث أكّد على المستوى الدولي الشعور بالوعي وبالكرامة لدى الشعوب المختلفة الألوان، وبهذا وضع حداً لعقدة النقص».

وأمام هذا الصمود للعالم الثالث بقيت الدبلوماسية الأمريكية حائرة، وأحياناً مضطربة، ولكن الاتحاد السوفياتي سجّل من ناحيته حيرة وارتباكاً أكبر، إلا أن موت ستالين سمح باتباع سياسة انفراج بين القوتين العالميتين الرئيسيتين، حيث كشفت أزمة السويس عن عملية تحوّل جديدة في العلاقات الدولية.

أزمة السويس وتأكيد قوة ثالثة

لقد سجّلت أزمة السويس انعطافاً على ثلاثة أصعدة، حيث أبرزت بوضوح اضمحلال الأهمية الأوروبية وتأكّد اتفاق روسيا وأمريكا على اقتسام مناطق النفوذ دون اعتبار للأوروبيين. كما تأكّدت من جديد أهمية القوة المتنامية بعددها وشمولها وبؤسها والمتمثّلة في العالم الثالث الذي وعى وحدة قضاياه في باندونغ التي لم تكن منتظرة والتي جاءت في السياق المنطقي للنضال من أجل استقلال حقيقي. وأكّدت تعميق برنامج أقرّه الوطنيون المصريون حيث لم يكن هذا البرنامج الوطني المصري يسعى في البداية لغير تحرير مصر من الاستعمار فقط، فتحوّل إلى معاداة للامبريالية وذلك منذ إدانة حلف بغداد. وكانت أزمة السويس فرصة للتأكيد أمام العالم على وجود طريق ثالث خاص بالعالم الثالث.

وقبل كل هذه الأحداث كانت مصر في وضع صعب خلال سنتي 1954-1955 حيث منذ بداية الحرب الباردة اتّجهت السياسة

الدولية إلى الأخذ بأسلوب الأحلاف وأعلنت انجلترا عن استعدادها لإخلاء منطقة السويس بشروط منها: القيام بهذا الجلاء خلال سنتين مع إمكانية عودة القوات البريطانية إلى الاسماعيلية في حال تهديد أجنبي (سوفياتي) لتركيا أو لأي عضو من أعضاء الجامعة العربية!

وقد كان الانجليز مكرهين على الجلاء عن مصر في حين كان المصريون يشعرون بأن التواجد الانجليزي في منطقة القناة، وإن كان مجرد تواجد مدني، فإنه مهين ويذكر بفترة الاستعمار. ولقد كان الحلف الذي فرضه الانجليز على مصر مهيناً للغاية، حيث فرضت حماية تركيا على المصريين وهذا يعني تجاهل ما قام به الأتراك من استعباد للعرب. أما فرض بغداد كقائدة للمنطقة، فيعني تجاهل التزاحم التاريخي بين بغداد والقاهرة على القيادة. وهكذا وفي ردّه على بريطانيا، تحالف عبد الناصر مع سوريا واليمن للإطاحة بحلف بغداد ولمواجهة جميع الأحلاف التي تعدّها القوى العظمى.

وقد أدّت السياسة الانجليزية الرعناء ورفض الأمريكان تقديم السلاح والمال إلى عبد الناصر لبناء السد العالي وإلى اندفاع هذا الأخير بعيداً في معاداتهم، حيث أعلن في 26 يونيو 1956 أنه سيبني السدّ بالأموال التي سيحصل عليها من تأميم قناة السويس.

ولقد اعتبر الانجليز هذا التأميم إهانة لهم، ووجدوا في الفرنسيين الذين كانوا يرون في عبد الناصر مصدر الدعم للثورة الجزائرية حليفاً لهم، وانضمت «إسرائيل» إلى هذا الحلف ساعية للحدّ من استمرار العمليات الفدائية وحماية ميناء «إيلات» والتمكّن أيضاً من جعل

سفنها تستخدم قناة السويس، ومنع المصريين من استخدام الأسلحة التشيكية التي حصلوا عليها بعد رفض الأمريكان تقديم السلاح لهم. وبفشل العدوان الثلاثي على مصر تأكّد للعالم نهائياً أن بريطانيا لم تعد قوة عالمية.

وقد أرسل الاتحاد السوفياتي إنذاراً للحلف الأطلسي متهماً الغرب بتدبير انتفاضة بودابست والعدوان على القناة. عندها قامت الولايات المتحدة بتنصيب نفسها وريثة للسياسة الاستعمارية في المنطقة، وكان ذلك من خلال نظرية «آيزنهاور» التي دعمتها العربية السعودية ولبنان والعراق حيث دخلت تحت الحماية الأمريكية ضد عدوان محتمل من قبل البلدان «الشيوعية».

لقد أبرزت أزمة السويس حرص القوتين الرئيسيتين على اقتسام العالم وبدأت العروبة والإسلام تظهران أن هناك طريقاً ثالثاً تكون فيه أمم العالم الثالث شيئاً آخر يختلف عن دور البيادق الذي اختير لها. وكان هذا الطريق يتمثّل في الحياد الإيجابي الذي أقرّ في باندونغ. وإذا كانت خصوصية العالم الثالث قد ثبتت، فإن وسيلة ضغطه الوحيدة تتمثّل في الاستفادة من التناقض بين القوى العظمى، وانطلاقاً من هذا الصراع، صراع العالم الثالث لتأكيد هويته وصراعه لفرض نفسه حرّاً بعيداً عن إرادة القوى الدولية، انطلاقاً من ذلك سعى الثوّار الوطنيون الليبيون إلى إثراء تجربتهم. وقد حاولوا منذ وصولهم إلى السلطة أن يعيدوا الحياة إلى المشاريع الوحدوية التي بدأها عبد الناصر.

ملخص ما سبق

تأثير عبد الناصر وفكره القومي العربي في ليبيا

بعد أن تمّ التأكيد على مفهوم القومية العربية القادرة على مواجهة العملاقين: روسيا وأمريكا، وبعد رفض حلف بغداد استطاعت مصر أن تحتلّ موقع القيادة العربية للقوى التقدمية التي تختلف اشتراكيتها عن اشتراكية روسيا. وقد قام عبد الناصر منذ سنة 1954 بشرح فلسفة الثورة موضحاً مبدأ الدوائر الثلاث حيث كان يرى أن مصر توجد في قلب دوائر ثلاث هي: الدائرة العربية والدائرة الإسلامية والدائرة الإفريقية، وذلك ما يمكنها من ربط تحالفات على أي من تلك الأسس. ولأسباب متعددة اختار عبد الناصر القومية العربية، ويبدو التشابه بين سياسة عبد الناصر والسياسة التي سلكتها الجمهورية العربية الليبية في غاية الشدّة. وكما لو كانت تريد تأكيد شرعيتها التاريخية من خلال التواصل الناصري قامت ليبيا بالممارسات الثورية شيئاً فشيئاً وذلك لتصل إلى طريقها الخاص وتنطلق في إغناء التراث الناصري بالانتقال من عصر الجمهوريات إلى عصر الجماهيريات، أي من حكم الجمهورية من خلال مجالس التمثيل إلى الحكم الذي استلمت فيه الجماهير أمر نفسها بنفسها.

التجربة المصرية

كانت القاهرة منذ سنة 1957 في عيون العرب عاصمة للعروبة، وكانت الشعبية الهائلة لعبد الناصر تحجب ضعف بلاده، وكانت سياسة رفض الأحلاف مع القوى الاستعمارية إلى جانب الضربة

القاضية التي سدّدت للقوى الاستعمارية، وكذلك قيام الولايات المتحدة بالحلول محل القوى الاستعمارية، كل ذلك مثّل عوامل دفعت عبد الناصر إلى التطلّع بحذر إلى مساعدات اقتصادية روسية، وكانت سوريا قد بدأت تقترب من مصر، حيث كانت تخشى انقلاباً ينظّمه العراق بعد قبول هذا الأخير مع السعودية ولبنان والأردن مبدأ «آيزنهاور».

وهكذا ولدت في فبراير 1958 الجمهورية العربية المتحدة موحّدة سوريا ومصر. وكانت ردود الفعل العربية على هذا الحدث مختلفة، حيث انطلقت الأنظمة العربية الموالية للغرب إلى تعميق تحالفها، فقام العراق والأردن بإنشاء الاتحاد الهاشمي في 18 فبراير من نفس السنة، واستبدل الملك سعود بالملك فيصل نظراً لعلاقة الأول الطيبة بالقاهرة. وفي 8 آذار انضمّت اليمن إلى الجمهورية العربية المتحدة، وهو ما لم تكتب له الحياة. ولكنه أكّد أن التيار القومي بدأ يأخذ مداه، وكان هذا التيار من الشدّة إلى درجة أنه تسبّب في أولى التصدعات في لبنان، وفي ثورة العراق وهي ثورة ساندتها روسيا، وحفاظاً على التوازنات ركّز عبد الناصر سياسته في الإقليم الشمالي، وبدأت سياسة تعميق التعريب على كل الأصعدة الثقافية والاقتصادية الخ... ساعياً إلى ضمّ الشعب إلى سياسته لبناء مجتمع ديموقراطي تعاوني يشكّل طريقاً ثالثاً. وفي هذا الإطار عمّق علاقاته مع بعض البلدان الإفريقية كغانا وغينيا ومالي. ونظّم في القاهرة في سنة 1964 المؤتمر الثالث للشعوب الإفريقية، وهو مؤتمر تحضيري لمؤتمر باندونغ، وكان الانفصاليون قد قاموا بانقلاب في دمشق واستولوا على السلطة

في سوريا، وفصلوها عن الجمهورية العربية المتحدة. وكان واضحاً من كل ذلك أن الوقت لم يحن بعد ليتمّ فرض طريق ثالث على الامبرياليتين الروسية والأمريكية، غير أن محاولات الوحدة لم تلبث أن عادت لها الحياة بعد سنوات مع ليبيا.

إحياء مشروع الوحدة العربية من قبل ليبيا

انطلاقاً من اسمها «الجمهورية العربية الليبية» أعلنت ليبيا تعلُّقها العميق بالعروبة. كما أكدت على الدرب الذي سار عليه عبد الناصر وأقامت برنامجها الذي يتمحور حول ثلاث نقاط أساسية هي: الحرية والاشتراكية والوحدة.

وكان مفهوم الحرية يحظى إلى حدٍّ ما بالأولوية ويعني الحرية الشخصية، أي على مستوى الأفراد والوطنية، عملاً على إلغاء الفقر والحاجة وضرب الاستعمار وطرد القوات العسكرية الأجنبية من التراب العربي الليبي، بما في ذلك القواعد العسكرية. وسوف تسمح الحرية المكتسبة من إقامة الوحدة العربية، سواء في ظل قيادة عربية واحدة، أو في شكل فيدرالية تتكوّن من حكومات صغيرة.

أما الاشتراكية فتتعلق أساساً بالميدانين السابقين اللذين يشكلان جوهر القومية العربية ضمن الأفق القومي الناصري الذي لا يمكنه إلا أن يكون اشتراكياً متماشياً بالضرورة مع الإسلام، انطلاقاً من مفهوم النقاط الثلاث نفسها.

ومنذ سنة 1969، أي منذ حدوث الثورة، تمّ التأكيد علناً على أن

القومية العربية غير المنفصلة عن القضية الفلسطينية، لا تمثل مجرد ضمان بل أساس القضايا الجوهرية وأساس كل شرعية ثورية عربية.

وتقيم الثورة العربية الليبية حركة التاريخ، على عاملين، هما: الدين والقومية. هذان العاملان يتحتم ألا يصطدما وألا يتناقضا خاصة في العالم العربي.

وهذا التطور للقومية لا يمكن أن يقارن بمشروع «الأخوان المسلمين» حيث يتمثل المشروع الثوري المطروح وعلى المدى الطويل في العمل على ولادة العالم العربي الإسلامي الموحد، في إطار اشتراكية غير ماركسية. وهكذا تبدو الوحدة العربية غاية ووسيلة في نفس الوقت، وسيلة لبلوغ الأهداف العليا والشرط الوحيد لتحرير الأراضي المحتلة والإمكانية الوحيدة لمقاومة الهيمنة الغربية وإحياء التراث الثقافي، والوحدة العربية هي الهدف والاستراتيجية لبلوغ الهدف الأسمى. وأهم من ذلك كله فإن قادة الثورة قد وصلوا إلى الاقتناع بأن الوحدة ممكنة وأنها ضرورة ملحة تتماشى مع طموحات الجماهير العربية وأمانيها.

وأنه لمن الطبيعي جداً أن تتّجه أنظار الضباط الليبيين إلى مصر لتحقيق الوحدة معها. ففي البداية لم يكن عبد الناصر شديد الحماس لهذا المشروع بسبب حرب الاستنزاف التي كانت تشغله مع إسرائيل. ولكن بعد فشل القمة العربية في الرباط قبلت مصر العرض الليبي فسارت الأمور بسرعة.

وفي نهاية شهر ديسمبر 1969، التقى عبد الناصر بالقذافي ووقّعا ميثاق طرابلس الذي ينص على تأسيس الدولة الوحدوية، النواة لتحقيق الحرية والاشتراكية والوحدة.

وفي شهر أبريل تم التوقيع على اتفاقية أخرى، أشعرت الرأي العام بأن الوحدة وكأنها على الأبواب، إلا أن وفاة عبد الناصر في سبتمبر 1970 قلبت كل المشاريع فأجهضت المحاولة. وبرز أنور السادات وأصبح رئيساً لاتحاد الجمهوريات العربية. وما لبث المشروع الوحدوي معه أن بدأ يفقد بريقه.

ورغم كل المناورات والمزايدات، ألحّ القذافي على الوحدة العربية باعتبارها مطلب الجماهير العربية المتعطشة إلى وحدتها، وإثر إبعاد الخبراء السوفيات من مصر، عرض القذافي دعمه العسكري لها، وأمام تردّد أنور السادات كشف القذافي علناً المشروع في يوليو 1972 فاضطر السادات، تحت ضغط الجماهير، إلى قبول اتفاقيات بنغازي التي تنص على الوحدة الاندماجية بين البلدين وكان ذلك في الفاتح من سبتمبر سنة 1973. لكن التصور المصري والتصور الليبي لم يتفقا ولم تكن أهداف القائدين واحدة. لقد كانت الوحدة تعني بالنسبة للقذافي ضرورة حتمية، أما السادات فلقد كان يرى فيها أداة رئيسية لتوسيع العمل الاستراتيجي لمصر، وهذه لازمة وضرورية في حالة نشوب معركة واسعة مع إسرائيل. وبالإضافة إلى ذلك، تراكمت نقاط الاختلاف، ومصدر ذلك رجعية السادات وبُعده الكامل عن التصور الحضاري القومي العربي، وهكذا تمّ تأجيل

دخول الوحدة الاندماجية حيّز التطبيق إلى يوم الأول من سبتمبر 1974.

وفي يوليو 1973، وعلى أمل تحقيق الوحدة، أعلن القذافي «المسيرة الوحدوية» باتجاه القاهرة، لكن السادات عارض ذلك لأنه يرفض الوحدة القاعدية التي من شأنها أن تغيّر البنية الفوقية أو على الأقل أن تضعها موضع الشك. هذه البنية التي ميّزها الفساد وعاثت فيها البيروقراطية. وبقيت إمكانية التقارب مع المغرب العربي حبراً على ورق، لكن التصورات هنا تختلف أيضاً وبالأخص في ما يتعلق منها بمسألة القومية العربية. ومع ذلك فإن اليقين بأن الوحدة العربية مطلب القاعدة الجماهيري بقي راسخاً، فهي هكذا، أو لا تكون، أي أنها لا بد وأن تنزل عند رغبة الجماهير التي يجب أن تمتلك الوسائل الكفيلة لتحقيقها.

السياسة الداخلية

الثورة القومية العربية الليبية

بعد تطرّقنا ودراستنا للإطار العالمي الذي مكّننا من فهم الثورة الليبية، يمكننا الآن القول أن هذه الثورة تندرج في إطار محاولات الشعوب المستعمرة سابقاً، الساعية إلى الانعتاق من بوتقة الاستعمار وتحقيق تحررها الوطني. وإذا أردنا أن نبحث عن المؤشرات الأولى للمرحلة الثورية في ليبيا فإنه لا يمكننا إلا أن نجد لها نقاط التقاء وتقارب مع ما حدث في مصر، حيث عاشت ليبيا ويلات الاستعمار الذي ما زالت تحمل آثاره، وكما مصر أيضاً، لم يعد

بإمكان ليبيا أن تتحمل النظام الجائر القديم الذي يمثله السنوسي بتواطئه مع الخارج.

لقد حدثت القطيعة أو الانفصام، في ليبيا كما في مصر، أو فرنسا قديماً مع العهد الملكي وظلّت المهمة الباقية تتمثل في تحقيق النظام العادل وبناء العدالة والمساواة.

الحكم الظالم للنظام الملكي البائد
حدود التماثل بيـن العهدين البائدين الليبي والفرنسي

لقد كانت الملكية في ليبيا حديثة العهد تتعارض تمام التعارض مع مبادىء المساواة الإسلامية، بل إنه بإمكاننا القول أن الملكية كانت إنتاجاً مستورداً، وهذا الوضع متصل بالتشريع الخاص لدستور ليبيا لشعب مستقل، بل إن كل تاريخ ليبيا يبدو وكأنه مسيرة طويلة نحو الاستقلال.

ولم تعمر الملكية في ليبيا بالقدر الذي عمرته في فرنسا (والمقارنة بين الملكيتين لا بد أن تُتناول في شكل نسبي). لقد كانت ليبيا منذ نشأتها وحتى مسيرتها نحو الاستقلال، أرض عبور[1]، إذ عرفت حضارات عدة: الإغريق والرومان والبيزنطيين (في العهد القديم) كما عرفت مرور حملات الفتح الإسلامية الأولى مع عمرو بن

(1) بالنسبة لتاريخ ليبيا اعتمدنا:
La Libye nouvelle rupture et continuité (CNRS-France).
وكذلك «ظاهرة القذافي» لمؤلفه شارفان، من ص 11 إلى 36.

العاص. إلا أن إسلامها وتعريبها الحقيقيين لم يحدثا إلا في القرن الحادي عشر مع بني هلال. وهذا التاريخ يسجل بدون شك التأسيس الحقيقي (للأمة) الليبية الحديثة في بُعدها الإسلامي والعربي، وبعد ذلك شهدت ليبيا الفتوحات العثمانية التي تم القيام بها سنة 1551، وابتداء من سنة 1745 التزمت أسرة القره منلي بطريق الاستقلال الوطني، لكن ليبيا احتُلت من جديد من قبل الأتراك سنة 1835.

ولقد كانت افريقيا الشمالية موضع أطماع القوى الأوروبية، وبالأخص منها فرنسا وانجلترا. وكانت أسرة القره منلي عاجزة عن المواجهة لأنها كانت منهكة في الصراعات الداخلية، علاوة على الأزمة المالية التي نتجت عن توقف المداخيل التي كانت تدرّها عمليات القرصنة وتجارة القوافل.

وفي نفس الحقبة ظهرت الدعوة السنوسية التي أرادت أن تكون دليلاً للانتفاضة واليقظة الوطنية، ولكنها انتهت إلى وارث استخدمها واستعمل الإسلام من خلالها كوسيلة لتخدير الجماهير وإخضاعها لإرادة الاستعمار الإنجليزي، تماماً كما فعل رجال الكنيسة في فرنسا قبل الثورة باستخدام الدين في خدمة الإقطاع، فكان أن ارتكبوا مثل إدريس جريمتين في وقت واحد: الأولى في حق شعوبهم بإخضاعها لحكم الإقطاع والامبريالية الإنجليزية، والثانية في حق الله بتقديم الدين على أنه معادٍ للمساواة ودعوة للخضوع لغير الله باسم إرادة شريرة لا علاقة لها بإرادة الله الخيّرة والعادلة...

ملابسات وصول إدريس إلى الحكم:

النضال الليبي ضد الاستعمار الإيطالي

وفي سبيل الاستقلال والحرب العالمية الثانية

النضال ضد الايطاليين

ابتدأت مراحل الغزو الإيطالي سنة 1911 وامتدت إلى سنة 1933، إذ لم يحتل الإيطاليون ليبيا بل غزوها، لأنهم اصطدموا بمقاومة وطنية قوية لم تمكنهم من فرض استعمارهم.

لقد كان الإيطاليون يعتقدون، وهم قادمون إلى ليبيا، أن الشعب الليبي سوف يستقبلهم استقبال المحررين من ربقة الاحتلال التركي. وهذا ما يؤكد تجبّرهم البدائي، حيث إنّهم لم ينظروا بعين الاعتبار للعامل الديني الذي يربط الأتراك بالليبيين. هذا العامل الذي مثّل الأسمنت الموحد للقبائل المكوّنة للشعب الليبي في وجه الاعتداء الخارجي.

ولم يستقر للإيطاليين المقام إلا بعد سنوات طويلة من الحرب جعلت ليبيا تتحول إلى حطام واشتدت أوزارها خلال الفترة من 1911 إلى 1917، ومن 1923 إلى 1932 حيث مثل وصول الفاشيست في إيطاليا إلى الحكم قمة المعاناة لليبيا، حيث إنهم لم يترددوا في استخدام أية وسيلة لنهب الأراضي الليبية وتسخيرها لتصدير فائض التزايد السكاني من إيطاليا، وقضوا على مقاومة عمر المختار بعد سنوات عنيفة من الحرب، ومثّلوا بجثته لإرهاب الروح الوطنية عند الليبيين. وكان إرهاباً غير مجدٍ لا يُفسّر سوى بروح

الانتقام والعنف ضد نضال الوطنيين الليبيين. ولقد كان الاحتلال كارثة على الصعيد الاقتصادي، حيث حاول المستعمرون الإيطاليون، اعتماداً على الخزينة العامة الإيطالية، أن يقيموا زراعات غير مناسبة مناخياً متسببين بذلك في زعزعة التوازن الزراعي التقليدي للبلاد، مضيفين بذلك إلى الخراب الروحي خراباً اقتصادياً. وما إن دخل الإيطاليون الحرب العالمية الثانية إلى جانب الألمان حتى بادر اللاجئون الليبيون في مصر إلى إقامة قوة تحرير عربية شاركت في معركة العلمين، وبعد طرد الفاشية والنازية من ليبيا في يناير 1943، وجدت ليبيا نفسها لا زالت غير حرة حيث لم يتم البحث في تصفية آثار الاحتلال الإيطالي إلا في مايو 1946 في إطار منظمة الأمم المتحدة.

تنصيب إدريس مرشح الإنجليز على العرش

إثر خروجها من الحرب عرفت ليبيا مخاطر اقتسامها بين فرنسا وإيطاليا وبريطانيا، حيث كان ذلك هو المشروع المطروح، غير أن هذه القوى الاستعمارية المتزاحمة لم تصل إلى اتفاق فيما بينها، إذ كان كل طرف يحاول أن يحقق لنفسه أكبر قدر من المكاسب على التراب الليبي، ونظراً لعدم اتفاق هذه الأطراف دعيت الأمم المتحدة للنظر في مسألة استقلال ليبيا، واستطاعت برقة الحصول على وضع قانوني خاص حيث نالت استقلالها في 1 يونيو 1939.

ومنذ تلك الفترة أنشئت بعض الجمعيات السياسية مثل «نادي عمر المختار» وكانت ترفض هذا الاستقلال المتنازل وتطالب بتحرير

كامل للأرض الليبية، بما في ذلك منطقة طرابلس الغرب وفزان. وكانت منطقة طرابلس ترغب أساساً في إنشاء جمهورية ديموقراطية[1]، أما منطقة برقة فكانت قلعة القوى المحافظة، وقد أوكلت مهمة البحث في وضع البلاد للأمم المتحدة بهدف حصول ليبيا على استقلالها سنة 1952 في أبعد حدود. وبعد إعداد الدستور من قبل الجمعية الوطنية، بتاريخ 23 ديسمبر 1954، أعلن استقلال ليبيا.

ومنذ البداية بدا هذا الاستقلال مشبوهاً، إذ إنه كان بإمكان ليبيا أن تتطلع إلى نظام آخر غير النظام الملكي، فقد تمّت من قبل محاولة إقامة نظام جمهوري في طرابلس. لقد أجهضت «الجمهورية الطرابلسية» التي أريد بناؤها والتي سبقت، تاريخياً، إنشاء الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى السوفياتية في سنوات العشرين، كما سبقت أيضاً الجمهورية التي أقامها مصطفى كمال أتاتورك في تركيا سنة 1933، وهذه الجمهوريات لم تكن، برغم تشابهها، إلا مجرد تكرار للنموذج الأوروبي، كما أنها لا تتناقض مع المبادىء التي تقوم عليها المجتمعات الإسلامية في صدر الإسلام[2] حيث لم تظهر نفس العقبة كما حصل في الغرب، فمع الانتقال من الملكية إلى الجمهورية كان على الغرب أن يعود إلى العهد الروماني أو إلى الديموقراطية اليونانية (أثينا القديمة) ليجد أصوله التاريخية

(1) انظر: «Libye Nouvelle»، ص 42، مصدر سبق ذكره.

(2) انظر: «ظاهرة القذافي»، ص 29، مصدر سبق ذكره.

الجمهورية، أما في بلاد الإسلام فإن «الجمهورية» يمكنها أن تعود بأصولها مباشرة إلى الإرث الإسلامي فلا تكون بالتالي سوى امتداد في التاريخ لشرعية قديمة إذا ما أكدت نفسها كقوة مناهضة للحكم الاستبدادي المطلق وداعية للعدالة والمساواة.

لقد كان من الممكن جداً لليبيا أن تعرف، منذ العشرينات، نظاماً جمهورياً، لكن السياسة والأطماع الإنجليزية غيّرت ذلك المسار، ولم تسمح لهذه الجمهورية التي أقيمت لأربع سنوات أن تعمر أكثر.

لقد حاولت هذه الجمهورية الأولى أن تقاوم الاستعمار، وكان عليها بعد انهيار العثمانيين اعتماد الحوار تارة والعنف طوراً، وكانت مدعوة إلى أن تواجه الإيطاليين، وأن تحمي التراب الليبي من ويلات الاستعمار وأطماع الاستعماريين، لكن الجمهوريين اضطروا في سنة 1922 إلى التسليم. وقد أدت سياسة الفاشيست بدورها إلى دفع إدريس إلى اللجوء إلى القاهرة الخاضعة للإنجليز ليكون تحت حمايتهم في انتظار أن يعود محمياً بالجيش الإنجليزي سنة 1948، ومنذ البداية كان الملك، إذن، حليفاً للبريطانيين وحامياً لمصالحهم كما كانوا أسياداً لنعمته وحماةً لعرشه.

نقاط ضعف النظام الملكي

لقد كانت الملكية ومنذ بدايتها ضعيفة لعدة عوامل، منها أنها منصّبة ومدعومة من قِبَل الإنجليز، وكانت منذ البدء معرّضة لأن تنظر إليها بقية الدول العربية نظرة التباعد لا التقارب، وأن تثير فيها

نوعاً من الحيطة والحذر، وذلك بالإضافة إلى الانقسامات الداخلية حول صلاحية النظام الملكي. وإضافة إلى كل هذه العوامل، كان ثمة عائق هام يتمثل أساساً في النموذج الإداري الذي كان نسخة طبق الأصل للنماذج الأوروبية وهو ما يفسر شكل وحدة التراب الليبي، وكدليل على ذلك، يكفي أن نذكر الصدامات العديدة التي كانت تقع بين الإدارة المحلية والسلطة الملكية المركزية.

لقد كان الفساد والرشوة يعمّان الإدارة والبلاد فيفقدان التوازن ويبشران بالانفجار. وكانت ليبيا المرهقة بفعل الحرب والاحتلال والمقاومة تابعة في سياستها إلى القوى الاستعمارية. وهكذا مثلاً، أبرم الملك سنة 1953 معاهدة تحالف (!) مع لندن وواشنطن، وأودع البلاد بحماية الإنجليز والأمريكان مقابل السماح لهم بإقامة قواعد عسكرية على تراب المملكة، وفي سنة 1955 أبرمت معاهدة «صداقة» مع فرنسا تخلى بموجبها عن بعض التراب الليبي. وقد أبعدت هذه السياسة، بطبيعة الحال، ليبيا عن أشقائها، ولم يمنعها ذلك من الانضمام إلى الجامعة العربية سنة 1953، نظراً لما كانت تمثّله الجامعة في تلك الفترة. ولكن عمالة السلطة الملكية وضعف المملكة تجلّى بمزيد من الوضوح بعد أن أصبحت ليبيا بلداً نفطياً.

اكتشاف الثروة النفطية

لقد أدت النضالات القومية في العراق وإيران ومصر إلى جعل المصالح النفطية الاستعمارية تراجع حساباتها في المنطقة، وهذا ما دفعها إلى البحث عن بدائل في واحة سلام لها، وكانت ليبيا في نظرها خير مكان حيث قامت بتركيز عمليات الاستكشاف. وفي الفترة الممتدة من 1954 إلى 1959 تعاقبت عمليات اكتشاف البترول ونالت 14 شركة أجنبية امتيازات التنقيب والاستغلال لهذه الثروة الوطنية. وفي الفترة الممتدة من 1962 إلى 1969 تضاعفت مداخيل ليبيا عشرين مرة، وهذه الاكتشافات قلبت المجتمع الليبي رأساً على عقب دون أن تجلب له الرخاء المنتظر، حيث كان البدو والمزارعون يتركون أراضيهم معتقدين أن العمل داخل الشركات البترولية يجلب لهم نفعاً ومصلحة أكبر، وكانت نتيجة ذلك أن عرفت طرابلس وبنغازي ارتفاعاً هائلاً في عدد السكان بحكم النزوح. ونتج عن ذلك الخراب والبؤس، حيث كانت الجماهير تعيش في أحياء خربة عشّش فيها الفقر ورمت بها الحاجة أثقالها. وللعثور على عمل، كان الليبيون يحتاجون في الحقيقة إلى ما كانوا يفتقدونه ألا وهو التخصص.

وعجز النظام الملكي المتواطىء مع القوى الاستعمارية عن التصرف في نتائج الثروة النفطية بما يعود بالفائدة على الشعب. وبرغم إنشاء وزارات مرتبطة بهذه الثروة مثل «وزارة الشؤون النفطية» و «الإعلام» و «التنمية»، فإن البلاد ظلت فريسة الحاجة والفقر، ولم يتغير النمط

الاقتصادي القديم، كما لم يعرف المجتمع الليبي تغييراً جذرياً إذ ظلّ مجتمعاً قبلياً مرتكزاً على العلاقات الفردية والعائلية. وإذا كان الشعب يعاني الفقر فإن بعض الانتهازيين كانوا يثرون على حسابه، مما زاد الصراع حدة ودعم الفوارق بين طبقة الذين لا يملكون شيئاً والطبقة الثرية المتزايدة أرباحها السهلة المتأتية أساساً من العمالة والتنازل وبيع البلاد وثرواتها لمستغليها.

لقد نتج عن اكتشاف النفط في ليبيا بروز طبقة مسحوقة في ضواحي المدن الكبرى وكذلك بروز طبقة وسطى يمثلها أساساً الموظفون والعسكريون إلخ.. وقد شكل هؤلاء جميعاً نواة الثورة القادمة.

النتائج السياسية لاكتشاف النفط

في الوقت الذي كانت فيه ليبيا تدخل في عِداد البلدان النفطية، كان الوطن العربي يتحرّك، وكان الليبيون يشعرون أنهم شبه غرباء عن هذا الوطن الأم، وذلك بفعل ارتباط الملك إدريس الوثيق بالاستعمار الغربي والشركات النفطية التي كانت تبتز الأرض وتنتهك الحرية.

وشيئاً فشيئاً نما لدى الشعب ذلك الشعور الحتمي بضرورة إقامة نظام يرعى مصالح البلاد. وتلك الرغبة الملحة في تطهير الإدارة وإقامة الحرية السياسية والاجتماعية، وخاصة إحداث القطيعة مع انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، حليفتي «إسرائيل» وسندها

الأساسي، وهكذا نشأت منذ بداية الستينات مجموعات معارضة نذكر منها «نادي عمر المختار» و «حركة القوميين العرب» إلخ . .

وحدثت أول انتفاضة هامة سنة 1964 بمناسبة القمة العربية في القاهرة، فتحت ضغط الطلاب الذين نزلوا إلى الشوارع، طالب البرلمان الليبي بإجلاء القواعد البريطانية والأمريكية التي كان يشتبه بأنها تقدم المعونة لإسرائيل وبأنها ساهمت في هزيمة مصر.

وهكذا، ومنذ سنة 1964، وضع النظام الملكي مجدداً موضع التساؤل بفعل الوعي العربي، وشعر الملك بأن الشعب العربي الليبي صعّد مقاومته لنظامه مجدداً، وشيئاً فشيئاً بدأت مسيرته الجماهيرية تتحرك نضالياً على مستوى الساحة مشكّلة فصيلاً من فصائل الثورة العربية التي كانت تتحرك في مصر بقيادة عبد الناصر وكذلك في الجزائر وفي غيرها من الأقطار العربية. لقد كان الشباب والشعب وبعض العسكريين يطمحون إلى التخلص نهائياً من السيطرة الأجنبية لتصبح ليبيا قوة عربية مستقلة قادرة على لعب دورها في دعم القضايا العربية الكبرى. وفي سنة 1969 عندما قرر الملك إدريس في محاولة أخيرة للبقاء تغيير قناعه والتظاهر بالحرص على الاستقلال والعروبة، كانت عربة الزمن قد مشت على جثته. لقد كان الشعب يطمح إلى أكثر من ذلك، كان يرفض التنازل والعمالات والترقيع، ويطمح إلى تغيير جذري للسلطة والأوضاع.

خلاصة:
نهاية الحكم الملكي الحتمية

إن بعضاً من التاريخ النضالي للشعب العربي الليبي الذي نسبته الحركة السنوسية في بداياتها لنفسها هو الذي جعل الشعب الليبي يخدع من قبل إدريس، وقد أمعن هذا الأخير في السقوط في عين الشعب، فبالإضافة إلى عمالته، مضى الملك في التنازلات المتماشية مع رغبة الإنجليز في الحفاظ على مصالحهم في الشرق الأوسط والمتوسط.

وفي الحقيقة كان النظام السنوسي، منذ البدء، يشجع بحكم سياسته الاجتماعية على التنازل. فعلى المستوى الاجتماعي كان النظام يقوم على التفضيلية وسياسة الوجهاء والجور وانعدام العدالة.

وكانت اللامساواة شاملة لكل الميادين: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومنذ أن بدأ اكتشاف النفط تم إثراء الأقلية على حساب الأغلبية. إذن، فإن ما كان يريده الضباط الأحرار هو الإطاحة بهذا النظام الجائر المرتبط بالحكم الملكي الذي كان، بحكم ارتباطه بل وعمالته للخارج، يؤسس الفوارق ويعمّق الهوة. لذلك كانت الثورة وإقامة الجمهورية أمراً لا بد منه وضرورة لا تقبل التأجيل.

وهذا ما يشرحه العقيد القذافي في حوار أُجري معه يوم 14 يوليو 1978 في التلفزة المصرية حول «حركية الثورة» قائلاً: **«إن شروط وأسباب الثورة كانت متعددة، سياسية واجتماعية وتاريخية لكن**

العوامل المحركة الأساسية للثورة يجب أن يبحث عنها، حيث توجد في التخلف الذي يحياه العالم العربي، هذا التخلف الذي جعل الإنسان العربي إنساناً متخلفاً، فاقداً حتى لوعيه وانتمائه إلى القرن العشرين».

ويمكن إذن أن نقول: إن النظام القديم لم يقم بشيء لتفادي ذلك بل لعله ساعد عليه، إذ لم يعمل على تغيير الوضع.

«لقد كانت الحالة الاجتماعية الليبية قبل الثورة مشابهة لحالة المجتمع المصري قبل يوليو 1952، لقد كان شائعاً بين الناس أن الفساد قد عاث فيه وكذلك التبعية للاستعمار اللذان يشدّان بقبضتهما الحديدية على كل مواطن، وكان هناك نوع من الامبريالية الأمنية والفكرية التي تسحق الأذهان وتسيطر على كل شيء بما في ذلك الكتابة، إذ لم يكن بالإمكان حتى طبع بطاقة زيارة (حاملة للاسم) إذا لم تكن مكتوبة في ذات الوقت بالعربية وبلغة أجنبية. ولا حاجة لنا لنؤكد بأن هذا الأمر شائن ومهين وجارح للكرامة. كذلك فإن المواطن الليبي لم يكن يكسب الحد الأدنى الذي يضمن له البقاء كإنسان. وبرغم الثروات الهائلة، ورغم النفط الذي يسيل باتجاه أوروبا فإن الناس كانوا يعيشون في الخراب أو في الخيام والأكواخ».

نهاية الحكم الملكي
الجمهورية العربية الليبية

لقد كانت الثورة ضرورية. وهكذا بدأت مع الفاتح من سبتمبر سنة 1969، لكن الانقلاب لا يعني الثورة، بل هو التحول الذي

يحدد القطيعة بين النظام القديم المتآكل والنظام الجديد، المولد للإنسان وللمجتمع الجديدين.

وهكذا، تنفتح الثورة على آفاق جديدة هي: تحريك العمل الإنساني، وبعدها (الابستمولوجي) (بالرجوع إلى الأصل) وبرمزيتها، يمكن للثورة العربية أن تكون نوعاً من الرجوع إلى الأصل، الرجوع نحو الوحدة أو التجديد، وفي الحالتين فإن الثورة تمثل القطيعة مع النظام البائد الجائر والداعي إلى الحقد. لذلك بدأ الضباط الوحدويون بإقامة «جمهورية عربية ليبية» تحت قيادة «مجلس قيادة الثورة» عليه أن ينقل للشعب مسؤولية الثورة ويعطي للبلاد دستوراً مؤقتاً يسمح بتحديد اتجاهات الثورة على أنها تغيير جذري للمجتمع.

ولقد حددت الثورة لنفسها في السنوات الأولى هدفين هما: إنشاء جهاز سياسي يسمح بتوجيه المرحلة الانتقالية والإطاحة ببقايا النظام القديم المتعفن. وبإعلان ليبيا «جمهورية عربية» أعلن مجلس قيادة الثورة عن رغبته في قطع العلاقة نهائياً مع النظام الملكي القديم لإقامة الديموقراطية وإعادة السيادة والكرامة للشعب بربطه بماضيه الإسلامي والعربي والعمل على إقامة أمة عربية جديدة موحدة تستجيب لمتطلبات الحقبة.

كان البرنامج منتظراً، خاصة وأن الضباط استوحوا برنامجهم من النموذج الناصري، وكان يتوجب تحقيق الانتقال نحو ليبيا الجديدة عبر «الحرية والاشتراكية والوحدة»، الحرية الفردية والحرية الوطنية

وهو ما يدعو إلى انتهاج سياسة تضرب في العمق بقايا الاستعمار الجديد وتضع بأيدي الشعب كل ثروات البلاد المسترجعة من أيدي مغتصبيها.

وطبعاً، كان النضال ضد الفقر سيقود إلى الاشتراكية، هذه الاشتراكية التي لا يمكنها إلا أن تكون إسلامية «مساواة» باعتبار أن ليبيا دولة عربية تبحث عن «الوحدة»، وهذه المفاهيم الثلاثة مترابطة بشكل كبير، لذلك بادر الضباط الأحرار مباشرة للعمل على تعميق التحرر الوطني بالمضي قدماً إلى ما هو أكثر جدوى.

ولم تكن الثورة مفاجئة ومرفوضة سوى لدى البريطانيين والأمريكان وعملائهما المحليين من ملك وحاشية وانتهازيين.

لقد تحوّل «الانقلاب» إلى ثورة رداً على السياسة الجائرة التي كانت تهين وتستعبد أكثر من 90 بالمئة من الشعب الليبي، أي ما يعادل «الفئة الثالثة» في العهد الملكي الفرنسي. ولقد كانت الثورة الفرنسية الصوت الذي عبّر عن الإدانة لسياسة الظلم، وكان للثورة الليبية نفس الدور وإن اختلفت الأشكال.

غير أنه، وكما سبق القول، لا يمكن اعتبار الانقلاب ثورة، إنه مجرد الضربة التي تلغي النظام القديم لتحلّ محله نظاماً جديداً، إنه إرادة التغيير المعبِّرة عن لسان حال الأغلبية الشعبية الطامحة إلى وضع أفضل، وهذه القطيعة تكون في أحسن الحالات مرحلة انتقالية نحو عهد أفضل، أي أنها فجر مرحلة خلاقة هي حقاً مرحلة الثورة التي

تمثل تغييراً كاملاً للإنسان وللعالم، وهكذا فإن الثورة تنفتح على الآفاق الإنسانية اللامحدودة.

وفي أبعادها المختلفة يمكن للثورة أن تكون عودة إلى الأصالة. ومن المعروف أن الشروط التاريخية للإنسان لا تسمح له بالخلق انطلاقاً من موقع الصفر أو من فراغ. وهكذا، كثيراً ما نرى الثوار يبحثون في الماضي البعيد عن جذور للثورة تبدو في بعض الأحيان وكأنها تكاد تكون أسطورية. وفي تجربة العرب تكمن هذه الجذور في القومية العربية، في الرغبة للعودة إلى مجتمع عربي موحّد برابطة القيم الإسلامية ولكن هذه العودة إلى الجذور تستلزم محو الماضي القريب الكريه. وقد بادر مجلس قيادة الثورة بعد الإطاحة بالحكم الملكي إلى القيام في المرحلة الأولى بقيادة الشعب على درب الثورة.

المرحلة الانتقالية الضرورية للقضاء على بقايا الماضي الكريه

ضرورة المرحلة الانتقالية

المرحلة الانتقالية تمثل بطبيعتها مزجاً غريباً لمنهج التجربة والخطأ والاستراتيجية الثورية البعيدة المدى، وقد مثّل النضال ضد العهد البائد الهدف الأساسي على المدى القصير، أما على المدى البعيد فقد كان الهدف يتمثّل في تعميق الثورة وحمايتها، وتتيح التجربة الفرنسية فهماً جيداً لدرجة الأهمية الكبرى التي تحتلها مرحلة «الحكومة الثورية» وكذلك مدى صعوبتها، فعندما قام مجلس الاتفاقية

Convention باتخاذ قرار يقضي بأن «تكون الحكومة ثورية حتى تحقق السلم»، كان هذا المجلس يعتقد بأن عليه قبل أن يسعى إلى حماية الجمهورية أن يثبّت أقدامها ويؤسّسها أولاً، وكان الثوار يعتقدون أن الحكومة الثورية المؤقتة يجب أن تخضع إلى مجرد رقابة مخففة حتى تكون لها الحرية اللازمة لمحاربة أعداء الثورة، ولكن للأسف ما إن استطاعت الحكومة الثورية تأكيد فعاليتها حتى توقفت الثورة وبدأت تموت، حيث كان الثوار قد فقدوا جميع حماسهم، وبدأت أهداف الثورة تغيب عنهم.

وهذه التجربة الفرنسية ليست الوحيدة في التاريخ للأسف، أما الثوار الليبيون فقد أتيح لهم الوقت الكافي لإعداد خطة لمواجهة المرحلة الانتقالية الصعبة في حين أن الثوار الفرنسيين غمرتهم الأحداث. ويمكننا القول أن الاستعداد للمرحلة الانتقالية كان في ليبيا تشخيصاً للعلاقة الجدلية بين الوسائل والغايات، فمجلس قيادة الثورة الذي مثّل «الحكومة الانتقالية» لم يكن سوى الوسيلة التي كان هدفها الحرية والاشتراكية والوحدة، وهكذا كان تحقيق الجمهورية خطوة نحو الحرية وتحرير البلاد من الطغيان الملكي والهيمنة الخارجية، وقام الثوار الليبيون بخطوة على درب الديموقراطية وبإعادة السيادة إلى صاحبها، أي الشعب الليبي وربطه بأصالته العربية الإسلامية. وقد كانت هذه الحرية الوطنية حرية فردية أيضاً وكانت استعادة الثروات الوطنية تهدف إلى تعميق العدالة الاجتماعية وإلى تعميق دور ليبيا على صعيد الاستراتيجية العربية الوحدوية،

وكان البرنامج المعدّ للجمهورية العربية الليبية مطابقاً تماماً للمرحلة التاريخية التي تعيشها الجماهير العربية إلى درجة جعلت القيادات الثورية تتوقع تحقيق الوحدة العربية بسرعة. ولهذا السبب وانتظاراً لذلك، قام الثوار بإنشاء مجلس قيادة الثورة لتسيير الأمور مؤقتاً.

أجهزة السلطة الثورية

قبل الإطاحة بالنظام البائد كان لا بد من بناء النظام الجديد والتأكد من السلطة وتأكيدها. لذلك تكوّنت الحكومة الثورية بسرعة بدوافع عملية بهدف الوقوف في وجه الثورة المضادة.

ومنذ البيانات الأولى، أكّد الضباط الوحدويون الأحرار أن الجيش هو طليعة الشعب وأن التغيير كان باسم الشعب. لذلك، وفي مرحلة أولى، كانت كل السلطة بيد مجلس قيادة الثورة وذلك لحماية السلطة والبلاد، وأعلن أحد أول البيانات.

- حل كل المجالس التشريعية السابقة.
- إقامة مجلس قيادة الثورة كجهاز وحيد مؤهل لإدارة شؤون الجمهورية العربية الليبية.

وهذا الإجراء يبرز من التصريح التالي: «**إنّ كل الإدارات الحكومية والموظفين وقوات الأمن أصبحوا، منذ الآن، تحت قيادة مجلس قيادة الثورة**».

أما عملية الاستمرار في الاعتماد على موظفي العهد القديم فتبدو عملية غير حذرة في البداية، غير أنه، لتفادي هذا التصور ولنقضه

يكفي أن نتذكّر عاملين يلغيان كل تخوف، أولهما: دعم الجماهير للثورة التي أدانت الفساد، وعافت فقدان الكرامة الذي ميّز الحكم الملكي، ثم الطابع «المؤقت» لهذا التنظيم الحكومي (مجلس قيادة الثورة).

إن خطابات العقيد القذافي كانت دائماً تؤكد وبوضوح أن السلطة ستكون بيد الشعب وأن والثورة كلها حدثت له ولحسابه ومصلحته.

وهكذا تسنّى لأهالي بنغازي، مثلاً، أن يستمعوا إلى الخطاب الذي ألقاه العقيد بمناسبة ذكرى استشهاد عمر المختار حيث قال: «**لا يمكن للثورة أن تتصور أن القيادة ستكون حكراً على مجلس قيادة الثورة أو الوزراء. يجب أن تعود القيادة إلى الشعب، فإليه تعود السيادة والكلمة الأخيرة**»[1].

لكن تلك مسؤولية كبيرة ومهمة ثقيلة، فالانقلاب لم يتمّم مهماته وهو ليس في النهاية سوى لحظة القطيعة مع العهد القديم وبداية المنعطف التاريخي الجديد الذي تمر به ليبيا، ويبقى الأهم أن يتسلم الشعب حكمه بيده وأن يمضي على طريق الثورة لتحقيق الهدف التاريخي الذي رسمته الثورة لنفسها، أي الوحدة. وما إن بدأ مجلس قيادة الثورة يتخذ قراراته حتى وقعت مؤامرة ضد الثورة أدت إلى سنّ دستور مؤقت في 12 ديسمبر 1969.

(1) «رسول الصحراء»، لـ بيانكو، ص 125، مصدر سبق ذكره.

التنظيم السياسي للثورة بعد المؤامرة الأولى

كان لا بد لتدعيم سلطة الثورة من اتخاذ إجراءات استثنائية ضد الثورة المضادة لحماية الثورة. لذلك تمّ تكوين محكمة عسكرية لمحاكمة المتآمرين. كما صدر قانون لـ «حماية الثورة الليبية»، ثم أخيراً دستور مؤقت يحدّد أهداف الثورة ويضفي عليها الصبغة الدستورية. فلماذا هذا الطابع المؤقت للدستور؟

تفيد مقدمة النص أن هذا الدستور جاء فقط لحماية الثورة من أعدائها ولتدعيمها حتى تبلغ أهدافها: أي الحرية والاشتراكية والوحدة.

ويعالج الجزء الأول من الدستور شؤون الدولة وحقوق المواطن، فيما يعلن الفصل الأول، أن ليبيا جمهورية ديموقراطية، وبما أن الشعب الليبي ينتمي إلى الأمة العربية فإن هدفه هو الوحدة العربية، وهذا ما يفسّر محاولات التقارب مع مصر وسوريا والسودان وتونس والجزائر. وينص الفصل الثاني على أن الإسلام هو دين الدولة.

وقد يبدو ذلك أمراً غامضاً وغير دقيق باعتبار أن الإسلام هو دين كل الدول الإسلامية، ولكن هذا الغموض أزيل في ليبيا لأن الإسلام ربط في نفس الوقت بالقوانين المدنية المقامة على أساس القرآن (القرآن شريعة المجتمع). وينص الفصل السادس على العمل لتحقيق الاشتراكية المستوحاة من التراث الإسلامي العربي (المساواة)، وهي بعيدة عن الإيديولوجيا الماركسية، وهذه الاشتراكية لا تتناقض مع الملكية الفردية، «ولا تقوم على روح الاستغلال».

وكانت هذه الاشتراكية، منذ بدايتها شبيهة إلى أبعد الحدود بالاشتراكية الناصرية، لكنها تجاوزت هذا الشكل لاحقاً مع الاشتراكية الجديدة التي أقيمت، ابتداء من 1977-1979، انطلاقاً من الكتاب الأخضر. أما بقية الفصول التي احتوى عليها الجزء الأول من الدستور، فإنها تقترب كثيراً في شكلها ومحتواها من الدستور المصري، المؤرخ في 23 مارس 1964، لكنها تختلف عنه من حيث نبذها، وبحكم الظروف، لكل الجوانب الليبرالية.

وهكذا لم ينص الدستور الليبي على حرية الصحافة ولا حرية التجمع ولا حرية النقابات، وذلك لكي لا يتسنى لدعاة النظام القديم القيام بتعطيل مسيرة الشعب الذي ثار ضدهم. مستغلين شعار الديموقراطية كغطاء لمؤامراتهم، لذلك أغلق في وجههم منذ البدء باب الضغط. وهكذا يبدو بوضوح أن همّ الدستور الأساسي كان حماية الثورة من أعدائها المتربصين. فيما يحدد الجزء الثاني من الدستور العلاقات بين مجلس قيادة الثورة والحكومة. وينص الفصل الثامن عشر من الدستور، على أن مجلس قيادة الثورة «يمثل السلطة العليا في الجمهورية ويحدد، باسم الشعب، السياسة العامة للدولة ويتّخذ كل الإجراءات التي يراها ضرورية لحماية الثورة والنظام»، وهو الذي يعيّن رئيس وأعضاء مجلس الوزراء الذين يقعون تحت مسؤوليته (الفصل التاسع عشر)، وهي في النهاية السلطة التي تتصرف في ميزانية الدولة (الفصل 31) وتعلن الحرب (الفصل 23) وتعيّن الممثلين الدبلوماسيين في الخارج وتعطي موافقتها على ممثلي البلدان الأجنبية في ليبيا (الفصل 24).

وكانت كل سياسة النظام قائمة على إجماع أعضاء مجلس قيادة الثورة. وفي البداية لم يكن ثمة أي مشكل من هذه الناحية، لأن السلطة ترتكز على الإرث الناصري ولأن النظام الجديد استطاع أن يكتسب شرعيته بسرعة فائقة بمعاداته للإثراء وبحرصه الدائم على وحدة البلاد وسيادتها.

أسس شرعية النظام الجديد
النموذج الناصري ومقاومة القوى الأجنبية

باتباعهم النموذج الناصري، استجاب الثوريون الليبيون لمتطلبات ومطالب اللاوعي الجماهيري التي قمعها العهد البائد.

لقد كان عبد الناصر يمثّل آنذاك، بالنسبة للجماهير الليبية المثل الأعلى للإخلاص الحقيقي وانصهار المثل العربية الإسلامية والنقيض الفعلي لسلوك قادة العهد البائد.

وباعتماد البرنامج الناصري وتطبيقه اكتسب قادة الثورة شرعية كاملة، وأثبتوا، بما لا يدع مجالاً للشك، أن الثورة هي ثورة الشعب، جاءت لضمان سيادته على أرضه.

بناء الوحدة الداخلية

منذ صبيحة الثورة، عمل الثوريون على إجلاء القواعد الأجنبية، هذه القواعد التي تتعارض مع طبيعة النظام الجديد:

- لقد كانت تمثل حماية للعالم الغربي وعدواناً على العرب.

- وكانت تمثل إلى جانب ذلك، حماية للعهد القديم والحكم الملكي ضد كل محاولة مناهضة له سواء من الداخل أو من الخارج.

وبما أن النظام الجديد يستمد سلطته وشرعيته ومبادئه من الشعب والأمة العربية فلا يمكن بحال من الأحوال لهذه القواعد أن تظل جاثمة على الأرض العربية الليبية، فكان العمل ضد هذه القواعد الإنجليزية والأمريكية التي كانت سنداً «لإسرائيل». لقد تمت المحادثات بسرعة.

ومنذ 29 سبتمبر أعلنت ليبيا أنها لن تجدّد الاتفاقيات المتعلقة بالقواعد الأمريكية والإنجليزية الجاثمة على صدرها. وفي 23 ديسمبر وقّعت اتفاقيات مع انجلترا تنص على إجلاء هذه القواعد بتاريخ 31 مارس 1970 علة أبعد تقدير. وتمّ الاتفاق على إجلاء القواعد الأمريكية بتاريخ 30 يونيو 1970 على أقصى تقدير كذلك. وفي اليوم التالي صدر بيان أمريكي - ليبي ينص على ترحيل القواعد العسكرية ابتداء من 31 مارس 1970. وهكذا تمّ احترام البرنامج.

وطبعاً، لم يفت المعلقين أن يسجلوا هذا النصر وأن يلاحظوا السرعة التي حقّق بها، معلّلين ذلك بأن الاتفاقيات السابقة كانت في نهايتها. ومع هذا فإن ذلك كان هدفاً وبرنامجاً، وكان النتيجة المنطقية لسياسة الحكومة الثورية وهو ما منحها الشرعية التي اكتسبتها بتماشيها مع تطلعات الشعب. وابتداء من 16 يونيو 1970، لم تعد

فرقة أجنبية واحدة تجثم على الأرض الليبية[1] وهذا النجاح السريع يقدم البرهان على عمالة العهد القديم وضرورة الإسراع بالإطاحة به وبجوره.

استعادة الثروات الوطنية

لقد كان أول عمل للحكومة الثورية هو السعي للقضاء على المظاهر الأكثر جلاء للهيمنة الخارجية، أي القواعد الأجنبية وبقايا الاستعمار الإيطالي والمصالح الاقتصادية الأجنبية.

ولقد تمثّل القضاء على بقايا الاستعمار الإيطالي في إجلاء 50 ألف مستوطن واستعادة أملاكهم التي كانت مركزة في منطقة طرابلس الغرب. وقبل الثورة كان هناك اتفاق مؤرخ في 2 اكتوبر 1956 ينصّ على استمرارية مساعدة الحكومة الايطالية لهؤلاء المستوطنين، وهو ما يسمح لهم بضمان حقوق ملكية الأراضي التي كانوا يزرعونها، وإمكانية بيع ممتلكاتهم ونقل بضائعهم إلى إيطاليا، غير أن هذه الاتفاقية وصلت إلى نهايتها سنة 1967.

ومنذ العهد الملكي كانت التطلعات الوحدوية بعد تأميم قناة السويس والسياسة الناصرية المعادية للامبريالية قد تحركت لدى الجماهير التي أجبرت الملك، مكرهاً، على التنازل لرغبات الشعب

(1) «Libye Nouvelle»، ص 87.

باتخاذ بعض الإجراءات المضادة لـ «حقوق» الأجانب والحد من إمكانية شراء العقارات في ليبيا ومن إمكانية ممارسة بعض النشاطات المهنية والتجارية.

وهذه التضييقات شفعت بتأميم 54 بالمئة من البنوك الثلاثة الهامة، حيث عمل الضباط الأحرار على اتخاذ إجراءات للإسراع بهذه العمليات وإدخالها مباشرة حيز التنفيذ وبالتالي الإسراع في مسار التحرر الوطني بدءاً بتحرير الأرض والاقتصاد من القبضة الأجنبية. وهكذا، ومنذ 13 نوفمبر 1969 أصبح 54 بالمئة من الرأسمال المصرفي الأجنبي ليبياً، ثم إن هذه البنوك ما لبثت أن أممت فيما بعد بتاريخ 22 ديسمبر 1970.

وكانت هذه الإجراءات السريعة مرفوقة بمنع المقيمين الإيطاليين من بيع ممتلكاتهم دون الحصول على رخصة مسبقة بذلك من وزارة العدل، وكذلك الحدّ من قيمة المبلغ المالي الذي كان بإمكانهم ترحيله معهم إلى إيطاليا. وبرغم ذلك فقد كانت عملية الاستعادة المباشرة للممتلكات الإيطالية بتاريخ 24 يوليو 1970 مفاجئة تماماً للمستوطنين الإيطاليين، خاصة وأن تعويضاً واحداً لم يلح في الأفق.

وفي الحقيقة كان على إيطاليا كما ذكر القذافي أن تعوّض أولاً ليبيا خسائر مرحلة الاستعمار والحرب وليس على ليبيا تعويض ناهبيها. وبتاريخ 3 أغسطس أعلنت الحكومة الليبية للمستوطنين الإيطاليين أنه لم يعد يحق لهم أن يقوموا بأية عملية بيع وأية مبادلة على التراب الوطني الليبي. وهذه الإجراءات الهائلة دفعت الـ 1200 معمر إيطالي

إلى الإسراع بمغادرة ليبيا، ومع ذلك فقد كان رد فعل الحكومة الإيطالية معتدلاً وقد يكون ذلك نتيجة حسابات ميكيافيلية، إذ حاول وزير الخارجية الإيطالية التهوين من هذه الأزمة بأن صرّح أن الثورة الليبية يجب فهمها في إطار واقع ما بعد الاستعمار الذي وصفه بأنه «مرحلة جديدة في تاريخ العالم والعلاقات الدولية». كما علّق بأن العمل الليبي هو «حلقة معزولة لا يجب أن تؤثّر على سياسة التعاون مع الدول العربية».

ولكن كيف يمكن التوفيق بين هذه السياسة التحررية المتصلبة وتصريحات العقيد الأولى والتي كانت مطمئنة جداً للمقيمين الأجانب. يجب أن لا نرى تناقضاً في ذلك، وما أعلن عنه القذافي صبيحة الثورة بما جاء في البيان الأول: «**إن الأجانب المقيمين يجب أن لا يخشوا شيئاً لا على أملاكهم ولا على حياتهم وأنهم وأملاكهم تحت رعاية الجيش وأن الثورة التي تحدث في ليبيا مسألة ليبية داخلية**»[1].

في الحقيقة، أن كل هذه الإجراءات اتّخذها الثوريون للقضاء على أمراض العهد البائد، ولم تكن من منطلق معاداة الأجانب لأنهم أجانب، لذلك لم يكن غرضهم استفزاز المقيمين الأجانب. وهكذا يجب أن تُفهم هذه الإجراءات على أنها موجّهة ضد رموز العهد القديم وكذلك الإجراءات ذات الطابع الثقافي واللغوي المعادية للعرب.

(1) «رسول الصحراء»، لـ بيانكو، ص 121.

ومرة أخرى كان ذلك لهدم النظام القديم وبقاياه وحماته وليس لمعاداة شعوب أخرى.

لقد كان الحكم الملكي يرمي إلى تغريب ليبيا وإبعادها عن الأمة العربية عبر الجالية الإيطالية والجاليات الأجنبية الأخرى وتحويل الشعب الليبي إلى أنماط ثقافية مشوّهة لمجتمع الاستهلاك، وهو ما يمثّل في حد ذاته اعتداءً على الأصل العربي والإسلامي لليبيا وانتمائها إلى الأمة العربية.

وهكذا، كانت الخمرة بمثابة الضمانة الواسعة الانتشار لدى الطبقة المتوسطة لتشرب وتتجرع كأس التبعية ودليل المهانة والمسخ. ورأى الضباط الأحرار في ذلك تحدّياً فأقاموا القطيعة مع هذه العادات التغريبية الهدّامة للذات وللمجتمع. ومن هذه الزاوية يجب أن تُفهم الإجراءات الزجرية ضد الأجانب التي اعتمدها الثوريون حفاظاً على سلامة البلاد وتراثها وأصالتها.

استعادة الثروات النفطية

في إطار برنامج الإنقاذ الوطني الذي اعتمده الثوار مثّلت مسألة استعادة الثروات النفطية امتحاناً جيداً لمدى شرعية النظام الثوري ومثّلت رهاناً خطير العواقب وتحدّياً للعالم الخارجي. لقد واجهت مصر مسألة قناة السويس. أما ليبيا فإنها واجهت مسألة النفط. وجدّدت معركة النفط النضال الذي خاضته الثورة المصرية. والملاحظ أن الثورة العربية في ليبيا استفادت من تجربة الثورة المصرية وذلك لتحقيق النصر على صعيد معركة النفط، ولا زالت معركة النفط تردّد

صداها حتى اليوم في الأوساط الغربية التي لا يمكنها أن تغفر للثورة الليبية إقدامها على ضرب قانون نهب العالم الثالث الذي أقامه الغرب، وما الصورة المشوّهة التي تحاول أجهزة الإعلام الغربية أن تقدم فيها العقيد القذافي والثورة الليبية إلا انعكاساً لهذا الحقد الرأسمالي الاستعماري المهزوم في معركة النفط. وللانتصار في هذه المعركة كان لا بد من التحلي بكامل الحماس والإيمان الذي كان عليه الثوار، فهي معركة أشد ضراوة من معركة إزالة آثار الاستعمار وإجلاء القواعد الأجنبية، وتعود هذه الصعوبة لسببين رئيسيين:

أولاً: لأنها تهدّد مصالح مالية عالمية كبيرة.

ثانياً: لأنها تتطلب خبرة فنية في ميدان صناعة النفط لم يكن الثوار يملكونها، ولربما كان انعدام الخبرة النفطية لدى الثوار هو الذي جعل الشركات تعتقد بأنهم سوف يتراجعون عن أهدافهم عندما يواجهون انعكاسات هذه العوامل.

وفي صبيحة الثورة كان بارزاً للعيان أن ليبيا كانت تتعرض لعمليات نهب على صعيدين. لقد كان الليبيون يستفيدون بالقليل من الثروات النفطية بينما يذهب القسم الأكبر من الثروة إلى الشركات، ولم يكونوا سادة لثرواتهم لأنهم لم يكونوا يمارسون أية رقابة على استغلالها.

فكان الهدف الرئيسي الأول هو إعادة النظر في سعر النفط الليبي ذي المزايا الكثيرة حيث كان يستغل في مواقع قريبة من أوروبا، وهو

نفط من نوعية جيدة. وقد ترك الحكم الملكي، وخلال سنوات، الشركات الإنجليزية والأمريكية تنهب هذه الثروة بحرية كاملة حيث إنها لم تأخذ في اعتبارها مزايا النفط الليبي بل إنها فرضت أسعاراً مخفضة جداً لبيعه، وتلك الأسعار كانت تمكنها من الضغط على البلدان الأخرى المنتجة للنفط، حيث تهدّدها بالاستغناء عن استغلال نفطها، وهكذا كانت سياسة الملك مجحفة في حق ليبيا على صعيدين، حيث كانت تزيد ليبيا فقراً وتدفعها إلى أن تكون بيدق ضغط يستخدم ضد البلدان المنتجة. ولكن الثورة بمجيئها سجلت نهاية سنوات الرخاء للشركات بل إنها أظهرت أن هناك أسلحة يمكن استخدامها للصمود في وجه النظام الرأسمالي العالمي[1].

ولتحقيق أسعار عادلة على صعيد النفط سلكت الثورة، بكثير من الحذر، سياسة جديدة ورفضت الشركات إعادة النظر في الأسعار. وعلى إثر هذا التحدي أخذت المعركة توجهاً شاملاً وبدأت المواجهة في بداية أبريل 1970 واستخدم كل طرف جميع وسائل الضغط،

(1) تمثل مسألة مراجعة أسعار النفط حجر الزاوية في معاداة الغرب للثورة الليبية حيث إنها بفرضها مراجعة الأسعار كسرت سياسة تجميد أسعار النفط المصدّر إلى الغرب والمفروضة منذ صدور مشروع مارشال بعد الحرب العالمية الثانية فهزت توازناً كان مبنياً على استغلال ثروات الشعوب المغلوبة على أمرها، كما أن الثورة بانتصارها في هذه المعركة سببت في دفع البلدان المصدرة للنفط إلى سلوك نفس السياسة حيث لم يعد بإمكانها أن تبرر موقفاً مخالفاً أمام شعوبها. ونتج عن ذلك أن ربحت بعض الأنظمة النفطية العربية من هذا النصر الذي حققته الثورة من الأموال أكثر مما ربحته الثورة نفسها، ولذلك فإن بلداناً نفطية كثيرة مدينة في جزء كبير من ثرائها للثورة الجماهيرية التي دفعت الثمن لتحقيق النصر.

وكان الليبيون أكثر براعة حيث لم يكن خطر المقاطعة ممكناً ضدهم، كما كان الحال بالنسبة لتجربة الدكتور مصدق في إيران، فالوضع العالمي لم يعد مهيئاً لذلك. وبادرت الثورة بوضع العراقيل أمام الشركات وأقامت مراقبة على الإنتاج والمستخدمين وفرضت بعض قواعد المنع، ولم يكن لدى الشركات من وسائل لرد الفعل سوى إجراءات بعيدة المدى.

وفي معركة النفط هذه، انتصر الثوار بفضل كفاءتهم التكتيكية حيث استغلوا التنافس بين الشركات المستقلة والشركات الكبرى وقاموا بالضغط على شركة مستقلة لا يحميها أحد، وكانت خاضعة تماماً لرحمة الثوار وهي شركة «أوكسيدنتال»، فقد كانت جميع أعمال هذه الشركة في ليبيا وعندما هدّدها الثوار بالتأميم أدركت أن ذلك يمثّل نهايتها، ولذا قبلت بشروط الثورة في سبتمبر 1970، ووجدت الشركات الأخرى نفسها مجبرة على سلوك نفس الطريق وقبلت الأسعار التي فرضتها الثورة.

وهكذا قامت الثورة الليبية بتحويل النفط إلى سلاح سياسي وذلك بالاستفادة من ثغرات نظام المزاحمة التجارية. واستفادت البلدان العربية الأخرى من التجربة الليبية التي خلقت ما سُمّي بأزمة النفط في الصحافة الغربية. وعندما استطاعت البلدان النفطية تحقيق نفس المكاسب التي حققها الليبيون على صعيد الأسعار كان على الثورة أن تعود من جديد للمعركة مدعومة ببعض البلدان العربية لرفع أسعار النفط. وبدأت التصريحات تؤكد تحوّل أزمة النفط إلى معركة سياسية.

ففي شهر يناير 1974 أعلن الرائد عبد السلام جلود للشركات الأمريكية أن الثورة سوف تستخدم أزمة النفط كوسائل ضغط ضد الحكومة الأمريكية.

وبعد الانتهاء من تسوية مسألة الأسعار انتقلت الثورة إلى مراقبة الشركات من خلال المشاركة في ملكيتها، وقامت شركة إيطالية بالتخلي عن 50 بالمئة من رأسمالها وذلك مقابل 25 بالمئة من التعويضات واتفاق ينصّ على توجيه تفضيلي للنفط نحو إيطاليا، وقدمت عروضاً من نفس النمط إلى الشركات الأخرى. ومنذ سبتمبر 1978 تمّ تأميم 54 بالمئة من جميع شركات النفط مقابل تعويض. وهكذا استطاعت الثورة بجرأتها أن تقلب قواعد التعامل على صعيد السوق العالمية للنفط، وخرجت من هذه المعركة منتصرة وتأكدت شرعيتها نهائياً وكسب الثوار الليبيين سمعة المدافعين عن العدالة لدى شعوب العالم الثالث كما نعتوا بـ «المزعجين» من قبل الغرب.

وهكذا بدأ المستقبل الاقتصادي للبلاد يبدو أخيراً مستقبلاً واعداً وإيجابياً وأخذت كميات العملة الصعبة تتزايد في الوقت الذي بدأت فيه الكميات المصدّرة تتناقص!؟ وأخيراً تحوّل هذا البلد الصغير الذي طالما أهمل إلى بطل النضال العربي ضد الاستغلال الغربي.

نحو ثورة شعبية

مع ممارستهم للسلطة كان على الثوار أن يسعوا لإعادة الحكم إلى صاحبه الشرعي، الشعب صاحب السيادة، ولم يختلف النظام الجديد عن روح النظام الذي وعدت به الثورة في مراحل الإعداد السري.

وقد بقي القذافي في إطار مجلس قيادة الثورة الناطق الرسمي دون أن يكون منفرداً بالسلطة حيث لبثت القيادة جماعية، وكانت القرارات تتخذ بعد مداولة جماعية تتسع في بعض الأحيان لتشمل مجموعة من المناضلين يصل عددهم إلى الخمسين من الرعيل الأول. وكانت الحكومة تمثّل الأداة التنفيذية لما يقرّره مجلس قيادة الثورة.

وعلى إثر أحداث ديسمبر 1969 بدأت الحكومة ومجلس قيادة الثورة يعملان معاً، من خلال وجود أعضاء لمجلس قيادة الثورة في الحكومة، وهكذا تولّى العقيد القذافي مهام رئيس الوزراء إلى جانب قيادة الجيش ومجلس قيادة الثورة، ولم يكن الثوار ليعتمدوا إطلاقاً على التقنيين والبيروقراطيين، حيث كانوا يستخدمونهم ويمنعونهم من الهيمنة على السلطة[1] ويعود ذلك إلى أن الثورة كانت تهدف إلى إلغاء الوسطاء ومجموعات الضغط الطبقية.

وهكذا لم تكن الثورة لتبني شرعيتها على قاعدة إدارية، وكان الجيش في البداية حليف الثورة الطبيعي ولكن ذلك لم يكن كافياً لأن الثورة التي تكون في خدمة الشعب لا يمكن أن تتقدم إلا بالشعب،

(1) «Libye Nouvelle»، ص 59 و60.

وهكذا قامت الثورة مستفيدة من التجربة الناصرية ببعث طليعة شعبية من خلال إنشاء الاتحاد الاشتراكي العربي وكان هذا التنظيم الذي بُني على أساس التجربة الناصرية يهدف إلى أن يلعب دوراً إيجابياً في بناء الوحدة والثورة العربية.

السعي للربط مع القاعدة ورفض الوسطاء

عندما كان الثوار يعدّون للثورة كانوا يعرفون أنهم بذلك يلبُّون أكثر الطموحات عمقاً لدى الشعب الليبي الذي كانت مشاعره القومية العربية موؤدة، وكانت تنفجر من حين لآخر، ولم يسع الثوار خلال مراحل الإعداد إلى التحالف مع أحد، لا مع شخصيات سياسية أو حزبية داخلية ولا مع أنظمة عربية... وعندما وصلوا إلى الحكم لم يغير الثوار أسلوبهم حيث تجاوزوا الوسائط الإدارية والإعلامية واتجهوا إلى الشعب لشرح سياستهم، وهذا الحوار المباشر بين الثورة والجماهير ينطلق من إيمان عميق بأن الشعب يؤيد موقفهم فوراً، وهكذا فإنه ما من داع لأية واسطة بين الثورة والقواعد الشعبية.

وفي انتظار إعادة بناء الإدارة كانت ممارسة الاتصال المباشر مع القيادة الوسيلة التي تلغي أي محاولة لإقامة حواجز إدارية، ومنذ تلك الفترة كان الإداريون الكبار يشعرون بأن سلطتهم أصبحت محدودة نظراً لكون أي مواطن يستطيع أن يطعن في قراراتهم برفع القضايا إلى مجلس قيادة الثورة مباشرة، وكانت تلك خطوة أولى نحو الثورة

الثقافية وعصر الجماهير. وهكذا فإن هذه الثورة وعصر الجماهير لم يكونا مفاجئين بالشكل الذي ينعتهما به المراقبون الأجانب.

وتأكيداً لهذا التوجه الشعبي ومن خلال ممارسات عادلة قام القذافي بالاتصال مباشرة بالجماهير من خلال زيارات ميدانية مفاجئة لبعض المواقع؛ كالمستشفيات وغيرها. وهذا السلوك جاء ليؤكد أن الشعب بإمكانه أن يثق في الثورة وفي نفس الوقت عليه أن لا يترك مصيره بأيدي البيروقراطيين. هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن الثورة كانت تؤكد من خلال ذلك عزمها على عدم ترك أي سلطة معادية تحتويها من الداخل. لقد كان هذا الاتصال المباشر يهدف إلى تربية الشعب ثورياً وينذر الأعداء ليتجنبوا محاولات الاحتواء... وكان الجيش الطرف الوحيد الذي يمثل موقع ثقة الثورة قبل إنشاء الاتحاد الاشتراكي العربي.

الجيش طليعة الثورة وحارسها

لقد قام دستور 12 ديسمبر 1969 بتكليف الجيش بحماية الثورة ودعمها ومساندة مسيرتها نحو أهداف الحرية والاشتراكية والوحدة، وفي إطار السياسة القومية العربية للثأر من الإهانات والعدوان. كان الجيش مهيئاً للعب دور المدافع. فما من جيش في العالم يرضى بالإهانة. وكما في مصر، كان الضباط في ليبيا يشعرون بالاعتداء على كرامة الوطن، وهم وحدهم القادرون على مواجهة التحدي، وبالتالي فإن الجيش لما يمثله من قاعدة أساسية في النضال في سبيل الوحدة وضد «إسرائيل» التي تمثّل قمة العدوان الامبريالي، كان

مدعواً إلى أن يلعب دوراً رئيسياً في الدفاع عن الثورة داخل ليبيا. فعلى العكس من الإدارة، كان الجيش نظراً لطبيعته العسكرية لا يمثّل الأخطار الجهوية والقبلية، كما كان بطبيعته أفضل القواعد المؤاتية للعمل الثوري القومي، واعتمدت الثورة الجيش كقاعدة وطورته عدة وتدريباً، ووسّعت صفوفه، ولكن الجيش لا يمثّل كل الشعب، ولذلك كان على الثورة أن تمتد إلى أبعد الآفاق الشعبية. فسعت لذلك من خلال الاتحاد الاشتراكي وهذا ما يمثّل تمسكاً بالتصريحات الأولى التي أعقبت انتصار الثورة كما يمثل ضمانة للبُعد القومي العربي للثورة ويُبعد عنها التقوقع الوطني الليبي.

إنشاء الاتحاد الاشتراكي العربي في خدمة الثورة

في يونيو 1974 تمّ إنشاء الاتحاد الاشتراكي العربي على غرار صنوّه المصري، ومثّل هذا الإنشاء انعطافاً في مسيرة الثورة، فحتى ذلك التاريخ كانت شرعية مجلس قيادة الثورة تنبع من قراراته التي كانت تحصل على إجماع شعبي واسع لمحاربتها آثار الاستعمار وسعيها لاستعادة الثروات الوطنية.. إلخ، كل ذلك كان يتجه نحو تعميق القاعدة المعادية للاستعمار والعهد البائد.

ولكن ما إن بدأت الثورة تتأكد على أنها ليست فقط ضد نظام جائر هو العهد البائد، بل جاءت لتبني مجتمعاً عادلاً حتى بدأت تظهر بعض الأنانيات. لقد كانت التوجهات القومية العربية للثورة تدفعها إلى التزام أعمق مع مصر، وقد أدّت السياسة القومية للثورة

إلى بروز أنانيات إقليمية تتغذى بوجود جالية مصرية في ليبيا، وكانت هذه الفلسفة الأنانية العمياء تقول بأنه لا داعي للاهتمام بمصر ولا بالوحدة العربية، ويكفي أن تُبنى ليبيا منفردة ولا تقتسم ثرواتها مع غيرها. لقد كان القائلون بذلك يصفقون لاستعادة الثروات الوطنية (النفط. . . إلخ) ولكنهم لم يكونوا قادرين على فهم البُعد التاريخي الوحدوي للثورة، حيث كانوا يرون أن مكاسب التحرير جاءت لتشبع نهمهم الفردي!

ولتجنُّب إغراق الثورة لمصلحة البيروقراطية والأحزاب كان لا بد أيضاً من إنشاء تنظيم يحقق للثورة دعماً شعبياً يمكن أن يوجّه ضد الأعداء عند الحاجة ولذلك قام أعضاء مجلس قيادة الثورة سنة 1974 بالإشراف على إنشاء اللجان المحلية والإقليمية للاتحاد الاشتراكي العربي، وقد كان النظام الداخلي لهذا الاتحاد يترك القيادة لمجلس قيادة الثورة. وكان العمال والفلاحون والجنود هم قواعد هذا التنظيم، وصدر قانون يقضي بإعدام صاحب أي تنظيم سياسي خارج هذا الاتحاد، وألحقت إدانة الصراع الطبقي التي وردت في المبادىء الأساسية للاتحاد سنة 1974 بمنع الإضرابات سنة 1972، وصدر قانون أصبحت بموجبه الإدارات المحلية خاضعة للجان الاتحاد وذلك لمقاومة ركود الحماس الثوري. وإلى جانب البحث عن الامتداد الشعبي يمثل إنشاء الاتحاد الاشتراكي دليلاً على عمق إيمان الثوار بثورة شاملة عربية في جميع الأقطار العربية تسعى إلى الوحدة. والسؤال الذي يطرح نفسه، ألم يكن في الأمر استعجال، وهل كان بإمكان الثورة في ليبيا أن تستمر في سعيها إلى وحدة عربية سريعة

وبأي ثمن!؟ إن ذلك هو ما يقودنا إلى تحليل أهمية العامل القومي في تطور الثورة الليبية.

خلاصة ما سبق

لقد كان الهدف الذي أردنا إبرازه في هذا الجزء من الدراسة هو منح العامل القومي دور المنظم للقوى الثورية، وقد مكّنتنا التجربة من الرجوع إلى جذور القوميات ومن إبراز قوة الوحدة القومية عندما تستخدم للإطاحة بالأنظمة الفاسدة.

وفي ليبيا أيضاً، كان العامل القومي، الذي كان عبد الناصر أول معبِّر عنه بحق، قد تمكّن من تشخيص طموحات التغيير. وتعتبر حركيات الثورة واحدة في التجربتين الفرنسية والليبية. فالأمة هي السلاح الذي يحمله الثوار ضد النظام البائد. وقابلية هذا السلاح على إحداث التغيير قوية جداً وهي في الوقت نفسه غير قابلة للتحديد الدقيق: «إنها الشعور بالانتماء إلى مجموعة ذات مصير مشترك».

وهكذا تعرّف بشكل يماثل تعريف الكتاب الأخضر للأمة، وليس من الغريب أن تختلف القوميات في الأمور التفصيلية وتتحد في الأمور الأساسية، في تقنيات التغيير مثلاً. ففي فرنسا مكّن مبدأ سيادة الأمة، الفئة الثالثة من القيام بدعاية استفادت منها قبل اجتماع المجالس العامة Etats généraux وكان تأكيد سيادة الأمة يتعمّق بإزالة سيادة الملك وإلغاء نظام الامتيازات. إن سيادة الأمة هي بسيادة الفئة الثالثة في الشعب ومع مجيء الجمهورية وتعميق الثورة فإن

الشعب سيد في سبيل سيادة الأمة، هذه الأمة التي كان مفهومها يختلط بمفهوم الوطن وذلك ضد الحكام الاستبداديين.

وهكذا فإن القومية تقتضي إعادة بناء القوى السياسية داخل البلاد وإقامة نظام تبادل جديد على الصعيد العالمي. وقامت الثورة الفرنسية بإلغاء العرف الدبلوماسي الذي كان يتعامل به العهد القديم وبادرت جيوش الأمة تلقائياً بالردّ على العدوان الخارجي ضد أرض الوطن كما قامت مرحلياً ببعض الاحتلالات وفتحت الثورة الفرنسية عصر الحروب العقائدية.

فما هي، والحال تلك، النقاط المشتركة مع ليبيا؟

إن فحصاً أولياً يمكننا من تحديد بعض الملامح المشتركة، فالثورة الليبية تردّ بالوحدة الوطنية على الدعوات الفيدرالية والإقليمية والمحلية التي كان يرفعها العهد البائد وهي ترفض التدخل الأجنبي، وهي من صنع الجيش طليعة الشعب، وهي تهدف إلى إقامة نظام عادل. وعند هذا تتوقف نقاط المقارنة لأن قومية ليبيا تتجاوز إطار الوطن والدولة بعكس قومية الفرنسيين، وهذه الفروق تجد نشأتها في العلاقات بين القومية والدين.

وفي الواقع فإن الثورة الفرنسية قامت ضد دين الدولة أي الكاثوليكية التي كانت متورطة مع النظام الملكي ومع القوى الخارجية.

ولأسباب تاريخية تتعلق بالاستعمار وبانتشار الإيديولوجيات الغربية، كان للقومية العربية بعدان: أحدهما ديني والآخر علماني،

فمفهوم العروبة مفهوم مركب يعود تركيبه إلى المراحل الأولى لظهور القومية العربية، حيث كان مسيحيون عرب هم الذين قاموا قبل غيرهم بتطوير المفهوم القومي العربي. وهذا ما يؤكده الكاتب هيرفيه بليشو Bleuchot[1]، حيث يضيف معرِّفاً القوْمية العربية بأنها: **«الإرادة المشتركة للعيش معاً لشعب غالبيته عرب ومسلمون»**. وفي هذه الحال فإن العروبة تحل محل العلمانية وتقوم بدور تحييد الدولة إزاء المجموعات الدينية.

ويضيف الكاتب **«يمكننا أن نجد وراء هذا تأثير مصطفى كمال»**. ولكن ما تقدم ليس واضحاً تماماً لأن العروبة لا يمكنها أن تكون بدون إسلام. ففي المرحلة الأولى من الثورة الليبية المطبوعة بالطابع الناصري كانت القومية العربية تتمثل في إرادة إعادة الوحدة والمناعة للأمة العربية، وهي بذلك تقف في وجه الإقليمية والقبلية وحتى الوطنية الضيقة. وهكذا يمكننا التساؤل عن حقيقة ما تمثّله القومية بالنسبة للثورة الليبية أهي هدف أم وسيلة[2]؟

لقد كانت شعارات الثورة ترفع دوماً بأبعاد قومية عربية تلعب فيها ليبيا دوراً قومياً عربياً. وكانت القومية تطرح كشرط لتحقيق الحرية والاشتراكية، وكان هدفها إعادة بعث وطني عربي مسلم موحد وإنشاء مجتمع مبني على المساواة، وهذه الأهداف هي التي كانت تحدد سياسة الثورة الليبية، حيث كانت الوحدة العربية بالنسبة

---

(1) «Libye Nouvelle»، ص 74.
(2) «Libye Nouvelle»، ص 110 و111.

لها وسيلة لتحقيق أهدافها، وهي الشرط الوحيد لتحرير الأراضي العربية ومقاومة الهيمنة الغربية وبعث الثقافة العربية. لقد كانت الوحدة في ذات الوقت الهدف والوسيلة[1] وكان الثوار واثقين من أن الجماهير سوف تسير خلفهم وأنها سوف تلبي النداء بتحطيم الحدود بين الدول والأحزاب والحكومات... إلخ، وهذا ما دفع إلى إنشاء الاتحاد الاشتراكي العربي في ليبيا.

وفي إطار المجتمع كمن الإسلام في بعده الساعي للمساواة، فمبدأ المساواة الإسلامية ظهر في شتى خطب العقيد منذ بداية الثورة، حيث كان يقول: «**إن الإسلام أكثر عدالة اجتماعية من الشيوعية، وهو سابق عنها في عدالته... إن الاشتراكية العادلة لا يمكن أن تكون منفصلة عن عدالة الله وإنه بالتالي لا يمكن بناء عدالة وبناء مجتمع عادل إلا على أساس الإيمان**»[2]. ولهذه الأسباب انطلقت الثورة الليبية على قاعدة إيمان جيدة، افتقرت إليها الثورة الفرنسية المقامة على دين الثورة أو عبادة الأخلاق، الثورة المبنية على «الكائن الأعلى» أو العقل.

ومن الأكيد أن روحانية أصيلة يمكنها وحدها أن تحقق ثورة إنسانية، وبعيداً عن أن تكون مجرد حنين للماضي الإسلامي ظهر الإيمان لدى الثورة مبشراً بعملية مواكبة للعصر ضامناً لاستمرارية النفس الثوري، ولهذا بالذات، أي لهذا الايمان ذي الأبعاد المستقبلية

(1) خطاب بتاريخ 1971/12/12.
(2) خطاب بتاريخ 1969/9/16.

لم تفشل الثورة الليبية. وفي نهاية هذه المرحلة الانتقالية التي تمثلها الحكومة الثورية يمكننا أن نتساءل عما ستؤول إليه الأمور في استمرارية بناء الثورة، هل ستكون الغلبة للقومية العربية أم للاشتراكية الإسلامية، أهي للعامل الديني أم للعامل القومي؟

ونظراً لأن ليبيا ليست معزولة فإنه من خلال علاقاتها بالبلدان العربية يتحدّد نجاح أو عدم نجاح العامل القومي العربي، وتجاوز الإقليميات الداخلية، وفي حال فشل العامل القومي فإن الثورة تصبح مدعوة إلى الاستمرار داخل ليبيا لتحاول إقامة مجتمع إسلامي عادل في القرن العشرين.

ولكن هل يوافق جميع الليبيين على تطبيق المبادىء الإسلامية الحقة جذرياً لا شكلياً؟ ذلك هو السؤال الذي حاول أن يجيب عنه تفجير الثورة الثقافية.



الجزء الثاني

كيف تموت
وكيف تولد الثورات؟



مدخل

الأمة، هي حامل الثورة التي تقوم عليه، ويحدث أحياناً أن تدفع الإيديولوجيات القومية شعوباً إلى الضياع، ففي سنة 1789 قامت الأمة «السيدة» بإزالة النظام القديم دون أن تعترض إرادتها «المطلقة» عوارض هامة، وإذا كانت قد انتصرت على التوجهات الإقليمية وتوجهات أصحاب الامتيازات فإنها لم تصمد أمام الهجمات الثنائية للأعداء الخارجيين والداخليين. وهذا تأكيد متناقض للوهلة الأولى لأن الأمة الفرنسية فرضت روحها التوسعية الهجومية على البلدان الأوروبية الأخرى خلال العشرين سنة الأولى التي تلت تفجرها. لقد تحوّلت الأمة الفرنسية إلى آلة ميكانيكية لقتل الشعوب بما فيها الشعب الفرنسي. ولم يعد لها أي ارتباط بتلك الأمة التي ولدت في ضراوة المعركة التي حدثت لبعث فرنسا الشعبية. فماذا حدث كي تتحول الأمة إلى طلاق مع الشعب «السيد»؟

لقد تمّ كل شيء في باريس وعلى نحو خاص في المجالس البرلمانية، ففي هذه المجالس انفصلت الحكومة الوطنية عن الشعب وثورته. وسنحاول في ما يلي دراسة أسباب انهيار سيادة الشعب على

ثورة الأمة الفرنسية، وسندرس الأسباب الأكثر مباشرة للفشل، وهي أسباب سياسية على صعيد الحياة البرلمانية وأسباب اجتماعية من خلال فشل الثورات الشعبية، الناشىء عن سياسة عدم نضج تاريخي، وأخيراً نشهد موت الثورة الفرنسية بفشل انقلاب بابوف Babeuf.

وأما الفصل الثاني من هذا الجزء والذي يحمل عنوان: «كيف تولد الثورة من جديد؟: الثورة الثقافية»، فإنه سيمكننا من فهم أفضل لأسباب الفشل الفرنسي على ضوء النجاح الثوري في ليبيا. إن فرنسا لم تحقق ثورة مساواة شعبية لأنها لم يكن لديها في تاريخها تجربة مساواة قديمة تستند إليها، لقد قامت الثورة وثبّتت نفسها بالتناقض مع المسيحية ولم تتمكن من فرض نظرة شعبية إنسانية على صعيد فهم الدين، وذلك وصولاً إلى فرض احترام الكرامة الإنسانية، وليس حقوق الإنسان والمواطن، في حين أن التجربة الليبية تختلف تماماً، حيث إن القومية العربية ببُعدها الإسلامي مثّلت المرجع التاريخي العادل المتمثّل في التجربة الإسلامية الأولى، وهي تجربة لا يقلّل من روعتها قصر المدة التي عاشتها.

وهكذا فإن الإيمان الثوري لثورة الفاتح يتغذى من المنبع الإسلامي الأول في عهد الرسول حيث بدلاً من أن تسقط ثورة الفاتح في عقم الثورات القومية التي تشبهت بالثورة الفرنسية نراها تنجو من هذا الخطر باعتمادها البُعد الديني الإسلامي. فالعامل الديني هنا بدا أكثر ثورية من العامل القومي والثورة الثقافية أبرزت جوهر الثورة المدفوعة بالإرادة الإلهية على مدى التاريخ الإنساني،

حيث ورد في القرآن الكريم: ﴿**ولقد كرّمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً...**﴾ (سورة الإسراء، الآية 70) وهو ما يؤكد الكرامة الإنسانية منذ قرون قبل الثورة الفرنسية.



الفصل الأول

كيف تموت الثورات؟

التجربة الفرنسية



مدخل إلى الفصل الأول

إن فشل الثورة الفرنسية يمكن أن يفسّر بأشكال مختلفة. وأسباب هذا الفشل الأكثر مباشرة هي الأسباب السياسية والاجتماعية، فمن الأسباب السياسية نذكر: دخول قوى جديدة إلى المعركة، حيث شكلت المجالس العامة، بفعل التجربة السياسية في الثورة شيئاً فشيئاً، قوة، وغدت مجلساً قومياً «برلمان»، وإذا عُدنا إلى الحياة البرلمانية الفرنسية في جذورها فإن ذلك يتيح لنا فهم الأسباب العميقة الكامنة وراء عدم استقرار الحكومات في تاريخ فرنسا، حيث شهدت مداولة أنظمة جمهورية قائمة على البرلمانات تعقبها أنظمة ديكتاتورية. وهذا ما يفسِّر الأزمات الدورية الناشئة عن الصدام بين اليسار واليمين، وهذه التجربة بقيت طويلاً تمثل الطابع المميِّز للحياة السياسية الفرنسية التي لم تجارها في ذلك سوى التجربة الإيطالية نظراً

للتشابه بين الشعبين، وقد كان ذلك يثير الكثير من استهجان ورفض الإنجليز.

ويؤكد النقاد السياسيون المراقبون للحياة السياسية الفرنسية أن عدم الاستقرار السياسي الفرنسي الدائم يجد جذوره في الثورة الفرنسية، وهذا ما يقود إلى استنتاجهم الأهوج القائل بأن الثورة الفرنسية قد ضربت، منذ البداية، المؤسسات الديموقراطية وقوّضتها، ويقابلون، مبرهنين على ذلك، بين الاستقرار المحنّط للبرلمانات الإنجليزية والحركية المدوية للبرلمانات الفرنسية. وهذه التحليلات تبدو لنا بخبثها نموذجاً معبراً عن العقلية الملتوية للروح السياسية الإنجليزية، وكان عليهم أن يركّزوا نقدهم لا على عدم الاستقرار الفرنسي بل على مبدأ فصل السلطات نفسه الذي ولد أصلاً عند الإنجليز، ونلاحظ هنا أن جمهورية السنة الثانية للثورة كادت أن تلغي هذا المبدأ الإنجليزي لفصل السلطات، ولكن لسبب أو لآخر حافظ الفرنسيون على مبدأ فصل السلطات الإنجليزي، وهذا ما أدّى فعلاً، إلى عدم الاستقرار لعدم مناسبته لروح الثورة.

إن الصراع بين اليسار واليمين الذي وصل إلى درجات دموية بين أقصى اليسار وأقصى اليمين، مرتبط بإيمان ثوري أصيل، وقد كانت فرنسا خلال عهود طويلة بلداً شديد الحرص على المفهوم الثوري ثم حدث أن أصابها الوهن في الأحقاب الأخيرة. إن انعدام الاستقرار السياسي يؤكد على نحو مبسّط أن ديموقراطية حقيقية لا يمكن أن تتعايش مع التمثيل البرلماني وفصل السلطات. وإذا كانت بريطانيا

والولايات المتحدة لم تعرفا ما عرفته فرنسا من عدم استقرار سياسي فذلك لأنهما لم تذهبا في ثوراتهما إلى ما ذهبت إليه فرنسا من تعميق للتجربة الديموقراطية، فهما باكتفائهما بالانتخابات الفردية لم تهتما بالديموقراطية المباشرة.

وهكذا فإن فشل ثورة المساواة في فرنسا يرتبط بالميراث الثقيل لروح القانون وفلسفة عصر الأنوار. لقد أفلتت الثورة الفرنسية من أيدي الشعب لتستقر في أيدي النواب البرلمانيين، فبعد التحام قصير العمر بين الأمة والفئة الثالثة الذي مكّن من إسقاط الملكية ونظام الامتيازات، أخذ النواب المنتخبون شيئاً فشيئاً ينفصلون عن الشعب وانتقلوا من الدفاع عن مصالح الشعب إلى الدفاع عن مصالحهم الفردية أو مصالح طبقاتهم الاجتماعية. وبدأت روح التضامن الشعبي في المجالس الثورية تنهار شيئاً فشيئاً بشكل متزامن لظهور الخيانات والانسلاخات الثورية.

وقد تقدّمت الثورة في باريس منذ أن ظهرت في البرلمان اتجاهات متباينة تعتبر النواة الأولى للأحزاب السياسية. وكان الصراع يدور بين الاتجاهات سعياً إلى السلطة، وكان الجناح اليساري يدفع الجناح اليميني إلى خارج الساحة السياسية كلما تمكّن هذا الجناح اليساري من دعم شعبي يأتيه من جرّاء الأزمة الاجتماعية التي تحرّك الشعب فيستخدمه ضد خصومه السياسيين، وكانت الممارسات الثورية في هذا البرلمان تشهر مرتبطة بحرية الكلمة، كلمة متطرفة قد تتحول إلى إرهابية، وكان النواب يقومون بالمزايدات عندما يتحدثون عن الإرادة

الشعبية التي لا يفعلون شيئاً لاحترامها.

وكان الجناح اليساري للمجلس لا يمثل فعلاً الشعب، إذ كان النواب من جذور بورجوازية، أما المناضلون الذين كان النواب يعتمدون عليهم فإنهم لا يمثلون الجماهير الشعبية وذلك ما أبرزته الدراسات المتعلقة باللامتسرولين، ذلك أن حركة اللامتسرولين لم تصبح المعبِّرة عن التطلعات الشعبية إلا بعد أن مسَّتها الأزمة حيث أصبحت تدعو إلى العدالة والديموقراطية المباشرة. . . ولكن بعد فوات الأوان.

وهكذا نجد أنفسنا ننتقل من النضال السياسي إلى النضال الاجتماعي وهما في الواقع لا ينفصلان، حيث إن نواب الفئة الثالثة لم يكونوا لينتخبوا من صفوف البورجوازية وحدها لو أن الثورة الشعبية حققت نضجها الاجتماعي، فما هو مدلول الجماهير الشعبية؟ إننا نعني بذلك الجماهير المسحوقة في المدن والأرياف، وكل أولئك الذين لم يكونوا ليقووا على الصمود أمام أبسط الأزمات الاجتماعية، والجماهير لم تكن موحّدة على الصعيد الاجتماعي وكانت مليئة بالتناقضات، ومن هذه التناقضات وأكثرها بروزاً التناقض بين المدن والأرياف.

إن الساكن في المدينة كان قادراً على دفع ضريبة السكن، وبهذا وحده «يصبح بورجوازياً». كما تمكّن الحياة المدنية البورجوازية الصغيرة من تكوين وعي سياسي على نحو أسرع مما هو متاح لسكان الريف، ولهذا السبب فإن تعريف «البروليتاريا» الطبقة العاملة ظلّ

طويلاً مقصوراً على الطبقة العاملة في المدن، في حين أنه ما إن وعى الريفيون الأكثر فقراً واقعهم السياسي حتى دخلوا إلى «البروليتاريا»، وهكذا يترتب علينا أن ندرس سلوك الجماهير خلال مرحلة الثورة بحثاً عن آثار لثورة شعبية عفوية.

إن هذه الثورة الشعبية برزت في شكل تيارين متميِّزين وذلك قبل أن تتأثر بالنضال السياسي الشعبي للعاصمة حيث كان هناك تيار ريفي لا يختلف كثيراً عن حركة «الجاكري» Jacquerie (محاربة أصحاب القصور الريفية)، وتيار آخر مدني. وفي هذين التيارين الشعبيين ينفرد التيار الريفي بالعفوية. ففي الواقع كان الفلاحون، الأكثر فقراً قبيل الثورة، لا زالوا يحافظون على الروح البدائية للمساواة، أي روح المشاعات البدائية القديمة والتي تعود إلى العصور الوسطى، وذلك ما كان يجمع بينهم سواء كانوا مجرد عمال زراعيين أو ملاّكين صغاراً، ولكن هذا التيار كان يشكو من ظهور رأسمالية زراعية ذات أصول مدنية، وهكذا فإن تمرداتهم تجد جذورها في الصراع القديم بين المدن والأرياف، فمن المدن يأتي استخدام المال كوسيلة للمبادلة حيث كان الريفيون لا يقوون على دفع «الأتاوات» (الضرائب المختلفة حتى وإن مَلكوا الأراضي، وكانوا يزدادون قلقاً من تحمُّل ضغوط المدنيين، وإن أكثرهم فقراً كان يرغب في امتلاك أرضه، وجميع انتفاضات الريفيين ضد النبلاء وضد المدن كانت ملغومة بصراعات بين مَن كان منهم ملاّك أراضٍ ومن لا يملكها. وهكذا فإن تطلعات المعدمين منهم اصطدمت بالجبهة الموحدة لأصحاب الملكيات.

وزيادة على ذلك، لم يكن لهؤلاء الريفيين المعدمين قادة وأعوان ولا مفكرون يقودونهم، لذلك فإن تمرداتهم العفوية لم تحقق نصراً في الثورة، بالرغم من أنها مثّلت الشرارات الأولى للثورة. وبفعل اليأس الذي أصابهم من الثورة التي سُرقت منهم، أبدى الريفيون نوعاً من اللامبالاة بها ثم ما لبثوا في بعض المناطق أن تحوّلوا إلى صفوف أعداء الثورة. وقد تعمّقت كراهية الريفيين للمدينة بفعل الإلحاد الذي عمّها، وهكذا فإن المحصلة النهائية للثورة كانت كارثة بالنسبة للريف، وقامت الثورة البورجوازية الفرنسية بتشويه الإنسان الريفي الفرنسي بأن نزعت منه جميع القيم والمبادىء باستثناء تمسّكه الغريزي بالأرض. أما العمال الريفيون فإنهم انتقلوا في حركة هجرة من الريف إلى المدينة لينمّوا صفوف الطبقة العاملة المسحوقة فيها.

وإذا كانت الحركة العفوية الريفية مقدّراً لها أن تفشل فلماذا لم تقم جماهير المدن بالاستمرار وتحمُّل المسؤولية في مواصلة المشوار؟ إن ذلك يعود إلى الأسباب التي ذكرناها. إن فقراء المدن لم يكن لهم حق المشاركة في الانتخابات، وبالتالي فإنهم كانوا مبعدين عن ممارسة الحياة السياسية والديموقراطية، وهكذا فإنهم كانوا مهمّشين محرومين من كل خبرة. إن جهلهم السياسي والثقافي جعلهم قابلين ليصبحوا أداة طيعة في أيدي الانتهازيين، ولم تُتَح لهم فرصة التسيُّس باستثناء مجموعة «المسعورين» الذين أبادهم «الجبليون».

ولتجنُّب سرقة الثورة الفرنسية لمصلحة أصحاب الملكيات، كانت الجماهير بحاجة إلى وقت كافٍ لتعميق الثورة الثقافية التي بدأت

عفوياً تفجّرها خاصة في الريف، ومن المؤشرات الأولية للثورة الثقافية نذكر ما اعتبره المؤرخون أفضل ما يمثل ذلك وهو سياسة «محاربة المسيحية والكنيسة». ولا بد هنا من تأكيد حقيقة أن محاربة الدين هذه إذ نعتبرها أحد التجارب الأولى للثورة الثقافية، فإننا لا نقصد بها محاربة الدين في أبعاده السماوية السمحة بل في بُعد الاستخدام الدنيوي للدين، حيث كانت الثورة الثقافية ضد رجال الدين تهدف إلى إعادة الدين إلى أصله، أي دعوة للمساواة ودعوة إلى التغيير والابتعاد عن المظاهر الدنيوية، فكانت الثورة ضد الشكل التنظيمي الكهنوتي ومظاهر البذخ الديني (التيجان الذهبية واللباس الفاخر) والملكيات المادية والامتيازات التي منحها العهد البائد لرجال الدين، الذين حوّلوا الدين إلى وسيلة لتحقيق امتيازات لمجموعات من الناس تدّعي تمثيل الله وتحتكر معرفة الله من خلال معرفتها باللاهوت وباسم الله تمتص عرق الآخرين وتفرض عليهم صيغ عبادة غير عادلة تجعل الفقير فقيراً إلى الأبد والغني غنياً إلى الأبد، أي إنها تكرّس الوضع القائم لفائدة أصحاب الامتيازات.

ومن هنا كانت هذه الثورة عليهم وعلى تيجانهم وصلبانهم وكنائسهم ونُظُمهم محاولة للعودة إلى روح المسيح الفقير والمعدم والذي يرى أنه لا يختلف عن الحُفاة العُراة. وقام أتباع بابوف «المتساوون» باتباع هذه السياسة وحاولوا القيام بانقلاب ولكن بفشلهم انتصرت الثورة البورجوازية. . . ومنذ ذلك التاريخ هبّت رياح الثورة في فرنسا مرات أخرى في سنة 1830 و1848 ثم توقّفت. ولم تستطع ثورة المساواة أن تعود من جديد سوى في القرن

العشرين، وفي هذه المرة في الصحراء في ليبيا حيث وُلدت من جديد بانتقالها من عصر الجمهوريات إلى عصر الجماهيريات، عصر الجماهير، مستخدمة الثورة الثقافية.

الأسباب السياسية:
التمثيل البرلماني والصراع على السلطة

وكما ورد في الكتاب الأخضر: «**إن نظرية التمثيل النيابي نادى بها الفلاسفة والمفكرون والكتاب عندما كانت الشعوب تُساق كالقطيع بواسطة الملوك والسلاطين والفاتحين وهي لا تدري...**»[1]. لقد كانت إيديولوجيات عصر الأنوار هي التي أثرت على فكر وسلوك نواب البرلمان الأول المسمى بالتأسيسي، أي الذي أقرّ الدستور الأساسي، ولفهم الحدّ البعيد الذي تلبي فيه هذه الإيديولوجيات، ومنذ البداية، تطلعات أصحاب الملكيات الذين كانوا مع ذلك محرومين من امتيازات النبلاء. لفهم ذلك لا بد لنا من دراسة وتفحُّص إيديولوجيات عصر الأنوار، وكذلك مفكريه، ودراسة تأثيراتهم على المجلس التأسيسي. وللقيام بهذه الدراسة وذلك للاستمرار في تحليل الديموقراطية البرلمانية، وبدلاً من أن نلجأ إلى تحليل مبني على إحصائيات تحلّل عدد وتركيب نواب المجلس فضلنا

(1) «الكتاب الأخضر»، ص 16، نعتذر للقارىء عن عدم مطابقة النصوص المستشهد بها من «الكتاب الأخضر» لحرفية النص العربي وذلك لأننا اعتمدنا في بحثنا على ترجمة فرنسية لهذا الكتاب، ومنها أعدنا النصّ إلى اللغة العربية.

اللجوء إلى تفحُّص تراجم أهم شخصيات هذا المجلس والثورة الفرنسية، فقد كانوا خطباء وقادة، وقد أثروا بنشاطهم على السياسة التي اتبعتها الأحزاب، وهذا أسلوب أكثر حيوية في تقديم الأمور وإن بدا تبسيطياً إلى حد ما، فإنه ظهر لنا مناسباً لإيضاح العلاقة الغامضة التي تنشأ بين المواطن القاعدي والحكومة في شكل العلاقة بين هذا المواطن والساسة الكبار!

فمنذ ظهور الأحزاب المتصارعة وراء زعمائها، تألمت فرنسا طويلاً من التمزُّق والصراعات التي كثيراً ما ألقت بها في أحضان منقذ أو رجل استطاع أن يدوس كل أشكال الديموقراطية، وكان أول هؤلاء نابليون. ومنذ البداية ولد النظام البرلماني وهو يشكو من عدم استقرار غريب سنحاول دراسته في جذوره، وقد اخترنا استعراض تراجم شخصيات من البرلمان التأسيسي ومن رجال مجلس الاتفاقية أي أول المجالس وآخرها في عهد الثورة. وفي الواقع كان المجلس التشريعي مجرد مجلس انتقالي مكّن الجمهوريين الجبليين من إبعاد المعتدلين، ونظراً لأن أي اختيار للشخصيات هو أصلاً عمل غير محايد فإننا اكتفينا بشخصين: ميرابو ولافييت، بالنسبة للمرحلة الأولى، أي مرحلة ثورة الحرية ومحاولة إقامة ملكية دستورية، كما اخترنا شخصيتين (دانتون وروبسبيير) بالنسبة للمرحلة الجمهورية، وسندرس هذه الشخصيات على ضوء خلفيات بحثنا، إن هؤلاء الرجال قاموا في وقت ما بتمثيل روح الثورة ولكنهم خانوها لأنهم لم يذهبوا بعيداً بما فيه الكفاية في اتجاه عودة السلطة الحقيقية للشعب، وهكذا فإننا سنجد أنفسنا مجبرين على مواجهة شخصيات أخرى ببعضها وهي

شخصيات لم يكتب عنها التاريخ كثيراً لأنها كانت ضائعة في جماهير اللامتسرولين أو في الجماهير الواسعة، ويتعلق الأمر بالمسعورين ومن بينهم جاك رو المسمى بـ «القديس الأحمر».

وفي إطار هذه المجموعة من الشخصيات التي سندرسها، هناك شخصية غائبة، هي شخصية الشعب المجهول، شخصية جماهير المدن والأرياف التي وإن لم يكتب لعملها الثوري النصر، فإنها مع ذلك أثّرت في مسار الثورة، وذلك ما سنحاول إبرازه في مرحلة ثانية، وبعد دراسة فشل الجماهير سندرس محاولة الانقلاب الفاشلة التي قام بها أتباع بابوف الذين كانوا يخططون لمجتمع مساواة جماهيري والذين يقدمون أنفسهم باسم (المتساوين) وإن غلبت عليهم الشتيمة البورجوازية التي تنعتهم بـ «الفوضويين» وقد عرفوا بهذه الشتيمة التي كانوا يطلقونها من جهتهم على البورجوازيين حيث كانوا يرون أن النظام الرأسمالي الذي يسمح للفرد بأن يصيب من خيرات المجتمع أكثر من حاجاته، هو النظام الفوضوي لأنه يبرر الاعتداء على حاجات الآخرين ويخل بالنظام الطبيعي.

رجال المجلس التأسيسي

إن رجال المرحلة الأولى «التأسيسية» كانوا نتاج عصر الأنوار، وكان هذا التيار التجديدي على الصعيد العلمي والإيديولوجي تياراً قارياً أوروبياً، وهو تيار يمكن أن نلحق به قادة الأنظمة الديكتاتورية الفردية المستنيرة كـ فريدريك، ملك بروسيا، وكان صديقاً لفولتير،

وكاترين الثانية ملكة روسيا وصديقة ديدرو، وقد تطور هذا الاتجاه على نحو خاص في فرنسا، وجرت العادة على أن يربط بفلاسفة ثلاثة هم: مونتسكيو وفولتير وروسو. كما ارتبط أيضاً بعمل علمي عُرف بعمل الموسوعيين، ولكي ندرك الحدود التي أثر فيها الفلاسفة على روح المجلس التأسيسي الفرنسي نرى أنه لا بد من تحديد بعض النقاط التاريخية.

الشـروط التاريخية لظهور عصـر الأنوار

لإدراك أهمية المناخ الذي ترعرع فيه فلاسفة عصر الأنوار لا بد من التذكير بالملامح البارزة لنهاية القرن السابع عشر مع نهاية حكم لويس الرابع عشر، فهذا الملك الذي كان شعاره: الملك والدين والقانون، كان يمثّل في ذات الوقت عظمة وضعف الملكية المطلقة، ولهذا كان القرن السابع عشر يقدم لنا لوحة مليئة الأنوار والظلال. ولكن كثيراً ما لم يرَ فيه المؤرخون سوى الجانب العظيم والمضيء وذلك من خلال هندسة قصر فرساي ورواق المرايا والحدائق الفرنسية وباليه وموسيقى لولي Lulli ومسرح موليير الكوميدي وكل الملامح المميزة لما يسمى بالعصر الكلاسيكي. ولكن نظرة عن كثب تكشف أن هذا العصر الكلاسيكي لا يغطي كامل القرن السابع عشر.

إن قبول هذا التقديم المغري لهذا القرن يعني التسليم بالتقديم المغري الذي كان لويس الرابع عشر يودّ أن يتم على أساسه تقييم عهده الملكي حيث إن بداية هذا القرن كانت تقدم صورة أخرى. إنها

مرحلة التآمر، تآمر النبلاء ضد الملك، الذي استطاع القضاء على مؤامراتهم وإخضاعهم، وبعد عصر فروسية النبلاء الذين كانوا يمثّلون فئة متفرغة للأعمال العسكرية جاء عصر تنابلة السلطان وحوارييه الذين كانوا يحلمون بهباته وعطاياه والتي لم يكونوا ليحصلوا عليها بإحراز انتصارات في المعارك، بل بالتزاحم منذ الفجر على باب الملك لتحيته تحية الصباح.

إن هذا التحول في دور الطبقة النبيلة من طبقة مقاتلة إلى طبقة مائعة وطفيلية كلّف الشعب الكثير، وهو الذي كان يمثّل الصورة التي حملتها الثورة على هذه الطبقة. وهذا الملك المستبد لم يكتفِ بممارسة السلطة بل أراد أن يكون المدافع عن دين الدولة، أي الكاثوليكية فما كان البروتستانت يخرجون من الحرب مهزومين ومكتفين بالحقوق المحدودة التي منحها لهم الأمر الملكي الصادر في مدينة نانت Nantes حتى تعرّضوا من جديد للمطاردة التي شنّها عليهم لويس الرابع عشر وتعذيبهم فيما بعد وتشريدهم وإجبارهم على التخلي عن مذهبهم. وهذا ما أدى إلى هجرة العديد منهم إلى خارج فرنسا، وتسبّب في ضعف شديد على الصعيد الاقتصادي لأن المهاجرين كانوا من أصحاب الأعمال النشطين... وهكذا فإن استبدادية هذا القرن الكبير كانت تتمثل في تجديد الإرهاب الديني وإحياء ذكرى حركة التجديد التي عرفها القرن السادس عشر، وكان الاستبداد صنواً للتعصب. وقد تعمّق ذلك بحروب الغزو وحروب الافتخار الظالم، وفي نهاية عهد هذا الملك كانت النقاط السوداء طاغية على النقاط الناصعة وعندما مات لويس الرابع عشر شعر

الناس بشيء من الانفراج.

وبقدر ما كان القرن السابع عشر متميزاً بالحكم الاستبدادي بقدر ما كان القرن الثامن متميزاً بالحرية أو، على الأصح، المطالبة بالحريات: حرية الفكر والمعتقد والتعبير. وكانت نهاية التعسف، ولهذا فإنه في القرن السابع عشر يجب البحث عن أصل برامج عصر الأنوار. وفي مقابلة الحكم الملكي الفرنسي لمثيله الإنجليزي البرلماني الأكثر تحرراً يكمن أصل نظرية فصل السلطات.

لقد أتيحت الفرصة للفلاسفة للذهاب إلى إنجلترا وذلك سواء بسبب أفكارهم النافذة التي تقودهم إلى المنفى، وهذا ما وقع لفولتر، أو بسبب بسيط هو السفر. إن القرن الثامن عشر هو في الحقيقة قرن الانفتاح على الخارج. إذ إن نُخَب أوروبا بدأت تتراسل وتتلاقى وتتجادل في مواضيع الفلسفة والعقلانية، وهكذا كان فريديريك الثاني وكاترين ملكة روسيا صديقين للفلاسفة.

وظهرت في بعض الأماكن من أوروبا أنظمة «الطغيان المستنير». ولكن في فرنسا أمكن للحكم المطلق الصمود رغم انحطاطه لأن فرنسا ذهبت إلى أبعد من غيرها من البلدان في هذا الاتجاه. ويمكن أن يكون هذا هو السبب في وجود العدد الأكبر من الفلاسفة فيها، وكان هؤلاء يتمتعون بكثير من التأثير ونحن نرى أنه من واجبنا محاولة تحديد الطبيعة التي كان عليها تأثيرهم في الثورة.

تأثيـر فلاسفة عصـر الأنوار على الثورة

إن التأكيد القائل بأن فلاسفة عصر الأنوار كانوا المبشرين بالثورة كثيراً ما اعتمد من قِبَل الثوار أنفسهم ومن قِبَل المؤرخين الذين جاؤوا بعد ميشليه، بل وحتى من قِبَل أعداء الثورة. وهذا ما يكاد يحول دون الطعن في ذلك، ولكننا من جهتنا لا نستطيع التسليم بذلك، حيث أشار بازكو Bazcko[1] إلى أنه لم يتم بعد القيام بتحديد علمي دقيق لتأثير فلاسفة عصر الأنوار على الثورة، فمجرد القول بأن الفلاسفة قد هيأوا للثورة لا يكفي... فهل كان تأثيرهم واعياً، وهل كان تأثيراً ملتزماً بالطريق الثوري، الذي يدعو إلى الثورة ويحرِّض عليها.

إن تأثير هؤلاء الفلاسفة على الثورة لم يكن إرادياً، حيث إن أفكارهم وحدها أثارت في ضمائر الناس ردود أفعال لم تكن محسوبة العواقب، وتجمع مواقف الثوريين وكذلك أعداء الثورة على أن لفلاسفة عصر الأنوار مساهمة فعالة وواعية في الثورة، فسواء قدّم هؤلاء الفلاسفة على أنهم آباء الثورة أو على أنهم أصحاب مؤامرة كبرى «فلسفية يهودية ماسونية»؟ فإن كلا الموقفين يمنحان فلاسفة عصر الأنوار دوراً يتجاوز بكثير الدور الفعلي الذي قاموا به من خلال آرائهم. وتعود جذور هذا الخطأ في التحليل والتقييم إلى التقديس الذي أظهره الثوار للفلاسفة حيث قاموا بربط أهمية

(1) Dicto-Critique.

الأسباب بأهمية النتائج وأسندوا بذلك إلى فلاسفة عصر الأنوار وعياً ثورياً لم يكن هؤلاء الفلاسفة يملكونه وهذا التقديس الذي يحيط به الثوريون الفلاسفة معتبرينهم آباء للثورة، اعتبر من قِبلَ بعض المؤرخين[1] محاولة من الثوار لإيجاد جذور لثورتهم والنجاة بذلك من الشعور بأنهم منفصمون تماماً عن الماضي.

ودون أن نسعى إلى ربط الثورة بتاريخ طغى عليه نظام كريه يمكننا أن نجد للثوار آباءً روحيين في الفلاسفة. فالثورة بذلك لم تعد صدفة تاريخية غريبة بل تصبح النتيجة المنطقية لما سبقها. إن هذا التقديم يشفي غليل معاصري الثورة ويروي عطشهم إلى فهم منطقي تاريخي وفكري للثورة. وبشكل موازٍ لذلك فإن تقديس الفلاسفة يمكّن الثوار من تدعيم تقديس الثورة. فالرمزية الثورية تغدو عاملاً تقديسياً، وعاملاً تحليلياً تأكيدياً.

وهكذا، فإنه عندما تمّ نقل رفاة فولتير، في احتفال رسمي، إلى مقبرة عظماء الأمة «البانتيون» بتاريخ 11 يوليو سنة 1794، فإن الثوار الذين قاموا باختيار هذا التاريخ، لارتباطه بالاحتفال بأعياد 14 يوليو، قاموا بنقل رفاة فولتير إلى مقبرة العظماء هادفين إلى التذكير بأن فولتير هو رجل قرن الاستنارة ورجل الدفاع عن الحرية، وكان قد قام بنفس النضال الذي قام به الثوار ضد الحكم الاستبدادي. وهكذا فإنه ليس من الضروري الذهاب بعيداً في تأكيد هذا الانتماء الثوري إلى فلاسفة عصر الأنوار حيث إن أعداء الثورة أكدوه أيضاً

(1) Article «Les lumières».

من جهتم، ومع ذلك فإن تجاوز الرموز والذهاب إلى حد اعتبار الفلاسفة أنفسهم مدبري الانقلاب ضد النظام الملكي يعتبر نوعاً من الشطحات التي لا معنى لها، وذلك ما سنراه من خلال دراستنا لثلاثة من أكبر المبشرين بالثورة والذين اعترف الثوريون لهم بالأسبقية وهم: مونتسكيو، فولتير، وروسو.

من هم على وجه التحديد:
مونتسكيو وفولتير وروسو؟

عندما تواجهنا الفكرة القائلة أن ثمة رجالاً ثوريين يمتازون بقوة الصلابة والتشدّد، أمثال دانتون وروبسبيير، يعود بنا التاريخ قليلاً إلى الوراء للتعرّف على الثلاثة الكبار، مونتسكيو، فولتير، وروسو. والأولان بدورهما يعودان بنا إلى المرحلة الأولى للثورة، وهي فترة الجمعية التأسيسية ومحاولة إقامة ملكية برلمانية ترزح تحت الرقابة القاسية لحزب الوطنيين. في حين أن روسو كان يمثّل المثل والملهم لرجال الجمهورية، ولذلك فإننا لن نتناول هذا الأخير حيث نرى أن تناول الجمهورية يمثّل تناولاً له.

مونتسكيو Montesquieu

إنه بلا شك المفكّر الذي مكّن من الانتقال من العهد البائد إلى مرحلة الثورة. إنه شارل لويس دي سيكوندا Charles Louis De Segonda، عاش بين سنتي 1689 و1755، وهو أحد البارونات وينتمي إلى طبقة النبلاء الصغار، وأحد النواب البرلمانيين عن منطقة

(بوردو) وهو شديد الالتصاق والارتباط بأراضيه وكرومه ولكنه مستقل عن السلطة الحاكمة ويختلف عن رجال البلاط الذين يتمسحون بالعتبات الملكية كما أنه يعتبر أحد الممثلين الأخيرين لهؤلاء النبلاء الأحرار الذين عمل ريشيليو Richelieu ولويس الرابع عشر على تصفيتهم، وكان عالماً وفيلسوفاً ورجل قانون موهوباً يسافر كثيراً ويولي اهتماماً كبيراً للتاريخ. أما أشهر أعماله فهي: «رسائل فارسية» 1724، وهي من روائع الأدب الفرنسي الساخر، اعتمد في كتابتها على الخيار الأدبي، من خلال زيارة شخصين من بلاد فارس إلى فرنسا. ولهذا الكتاب شهرة كبيرة ويعتبر من أمهات كتب علم الاجتماع السياسي. وقد قام مونتسكيو في كتابه هذا بدراسة عدد من المجتمعات الحقيقية التي كانت تعاقبت على مرّ التاريخ، وهو لا يهدف بذلك إلى تغيير العالم ولكن إلى فهمه، وكان يبحث عن نظام يتناسب وطموحاته في ميدان الحرية السياسية. ومثال هذا النظام وجده مونتسكيو في انجلترا المرتبطة بالدستور في نظره.

هذا الدستور الإنجليزي الذي يعلّق عليه آمالاً كبيرة والذي أوحي إليه بنظريته المشهورة عن فصل السلطات، حيث يرى في ذلك الضمانة الوحيدة لمنع الاستبداد الفردي، وقد ركّز النقد الماركسي على البُعد الطبقي لهذه النظرية حيث يرى الماركسيون أن مونتسكيو يدافع عن حرية طبقته ضد الاستبداد الفردي، وذلك بنظريته التي تجعل من مؤسسات وسيطة للسلطة وسائل للضغط على الملك ومراقبة قراراته الظالمة. ومن الأكيد أن مونتسكيو كان مستنيراً في حدود مصالح طبقته. ولكنه كان أيضاً مسايراً لروح عصره وكان معروفاً بحبه

للجمهوريات الفاضلة وتعلُّقه بالدفاع عن الحريات ضد الظلم الملكي، كما كان معروفاً بدفاعه عن الحرية وذلك ما يتناقض مع نواب الجمعية التأسيسية، وقد تمّ انتقاده منذ بداية الثورة من قبل روبسبيير وكوندورسيه وسياس الذين كانوا يتهمونه بالتساهل.

فولتير Voltaire

يمثل فولتير، أكثر من غيره، نموذج أغلبية نواب المجالس الثورية، فهو مثلهم من أصول بورجوازية قمعها النبلاء ومنعوها من الصعود، وكان أعداء الثورة في القرن التاسع عشر يرون أن فكر فولتير والانحطاط الثوري يسيران معاً...

روسو Rousseau

وإلى اسم فولتير يضيف مؤرخو القرن التاسع عشر اسم روسو، كما أن المؤرخ ميشليه عوّد القراء على أن فولتير وروسو لم يموتا إلا بعد أن تمّ تحقيق الثورة على صعيد الأفكار[1]. وفي الواقع نرى أنه من الأفضل فصل المفكرَين عن بعضهما ذلك أن أغلبية نواب البرلمان وجدوا في فولتير المعبِّر عن رأيهم.

أما روبسبيير وسان جوست وغيرهما من «المتطرفين» فوجدوا في روسو المعبِّر عن تطلعاتهم وهكذا فإن روسو لا يمكن أن يمثِّل عصر الأنوار مثلما يمثله فولتير، حتى وإن كان قد أثَّر في النخبة بما كان كافياً لاعتبار حوادث ليلة 4 اغسطس حوادث روسوية.

---

(1) ميشليه، مصدر سبق ذكره، الجزء الأول ـ المقدمة، ص 81.

روسو ينتمي إلى الجمهورية. أما فولتير، ونظراً لأصوله الاجتماعية وأفكاره وحياته، فيتناسب بشكل جيد مع نمط نواب المجالس البرلمانية، فهو بورجوازي وابن لأسرة بورجوازية بخيلة، زاول تعليمه في أشد المدارس الدينية حرصاً وكان ذكياً لا يتحمل غرور أصحاب الامتيازات إلا بصعوبة حيث تعرَّض للضرب من قِبَل فارس مدينة (روان) لوقاحته، فقام باللجوء إلى القضاء رداً على ذلك وكان رد القضاء أن أرسله شخصياً إلى السجن، وهذه الحادثة تعكس بشكل جيد الإهانات التي كان يتعرّض لها البورجوازيون من قِبَل أصحاب الامتيازات النبلاء في ظل العهد الملكي، وقد هاجر إلى انجلترا حيث اكتشف بحماس ما اعتبره أصل الديموقراطية المطلقة.

وهذا الإغراء الذي مارسه النظام الإنجليزي على الفرنسيين هو السرّ الكامن وراء قيام نواب المجلس التأسيسي الأكثر اعتدالاً بمحاولة إصلاح العلاقة بين الملك والأمة بعد الثورة وذلك بالسعي إلى إقامة مَلَكية برلمانية في فرنسا على غرار النظام الإنجليزي، حيث كان هؤلاء المعتدلون يواجهون ظلم الديكتاتورية الفردية بالدفاع عن الحرية، وهي الحرية التي كان بإمكانها أن تمكّنهم من الحصول على المركز الاجتماعي الذي يرون أن كفاءاتهم تمكّنهم منه، وما من شيء ثوري ولا جمهوري في هذه التوجهات. وكل ما في الأمر، أنها معالم توضح تناقضات البورجوازية، وهي تناقضات نجدها عند فولتير حيث كان شغوفاً بمراسلة الملوك المستنيرين المعاصرين له مثل فريدريك الثاني وكاترين ملكة روسيا اللذين منحاه رد الاعتبار لشخصيته، وهو ما كان يطمح إليه، وبمعاشرته «الكبار» سعى إلى

تقليدهم خاصة عندما أصبح مالكاً لقصر في مدينة جنيف، ومن البورجوازية ورث صفة التجارة التي مارسها ببخل حتى كاد يصبح مرابياً، وبالرغم من ذلك حافظ أيضاً على صفته كفيلسوف معاد للتعصب الديني. . .

إن هذا الرسم السريع لشخصيات رجال كبار يعتبرهم اللاشعور القومي الفرنسي منجزين للثورة، يمكّننا من إيضاح السبب الذي يمنعنا من اعتبار فلاسفة عصر الأنوار صانعين للثورة، ونودّ أن نؤكد أنهم أعدّوا العقول لتكون قابلة لإنهاء الاستبدادية والحكم الفردي، حتى ما كان منه منفتحاً أو مستنيراً، وهم أقرب إلى روح ثورة الحرية منهم إلى روح المساواة، وهي ثورة لم تحقق مداها وهي ما زالت إلى اليوم تنتظر مَن ينجزها في فرنسا.

وسوف نرى فيما يلي كيف أن هؤلاء الفلاسفة يعكسون حتى بداية ومَنتصف القرن الثامن عشر، وبشكل جيد، الحالة النفسية للثوريين الأوائل.

رجال بدايات الثورة

من المجالس العامة (5 مايو 1789)
إلى نهاية المجلس التأسيسي (1791)

لتشخيص الفكر السائد في المرحلة الأولى من الثورة الفرنسية، وقع اختيارنا على وجهين هما: ميرابو Mirabeau ولافاييت La Fayette، فلماذا هذا الاختيار؟ لأن هذين الرجلين ساهما في تحقيق

الانتقال من العهد القديم إلى حقبة الإحياء الثوري. إضافة إلى الشعور الوطني بالصراع القائم بين المجلس الوطني والملك وكذلك إلى المقولة الشهيرة التي قالها ميرابو: «**لقد دخلنا المجلس بإرادة الشعب ولن نخرج إلا بقوة الحراب**». أما بالنسبة للافاييت فإنه الرجل الذي تعترف به الولايات المتحدة، وبالتالي فإن الرجلين يعتبران ممثلين للنواب الذين تمّ انتخابهم من طرف الفئة الثالثة، في الوقت الذي كان فيه الفرنسيون لا زالوا خاضعين للحكم الملكي مع احتمال إمكانية المصالحة بين «النظام القديم» و «الأمة» التي كانت وقتذاك لا زالت واردة لأن فكرة «الأمة» لم تقترن بعد بفكرة «الجمهورية»، وهذا ما يفسّر حقيقة أن قسماً من النبلاء استمدّ أفكاره من عصر الأنوار واستطاع الالتحاق بشيء من الحماس بالفئة الثالثة منذ بداية الثورة، الأمر الذي يمثّله جيداً ميرابو، الوجه البارز للبدايات الثورية والشخصية المرموقة للمجلس الوطني.

ميرابو: رمز النبالة المنتهية

يعتبر الكونت هونوريه غابرييل ريكيتي ميرابو Honoré Gabriel Riquetti Mirabeau (1794-1749) من الوجوه الغريبة جداً في بداية الثورة، ويبدو أنه رجل مخضرم، عاش في العهد القديم وفي ظلّ الجمهورية، كما أن الجدل والخلاف حول هذا الرجل غير المصنّف يثاران هنا وهناك. إنه شخصية الظل والأنوار، وهو يمثّل نبلاء المقاطعات أحسن تمثيل. وفي خضم الصراعات لم يستطع معرفة مكانه، فمن شعبية مطلقة إلى كراهية مطلقة. لقد عاش حياة أولى

اعتراها الفشل وإن عرفت بعض ومضات العبقرية، أما الحياة الثانية فهي التي خلقت مجده، رغم احتوائها على بعض الكبوات. إن حياة ميرابو يمكن تلخيصها كالآتي: عشق جامح وإقدام على المخاطر، وهو لم يحتفظ منها إلا بالجانب المضطرب حتى اندلاع الثورة، وقد تميزت حياته بالجانب الفضائحي من مجون وفسق، وإقاماته في السجن. إنه بركان لا يهدأ، و «مطارد نساء». ومن المفارقة أنه رجل فاضل وشجاع وكريم وهو كذلك رجل حرب وسياسة، ولا يمكن أن نعرف ميرابو إلا في إطار النشاط الاجتماعي المحيط به[1]. وعندما تمّ الإعلان عن «المجلس التأسيسي» فرض ميرابو نفسه عليه بفضل غريزته السياسية وتعابيره المؤثرة وبنيته المدهشة، وقد كان في البداية المحرّك الأول لجميع التعديلات الكبرى... من إلغاء الحقوق الإقطاعية إلى مصادرة أموال رجال الكنيسة وإحداث التعيينات والتخصيصات.

إلا أنه أصيب بالخوف الذي جعله يبطىء مجرى التعديلات حتى لا تقع المجازفة بفقدان توازن فرنسا وذلك بقلب النظام القديم والسير نحو نظام يتم تحديده. وقد كتب ميرابو: **«عندما ندخل في قيادة ثورة فإن الصعوبة تكمن في الإمساك بها وليس في توجيهها»**[2]. إن أول فشل عرفه ميرابو كان خلال شهر اكتوبر 1789 عندما رفض المجلس مشروعه في اختيار الوزراء من ضمن

(1) ميشليه، مصدر سبق ذكره، ج 1، ص 103.

(2) TULARD, «Histoire et Dic. de la Revolution»، ص 988.

أعضاء المجلس التأسيسي. ومنذ ذلك التاريخ أصبح مشغولاً بالدفاع عن الملكية الدستورية وذلك بدعم السلطة التنفيذية. وكانت هذه فرصة لخصومه لاتهامه بالخيانة. وكانوا يأخذون عليه تسريب الأسرار إلى البلاط ونشرها. وحول هذه النقطة بالذات لم يتفق المؤرخون لأن ميرابو نفسه لم يدحضها البتة. وكان أن ذهب في ظن المتساهلين أن ميرابو أعطى نصائحه للملك الذي لم يولِها من الأهمية شيئاً في حين كان آخرون يتحدثون عن خيانة موصوفة لا غبار عليها، ويأخذون عليه حياة المغامرات التي كان يعيشها وعن أصوله الارستقراطية. والاحتمال الأقرب هو أن ميرابو شعر بأن الثورة يمكن أن تجعل منه رجلاً منحطّاً بل وخائناً، الأمر الذي جعله يسترجع ضميره وشعوره بانتمائه الطبقي. ومع ذلك فقد ظلّ البلاط يعتبره رجلاً عديم الثقة، كما يعتبره الكثيرون من أعضاء المجلس التأسيسي محل شك وريبة. وختاماً فإن ميرابو كان محظوظاً إذ مات في 7 أبريل 1794 أي قبل أن تندلع الثورة التي كان يخشى قيامها، لقد مات ميرابو فاقداً للاعتبار والشعبية.

لقد مثّل ميرابو إلى حدٍّ ما رمز النبالة التي صفقت لاجتماع المجالس العامة، أملاً في تحديد ومراقبة نفوذ الملك مع البقاء أساساً، مخلصة للحكم الملكي. وعندما مات فإن النبالة عامة وحتى المتحررة منها بدأت تجلب لنفسها شبهات وطنيي الفئة الثالثة وذلك منذ يومي 5 و6 اكتوبر وهما اليومان اللذان أخذت الثورة فيهما منعطفاً جديداً. وهو ما حدا بكثير من النبلاء إلى الانطلاق في طريق الهجرة التي أصبحت منذ ربيع سنة 1794 خطراً على فرنسا، إذ إن موت ميرابو

كان رمزاً لنهاية زمن المصالحة وعلامة على انتقال السلطة، فابتعد «جناح يميني» عن الثورة مدفوعاً من طرف بعض الوطنيين البورجوازيين المنحدرين من أصول وفئات لا تتمتع بالامتيازات.

وهناك رجل آخر يمثّل بدايات الثورة، ستمكّننا دراسة شخصيته من تحديد أفضل للبرنامج الثوري للأرستقراطيين الذين ساندوا الجمعية التأسيسية وفي نفس الوقت من رسم حدود برنامجهم الإصلاحي الناتج عن عصر الأنوار، والأمر يتعلق بلافاييت.

لافاييت La Fayette

إن مجرد ذكر اسم لافاييت يقترن مباشرة في ذهن الفرنسيين بعدد من الأفكار منها:

- النضال من أجل استقلال الولايات المتحدة الأمريكية.
- تكوين الحرس القومي.
- تصميم الراية الثلاثية الألوان.

ويعتبر لافاييت الوجه الذي يمثّل صغار الجنرالات البسطاء الذين يخططون ويحسبون في خدمة الأمة حسب طريقتهم وذلك لترسيخ نفوذهم. وقد افتتح عصر العقلية المتشبهة بالبونابارتية[1] التي تملأ تاريخ فرنسا ولكنها كانت دوماً خاسرة، ولا نذكر هنا سوى آخر أعمالها المتمثّل في العصيان المسلح في الجزائر الذي قام به الجنرالات

(1) نسبة إلى نابليون بونابارت.

الخمسة ضد ديغول، حيث كان هؤلاء دائماً خاسرين في الوقت الذي ظنوا فيه أنهم سيكونون أسياد الموقف. وهناك نماذج أخرى من البونابارتيين الحقيقيين مثل ليكليرك Leclerc الذي يهمنا أمرهم لأنه يساعدنا في بحثنا لمعرفة أسباب إفلاس الثورة الفرنسية وهو بحث سيصل بنا إلى إدراك أفضل للأمل الذي جاءت به الثورة الليبية والتي حملت لجموع الليبيين ما رفضته الثورة الفرنسية لجموع الفرنسيين، إذ إن إفلاس الثورة الفرنسية قضى وعلى المدى الطويل على الديموقراطية التي كان من الأجدر أن تكون الأساس الذي يُبنى عليه النظام الجمهوري.

وأنه بإمكاننا أن نرسم للافاييت ملامح عديدة بعضها لطيف وبعضها أقل لطفاً. على عكس ميرابو ذي الشخصية القوية في إسرافها الهائل، فإن لافاييت لا يمكن تقديمه بشكل متناقض بين منطقتي الظل والضوء، فهو «رجل شريف» حسب تعبير أهل القرن السابع عشر، وهو رجل «بين بين» كي لا نقول إنه دون المتوسط. ولم يكن مجهولاً عند قيام الثورة، فمن بين جميع أعضاء النبلاء «التي نصّبت نفسها مؤتمنة على المجد العسكري»[1] كان لافاييت الجنرال الوحيد الذي يتمتع بالشهرة. وكما كتب ميشليه الذي لم يكن متعاطفاً بصفة خاصة مع أهل النبالة: **«لقد كان جميع الجنرالات مشاهير غامضين ككل كبار الأسياد في فرنسا إلا واحداً فقط، كان وحده يمكن أن يشدّ الاهتمام وكان رغم أنف البلاط، أول من**

(1) «Dic-Critique»، ص 459.

شارك في حرب أمريكا، **إنه الشاب الأشقر لافاييت**». وقد استنقص ميشليه ما يمكن أن يحمله رسم الملامح من إطراد: «**لا أحد يشك في الدور المبالغ فيه الذي منحته إياه الثورة**». في حين أن غينيفي Gueniffey كتب ملاحظاً: «**إن انحطاط الرجل لا يمكن أن يخفي كل ما تستطيع شخصيته تجسيده**»[1].

ورغم انحداره من أسرة «نبيلة عالية» وغنية فإنه هرب من حياته العائلية الرتيبة بمسقط رأسه في أوفيرنيي Auvergne بحثاً عن حياة أقل اختناقاً، «فتطوّع» ضمن الأوائل عند العصاة في أمريكا، وكأغلب معاصريه فإنه شارك في الكفاح الذي قام به الاستقلاليون ضد انجلترا وذلك في الأراضي التي ستصبح بعد ذلك الولايات المتحدة الأمريكية وقد انبهر بجورج واشنطن، القائد العام للجيوش الأمريكية، الأمر الذي جعله يقبل الفكر الإصلاحي و «التحرري» الأمريكي. وفي سنة 1778 عاد إلى فرنسا لمحاولة لفت انتباه الفرنسيين للقضية الأمريكية ونجح في جعل فرنسا ترسل حملة عسكرية لنجدة واشنطن تحت قيادة روشامبو Rochambeau. وبعد سنة كان لافاييت أحد الفاعلين في انتصار «يوركتاون» المعركة التي شهدت هزيمة الإنجليز وانسحابهم.

وعند عودته إلى فرنسا سنة 1785 بدأ لافاييت المرحلة الثانية من نشاطه السياسي مستغلاً بطولته خلال حرب تحرير الولايات المتحدة

---

(1) MANCERON: «La FAYETTE», L'Etat de la France pendant la revolution», p. 275-6.

الأمريكية، وأصبح نائباً يمثّل النبالة ومعتبراً نفسه جورج واشنطن الفرنسيين، حتى إن روبسبيير الذي لم يكن يمسّه بالكلام الجارح حمّله نوعاً من الوصولية بقوله فيه: «**إنه مزاحم صغير لمونك Monk أو كروميل Cromwell، وذلك لاستغلاله لشهرته وصيته كبطل لحرب العلمين**»[1]. وقد لعب لافاييت بحق دوراً كبيراً في الأيام الأولى للجمعية التأسيسية منافساً في السيادة ميرابو نفسه.

ومع انضمامه، كميرابو، إلى خط «الوطنيين» فإن لافاييت سهل انتظام عمل المجلس مقترحاً الانضمام إلى الفئة الثالثة، حيث كان يحلم بثورة على الطريقة الأمريكية، وكان أول من طرح اقتراح مشروع «إعلان حقوق الإنسان والمواطن». وكان كل شيء يسير في البداية بشكل طبيعي بالنسبة له حيث تمّ انتخابه نائباً لرئاسة المجلس وذلك في 13 يوليو 1789، وبعد الرابع عشر من يوليو قام بتهنئة الباريسيين بثورتهم، ووقع انتخابه كقائد عام للميليشيا البورجوازية التي طلب استبدالها وتعويضها بـ «الحرس القومي».

فهل كان يفكر في جعل الحرس يقوم على حمايته وحماية أصدقائه وكذلك على تحقيق طموحاته؟ هذا ما يعتقده روبسبيير الذي كان يشتبه دوماً في لافاييت بأنه يطمح إلى الديكتاتورية.

لقد رسم السابع عشر من يوليو أحد قمم انتصاراته السياسية، فقد استقبل الملك في قصر البلدية مانحاً إياه الراية الثلاثية الألوان

(1) روبسبيير، «الخطابات». خطاب يوم 28 أكتوبر 1792، ص 39.

التي قام بابتكارها. وقد صرّح خلال تلك المناسبة: «**أقدم لكم هذه الراية التي ستقوم بدورة حول العالم**». ولقد كان تأثيره كبيراً في ذلك العهد. وكان يحلم بـ «خلق حزب وسط بين الارستقراطية الشنيعة والنظام القديم والشعب»، و «دعمه بكل الثقل الملكي وذلك بإدخال لويس السادس عشر في هذا المشروع»[1]، حسب رأي روبسبيير. ولكن، تماماً مثل ميرابو، أخذ لافاييت يشك في الوطنيين بكونهم يريدون جرّ الثورة بعيداً ابتداءً من أكتوبر 1789 خلال المسيرة نحو فرساي، حيث حاول عبثاً إيقاف الجمهور ولكنه لم يفلح.

وابتداءً من تلك الفترة أصبحت تتأكد شيئاً فشيئاً صفته كرجل معتدل مناصر للحكم الملكي البرلماني، في حين أن الثورة بدأت تتجذر وبدأ البعض يفكر في قيام الجمهورية. وهكذا فقد لافاييت شيئاً فشيئاً شعبيته. وسجل احتفال «الفدرالية» حداً لمجرى حياته الثورية، فقد اشتبه به البلاط الذي يتهمه دوماً بأنه ليبرالي، كما اشتبه به الوطنيون وخاصة منذ أن هاجمه مارا Marat في حملة إعلامية عنيفة. ولم يبقَ من سند للافاييت سوى من أصبحوا يسمّون بعد ذلك بالمعتدلين Feuillants، وعصبة من الصحفيين في «الجريدة العالمية» Universelle Gazette، و «صديق الوطنيين» و L'Ami des patriotes، و «جريدة باريس» Journal de Paris.. الخ، ورغم هذا السند الذي دفع ثمنه غالياً[2] حسب قول روبسبيير فإن

(1) روبسبيير، «الخطابات»، ص 22.

(2) روبسبيير، خطاب يوم 28 أكتوبر 1792.

حياته السياسية انتهت بعد حادثة «شون دي مارس» Champs de Mars، يوم 17 يوليو، حيث استقال من منصبه كقائد عام للحرس القومي في بداية شهر أكتوبر. ولم يبق له أي أمل في قيام ثورة تخدمه وذلك بعد ذبحه لعدد كبير من الوطنيين على هيكل الوطن عندما تجمّعوا بسلام وهدوء لتقديم عريضة تطالب بمحاكمة لويس السادس عشر[1].

وبعد إبعاده من قبل الملك وكذلك الوطنيين، بقي لافاييت وفياً لفكرة الحكم الملكي الدستوري، وبعد العاشر من أغسطس وسقوط النظام الملكي سافر إلى الخارج وتمّ ايقافه من قِبَل النمساويين، إن لم يكن قد سلم نفسه لهم. إن فشل لافاييت يعدّ فشلاً «للوطنيين» الذين تمنعهم أصولهم الاجتماعية من التمكّن من متابعة وفهم الدور المضاد للنظام الملكي الذي اتجهت فيه الثورة.

وبقي لافاييت سجيناً لمدة خمس سنوات، ولم يطلق سراحه إلا بطلب من الجنرال نابليون بونابرت، وذلك بعد الحملة على إيطاليا، إلا أنه لم ينضمّ إلى الامبراطورية وعاد إلى الساحة السياسية الباريسية متأخراً أي سنة 1830 وقام بالهتاف للملك لويس فيليب Louis Philippe، في شرفة قصر البلدية، واعترف أن نظام الملكية البورجوازية هو النظام الذي تمنّاه طوال حياته. وعندما مات لافاييت بباريس سنة 1834 حاز على كثير من الأمجاد والشرف من قِبَل النظام الملكي الحاكم.

---

(1) روبسبيير، «الخطابات»، ص 25.

رجال الجمهورية

دانتون وروبسبيير

لقد اقترن اسمي دانتون Danton وروبسبيير Robespierre، كثيراً بالثورة إلى حد الطغيان على غيرهما وذلك لكونهما عاشا جميع مراحلها. ويعتبر هذا الأمر إحدى مآثرهما، نظراً لشدة الصراع على السلطة داخل المجلس. وقد كان الرجلان ضمن الجناح «اليساري» للمجلس وكذلك ضمن مجموعة الضغط التي تسمى «الجبل» Montagne. وقبل دراسة المواجهة بين هذين الرجلين نودّ أولاً وفق بعض تعريفات الكتاب الأخضر التطرق إلى الكيفية التي استطاع بها جماعة «الجبل» استبعاد الزمر الأخرى المزاحمة لهم.

ميلاد حزب «الجبل» والصراع من أجل السلطة

تعريف «الأحزاب» في الكتاب الأخضر

إذا نظرنا إلى تعريفات الأحزاب من خلال الكتاب الأخضر فإننا نجد أنها تكون دوماً ديكتاتورية، إنها لا تمثّل سوى مصالح طبقة معينة وذلك بعيداً عن حقيقة التمثيل والدفاع عن مصالح الشعب. وفي الحقيقة فإن «الحزب يتكوّن من ذوي المصالح الواحدة والرؤية الواحدة، أو الثقافة الواحدة، أو المكان الواحد، أو العقيدة الواحدة. هؤلاء يكوّنون الحزب لتحقيق مصالحهم أو فرض رؤيتهم أو بسط سلطان عقيدتهم على المجتمع ككل»[1]. الأحزاب في حقيقة الأمر

(1) «الكتاب الأخضر»، ص 19.

هي مجموعة من الطوائف التي تتصارع من أجل النفوذ مدّعية تمثيلها للشعب الذي يفوّض لها أمر سلطاته. ولكن بتوالي الإنابات والتفويضات، نصل إلى ديكتاتورية القرار الذي يُتخذ باسم الشعب «إن الحزب يقوم ممثلاً لشعب، ثم تصبح قيادة الحزب ممثلة لأعضاء الحزب ثم يصبح رئيس الحزب ممثلاً لقيادة الحزب»(1).

وفي الختام نجد أن أسلوب الأحزاب لا يمكن إلا أن يكون ضاراً بالمجتمع. إن سير دواليب الأحزاب في الأنظمة البرلمانية يمكن من فهم أفضل للأساسيات والتجذيرات المتعاقبة للثورة التي تمّ فيها استبعاد جناح «يميني» في المجلس من السلطة من طرف جناح «يساري»، إلى أن سقطت السلطة بين أيدي الجبليين. وبما أن هذه الديموقراطية البرلمانية لا تعمل ولا تتحرك إلا بالصراع فإنه لم يبقَ بعد استبعاد الحزب المعارض إلا استبعاد «المتآمرين والمتمردين» من أجل المحافظة على اللعبة السياسية إلى حين يحتدم الصراع بين القادة أنفسهم من أجل التمثيل الواحد والشخصي «لإرادة الشعب». هذه الأساليب الآلية تفسّر لنا كيف أنه من الخطأ البحث في خلفية الصراعات البرلمانية عن الصراعات الاجتماعية.

وإجمالاً فإن جميع رجال «الاتفاقية» كانوا من صغار البورجوازيين وهو ما يبرهن على أن الصراع كان من أجل النفوذ الشخصي الذي يعتبر مفتاح العقدة لكل الحياة البرلمانية للثورة.

(1) «الكتاب الأخضر»، ص 23.

وتحليلات فيريه Furet[1] تصبّ كلّها في هذا الاتجاه رغم أن فرضياته وأهدافه كانت مغايرة لما تسعى إلى تأكيده. ولإدراك العاقبة المأساوية لهذه النزاعات خلال حكم الاتفاقية الجبلية يجب أولاً توضيح الأساليب الآلية التي مكّنت من استبعاد المنافقين من جميع المناصب والتي مكّنت كلاً من دانتون وروبسبيير من الوصول إلى مركز إدارة «الجبل».

مسيرة الجبليين نحو السلطة

لقد انتقلت السلطة خلال مرحلة المجلس التشريعي من أيدي المعتدلين وهم أنصار الحكم الملكي البرلماني إلى أيدي الجمهوريين الذين كانوا بدورهم منقسمين بين جيرونديين Girondins وجبليين Montagnards، وهو ما جعل المرحلة اللاحقة ترتكز في سيرها نحو السلطة على استبعاد الجيرونديين ثم بعد ذلك - وتحت حكم الاتفاقية الجبلية - وقع النضال ضد المتآمرين والمتمردين وهم المسعورين والهيبرتيين Hébertistes، نسبة إلى هيبر، وكذلك المتساهلين.

خلال هذه المرحلة بالذات من النزاع تم استبعاد دانتون.

(1) «Furet Pense la Revolution», p. 83.

إبعاد المعتدلين «Feuillanst» في عهد التشريعية

لقد قرّر نواب الجمعية التأسيسية حلّ الجمعية حال استكمال مهمتهم، وأصدر أعضاؤها مرسوماً ينص على أنهم لن يتقدموا لانتخابات المجلس باقتراح من روبسبيير واضمحلت الجمعية التأسيسية بإرادتها بعد الاقتراع الذي وقع في 3 سبتمبر 1794 والذي أقرّ الدستور.

وعندما أعلن الرئيس في خطابه الختامي: «**لقد منح المجلس الوطني للدولة دستوراً أساسياً يضمن كذلك الملكية والحرية**»، لم يكن أي شيء من هذا القبيل ثابتاً. وكانت فرنسا منقسمة حول النظام المدني لرجال الكنيسة وزادت الحوالات الحكومية المتردية في تفاقم الأزمة الاقتصادية، ولم يعد الملك يحلم سوى بتدخل خارجي لصالحه في حين أن العناصر الأكثر تقدماً ضمن الوطنيين كانوا لا يفكرون إلا في تنحية الملك عن عرشه. ومنذ فرار الملك فَقَد الشعب الثقة فيه، وتطورت فكرة «الجمهورية» خاصة في النوادي الباريسة للكوردليين Cordeliers واليعاقبة Jacobins.

وبعد ذلك لم يعد المجلس التشريعي سوى مجلس انتقالي مكّن من إبعاد اليمين عن المجلس «الفيان»[1] نسبة إلى نادٍ تمّ إنشاؤه بعد الانشقاق عن اليعاقبة، و «يتعلق الأمر بانشقاق وليس بعملية

(1) «Dic. Critique,» p. 366-372.

تطهير»[1]، وبذلك غادر آخر المعتدلين نادي اليعاقبة. لقد كان المعتدلون يمثلون بالفعل الشغل الشاغل لقانونية الجمعية التأسيسية، ولكن وقع تجاوزهم من خلال الاتجاه الذي أخذته الثورة. وكان قادتهم يمثلون الحكومة الثلاثية للمجلس السابق وهم بارناف Barnave ودي بور Du Port ولاميت Lameth، وكان هؤلا مبهورين بميرابو Mirabeau ولافاييت La Fayette، إلا أن خطأهم كان يتمثل في كونهم كانوا يعتبرون الثورة قد انتهت في حين أنها في بدايتها. وخَلَفهم بعد ذلك اليعاقبة أو الجبليون.

صراع الأحزاب

فمن هم الجيرونديون وماذا كانوا؟ ثم لمن تعود الفائدة من استبعاد المعتدلين؟ يبدو الأمر غير واضح لأن الجيرونديين لم يكوّنوا «مجموعة» إلا غداة الحكم.

وقبل إبعادهم بدا الجيرونديون وكأنهم قد وُصفوا بثلاثة تسميات مختلفة هي البريسوتان Les Brissotins نسبة إلى الصحفي بريسو Brissot، والرولنديون نسبة إلى رولاند Roland الذي كانت زوجته تدير صالوناً، وأخيراً الجيرونديين نسبة إلى إقليمهم في منطقة بوردو (الجيروند).

لقد بدأ استبعاد الجيرونديين بسبب الصراعات المختلفة مع الجبليين. وكانت أولى هذه الصراعات وأهمها تتعلق بمشكلة

(1) Ozouf «dict. critique», p. 374-885.

الحرب[1] إذ إن البريسوتان كانوا من أنصار حرب الإشاعات لتحرير الشعوب من طغاتها وتحصّلوا على وزارة في شهر مارس 1792 في عهد الجمعية التشريعية ولكن الملك كان أيضاً من أنصار الحرب، وبما أنه أصبح محل شك منذ فراره حيث اتهم بعدم إخلاصه للأمة فإن الارتياب يمكن أن يعود بأثره في حال الفشل على البريسوتان. ولقد كان روبسبيير ضد الحرب لأنه كان يرى أنه في حالة خسارتها فإن ذلك سيكون مؤشراً لنهاية الثورة وكان يعتبر أنه من الواجب أولاً، القضاء على الأعداء في الداخل قبل كل شيء.

أما النقطة الثانية التي وقع عليها الخلاف فكانت «مجازر سبتمبر» وكذلك الكومونة الثورية التي حققت في 10 أغسطس سقوط الملك، وهو ما جعل الجيرونديين يشمئزون من المجازر إذ أدركوا أنه كان يمكن أن تشملهم، فالقيام بمهمة الوزارة في عهد الملك وفي مثل تلك الظروف يمثل في الحقيقة أمراً خطيراً. وبما أنهم كانوا شرعيين أكثر من الجبليين فإنهم كانوا يكرهون تدخلات الكومونة التي يدفعها اليعاقبة للتصرّف على هذا النحو. وفي عهد الاتفاقية المسماة بـ «الجيروندية» حاولوا استبعاد الأعضاء الأكثر خطراً من الكومونة أي الذين كانوا مسؤولين عن «مجازر سبتمبر» وكان ذلك خطأ كبيراً إذ إن الكومونة ردّت على الإيقافات بتنظيم مظاهرات في يوم شعبي، مجتاحة في 2 يونيو 1793 مقر الاتفاقية وطالبة طرد «المتمردين والمتآمرين».

---

(1) روبسبيير، «الخطابات»، وخاصة خطاب 10 أبريل 1793، ص 83 وما يليها.

هكذا نشأ حزب «الجيروندنيين» خلال مداولات الدعوى. وفي الحقيقة لقد أُخذ عليهم عدم تشدّدهم الجمهوري وكذلك ترددهم على الصالونات وميلهم الكبير لنظام حكم غير مركزي، ثم أخذ الجبليون مكانهم.

الجبليون والصراع ضد «المتآمرين»

لقد اشتقّ الجبليون تسميتهم من موضعهم في مجلس الاتفاقية إذ كانوا يحتلون المقاعد العليا في القاعة[1]، وفي وسط المجلس كان يوجد النواب الأكثر اعتدالاً وكانوا يحتلون المكان المنبسط La Plaine في حين كان يجلس في الأسفل النواب غير الهامين وقد خصّص لهم المستنقع Le Marais وقد فرضت هذه الأسماء المستعارة وجودها رغم أنها كانت تزعج الفرنسيين الذين كانوا يتمنون أن يكون نواب الأمة أكثر اتحاداً وجدية من أن يسموا أنفسهم هكذا بمواقعهم في المجلس (جبل ومستنقع يسار ويمين... إلخ).

وفي عهد الاتفاقية الجيروندية كان الرجال الأكثر نفوذاً وطاعة هم رجال «الحكومة الثلاثية»: دانتون ومارا وروبسبيير.. وبعد اغتيال مارا Marat لم يبقَ سوى دانتون وروبسبيير. وطالما بقي الوطن في خطر فإن «الجبل» بقي ملتحماً. فكان كل شيء يدار بشكل بارع من قبل لجنة الخلاص الوطني، أي الحكومة الثورية والعنف. لكن ما إن

(1) OZOUF «Dic, Critique», p. 404: 14.

تحسّنت الوضعية خارجياً وداخلياً حتى انقسموا، فكان الصراع مع المتآمرين.

إن أتباع روبسبيير Les Robespierristes الذين كانت لهم الغلبة يحتلون مكاناً وسطاً بين المسعورين والهيبرتيين من جهة والمتساهلين من جهة أخرى. ولم يكونوا أنصاراً للمساواة أو العدالة الاجتماعية لا عن اقتناع مثل المسعورين ولا بنوع من الديماغوجية كالهيبرتيين. ولم يكونوا كذلك مغترّين بالمال المشتبه فيه مثل المتساهلين. لقد كان أتباع روبسبيير يحبون الفضيلة والجمهورية وفوق كل ذلك كانوا يحبون ممارسة السلطة باسم الشعب.

بعد هذا التذكير السريع بمختلف الصراعات في صلب المجالس يمكننا الآن الانكباب على دراسة ملامح دانتون وروبسبيير وإننا لا نسعى إلى إعادة محاكمة هذين الرجلين اللذين، رغم أخطائهما الثابتة رَمَزا في وقت ما لمفهوم الأمة الفرنسية، دون إدراك منهما للدور الكوميدي الذي لعباه.

ملامح رجلين جبليين

دانتون وروبسبيير

في الخامس من أبريل 1794 سقط دانتون Danton ميتاً وهو أحد أنشط العاملين على سقوط الحكم الملكي. وفي نظر معاصريه وعدد كبير من المؤرخين كان موته ترسيخاً لـ «انتصار خصمه ومنافسه روبسبيير». ودون الدخول في الأحكام المسبقة نودّ أن نتثبت من هذا

الصراع الأخوي بين رفيقين في الثورة. أيجب الافتراض أن هذا الصراع كان يغطي اختيارات سياسية مختلفة، واختلافات إيديولوجية تجنباً للسقوط في الاشمئزاز من الأهوال، اختيارات جبلها طعم النفوذ!؟ وكما بيّنته دراستنا في الصفحات السابقة فإن الاختلافات بين رجال السياسة في المجالس لم تكن ضخمة. فكل الجبليين كانوا مواطنين مؤمنين بالثورة وكلهم صوّتوا من أجل قتل الملك كما شجعوا جميعاً أحداث يوم العاشر من أغسطس وكذلك الجمهورية.

حتى وإن عوّدنا المؤرخون على دراسة الملامح المتناقضة والمتقاربة بين دانتون وروبسبيير فإن شخصيتهما لا تهمنا كثيراً بقدر ما تهمّنا المضامين الثورية التي كانا يجسدانها. وبدلاً من مقارنة النزيه بـ «المعبود الفاسد» كما فعل ماتييز Mathiez[1] فإنه من المهم بالنسبة لنا معرفة كيف استطاع هذان الرجلان أن يصبحا رمزين للثورة وما هي تصورات الثورة التي تتواجه من خلالهما.

لقد ركّز أتباع روبسبيير (النزيه) على المحتوى الأخلاقي، معتبرين أن دانتون (المعبود الفاسد) يمثّل الانحلال والفساد وكان ماتييز هو الناطق الرسمي باسمهم عندما أعلن في كتابه «**لماذا كنا أتباعاً لروبسبيير؟**». إن ذلك كان من أجل الدفاع عن روبسبيير. مضيفاً: «**إن كان لي ما أحمله على روبسبيير فإن ذلك لن يكون من أجل قبوله الانفصال عن أحد الديماغوجيين المتعطش لإشباع الرغبات والذي باع نفسه لكل من أراد شراءها، للبلاط وللاميت Lameth، للممونين**

(1) انظر: Etudes sur Robespierre, «Le Mathiez», p. 50.

كما لمناصري الثورة المضادة أو لأي فرنسي رديء. لقد كان مواطناً يشك في النصر ويعدّ في الظل سلاماً مخجلاً مع العدو وثوري مخادع أصبح يمثل الأمل الكبير للحزب الملكي، كلا؟ ولكني أحمل على روبسبيير لأنه انتظر الانفصال عنه أكثر مما كان ينتظر منه»[1].

لقد اتهم سان جوست Saint Just دانتون في القضية التي رفعها ضده بالفساد والخيانة والانهزامية وهي أهم الحجج التي تحدّث عنها. ومن الطبيعي أن يقوم أتباع لينين Lénine بتبنّي خطاب الحاجة والفضيلة لتأكيد موقف روبسبيير.

ومقابل هذا نجد أسطورة دانتون التي ولدت خلال القرن التاسع عشر حيث بهر دانتون الرومنطيقيين الذين جعلوا منه عملاقاً أسطورياً لأنهم أحبّوا فيه جانبه الاندفاعي الحماسي والمتّقد بالعاطفة. ووجدت فيه الجمهورية الثالثة جداً لغامبيتا Gambetta رجل «الوطن في خطر». وبصورة عامة فإن مدّاحي دانتون يحجبون باحتشام ثراءه المشبوه، وخموله[2]، وأصدقاءه الذين كانوا غير جديرين بالاحترام، ويرفضون الربط الذي يقوم به اليعاقبة بين ما هو شخصي وما هو عام في حياة دانتون. وضمنياً فإنهم يبرهنون أيضاً على الفساد الذي عمّ المجلس وبالتالي عن الفساد الذي عمّ جميع المجالس الجمهورية الفرنسية حيث تلتقي الإنابة والامتيازات في نفس المستوى، مما جعل النواب يتعوّدون على نسيان مصالح الذين انتخبوهم، وهو ما جعل

(1) نفس المصدر، ص 49.

(2) OZOUF, «Dic, Critique», p. 256.

أنصار دانتون يبرهنون استدلالياً على «شرعية وصحية» الفضائح الكبرى للجمهورية الثالثة والتي حطمت كل الأرقام في هذا المجال. وأخيراً فإننا ندرك أن ما كان يمثل قاعدة الصراع بين دانتون وروبسبيير هو تحديد دور النائب الممثل للشعب وكذلك مسألة العلاقات الحساسة بين الأخلاق والسياسة.

ويبدو أن أنصار دانتون منحونا فرصة الاختيار بين «العنف» و«الفساد» بينما يردّ أنصار روبسبيير بالعنف على الفساد، وتبقى المحتويات الثورية هزيلة حيث إن هذا الصراع يبقى صراعاً خاطئاً وغير صحيح إذا لم نتهم الأسلوب البرلماني كله الذي يشجع الفساد ورغبات الديكتاتورية.

وإذا عدنا إلى الرجلين اللذين أثارا كثيراً من العواطف يمكننا أن نكتفي بعرض كاريكاتوري مقدّمين دانتون كوطني ضجر بكثرة ضعفه، وروبسبيير كجمهوري صارم وفاضل تجعل منه صلابته عدواً للكثيرين، وهو ما يبدو لنا سراً يكمن وراء المجابهة بين هذين الرجلين، أي البحث عن المصالحة بين القلب والعقل. إن ما يفتقده رجال الثورة هو العقيدة وحب المطلق وروح البر وهي العناصر التي تمكن من إصلاح ما هو فاسد، أي الربط بين القلب والعقل. وبعيداً عن التعلّق بالله وهو الأساس الثابت والممكن للأخلاق فإن الإنسان يبقى دوماً خليطاً بين الملائكة والحيوانات، ومذنباً لا يمكنه الصمود أمام الإغراءات أو أخلاقياً متزمتاً يدين غيره باسم فضيلته. والصحيح أن دانتون كان نموذجاً خطيراً لأنه كان يفتقد إلى الضمير

الخلقي. كما أن روبسبيير لم يكن أقل منه في ذلك لأن السلوك الأخلاقي لا يجب أن يكون سلاحاً لسحق الآخرين أو لتنمية الكبرياء. ومن وجهة النظر الدينية البحتة فإنه يجب التساؤل إذا كان روبسبيير بكبريائه ليس مذنباً للغاية كدانتون لأن الكبرياء لا يتماشى مع الإيمان بالله.

إن ملاءمة الأخلاق والسياسة والثورة الاجتماعية داخل قلب الإنسان لا يمكن تحقيقها إلا في عالم مليء بالإيمان، وهذا ما كان ينقص الثورة الفرنسية. إن الإيمان هو الملاذ الوحيد الذي يمكّن الإنسان من الحفاظ على التوازن السليم بعيداً عن العواطف الإنسانية والأنانية الذاتية، وعلى العقيدة الثورية الجامحة.

دانتون: الرجل ذو الضعف الإنساني الكبير

يمكن تقديم دانتون كميرابو Mirabeau إذ يملك مثله بنية جسدية مثيرة وموهبة في الخطابة ومجاملات مريبة، وتماماً كميرابو برهن دانتون عن مواهبه بفضل الثورة التي كانت بمثابة فرصة الحظ بالنسبة له. فمنذ الثالث عشر من يوليو 1789 نزل إلى الشارع خاطباً في الحشود وواعظاً. وقبل ذلك لم يكن سوى محام صغير، جاء إلى باريس من مسقط رأسه شامباني Champagne للنجاح في مهنته. وكان من حظه أن وجد نفسه في حي شعبي لفرع الطليعة للكوردليين Cordeliers وهو ما مكّنه من ممارسة مواهبه كخطيب وواعظ شعبي. ومن المحتمل أن يكون قد ساهم في إعداد الأيام الكبرى التي تمّ فيها التحضير ليوم العاشر من أغسطس وسقوط

الحكم الملكي، وهذا أمر ممكن ولكنه غير مؤكد لأن سان جوست[1] اتهمه خلال المحاكمة بكونه لم يظهر خلال الأيام الكبرى وإنما كان ظهوره قبلها أو بعدها. ومن خلال «ملاحظات روبسبيير ضد أنصار دانتون» يبرز أن دانتون فضّل منذ البداية جعل الإنابة سلماً لبلوغ الثروة متنازلاً بدون تردّد أو اهتمام عن مصالح أولئك الذين انتخبوه. ومنذ عهد التأسيسية لم يمانع في الانضمام إلى المعتدلين إما لضعفه أو لنهمه فقد كان منجذباً نحو ميرابو الذي سدّد عنه ديونه المالية كمحام.

ومنذ الساعات الأولى للثورة تحوّل دانتون إلى أحد المعتدلين لا يسعى سوى إلى حكم ملكي دستوري ولا يسكت عن المناداة بالمصالحة بعد أن كان الخطيب والواعظ الشديد الحمية لنادي الكوردليين. فبعد عملية الإعدامات التي وقعت في «شون دو مارس» Champ de Mars حيث وقع اغتيال ألفين من المواطنين العزل من طرف حراس لافاييت وسجن آخرين قام دانتون بالانسحاب إلى موطنه في «أرسيس سور أوب» Arcis-sur-Aube وعاش هناك هانئاً ومحمياً من طرف أصدقائه في السلطة. وفي يوم 10 أغسطس وهو يوم الحوادث التي كانت سبباً في بلوغه السلطة لم يصل باريس إلا ليلاً، وبذلك وجد نفسه مرغماً على الانقياد والمشاركة في اليوم الذي شهد سقوط الحكم الملكي.

إذن، فإن محصلة نشاط دانتون خلال الأيام الكبرى كانت هزيلة.

---

(1) «ماتييز»، مصدر سبق ذكره، ص 120 و134.

وهذا ما لا يتطابق مع دانتون الذي وصف في أعمال المؤرخين الرومنطيقيين. حيث أكد دانتون، حسب ما قاله هيغو Hugo، بكل يقين: **«لقد كنت أحدهم في 14 يوليو وفي 6 اكتوبر وفي 20 يونيو وشهدت اليوم الكبير في 10 أغسطس»**[1].

وإذا لم تتأكد شهرة دانتون كثوري فعّال فماذا يمكن أن نقول في انتسابه للجمهورية ووطنيته؟ إن دانتون الجمهوري لم يكن دون شك ساعياً للجمهورية مفكراً فيها، فالعلاقات التي يحافظ عليها مع ميرابو، وَمَن حوله، عند بداية الثورة، كانت تجعله يقبل عند الملك أو عند دوق أورليون Le Duc d'Orléans الذي انضم للثورة من خلال طموحاته السلالية. فدانتون لم يكن رجل مبادىء لأنه لا يظهر أي تعلق بقوة وصرامة الفضيلة الجمهورية والتي أراد انتصارها كل من روبسبيير وسان جوست. وبعد أن اتصل دانتون بخدم البلاط الذين يتجسسون علىٰ المجلس أصبح يتصل بالناس الذين يدبرون الدسائس مع العدو. وهنا أيضاً لا يمكن أن نمنحه شهادة الفضيلة الجمهورية.

فهل كان دانتون كما تقدِّمه الجمهورية الثالثة أسطورة أم شيئاً آخر؟ يحتفظ له التاريخ بصورة «دانتون منقذ الوطن»، أي الرجل الذي قاد اجتياح سنة 1792 والذي عارض التقهقر وراء نهر لالوار La Loire ونظم تجنيد 300 ألف رجل عندما كان وزيراً للعدل أو

(1) أوزوف، مصدر سبق ذكره، ص 238.

ذلك الذي استعجل حال عودته من بلجيكا تجنيد 30 ألف رجل في ربيع سنة 1793، ثم قرّر خلال الصيف تجنيد أربعمائة ألف رجل وأعلن قيام الجيش الثوري.

وعموماً فإننا نحتفظ لدانتون، هذا الذي استطاع إثارة الحمية في المجلس عند ساعات الشدة بقوة نبرته بـ «العدوى التي تسري من انتشار كلامه». وقد قالت عنه المؤرخة مونا أوزوف Mona Ozouf: **«إن كل الرسوم الشخصية لدانتون تمثل رسم ايبينال Epinal التي تنشرها الكتب المدرسية للجمهورية الثالثة، وهي بدون شك، وبشكل متناقض الأكثر صحة. وإذا كانت فصاحة دانتون تأتي بالعجائب فإن ذلك يعني أنه كان ينبه صارخاً لكل خطر يعترض الوطن»**[1].

فهل هناك تناقض بين هذا التصرف «الوطني» لدانتون الذي نظم الجيوش وبين تورطاته السياسية، وانهزاميته وخياناته التي تم اتهامه بها؟ إذا اعتبرنا بقية الحكاية فإننا سنتعرّض لعدد كبير من الوجوه السياسية التي كان يمكن أن يكون دانتون نموذجاً لها، وسوف تمكننا من توضيح حالة دانتون أو على الأقل فهمه.

إن الجمهورية الثالثة تقدّم لنا في بدايتها رجلين يتفقان بشكل قريب مع صورة دانتون. وهما غامبيتا Gambetta رجل «الوطن في خطر» الذي يجب أن لا يُنسينا تيير Thiers الانهزامي. وأفضل من

(1) أوزوف، مصدر سبق ذكره، ص 252.

ذلك نموذج بيتان Pétain، وهذا يمنحنا صورتين متناقضتين للوطنية. بيتان Pétain سنة 1914 الذي أعاد تنظيم الجيش والذي لا يتفق في شيء مع بيتان العميل النازي خلال الحرب العالمية الثانية. وليست لنا حاجة في ردّ اتهامه بالضعف إلى سنّه المتقدم، بل نعزي ذلك إلى هشاشة الأساس لما يُسمى بـ «الوطنية» عنده.

إن «الوطن» هو الأرض التي تشدّ إليها الجذور وعادات في التفكير والحياة. إن الارتباط الذي يشدّ إلى الوطن هو بحق عاطفي وأساسي. ويمكن أن يزول في حالتين مختلفتين أساساً:

الحالة الأولى: وهي إيجابية للغاية ترتكز على اعتبار أن الأرض جمعاء هي وطن الإنسان وهو ما يعني مواطنية العالم، أما **الحالة الثانية** فهي سلبية للغاية وترتكز على التخلي عن الوطن الذي يعتبر حبه إحدى المبادىء الأساسية للإنسان أي حالة الخيانة التي لا تمنح أي أهمية للقيم والمبادىء.

لقد كان في طبع دانتون الكثير من البدائية والانفعال والشهوانية، وهذا ما يمنع الاستغراب من معرفة أنه استطاع الدفاع عن وطنه بكثير من الشجاعة وكان مستعداً في كل حين للتصالح مع العدو إذا طالت حالة الحرب كثيراً. فتناقضات دانتون تتأتي من نقص في مبادئه، وتماماً مثله مثل ميرابو فإنه يصنّف ضمن رجال **«المرحلة الجمالية للوجود»** حسب تصنيف كيركغارد Kierkegaard، في حين أن روبسبيير كان رجل أخلاق. إن دانتون رجل الفطرة واللحظة وهو غير قادر على إقامة تواصل لحياته على ضوء مبدأ ما. لقد أصبح

ثورياً صدفة، وأصبح له أعداء صدفة، ودفع ثمن جرائمه على المقصلة كذلك صدفة!؟

لقد وُجِدَ دانتون، كما تبيّن ذلك نهاية حياته، من أجل التمتع بالحياة ودون إعطائها معنى. إن ميله للنساء والخمر وأصدقاء المسرات يدلّ على أنه ضلّ وتاه في مقبرة الثوريين ويمكن أن يكون مفتاح ملامحه حبه للمال الذي يجعل الحياة سهلة.

وهذا المال سيكون الثابت الوحيد في حياته كما بيّنه انتهازه لمركزه داخل المجلس لشراء الممتلكات الوطنية بمال البلاط وفق الشهادة الدامغة لرسالة من ميرابو، أو كذلك لانتهازه لوضعه كوزير للعدل ومسؤول قريب من الجيوش للاغتراف من خزائن الجيش البلجيكي، وأخيراً انتهاز فرصة الدور الذي لعبه كـ «زعيم» سياسي للاتجار مع بعض الأصدقاء في شركة الهند.

إن الأجيال اللاحقة تحتفظ لدانتون بأنه كان محكوماً عليه من أجل «التساهل» في وقت كان فيه، مثل عدد كبير من الفرنسيين، منهكاً ومتعباً بسبب العنف. وتوضح أوزوف Ozouf: **«الدعم فرضية التساهل الظرفية، إنه لا تعوزنا الدلائل: دانتون أصبح بورجوازياً ميسوراً، والزوج السعيد لفتاة صغيرة ويريد إنقاذ أصدقائه المشكوك فيهم والمنهكين، ويرغب في الراحة، وباختصار فإن البطل كان منهكاً. . .»**[1]. والإشكال برأي هذه الكاتبة يكمن في معرفة ما إذا كانت هذه الرحمة المفاجئة نتيجة الإنهاك الذي أصاب قوى المحارب،

(1) أوزوف، OZOUF, «Dict, Critique», p. 254.

علماً بأن دانتون لم تكن له سمعة وصيت التساهل، أم أن الأمر - حسب نظرية مختلفة - كان يكمن في معرفة ما إذا لم يكن قبول وممارسة العنف سوى مرحلة عرضية وأن التساهل هو جوهر طبيعته وسياسته. إن المشكل يكون حقيقياً، إذا أطلقنا عليه اسم «التساهل»، أو التسامح الذي كان دانتون يتصف به لحماية أمثاله. وإذا قبلنا بأن تصرف دانتون يفتقر إلى التواصل بسبب فقدان المبادىء فإنه لن يكون بمقدورنا تحويله إلى مصلح، وبطل للتسامح و «رجل ذي طاقة» باستطاعته إدراك «الغفران لأولئك المحرومين» كما فعلت أوزوف، إلا إذا كان هناك تعلّق بمبدأ «جمهورية الخلان والأنذال» والتي فتح لها دانتون وأصدقاؤه الطريق، وتسعى أوزوف للدفاع عنها.

إن الدفاع اليوم عن إنسانية دانتون وتزوير عيوبه وتحويلها إلى فضائل لا يدخل في باب إعادة الاعتبار لدانتون، ولكن ذلك يهدف إلى إيجاد أعذار لرجال السياسة الذين يقع ابتلاؤهم بالتعرّض للشبهات. إن ذلك يبدو لنا حالة ووضعية لا يمكن الإمساك بها. فدانتون له العذر لأنه كان رائداً. وعلى هذا الأساس فإنه يستحق كل العناية، وعلى هذا الأساس أيضاً يستحق كل الانتقادات لأن في شخصه ترتسم صورة النائب ذي الضمير المختنق. وذلك مع البدايات الأولى لعصر الجمهوريات. هذا النائب الجمهوري الذي أصبح في أيامنا لا يمتلك أعذار السذاجة البدائية التي كان يمكن أن يعذر بها دانتون. وعلى العكس فإن روبسبيير كان مختلفاً عنه تماماً إلى درجة أن التناقض بين الرجلين لا يمكن إلا أن يكشف عن مظهر كاريكاتوري مضحك ومبكٍ في آن معاً.

روبسبيير «النزيه» أو الفضيلة الإنسانية

إنه لمن الصعب جداً عدم القيام بالمقارنة بين ملامح روبسبيير ودانتون ما دام هذان الرجلان استطاعا، ومنذ أن أعاد راديكاليو الجمهورية الثالثة رد الاعتبار لدانتون تجسيد نوعين من السلوك السياسي، وإن كان رأينا الشخصي لا يعطي أهمية كبرى للأفراد بقدر ما نهتم بأدوارهم، فإنه ليس من الأهمية في شيء أن يمثل دانتون أو روبسبيير اتجاهاً معيناً للثورة كان يمكن أن يمثّله رجال آخرون مكانهم، ونحن لا يمكننا التخلص من ممارسة الأسلوب الذي يرتكز على إعادة فتح قضية هذين الرجلين مع الالتزام بالانحياز لأحدهما. فهذه اللعبة خطرة لأنه برغم مظاهر انحياز الرأي الشخصي الذي لا يمكن التراجع عنه والذي يمكن أن تكتسبه إعادة نشر قضايا الثورة، مع ذلك، فما من مؤرخ يمكنه الاستخفاف وتناسي أن جوهر الموضوع لا يرتكز على إعادة الاعتبار لرجل ما أو اتهامه بقدر ما يرتكز على دعم أو تقويض نوع من التصور والإدراك للحياة السياسية. وهذه لعبة خطيرة إذ إنها تجلب بالتأكيد بفعل الهجمات الشخصية نوعاً من الانحطاط والتشويه للمثل الذي ندافع عنها والقيم المغلوطة التي نريد قطع دابرها.

ولكن ظروف الإنسان لا تسمح له ببلوغ المثل الأعلى من وراء حجاب الحقيقة حيث الخير والشر يبدوان أمرين مختلطين. وبالتالي فإن الأمر الأكثر صعوبة يتمثّل في الانتخاب لمقاضاة رجل مفقود منذ زمن وذلك في محاولة للحكم سلباً أو ايجاباً بما إذا كان هذا الرجل

سياسياً مخلصاً أو فاسداً منحطاً.

وفي حالة روبسبيير لم يكن الرهان رهان فساد إذ إنه ومنذ الثورة وقعت تسميته من طرف اللامتسرولين وتعميده بـ «النزيه» وقد اعترف له المنشقّون عنه بكماله وعفّته. وقد عكست مقولة ميرابو Mirabeau فيه: **«سيمضي بعيداً لأنه يؤمن بكل ما يقوله»**، الرأي الذي يشترك فيه جميع النواب. وإذا كان روبسبيير قد عاش كل مراحل الثورة دون وهن فإنه يدين بذلك بدون شك إلى رسوخ مبادئه التي لم يحد عنها أبداً، وهو ما جعله يستقر في ارتكازه عند المدّ والجزر الذي عرفته الثورة، ولكن أيضاً عند الهدف المراد بلوغه حيث إنه مارس منذ بداية الثورة نوعاً من التمثيل الغريب للجمهورية الثورية ليس فقط في نظر الفرنسيين ولكن أيضاً في نظر أوروبا كلها، وقد ندم الترميديون وحزنوا بألم في عهد الامبراطورية والإصلاح، على الإثم الذي اقترفوه في حقه وذلك بقتلهم، من خلال فشل روبسبيير، للجمهورية الشريفة وإسقاطها. ونحن نعلم أيضاً أن نابليون Napoléon اعترف وأقر طوال حياته بإعجابه بروبسبيير. في حين أن الثوريين الذين نجوا من الإعدام ظلّوا يدينون له إلى ما بعد سنة 1838 بالإجلال، وكان يمثّل في نظرهم سلطة الشعب، ونقلوا ذلك الميراث إلى شبابهم الصاعد[1].

ولقد جاهر اشتراكيو الجيل الأول بإعجابهم اللامحدود بروبسبيير إلى درجة جعلت ماتييز Mathiez يقول: **«إنه ليس من المبالغة في**

(1) ماتييز، «دراسات عن روبسبيير»، مصدر سبق ذكره، ص 233-236.

شيء عندما نقول إن الاشتراكية خلال سنة 1830 تماماً كالاشتراكية الإنجليزية. . . تنبعثان وتصدران عن بوناروتي **Buonarroti**، وعن طريق بوناروتي تصدر عن روبسبيير»[1]. وإلى اليوم أيضاً فإن المشنعين بروبسبيير يعترفون له بأنه: «**الرجل الذي استطاع أن يتكلم ويبدي رأيه وأنه يمتلك نفوذاً غريباً في الرمزية لم يتم البتة توضيح لغزه**».

هذا هو، إذن، منحدر النتاج التاريخي لروبسبيير. ولكن قبل الوصول إلى الخلاصة، يجب علينا معرفة ماذا كان هذا الرجل الذي يثير الكثير من العواطف حقاً، كما يقول فيه ماتييز Mathiez في خاتمة حديثه أن روبسبيير «**كان رائداً ملهماً وداعية للثورة**».

إن الاتهامات التي كان وقعها ثقيلاً عليه والتي كان عرضة لها، بعد منحه فضيلة لا غبار عليها. إن الاتهامات التي ألصقت به على أنه «**ديكتاتور وإرهابي**»[2]. هذه الاتهامات تم دحضها حيث إن ماتييز برّأه واعترف له بكونه رائداً للينين في حين أن مؤرخين آخرين صبّوا عنفهم عليه لأنهم يرون فيه جداً لستالين، ونحن نلمس هنا عاقبة هذا النوع من العمل. إن أي عقل راشد وسليم من البديهي أن لا ينسب جرائم ستالين إلى روبسبيير الذي كان رجل زمانه، يملك عيوبه وميزاته. وإذا كان ما يهمنا هو أمر روبسبيير وعصره فإن أسهل سبيل يتمثّل في تركيز البحث عن ماهية هذا الرجل وعن الخط الذي انتهجه قبل الثورة لمحاولة إدراك الأسباب التي جعلته يمثّلها

---

(1) ماتييز، «دراسات عن روبسبيير»، مصدر سبق ذكره، ص 236.

(2) Dict-Critique, p. 319.

ويرمز إليها إلى هذا الحد. ونحن لا يمكننا حجب حقيقة أن روبسبيير لم يكن ديكتاتورياً أو إرهابياً، ولكنه كان «كبش فداء» وذلك ليتجنب تعميق العنف.

ففي البداية لم يكن أمر رفعة قدره بادياً. لقد كان ريفياً صغيراً يتيم الأم وقبل أن يهمله أبوه قضى شبابه محروماً من العاطفة والاعتبار والثروة. ولكنه كان حساساً وصلفاً وناضل من أجل أن يجد مكانه في المجتمع. لقد أنهى دراسته بحصوله على الإجازة في الحقوق ثم فتح مكتب محاماة في مدينة آراس Arras الأمر الذي مكّنه من تعزيز مكانته الاجتماعية وحظوظه. وكان في أول الأمر يبحث عن طريقه، ويقلد تصرفات من هم أكثر حظاً منه، ثم استطاع الاندماج في المحيط الاجتماعي، فكان يتردد على صالونات آراس Arras، ويكتب الأشعار ويشارك في المسابقات الأدبية لربح جوائز الأكاديميات الإقليمية. لقد كانت حياته تبدو هادئة عندما تزعزع مصيره.

والسبب في ذلك يعود إلى دفاعه عن خادمة اسمها كليمانتين دي توف Clémentine Duteuf اتهمها أحد القساوسة الفاسقين بالسرقة وذلك لأنها امتنعت عن الخضوع لنزواته. ومنذ تلك الحادثة وجد روبسبيير طريقه وأراد أن يكون المدافع عن «الحقوق والبراءة المضطهدة».

وكانت هذه القضية سبباً في تخلي الطبقة الاجتماعية (الراقية) بآراس Arras عن ودّها له. ولكنه لم يبالِ بذلك بل طوّر شيئاً فشيئاً

هجوماته ضد الظلم مصمماً على تخليص الفقراء من الاضطهاد. هذا المنعطف لم يكن غامضاً إذ إن روبسبيير، ومنذ أن كان يزاول دراساته رسم لنفسه فكرة الكرامة الإنسانية، خاصة عند دراسته لروسو Rousseau كما أنه ركّز تفكيره على أكبر مشاكل النظام الاجتماعي. وعندما دقت ساعة الثورة وجد نفسه مستعداً لها. وتقدّم منها بصفته نائباً تم انتخابه من طرف فقراء الفئة الثالثة في آراس Arras وقام بتحرير وكتابة كراس شكاواهم.

وعندما أصبح نائباً أحس بأنه تغيّر وبُعث من جديد وتخلص من خجله ومن خوفه من السلطات. فتقلّد قيادة الشعب وشعر أنه مدعو إلى القيام بإحياء وتجديد الأمة في هيكلها وروحها. ولم يكن روبسبيير، في المجلس التأسيسي كثير الشعبية ولكن تصلبه وعناده وإخلاصه لمبادئه جعلت الأنظار تلتفت إليه. وكان ميرابو يقوم بدور المعبّر عن هذا الإعجاب الغريب الممزوج بالازدراء والخوف والرغبة، وقد تكهّن بقوله فيه: «**سيمضي روبسبيير بعيداً لأنه يؤمن بكل ما يقوله**». وبالطبع فإنه منذ ذلك العهد أصبح المشنعون به الأكثر غيرة وارتباكاً يتهمونه بكونه خطيباً سيّئاً ورديئاً، الشيء الذي أُخذ عليه من طرف بعض الذين يحملون عليه بمهارة وحذق إلى اليوم مؤكدين أن روبسبيير «**سفسطائي يمزج ببراعة بين الإخلاص والديماغوجية**». ولا يمتلك موهبة الخطابة ولكنه «**مطيل للخطب بطريقة خاصة يكون فيها التعبير مبنياً على الاستنتاج والاستقصاء**»[1].

(1) Dict-Critique, p.321.

وفي واقع الأمر كان روبسبيير مضجراً في خطبه الطويلة ومن أجل أن يقنع الآخرين، لم يكن يتردّد في إعادة الكلام. ودون شك فإن هذا الأمر يدلّ على موهبته كمربٍّ وموجّه لضمائر الجمهوريين. كما إنه بإخلاصه بدا متحمساً مما جعل خطبه تنبع من سورة إيمان داخلية. ولم يخب ظن الشعب فيه إذ كانت الضغينة داخل المجلس الموجّهة ضده تعادلها شعبية خارجه.

ومنذ سنة 1790 احتفى به الباريسيون وأقاموا له تمثالاً نصفياً بنادي اليعاقبة. ووجد روبسبيير في شخص سان جوست الفكر التوأم. وعن هذا الدعم الذي وجده خارج المجلس أي في نادي اليعاقبة والذي بحث عنه كثيراً، كتب بعضهم يقول إنه ثمرة لميكيافيلية سياسية. فروبسبيير عارض منذ البداية تقييم حظوظ «الأحزاب» واحتقر تناقضاتها واضعاً نفسه في درجة أعلى منها وذلك بإعلانه الانتماء للشعب ضد المجلس والتحدث باسم سيادة الشعب المطلقة. وعن تصرفه في ذلك العهد كتب غينيفلي Gueniffley يقول[1]: **«لقد عرف روبسبيير ببراعة كيف ينتقل من المجلس إلى اليعاقبة ومن شارع سانت هونوريه إلى قاعدة الألعاب حيث يستعمل هنا أساليب وأسرار النهج البرلماني، وهناك كل طاقاته ومحركاته في معالجة الأمور»**. ومن الصعب جداً الحسم في النقطة الخاصة بـ «ميكيافيلية» روبسبيير. إلا أنه لا يمكن الشك البتة في اقتناعه بامتلاكه الحقيقة حيث منح نفسه وسائط للدفاع عنها دون تعريض

---

(1) Dict-Critique, p. 324.

نفسه للمخادعات التي تدور في أروقة المجلس وذلك ما تسبب أخيراً في خسارته.

ولكن كيف يمكن قبول الرأي القائل بأن قوة التغيير لديه لا يمكنها أن تحجب شدّة إخلاصه لمبادئه. وهنا نود أن نسأل هؤلاء الذين يعزون نجاح روبسبيير إلى تأثير فصاحته على الشعب، هذه الفصاحة التي يعتقدون أن الحماس يغلب فيها على التفكير والاستنتاج العقلاني[1]. نود أن نسأل هؤلاء، إذا كان ذلك صحيحاً فلماذا لم تتوقف المجالس الشعبية عن الاستماع لخطابات روبسبيير؟ بل لماذا انتقلت هذه المجالس إلى تبنّي هذه الخطابات واعتمادها كمعبّر عن لسان حالها إلى درجة تقديس صاحبها الذي وجد نفسه، وهو يقوم ببناء شعبية سياسية يتحوّل بفعله هذا إلى إنسان خارج الشعب لكي لا نقول فوق الشعب، تحيط به هالة تمجيد و «تأليه»؟

إن بلاغة الكلمات وسحر الأسلوب يمثّلان في نظرنا تفسيرات واهية لما كان يمارسه حديث روبسبيير، ومن المؤرخين اليوم من يحاول الطعن في أثر هذه البلاغة معتمدين على عدم إمكانية القارىء المعاصر القيام بقياس ذلك الأثر في الجماهير بعد قرنين من الثورة، ونحن من جهتنا نعتقد أن في روبسبيير لمحات من الإلهام، إلهام لا علاقة له بما كان عليه روبسبيير كبورجوازي صغير من مدينة آراس.

يقول المؤرخ ماتييز إنه: «**كان يوجه روعة وسمو الرأي بدقة**

(1) Dict-Critique, p. 322.

أسلوب التعبير وكان يميع الإحساسات الإنسانية»[1]. ويكفي أن يطلع المرء على خطب روبسبيير ليتأكد من امتلاكه لناصية الخطابة وإن كان في ذلك يختلف عن الموضة الكلامية السائدة في مجلس النواب، وهنا يميل الباحث أمام هذا إلى أن يعزو الهجمات الموجهة إليه، لا إلى أسلوبه، بل إلى عدم قبول النواب لآرائه التي كانوا يعملون بكل جهد لإفشالها. هكذا يتعيّن علينا أن ندرس البُعد الثوري لخطب روبسبيير، قبل أن نأخذ برأي ماتييز أو غينيفلي فيه، ولكن حماس ماتييز لروبسبيير يجب أن لا يُنسينا الرأي القائل بإرهاب الكلمة عند روبسبيير.

ولمحاولة فهم وإدراك ما إذا كان روبسبيير مصلحاً أم ديكتاتوراً وجب قياس عمق وتواصل أفكاره وذلك ما يمثّل الضمانة الوحيدة لصدق وشرعية روبسبيير الذي أراد أن يكون «المدافع عن البراءة المضطهدة».

لقد حدّد روبسبيير بسرعة شعاراته خلال عهد الجمعية التأسيسية مؤكداً أنه «ديموقراطي» ومديناً التنكر للمبادىء أو، لنقل عيوب المجالس البرلمانية، مبشراً وداعياً إلى اقتراع عام عندما كانت الجمعية التأسيسية بصدد التمييز بين المواطنين (الإيجابيين) والمواطنين (السلبيين).

وطالب روبسبيير أيضاً بمدّ الشعب بالأسلحة وقبول الجميع في

(1) Mathiez, «Etudes», p. 56.

الحرس القومي مستنكراً القمع الوحشي ضد الحركات الشعبية. لقد كانت خطاباته لا تختلف كثيراً عن الإشاعات التي بدأت تسري في الشوارع وتحوّلت شيئاً فشيئاً إلى برنامج شعبي.

في ذلك العهد كان روبسبيير منضماً دون شك إلى جانب اللامتسرولين المستقبليين وهذا لا يعني أنه يسعى بذلك إلى إبعاد المعارضين من المجلس. ومنذ ذلك التاريخ كانت المقولات الكبرى الموصوفة بالإرهابية موجودة في خطاباته حيث أدان مساوىء الشراذم السياسية وطعن في إمكانية الصواب المطلق لحكم الأغلبية شاهراً في وجه ذلك صفاء ونقاوة المبادىء واحترام وتطبيق «المبادىء الأساسية المقدسة للمساواة والأخلاق العامة». ووضع كل آماله في «الكائن الأعلى الذي يعود له الفضل في وضع نظام جديد يمكن أن يُقام ويستقر لعدة قرون، ولكل الكون».

بعد مشاركته في جمعية النواب التأسيسيين لإعداد الدستور الذي لا يمكن انتخابهم من جديد في المجلس التشريعي وذلك تطبيقاً لاقتراح منه، ناضل هذا الأخير دون مهادنة مع اليعاقبة حاثاً على «الحذر الدائم». فهل في لغة هذا إرهاب وشكوك؟ وهل يمكن أن ننسب لروبسبيير سعيه لقيادة الثورة بنفسه من خلال تثقيفه لشعب باريس بأفكاره من أجل بلوغ الهدف الذي رسمه لنفسه بعد أن أقصى نواب التأسيسية من الساحة والذين بدأوا يعرفون جيداً أساليب الحكم الملتوية؟ إن هذا هو الاعتقاد الذي كان سائداً عند غينيفلي Gueniffley الذي يمنح روبسبيير مكانة بعيدة عن حجم المكانة التي

كان يحتلها في عهد التأسيسية.

ويسأل غينيفلي ساخراً إذا كان من عادة النواب السخرية من الخطابات الطويلة والمملّة لروبسبيير فلماذا صوّتوا على قانون منع تجديد انتخابهم الذي اقترحه روبسبيير «الميكيافيلي» لإبعادهم من الساحة السياسية؟! وفي مجموع هذه البراهين المتناقضة والفاسدة نسي المؤرخ غينيفلي بكل بساطة أن النواب كانوا في ذلك العهد ولحداثة عهدهم يعتقدون أنهم ممثلون بسطاء في خدمة الشعب وليسوا محترفين للاستراتيجية البرلمانية. لقد صوّتوا، في غمرة من الحماس، لفائدة الاقتراح الذي تقدم به النائب النكرة روبسبيير لأنهم يعتقدون أن ذلك يعبّر عن رأيهم الخاص. فكل شيء كان يدفعهم إلى حل جمعيتهم.

لقد منحوا فرنسا دستوراً اجتمعوا من أجله، وعن حسن نية ظنوا أنهم بعملهم الكبير هذا قد حلّوا جميع مشاكل الأمة. الأمر عندئذ لم يكن يتعلق بحرب خارجية ولا أهلية ولا زال بالإمكان التوفيق بين سيادة الأمة والحكم الملكي البرلماني، ولكن قرار الملك والسياسة الرديئة التي كان يمارسها بتشجيع عصابة البريسونتان Brissontins لإعلان الحرب، كل ذلك عجّل بزعزعة الثورة وتسبّب في حالة من الرعب. وأبلغ روبسبيير عن خيانة الملك وعن الذين أرادوا جرّ فرنسا إلى حرب لم تكن مستعدة لها. وأثار فيه الخوف جذوة الوطنية. لقد كان أحد الأوائل الذين أدركوا أن خلاص فرنسا يكمن في تحولها إلى جمهورية فدعم الحركة التي قادت إلى سقوط الملك يوم

10 أغسطس، وفي ذلك العهد كانت فرنسا مهدّدة بالاجتياح.

ولعب روبسبيير دوراً رئيسياً في الكومونة خلال انتخابات مجلس الاتفاقية، حيث وجّه اختيار النواب عن طريق الاقتراع الشفهي العام والتزكية. وكان الاقتراع عاماً ولكن التهديد الذي فرضته الثورة المضادة يفسّر سبب هذا الاحتياط، ومن أجل إنقاذ الثورة من أعدائها كان يجب أن يستولي الجزء الأكبر من المجلس على الأغلبية. وهذا ما أدركه روبسبيير إذ إنه رجل سياسة محنّك حيث برهن على ذلك عندما كان عضواً في لجنة الإنقاذ الوطني خلال فترة الحكومة الثورية إلى درجة ظهر فيها وكأنه مفرط في قوله بأنه سينقذ فرنسا من الغزو والفوضى.

وإذا كانت صفة روبسبيير كرجل سياسي كبير لا تقبل الشك تماماً كقساوة مبادئه فما هي الخلفيات الاجتماعية لمذاهبه؟ وإلى أي مدى كان مستعداً لاتباع الشعب في ثورته من أجل المساواة؟ في هذا المجال كان روبسبيير معرّضاً أكثر للانتقادات، إذ إن مناصري الميكيافيلية السياسية بإمكانهم أن يجدوا هنا أكثر حججهم. لقد كان غينيفلي Gueniffley على صواب دون شك عندما كتب: «**إن القاسم المشترك والوحيد لأفكاره الاجتماعية... هو جهل واقع الشعب الحقيقي**»[1]. لقد دفع روبسبيير بعيداً جداً في مثاليته إلى درجة نسي معها أحياناً حقائق البؤس والتعاسة. حيث كان يعتقد أن فرنسا تعتبر بلداً غنياً ويكفي أن تزول الأنانيات والمضاربات بالتدريب على

(1) «Dict-Critique», p. 327.

الفضيلة نحو الفوارق الاجتماعية. إن رفع هذا الأمر كشعار لحل الأزمة لا يمكن أن يصدر إلا عن رجل لا يعرف البؤس إلا من خلال الكتب.. وهذا الجهل بالواقع أثّر كثيراً في روبسبيير حتى إنه أدان ثورة الجوع في مناسبات عديدة لأنها لا تبدو له جديرة بما يجب أن يلتزم به الشعب الثوري.

إن القمع الذي سلّطته الحكومة الثورية على الشعب خلال ثورة الجوع وكذلك إيقاف تطبيق البرامج الشعبية، حق الوجود والديموقراطية المباشرة... الخ، يمثل نقاطاً عديدة تكون مناطق سوداء في شخصية روبسبيير أو على الأقل بين حدوده. فجميل جداً أن يرسم تبسيطياً الصراع بين الأغنياء والفقراء باسم الفضيلة و «الكائن الأعلى» ولكن ألا تعدّ هذه الفضيلة نسخة جديدة لـ «أفيون الشعوب»؟ لقد أراد روبسبيير لنفسه أن يبقى مخلصاً للمبادىء، ولكن ما هي الجدوى من تأكيد المبادىء التي تخدم المصالح الإنسانية، إذا كانت الإنسانية نفسها لا تعمل أيضاً من أجل إيجاد حلول للتعاسة الحاضرة؟

إن للحدود الإنسانية لروبسبيير تفسيرات عديدة، أولها وأبسطها هو إذا كان روبسبيير منسلخاً عن طبقته و «شعبياً» فإنه كان يحافظ على روح قيمه البورجوازية. والتفسير الثاني يتعلق بعلم النفس ويرتكز على التقريب بين تصرف روبسبيير والسلوك الهروبي المعروف جداً عند المخلوقات الحساسة والمتمثّل في الميل إلى التجريد وبناء نظام فكري من المبادىء الصلبة، الشيء الذي يمكِّن من الابتعاد عن

الحقيقة المؤلمة والهروب إلى هذا الملجأ. والعيب الكبير لروبسبيير يتمثل إذن في كونه لم يستطع أو لم يعرف كيف يجتاز خوفه من الحقيقة. ويبدو أن كل التفسيرات تصبّ في اتجاه هذا التأويل. لقد كان رويسبيير خليطاً غريباً من الامتثالية والتمرّد. وذلك ما يبيّنه مظهره الخارجي الجذاب والذي لم يتغيّر منذ بداية الثورة إلى نهايتها. فزيّ النظام القديم الذي كان يرتديه حتى عندما كان يردد شعارات: نحن الشعب، نحن اللامتسرولون، كان يعكس التناقضات الداخلية لهذا الكائن الذي يمثّل مزيجاً من الجرأة والخجل.

وهناك تفسير آخر أقل رحمة أزاء روبسبيير يرى أنه مع مرور الزمن، استبد الكبرياء به شيئاً فشيئاً وجعله يبتعد عن فضائله وعن ثقافته ودفعاه إلى انتهاج سلوك الطبقات الثرية التي كان يضمر لها الحقد الطبقي، وبذلك فهو ينتقم منها حيث أصبح، بعد حين من الثورة، قادراً على فرض آرائه.

وبممارسته السلطة تعود روبسبيير، شيئاً فشيئاً، على حلاوة الحكم وتحوّل بإيمان راسخ إلى معتقد في أنه وحده يمتلك الحقيقة!؟ حيث كان الناطق منذ البداية باسم ثورة الشعب، وقد انتهى به هذا الدور إلى الاعتقاد بأنه الممثّل الوحيد لإرادة الشعب، وكان لا يتحمّل التناقضات ويحرص دائماً على أن يكون على حق أو أن يسلّم الآخرون له بذلك. لقد كان الكبرياء هو نقطة ضعف هذا الرجل الذي لم يكن يريد لنفسه نقاط ضعف، وبكل كبريائه وبكل ضعفه وإرادته كان يسعى إلى تحقيق خير الإنسانية، ولكن ذلك كان على

نحو وهمي، فإذا كان دانتون يعتبر من الصنف الجمالي، فإن روبسبيير كان من الصنف الأخلاقي. وقد كان الأول بلا ردود فعل إزاء الخير والشر بينما اختار الثاني الخير.

وذلك ما يصحّ فيه قول كيركغارد Kierkegaard في كتابه «البديل»: **«إذا كان اختيار الأخلاق يقود إلى اختيار الخير فإن الخير يكون هنا مجرداً تماماً، فكينونته لا تتجاوز حدود الطرح هنا ولا تنتج عن ذلك مطلقاً. إننا باختيارنا الخير لذاته نعتقد بإمكانية العودة لاختيار الشر حتى وإن كنا قد قرّرنا اختيار الخير»**[1].

إن الأخلاق لا تعدو أن تكون عملية تطويع للإرادة، وحالة التطويع هذه، هي التي تعكس التوتر الدائم الذي لاحظه المؤرخون عند روبسبيير والذي كان عليه ليتجاوزها أن يربط بين الأخلاق والإيمان الديني. وهكذا كان سقوطه ضحية لتوترات إرادته التي اعتقد أنها الحقيقة بعينها فجلبت عليه إجماعاً مضاداً بسبب عناده. لقد كان على حق في التنديد بفساد النواب وموظفي الجمهورية ولكنه لم يكن ليبادر إلى الإدعاء كما فعل بقدرته منفرداً على مطاردة الشر لو كان رجل إيمان، حيث كان الإيمان بالله سيقود إلى القول بأن الثورة قد أدّت دورها في تلك المرحلة وخطت خطوة إلى الأمام وأن عليه أن يترك للأجيال اللاحقة مهمة تطوير المسيرة الثورية.

أما المؤرخ غينيفلي فإنه يرسم ملامح روبسبيير على نحو آخر هام،

(1) كيركغارد، «البديل»، ص 149-150، طبعة فرنسية سنة 1940.

إذ يقول: «**إن قوة خطب روبسبيير تعود إلى عمق تجربته الشخصية حيث إنه يرفع النقاش السياسي إلى أعلى الدرجات الممكنة لأنه كان بنفسه ايديولوجية مجسدة**»[1]. لقد كان روبسبيير يلامس الحدود القصوى للإيديولوجيا، هذه الإيديولوجيا التي تكون دائماً ديكتاتورية عندما تسعى لبناء سعادة الإنسان مستخدمة القوة دون أن تترك شيئاً من الزمان والمكان لمن هو بحق قادر على تغيير الإنسانية، ونعني بذلك الضمير الإنساني.

تقييم النظام البرلماني

لقد انتهى روبسبيير إلى المقصلة. إن سخافة هذه النهاية تتناسب مع سخافة وعدم معقولية الصراعات على النفوذ التي كانت آلية، والتي كان بإمكانها أحياناً التحريض على الحركة ولكنها كانت تنتهي إلى الحد من حماس الرجال وتحويله إلى حركات تهريج مفككة.

وختاماً فإن تلك النهاية المضطربة التي شهدتها هذه الثورة تبيّن بوضوح الطابع الوهمي لديموقراطية مبنية على النظام البرلماني. فكيف تقوم ثورة مساواة في وقت كان النفوذ فيه بين أيدي نواب أصبحوا عبيداً للخطب الثورية؟ ورغم الدماء السائلة فإن هذه المرحلة من الثورة تعطينا، في حجمها البرلماني، الدليل والانطباع على أنها لم تكن سوى مسرحية يتنازع فيها الممثلون الأدوار. لقد لعب الثوريون بطريقة ما دور الكوميديا الديموقراطية وذلك بكل بساطة وسذاجة تعزى إلى إخلاصهم.

(1) «المعجم النقدي»، ص 319.

استمرت المسرحية ومعها استمر لعب الأدوار ولكن الممثلين في هذه المرة كانوا أقل موهبة ولم يتقمصوا الدور كما ينبغي، وإجمالاً فإنهم كانوا أكثر خداعاً وأكثر أنانية وتدجيلاً، وإذن «فالتمثيل تدجيل»، ولكن هذا الأسلوب السياسي فرض نفسه حيث نسبت إليه مزايا الثورة الفرنسية، ولذلك وجب علينا أن نفضح اللعبة البرلمانية في عهد الثورة، وهو ما قام به فيريه Furet برغم أن إثباته يميل إلى غايات وأهداف غير أهدافنا، حيث إنه يريد أن يسلب الثورة كل بُعدها الاجتماعي، فلنترك له مجال الاستخلاص حول هذه النقطة حيث كتب: «**إن الأنشطة الثورية تهدف بامتياز إلى إنتاجية بلاغية متطرفة من خلال مجالس مجمّعة الرأي، ترتكز وهمياً على الإرادة العامة. وفي هذا الصدد فإن تاريخ الثورة في مجمله مطبوع بانقسامات ثنائية أساسية. فالنواب يصدرون القوانين باسم الشعب الذي يفترض أنهم يمثلونه؟ ولكن رجال الفروع والنوادي هم الذين يمثلون الشعب، فهم رجال الحراسة اليقظون المكلفون بمطاردة واستنكار كل ما من شأنه أن يمثّل تناقضاً بين الأفعال والمبادىء وبإعادة تركيب التنظيم السياسي في كل حين. إن الفترة ما بين مايو ـ يونيو 1789 والتاسع من ترميدور 1794 Thermidor لم تكن، من وجهة النظر الداخلية، متميزة بالنزاع بين الثورة والثورة المضادة ولكنها متميزة بالصراع بين ممثلي المجالس المتعاقبة ومناضلي النوادي لوضع أيديهم على موقع السيطرة المتمثّل في إرادة الشعب**»[1].

(1) Furet, «pense la revolution», p. 87.

خاتمة: حول الأسباب السياسية لفشل الثورة الفرنسية

محاولة رسم حدود النزعة الإنسانية عند نواب «ثورة الحرية» خلال الفترة بين سنتي 1789 و1794

إن هدفنا هنا هو محاولة معرفة الأسباب التي منعت من انتقال رجال مشبعين بـ «النزعة الإنسانية لعصر الأنوار» ومقتنعين داخلياً بالمساواة وبالحرية الطبيعيتين للإنسان من تصوّر شكلي لحقوق الإنسان إلى تصوّر وجودي للكرامة الإنسانية. من الواضح جداً أن حدود أعمال النواب تقوم على عاملين هما: **أولاً**، العصر الذي عاشه هؤلاء النواب، **وثانياً**، التصوّر الخاطىء للديموقراطية، ولكن هل هناك سبب آخر أعمق وأكثر واقعية؟ إن روبسبيير هو الذي يجعلنا نثير هذا الموضوع. إذ إن اتّباعه لروسو Rousseau وثقافته وحساسيته المثيرة كانتا تجذبان النظر بقوة إلى حدود إدراكه لمعنى الثورة كـ «صيرورة لتغيير ما بقلب إنسان»، وبالطبع فإننا عندما نمنحه جدارة هذا الإدراك والتصوُّر فإنه من الواجب القول أننا نقول من خلال روبسبيير بإسناد ذلك إلى تيار شامل من الثوريين. إن روبسبيير لم يرتق إلى هذه الدرجة إلا أنه يجسّد فكر وروح عصره وإنه يمثّل أملاً متواصلاً للتجديد كان لدى التأسيسيين من قبله.

إن الرأي القائل بإمكان الثورة أن تفعل كل شيء وأنه باستطاعتها تغيير كل شيء وتطهيره، رأي ثابت عن الثورة الفرنسية ويعطيها طابعها الأهوج والإعصاري. فلماذا لم تنجح سياسة التجديد هذه،

في الوصول إلى التنظير للكرامة الإنسانية؟ لماذا لم تنتقل الثورة من الاحترام المجرد للفرد إلى الدرجة المقدسة للشخصية الإنسانية؟ ولماذا كل هذا التمجيد لمدلول الشعب في صورة محنّطة هي «إرادة الشعب»؟ ولماذا بقي روبسبيير يلتمس المبادىء ولم يتوصّل إلى إنشاء أخلاقية رحيمة للحركة الثورية؟

ففي الحقيقة أن الجواب يكمن في صلب السؤال، ذلك لأنه لم تكن هناك «رأفة ثورية» بل بالعكس كان هناك «إرهاب ثوري» حيث كانت للثورة خلفية فلسفية تمنحها الثقة اللامحدودة في الإدراك الإنساني وفي القدرات الإنسانية البحتة على التقدم، وفي تلك الحالة فإنه إذا فشلت، فذلك يعني أن التربية وحدها لا تكفي لتغيير الإنسان، خاصة في زمن محدود. إذ بإمكان الرجال ذوي الإرادة القوية أن يفعلوا كل شيء بدون شك ولكن بشرط أن لا يقع الاعتماد على الخصائص الإنسانية وحدها.

إن الله وحده هو **«المطلق الوحيد الممكن»**، ولأن الثوريين تجاهلوا الله فقد فشلوا في تحقيق مخطط تغيُّر الإنسان والمجتمع. لقد «نسوا الله فأنساهم أنفسهم». ولقد فشلوا لأنهم استسلموا لمنطق الحرب وذلك لعدم قدرتهم على تهدئة ثورات الجوع التي قام بها شعب كانوا يريدون تربيته بطريقة أخرى، غير طريقة الردع. ولقد فشلوا أيضاً لأن مبادئهم الكبرى لم تنقذهم من المصاعب ولأن الإنسان يصبح أحياناً حيواناً شرساً ضارياً.

فكيف حصل هذا الفشل ولماذا انتقلت الثورة من التفاؤل

الطوباوي والهائج الذي عُرف به التأسيسيون، إلى التشاؤم الأسود والحذر المطلق الذي عرف به عهد الإرهاب؟ إن تسليمنا بهذا الواقع منذ البداية ينبع من يقيننا بأن الثورة لم تضع ثقتها في الله وأنها بعد ذلك تقهقرت وارتمت في اليأس نتيجة عدم إيمانها بالممكن والمحتمل. وهذه العملية شرحها كيركغارد في كتابه: «**بحث اليأس**» فلنطبق التحليلات التي أعطاها في «**اليأس من المحتمل**» على سنة 1789 والتحليلات التي قدّمها في «**اليأس من الحاجة**» على سنة 1793 يقول: «**من أجل أن يكون الإنسان حرّاً يجب عليه تحقيق التوازن والتأليف بين الممكن والحاجة وبين اللانهائي والنهائي ليستطيع أن يصير**»[1].

وهكذا إذا طبقنا هذا التعريف على الوضعية الثورية لتقدم الثورة في طريق الصيرورة فإنه من واجبنا تحقيق هذا التوازن. ويجب على الثوريين تجنُّب اليأس، سواء كان النقص متأتياً من الممكن أو من الحاجة. فلنتفحّص كيف أن الثوريين وجدوا أنفسهم خلال سنة 1789 في وضعية النقص في الحاجة وهو ما يسميه كيركغارد «**اليأس من الممكن**». إن الصيرورة البنّاءة للحرية الإنسانية يجب أن تكون في التوازن بين جدلية الممكن واللانهائي والنهائي.

والحالة هذه: «إذا دحر الأنا الحاجة وانطلق وضاع في الممكن دونما تذكرية في الحاجة، فإن الأنا تصبح مجرّدة في الممكن وتستنقذ

---

(1) انظر: «بحث اليأس» لكيركغارد، ص 98 إلى 106، طبعة فرنسية، غاليمار ـ باريس 1985.

نفسها في التخبط فيه دون تغيير في المكان ولأن مكانها الأصلي يكمن في الحاجة»[1].

فلنطبق ضياع هذه الأنا الثورية في الممكن في مشروع تجديد ثوري مبني على الحق الطبيعي المجرد. فماذا سيحدث إذن؟ «**إن مجال الممكن لن يفتأ يزداد في الاتساع والكبر حينئذ في نظر الأنا، ويمكن لهذا المجال أن يجد إمكانية مطردة التنامي لعدم تكوُّنه حقيقة، وفي الأخير يطغى الممكن على كل شيء وحينئذ تكون الهاوية قد ابتلعت الأنا**»[2].

ومن الحق الطبيعي إلى مساواة المواطنين ننتقل إلى المعركة من أجل حرية الشعوب في الوقت الذي لا زالت فيه المشاكل الداخلية قائمة ولم يتم حلها. وكانت السنوات الأولى للثورة تُعرف بـ «**عروض الممكنات**» التي تتوالى بسرعة إلى درجة أصبحت معها في النهاية «**الأنا الثورية**» لا تعدو أن تكون سوى «سراب» وأصبح ينقصها حينئذ الواقع الفعلي، أو بالأحرى الحاجة. فالحروب الخارجية التي وقع تفجيرها بدون حذر، والإصلاحات الداخلية الوهمية ـ إلغاء الإقطاع والنظام المدني لرجال الدين ـ والأزمة الاقتصادية المعقّدة، كل هذه العوامل ساهمت ابتداءً من سنة 1792 وشيئاً فشيئاً في زعزعة ثورة «**اليأس من الممكن**» ورمت بها في «**اليأس من الحاجة**» الذي أصبح نقصاً في الممكن.

---

(1) نفس المصدر، صفحة 99.

(2) نفس المصدر، صفحة 99.

لقد عمّ الاعتقاد بأن الثورة ضاعت، ولكن الثوريين بشجاعتهم جابهوا الموقف، إلا أن الهوس وإشاعات الثورة المضادة أدت إلى استقرار الحذر في نفوس القادة والمسيرين في نفس الوقت الذي عمّ فيه الرعب، وهو ما يمثل قانون جمود وانعدام ثقة إلى أبعد الحدود دون رابط بل لنقل بشكل متناقض مع العقيدة الثورية لسنة 1789. وماتت الثورة مع الإرهاب الذي كان سبباً في تراجعها، وبالتالي في صورة مضادة حيث إن تصفية الثورة المضادة بواسطة العنف دليل على اليأس من إمكانية تغييرها.

إن روبسبيير يجسّد جيداً هذا «**اليأس من الحاجة**» في نفس الوقت الذي يبدو فيه أنه استشف الحلّ لإنقاذ الثورة وذلك بوضعه ثقته في «**الكائن الأعلى**» الذي اعتقد أن بإمكانه تغيير كل شيء.

ولكن الإشكال يتمثّل في أن هذا الكائن الأعلى، أهو «إله» خاص عند الفلاسفة أم هو كينونة مجردة ميتة أو نظرية مجردة.

إذن، ماذا يمكن أن يكون الحل كي لا يغرق الثوريون، ويترددوا بين يأس ويأس؟ كان يجب أن يتفجّر الإيمان السرمدي بالله. أي الاعتقاد بأن الخلاص هو المستحيل الإنساني الأعلى، والله قادر وحده على كل شيء، يقول كيركغارد: «**هناك يكمن صراع العقيدة الذي يناضل من أجله وبدون هذا الصراع فليس ثمة خلاص**»[1]. إن الإيمان وحده هو الذي يفك التناقضات ويحمي من اليأس، إذ إن

---

(1) نفس المصدر، صفحة 103.

الله قادر على كل شيء وفي كل حين، إذن فإنه إذا كان يبدو أن كل شيء، قد انتهى إنسانياً، فإنه يبقى ممكن واحد هو «الله». إن هذه العقيدة تحمي من الحتمية ومن ميكانيكية الرعب ومن الاستسلامية القدرة السلبية التي تتولّد عن الرأي القائل إنه لم يبقَ أي أمر سوى الحاجة.

تلك هي إذن نظرتنا للأسباب العميقة لفشل الثوريين الفرنسيين وحدود عقيدتهم الثورية. ولكي تؤول إلى ثورة حقيقية أي ثورة للمساواة كان لا بد لها من عقيدة. وذلك ما اهتدى إليه جاك رو داعية الثورة الذي استطاع أن يحبّ الشعب لواقعه وأن يحفظ للثورة خاصيتها النضالية من أجل العدالة والحرية اللتين يريدهما الله للناس وبالناس. إن رجالاً من صنف جاك رو كان بإمكانهم أن يمنحونا وجهاً وصورة ونموذجاً لغائب رئيسي وبارز في الأحداث هو الشعب الذي كانت كل النقاشات تدور حوله والذي لم يظهر فاعلاً إلا قليلاً أو عندما يقع الحديث عن إرادته.

السبب الاجتماعي:
فشل المساواة الشعبية

إذا كان البرلمانيون ومناضلو الفروع لا يمثلون في نظرنا، الشعب، فإنه من واجبنا محاولة الاقتراب منه ومعرفته وإنشاء صورة عنه وإعطاؤه وجهاً خاصاً به، فهو الغائب الأبدي والموضوع الدائم للنقاشات والرهانات وهو المخدوع والمغشوش والموسع ضرباً، هذا

الشعب الذي يُسمى حيناً «الجمع» و «الكتلة» في مقاربة إيجابية وأحياناً يُسمى «السوقي» و «الرعاع» حتى لا نقول «الصعاليك» و «قطّاع الطرق»، فمن يختفي وراء هذه الاختلافات اللغوية المتعددة التي يتعاقب فيها المفرد والجمع، بحيث إنه في محاولة اقتراب أولى لا يمكن أن نرى الشعب سوى في شكل فكرة الكتلة المشوهة ذات الملامح اللامحدودة التي ترادف الإجمالية. أو فكرة القطيع الذي يتشابه أفراده. وفي كلتا الحالتين فإننا نحتفظ في نظرنا بفكرة العدد الكبير وفكرة القوة، ولكن هذه القوة لا تملك تعريفاً على ما يبدو، ومع ذلك فقد كان لها تعريف، حيث إنه بفضل الدعم الذي قدمته هذه القوة فإن ميدان الثورة لم يكن القصر وحده بالرغم من أنها كانت تملك قصوراً إذ إن البرلمانيين لم ينفكّوا ينادون بـ «إرادة الشعب». ولكن بهذا التعريف كانت الكتلة، أي الشعب، غير واعية، وكان عليها شيئاً فشيئاً وعلى مدى الثورة أن تكوّن رأياً عن ذاتها، ولكن بأقل سرعة من البرلمانيين المتعلمين الأكثر والأقل عدداً.

ولرسم معالم هيكل حقيقي للشعب حاولنا أن نجد له وجهاً من خلال جموع الفاعلين الثوريين المعروفين. لقد وجدنا للشعب وجهين ولم نحتفظ إلا بواحد هو وجه جاك رو Jacques Roux الناطق باسم «المسعورين» الذي بدا لنا الجدير بتمثيل الشعب المتألم والمتدرّج في النضال في انتظار الوقت الذي يكون فيه ظافراً.

فلماذا وقع تفضيل هذا الوجه؟ لأن الوجه الآخر المتمثل في هيبر Hébert لم يكن إلا قناعاً مكشّراً وكاريكاتورياً وتزويراً للطبيعة

العميقة للشعب. وفي الحقيقة هناك وجهان للشعب؛ وهذا ما يماثل ازدواجية الإنسان النصف ملاك والنصف حيوان، والطبيعة العميقة للشعب التي كسبها منذ العصور الخوالي، أي منذ الإنسان الأول والتي تجعل الإنسان بين مرتبتي الملاك والحيوان وهو ما يتوافق مع ما يريد بعضهم تأكيده.

إن محدودية التربية تجعل الشعب أحياناً فظاً، إذ إن العمل والأخوّة والقدرة على المحبة والتضحية، سمات جاء بها الإنسان الأول وأعطت عمقاً حسناً وقاعدة صلبة يمكن أن يتم البناء عليها ببطء ولكن بشكل موثوق. وحيث يبدو لنا أن هيبير Hébert وأمثاله يقدمون لنا صورة مشوّهة ومغلوطة وكاريكاتورية للشعب، فإنه من واجبنا إثبات هذا التأكيد إضافة إلى خلفيات ملف هيبير التي لم تعد اليوم خافية على أحد بعد أن ساد اعتقاد بأن روبسبيير أفرط في تعتيم هذه الشخصية، ويعتبر هيبير تماماً مثل مارا غير أنه كان يفتقر إلى الموهبة. فهو الإقليمي والبورجوازي الصغير الذي وجد نفسه في وقت قصير مطروداً من إقليمه ووضيعاً منحطاً بسبب اشتراكه في قضية مزعجة أدّت به إلى الوقوف أمام العدالة. وبداية من سنة 1780 وجد نفسه بباريس يعيش كيفما كان بطرق التحايل والخداع. ولم يكن في سنة 1789 في عداد الدفعة الثورية الأولى، ولم يجد طريقه إلى الصحافة إلا سنة 1790 حيث أصدر صحيفة «الأب دوشان» Le Père Duchesne وهي إحدى الجرائد الثورية العديدة المليئة بالعنف والمزايدة. وانضم ابتداء من سنة 1792 إلى الكومونة ونادي

الكوردليين. وعندما أبعد من النادي من طرف رجال أكثر تألقاً منه أخذ في البحث بكل حقد عن وسيلة للنجاح والانتقام.

وانتهت غيرته حالما تم إبعاد قادة «المسعورين» وهما جاك رو وفارليه Varlet فاقتبس برنامجهما ولكن بطريقة معاكسة، واستلم رشوة من البارون دو باتز De Batz المعادي للثورة. فاغتنمت حكومة الاتفاقية حجة الإفراط في محاربة النصرانية لإبعاد هذا الديماغوجي.

ويمثل هيبير كاريكاتوراً لجاك رو، إذ إنه كان أحد الديماغوجيين العديدين الذين لا يحلمون سوى بوضع قوة الشعب تحت تصرفهم طمعاً في النقود والمال. لقد كان سيء الخلق دسّاساً فاقد الإيمان مغوياً وفاسداً. وهو يمثّل نوعاً من الأشخاص الذين يغالطون الشعب باستخدام أسلوب الدفاع عنه. هذه الصفات لم تكن عند جاك رو والمسعورين الذين كانوا على عكس ذلك تماماً، لقد كان «المسعورون» مكروهين في التاريخ البورجوازي لأنهم كانوا يمثلون إلى حد ما يسار الثورة. وعلى كل حال فقد كان لهم السبق على ثوار كومونة باريس لسنة 1784.

يقول دانيال غيران Daniel Guérin في كتابه: «**صراع الفئات في عهد الجمهورية الأولى: البورجوازيون والكادحون**». إن هذه الحركة التي وقع تجاهلها، كثيراً ما كانت تمثّل نواة لثورة البروليتاريا، نواة فقط!؟ إذ إن المسعورين كانوا ثلاثة رجال: (فارليه Varlet القس السابق، وجاك رو، وليكليرك Leclerc)، وامرأة هي كلير

لاكومب Claire Lacombe وهي ممثلة أسست **«جمعية الثوريات الجمهوريات»** وكان البُعد الأنثوي لهذه الحركة ملفتاً للنظر ويبرهن عن هامشيته، في نفس الوقت الذي يبرهن فيه عن تجذّره في الأخوّة الشعبية. لقد شملت الأزمة النسوة تماماً كالرجال، حيث لا تعرف المعاناة الجماعية الفصل والتميز بين الجنسين، وقد كانت المساواة تامة عند المسعورين، على خلاف ما حدث عند مناضلي فروع اللامتسرولين الذين يباشرون السياسة ويمنعون النساء من تعاطيها. وبالتالي فإن دورهن اقتصر على الوقوف في طوابير أمام المخابز ومباشرة الأعمال الصغيرة لتحسين ما هو عادي ومألوف يومياً.

ومن جهة أخرى فإن الاضطرابات كثيراً ما تحدث أمام المخابز، وتشارك فيها النساء! ولم يكن المسعورون يميّزون بين فئات الشعب الفقيرة إذ إنهم كانوا يحتكّون بالذين لا يملكون المال الكافي دوماً لإرسال زوجاتهم للبحث عن الخبز. وهم لا يمضون الوقت في نقاش النوادي عندما يكونون في حالة بطالة ويبحثون عن عمل أو عن المال لكسب حق الانتخاب أو التسجيل في نادي الكوردليين.

إن بُعدي الرأفة والأخوّة الشعبيين نجدهما عند المسعورين، ونفتقدهما في البُعد السياسي للثورة. وكثيراً من الفقراء والجياع الشهداء لم يذكرهم التاريخ بل هناك رغبة في الاستهزاء بذكراهم وبتجاهلهم أو شتمهم حيث إن العذاب لم يكن شرطاً للظفر بكسب حق اعتراف المؤرخين والدخول في الذاكرة الجماعية، ومن هؤلاء البؤساء نذكر: جاك رو الذي كان «الزعيم» غير القابل للموازاة.

فمَن هو؟ لقد كان قساً سابقاً، و «كاهناً أحمر»[1]، في الواقع كان الرجل مؤمناً صادق الإيمان بالله، وأصيلاً حملته عقيدته إلى تجاوز ثروته الكبيرة، إذ إنه ينحدر من وسط ميسور نسبياً من وجهاء الأقاليم. كان أبوه ضابطاً سابقاً في المشاة، ثم أصبح قاضياً في خدمة ماركيز في جهة أنغوليم Angoulême. وفي سنة 1785 أصبح جاك رو قساً بعد أن تلقى علوماً ثم درس اللاهوت.

ومنذ هذا التاريخ أظهر نضاله من أجل العدالة وكان سلفاً ـ إن صحَّ القول ـ لهذه الفصيلة من قساوسة القرن العشرين الذين أصبحوا «القساوسة العمال» في أوروبا أو المشاركين في حرب العصابات بأمريكا الجنوبية، تماماً مثل مناضلي الدين «من أجل الحرية»، أما دورهم الإيجابي إلى جانب الثورة الجزائرية فغني عن التعريف.

وعندما كان قسّاً لقرية، تبنّى فيها جمعية القرويين وشارك في «الثورات الفلاحية المحلية». وهذا ما جعل الهيكل الكنسي الإداري لا يستحسن كثيراً هذا التصرف مما جعل الكنيسة تجرّده من رتبة «قسيس». فلم يهتم كثيراً بعقوبة البابا له حيث إنه كان مرتاح الضمير والذمة، وما كان ليكون كذلك لو لم يساند حركة القرويين التي رأى فيها صورة عذابات المسيح، إذن، فقد كان يعتبر نفسه دائماً عضواً في الكنيسة العمالية السرية. وبالتالي فقد أدى اليمين سنة 1794 مؤيداً النظام المدني لرجال الكنيسة رغم أنه لا يملك شرعية

(1) عن عنوان كتاب لـ م دومانجيه Dommanget.

الحق في ذلك، ولكنه لم يولِ اهتماماً لهذه الشرعية لأنه اكتشف تورطات النظام الإداري الكنائسي قبل قرننا هذا وعرف أنه لا يتماشى أحياناً مع الامتثال لأوامر الله. لهذا فإنه لم يكن ملحداً كما اتهم بل إن عقيدته وجدت في الثورة خير تحديد واسترجاع لقوة أصالة الإيمان. وكان يريد أن يكون «داعية للثورة».

ويقول عن نفسه إنه «**مستعد لسكب آخر قطرة من دمه في سبيل مساندة ودعم ثورة سبق وأن غيرت، على بساط الكرة الأرضية، مصير الجنس البشري بالمساواة، لأن البشر متساوون وإلى الأبد أمام الله**».

لقد كانت المسائل التي تستحوذ على فكره تتمثل في التبشير بالمساواة بين الناس أمام الله، وهي المسائل التي كانت تضعه في مقدمة المؤمنين الذين عاصروه. ثم أصبح بفضل الثورة قسيساً ـ وليس بفضل البابا ـ ومارس وباشر زياراته في الأحياء الشعبية حيث عرف بسرعة.

فهو رجل حركة بقدر ما هو رجل مقتنع ملتزم، وهذا ما جعله يتردد على نادي الكوردليين حيث تجتمع الطليعة الثورية. فشغف بهذه الثورة كداعية وزاهد محاولاً التكهُّن بعلامات طلائع وبشائر «ملك الله» على هذه الأرض. ولكنه غيَّر بسرعة من لهجته إذ إن الفقراء وبحكم الحروب شعروا أكثر فأكثر بسوء المعيشة، فعمّ الغضب.

وتماماً مثل بابوف Babeuf من بعده، ومثل بعض ثوريي عصرنا، كان جاك رو وهو يزور المرضى ويسلّي الجياع، يحلم بثورة أكثر عدالة

يشارك فيها من هم أكثر تعرضاً للاضطهاد سواء كانوا رجالاً أم نساء. وقد كان في الحقيقة يعتقد في أنه إذا لم تشارك النساء في الثورة فإن هذه الأخيرة سيكون مصيرها الفشل. وبما أنه كان رجل مروءة فإن كل حركاته وأفكاره ومبادراته كانت تنبع من روح الحب فيه لكل المخلوقات البشرية.

وكان متزوجاً من امرأة عاملة بسيطة، وقد تبنّى طفلاً يتيماً. فكان حبه للشعب يشعّ على كل حياته الخاصة منها والعامة، وهذا ما يعد جرأة نادرة في ذلك العهد. وحيث إنه كان أكثر ثقافة من غيره فإنه أصبح قائداً على مرّ الأيام. فكان أن تقدّم «للاتفاقية» خلال الشتاء القاسي الذي شهدته سنة 1793 للحديث عن البؤس المخيم في الضواحي وإبلاغ صوت المنسيين، وكان بإمكان الاتفاقيين لو كانوا جديرين بذلك أن يدركوا من خلال ندائه صيحة الحب والعذاب التي يطلقها الشعب. فماذا قال يومئذ أمام الاتفاقية؟

«يا نواب «الجبل»، لو أنكم صعدتم من الطابق الثالث إلى الطابق التاسع من مساكن هذه المدينة الثورية (كان الفقراء يسكنون الطوابق العليا) فإنه يمكنكم أن تشفقوا وأنتم تشاهدون دموع وتأوهات الشعب، هذا الشعب الهائل الذي لا يملك الخبز ولا الثياب والذي كان، «المجلس» بروح التكالب، سبباً في هبوطه إلى هذه الحالة من الضيق والألم».

ولكن من أين للنواب أن يفهموا هذه اللغة في مثل شهر فبراير من سنة 1793، حيث تفاقم البؤس وتسبّبت صعوبات التموين، في

قساوة الحياة بشكل تصاعدي لهذه الجماهير الشعبية التي لا يمثلها أحد؟ في هذا العهد بالذات بدأت بحق المرحلة النضالية للمسعورين بباريس وفي جميع المدن الكبرى حيث انتشرت ونمت الحركات المماثلة التي كانت تجمع بينها كراهية الأغنياء والمحتكرين وكراهية الأرستقراطيين وأصحاب الامتيازات.

وابتداء من 10 أغسطس أصبحت الثورة تدريجياً ثورة اجتماعية، ونمت حركة من أجل المساواة. إلا أنها كانت تفتقد لشيء من الهيكلية، وكانت المطالب قليلة البرمجة، وكان الوعي بمظاهر الثراء موجوداً إذ إنه خلال ثورة المواطنين هذه التي كان ينتظر منها الكثير، كان البعض أكثر حظاً من البعض الآخر ولم يكن بوسع الفقراء الحصول على فضائل ومنافع صفة «مواطنين» حتى وإن ماتوا وبطونهم خاوية. فما الفائدة من الحرية إذا كانت لا تخدم سوى الأغنياء؟ كل هذه المواضيع كانت تدوّي في الشوارع حيث كان لا بد من أن تغضّ السلطات النظر وتتجاهل رؤية البعض يثرون في حين أن غيرهم ينحدرون أكثر فأكثر نحو الفقر. وكان من الواجب إيجاد «زعماء» لتبليغ صدى عذابات الشعب إلى «الاتفاقية»، وهذا ما قام به جاك رو الذي كانت له صفة «نائب رسمي» بصفته عضواً في الكومونة.

وكان ذلك أمراً لازماً لأن الوضع كان ينذر بالخطر. ومن جهة أخرى فإنه لم تعُد للشعب حرية التعبير، حيث أصبح لديه من يمثله؟! وبدأت بباريس تظاهرات خلال شهر يناير. وفي فبراير قام

النزاع المفتوح بين الاتفاقية والشعب. فالاتفاقية الجيروندية كانت مؤيدة «للحرية» الاقتصادية وترفض دفع الضرائب وفرض الحد الأقصى على الأسعار ومطاردة المحتكرين وهي الإجراءات والتدابير التي طالب بها المسعورون. وكان البورجوازيون الذين غذّتهم الاتفاقية لا يفهمون لماذا يهاجم الشعب التجار، وكان ذلك **«لاسترجاع ما كانوا يبيعونه لهم بأثمان غالية منذ زمن بعيد»**، كما قال جاك رو. ولم يفهم غالبية النواب سبب ذلك الهجوم، كما لم يفهمه روبسبيير ومارا والجبليون بصفة عامة. وامتنعت الاتفاقية عن سماع عريضة «مثيري الفتنة»، وطالب مارا باتخاذ إجراءات ضد المخلّين بالنظام العام.

وقد احتدّ الوضع بين نهاية مارس وبداية مايو مما حدا بحكام الاتفاقية إلى الاستسلام وفرض حد أقصى لثمن الحبوب. إلا أنهم ولشعورهم بالإهانة كان النواب يفكرون في الانتقام، حيث كانوا لا يحتملون إقامة الخطب ضدهم كتلك التي ألقاها جاك رو في 25 يونيو 1793، حيث قال: **«إن الحرية تعتبر وهماً زائفاً عندما تستطيع طبقة من الرجال تجويع طبقة أخرى دون أن تتعرض للعقاب. وكذلك تعتبر المساواة زائفة عندما تصعّد الثورة المضادة من يوم إلى يوم أسعار المواد الغذائية التي لا يستطيع ثلاثة أرباع المواطنين بلوغها دون ذرف الدموع»**. وقد انتهز الأغنياء لمدة تفوق الأربع سنوات مغانم الثورة. وبادرت الأرستقراطية التجارية وهي الأشد رعباً من الأرستقراطيات الأخرى بالقيام بدور فظيع في اكتساح الثروات الخاصة وكنوز الجمهورية.

وقد أثار هذا التشهير ردود فعل أطلق لها العنان. وكان جاك رو وهو نصير الثورة الشعبية يقدّم للفوضى، وكان روبسبيير يتحدث عن عريضة، «يبدو الدافع لها شعبياً، غير أنها في الأصل ذات واقع محرق وخطير». وابتداء من يونيو أدين جاك رو خصوصاً وأن شعبيته قد تزايدت كداعية للمناضلين من حين لآخر. لقد كان مناضلو الكورلييه وهو نادي الطليعة ذو الحركية البالغة للغاية، يكادون يفلتون من مراقبة الجبليين فانطلق هؤلاء في حملة إشاعات بارعة تهدف إلى نعت جاك رو بالديماغوجي الذي يعمل لصالح الثورة المضادة. كما أن الجبليين استعادوا دور المراقبة.

ووقع طرد جاك رو وتركه جميع رفاقه بعد أن أخضعتهم لمشيئتها شهب الكلام المعسول الصادرة عن بهلوانات المجلس. ولم يبقَ لجاك رو سوى دعم الناس الذين دافع عنهم. وخلال إحدى الانتفاضات الشعبية ضد غلاء المعيشة تم إيقافه، ثم أطلق سراحه لعدم استيفاء الحجج ضده. ثم تمّ إيقافه بالفعل في 5 سبتمبر ومَثَل أمام المحكمة الثورية. وبدلاً من أن يتحمّل الحكم ضده انتحر، وكان ذلك في فبراير 1794.

إن هذه النهاية المؤسفة لجاك رو حطّمت نمو الحركة الداعية للمساواة التي كان عمادها بفضل إيمانه بالله وإخلاصه ويقينه. ولقد أجمع البرلمانيون على قتله مجابهين بخوف فيض جديد للثورة، وتمّ فضح المؤامرات والضغوطات التي تعرّضت لها فروع الكومونة بباريس في هذه القضية، وذلك في عهد الاتفاقية الترميدورية حين

تأسف اللامتسرولين الذين أصبحوا من جديد «رعاعاً» على العهد الذي كان بإمكانهم خلاله إسماع صوتهم، ونسبوا ذلك العهد إلى روبسبيير بدل جاك رو. وهكذا أثبتوا عدم نضجهم السياسي مبرهنين استدلالياً على الطرق التعسفية التي كانوا فيها الضحايا القابلين بأمرهم. وبتفضيلهم للكلام البرلماني المعسول على صدى صوت الشعب المعذّب ـ بدأ مناضلو الفروع في إدانة بعضهم البعض.

لقد كانت التساؤلات التي أثارها عدم النضج السياسي هذا مخيبة للآمال، فكيف استطاعت هذه البورجوازية الصغيرة للامتسرولين أن تشعر أنها أقرب لسادة المجلس من الجمهور القاعدي ومن الفقراء بصفة عامة؟ إن ذلك يعزى إلى طبيعة التقليد عندها، خاصة، بفعل صيرورة نفسانية غير جديرة بالاحترام تتكوّن من خليط من الإعجاب والرغبة في الحكم، ففي ماذا يمكن أن يفكر اللامتسرولون دون وعي؟ لقد كانوا يعتقدون أنه بعد البورجوازية وطبقة المالكين التي تُقدّم وترشح النواب، فإنه سيأتي دورهم لنيل نصيبهم من المراكز، إذ إنهم كانوا أيضاً يرغبون في النفوذ وفي المغانم، حيث كان نظرهم مسلّطاً على الطبقة العليا آملين إدراكها. ولكن هذا الأمر كان بمثابة لعبة يمارسها المغفلون الطامعون.

ولقد سجلت نهاية المسعورين، نهاية الثورة الشعبية. واتبعت بعد ذلك الفروع سبيل الديماغوجي هيبير ولكن المناضلين وجدوا أنفسهم، في الأخير بدون قائد.

ونستخلص من كل هذا درساً في كيفية تصرّف مناضلي المدن

الذين لا يمثلون الشعب، إذ إن ما باشرته الفروع كان ثمرة لطرق تعسفية، وهذا ما ينفي وجود أثر للعفوية إذ إنه من الواجب البحث عن العفوية من خلال ثورات الجوع وليس من خلال الأيام الكبرى. في حين أن هذه الثورات جاءت نتيجة لأزمة في الغذاء والمؤونة القادمة من القرى. إذن، فإنه يجب البحث عن آثار لثورة شعبية عفوية في الريف وهذا منطقي حيث إن فرنسا القرن الثامن عشر كانت بلداً زراعياً.

وبهذا نصل إلى نتيجة مفادها أنه إذا كانت الثورة الفرنسية مخيّبة للآمال في المحصلة النهائية فإن ذلك يعود إلى أن السلطة وضعت بين أيدي أهل المدن، أي المالكين الذين لم يصغوا أو يستمعوا إلى صوت فرنسا، الأعماق. ولذلك سنحاول دراسة حركات التمرد والعصيان العفوية في الريف، ساعين بذلك إلى فهم ما آلت إليه، ولماذا بقيت الجمهورية برلمانية ولم تتحول إلى جماهيرية.

فشل محاولة ثورة المساواة الشعبية في الريف

في محاولة منا لفهم السبب الثاني لفشل الثورة الشعبية في فرنسا ننطلق مدركين أننا سنعالج نقطة دقيقة للغاية، تتمثّل في قدرة الشعب على الانتقال من حركة تمرد عفوي إلى ثورة حقيقية. وكثيراً ما وقع بحث هذه القضية وبإطناب من طرف الثوريين أنفسهم. ويمكننا الإشارة إلى عدد من الثوريين الذين أيّدوا الثورة الفرنسية كلينين وروزا لوكسمبورغ وغيرهما. ونحن ندرك أن للأمر حجماً كبيراً، حيث إنه، وعلى المدى الطويل قد يكون من قبيل الوهم

التعلّق بمحاولة القيام بثورة شعبية حقيقية. وهذا الأمر يرتبط دوماً بدور الأحزاب وبالنخب الثورية. فإلى أي مدى يمكن لحزب ما مراقبة الثورة والمحافظة على خاصيتها النضالية في سبيل تحقيق عدالة أكبر للجميع؟ إن المشكل ليبدو في الحقيقة غير بسيط، خاصة إذا أردنا الابتعاد عن التحليل التبسيطي للماركسية وحتميتها التاريخية التي أدت إلى غير ما رسمته من أهداف لنفسها.

وفي الحالة الراهنة لم تكن القوة الثورية تستمد قوتها من العناصر الأولى لبروليتاريا المدن ولا من البورجوازية. فهاتان الطبقتان تعلقتا بالثورة بعد حدوثها، ويبدو أن الثورة القروية، هي التي كانت طويلاً، المحرك المجهول للثورة، ومنذ صدور أعمال لوفافر بقي السؤال الخاص بتأثير حركات الريف في ثورة المدن يبحث عن جواب، فالمسألة في غاية التعقيد، إذ إن الطبقات الفلاحية الفرنسية لم تكن «واحدة» بل كانت تشتمل على فئات اجتماعية عديدة. حيث إن الحوافز التي دفعت بصغار المالكين وغير المالكين إلى الوحدة لم تكن دائمة الوضوح.

وهكذا فإننا نكتفي في مرحلة أولى بالتأكيد على نقطة واحدة تتمثل في تأثير الحركة القروية في مجرى الثورة الفرنسية. ونحن ننطلق في هذا من إثبات صحيح لسوبول Soboul حيث يقول: «**لم يكن من الحظ في شيء أن اهتمّ المشرّع في كل مرحلة من مراحل الثورة بمشاكل المزارعين القرويين. إذن، فإن التشريع الزراعي والمعادي للإقطاع كان قد سجّل تقدّماً في أغسطس 1789 و8 يونيو وأغسطس**

1792 وفي أبريل ويوليو 1793، ومن 1789 إلى 1793 لينصّ أخيراً على إلغاء الإقطاع نهائياً، إذن، في كل ذلك كانت الثورة الريفية تسبق الثورة البورجوازية وتدفع بها إلى الأمام»[1].

التمردات التي توجّت بثورة المدن

لم يكن للثورة أن تقع لو كان موضوع الخلاف يتعلّق بسكان المدن والطبقات الحاكمة وحدهما. حيث كان لا بد من توافُر عامل آخر لوقوعها، هو التمرّدات الريفية. وعلى نحو ما فإن التمردات الفلاحية للثورة كانت تتويجاً للصراعات الموغلة في القِدم والضاربة في العادات التاريخية «للثورات الفلاحية»، وفي روح المساواة الأساسية للمجموعات الريفية التي تحتفظ حتى الآن بآثار لعادات وظروف الحياة «القريبة لما قبل الرأسمالية»؛ ولفهم هذه التمردات يجب تقديمها في إطارها، أي في المجتمعات الريفية.

فحتى النصف الأول من القرن الثامن عشر بدت الثورة الريفية وكأنها بلغت نوعاً من التوازن، وهو ما يصعب علينا تصوّره الآن، لأن الثورة الفرنسية شوّهته تماماً. ويظهر المجتمع الزراعي بهيكليته الإدارية والدينية وأيضاً بنظام اقتصادي واجتماعي مبني على ضغوطات اجتماعية، كالحدّ من حقوق الملكية الخاصة، وكذلك على وجود أرض مخصصة للاستغلال الجماعي، وهكذا يجب تصوُّر الفلاحين وهم يعيشون في إطار مصغّر ولا يغادرون قراهم إلا نادراً

(1) A. Souboul, «Problème paysans», p. 122.

للذهاب للحقول فقط. إن العمل والسكن في القرية وحدود المنطقة تكوّن في مجموعها جانبي حياة المواطن الريفي.

هذا العمق الاجتماعي مكّن الفلاحين من توحيد قواهم للنضال ضد مخلفات «الإقطاع». وهذا التقديم يعدّ غاية في التبسيط. لكننا نكتفي بذلك الآن لنتمكن من استعراض المراحل الكبرى لحركة الفلاحين. وفي هذا العرض سندع جانباً «الخوف الكبير» لسنة 1789 حيث إننا تحدّثنا عنه سابقاً وأيضاً لأن هذا الخوف الكبير، مكّن من تحليل سلوك المجموعات، وبالتالي فإنه موضوع لدراسة عن الحركات العفوية يمكن أن تأتي منفصلة، ويبقى خارج حركات الثورة بالمعنى الصحيح التي بدأت سنة 1780، ولا نتناول هنا سوى تلك التي سبقت الثورة مباشرة. وقد امتدّت موجة من يوليو 1789 إلى بداية أغسطس، هنا وهناك في فرنسا، وسجلت آثار التمردات في جميع الجبهات: في فرانش كونتيه (20 يوليو ـ 3 أغسطس Franche Comte، في لوهاينو Le Hainaut (23 يوليو ـ بداية أغسطس)، في الألزاس (25 يوليو ـ بداية أغسطس)، في ماكونيه Maconnais وفيفاريه Vivarais . . . إلخ.

هذه التمرُّدات انفجرت بعنف في نطاق التقاليد الخالصة لـ «التمردات الفلاحية» بمهاجمة القصور الإقطاعية. ورغم القمع فإنها لم تتوقّف تماماً. ورغم افتقار هذه التمرُّدات في عمومها لبرنامج وتنظيم فإنها كسبت انتصارات. وتملّك الخوف أهل المدن والمالكين، ولتهدئة الفلاحين، حدثت ليلة 4 أغسطس الشهيرة.

وقد مثَّل التمرد الزراعي بين خريف 1789 إلى صيف 1794 عنصراً عضوياً في الحركة الثورية، وفي هذا العهد كانت الغلبة للحوافز المضادة للإقطاع. ويمكننا تبيُّن ثلاثة مراحل في ذلك:

فحتى الفترة الممتدة من ديسمبر 1789 إلى صيف 1794، التهبت التمردات في مناطق ليموزان Limousin والبريتاني Bretagne وكيرسي Quercy وبيريغور Perigord وأوفيرنييه Auvergné ومنطقة الألب Alpes، وفرض هذا التفجُّر على نواب المجلس التأسيسي القيام فوراً بسنّ إجراءات إلغاء «الحقوق» الإقطاعية في أسرع وقت، بينما كان النواب لا يعتزمون القيام بذلك إلا بعد إصدار الدستور، أي أنهم كانوا يعتقدون أن إعداد ونشر الدستور كان أشد إلحاحاً من ذلك حيث كانوا - وهذا محتمل - يأملون في هدوء التمردات، وأنه باستطاعتهم التراجع عن الإصلاحات التي أقرّت خلال ليلة 4 أغسطس.

وخلال الفترة الممتدة من نوفمبر 1790 إلى فبراير 1794، هزَّت الاضطرابات الريفية مناطق سوم Somme ولواز L'oise وسن إيه مارن Seine et Marne. . . إلخ، وعلى أثر فرار الملك والإشاعة التي تلته والقائلة بوجود مؤامرة أرستقراطية لعودته، هاجم القرويون «قوم الأسياد» يدفعهم إلى ذلك حسُّهم الوطني.

خلال نفس هذه الفترة، غذَّت الانتفاضات التي نشأت بسبب اقتسام الحبوب، الحركة عموماً وخاصة في أكتوبر ونوفمبر 1789، وفي ربيع 1790. وطالب القرويون من غير المالكين بالنضال ضد

المحتكرين، ومنذ ذلك العهد بدأ شبح ثورة المساواة يرتسم خلف النضالات التقليدية.

وهكذا يمكننا القول أنه، منذ سنة 1790، وفي صلب الحركة المعادية للإقطاع كانت توجد موجات معادية للبورجوازية. ولم يتحمل القرويون الأكثر فقراً العمل لحساب المالكين المقيمين في المدن، كما لم يتمكنوا من الحصول على أجورهم عيناً من المنتوج الطبيعي للمحاصيل وليس نقداً، حيث كانوا لا يريدون النقد. وتجذّرت حركات القرويين أكثر فأكثر في اتجاه معاداة البورجوازية الحاكمة، فأقاموا نوعاً من عدم الاستقرار السياسي في البلاد، وزعزعت الأوضاع هزّات جرت بين شتاء 1791 وصيف 1792، فكانت عنيفة جداً. كما هزّت موجة من التمردات المتتالية جنوب فرنسا ووسطها.

إن هذه التمردات التي بدت في شكل حرب عنيفة ضد القصور التي عرفتها الثورة منذ 1789، كانت تثيرها الروح الوطنية. وعلى نحو موازٍ في منطقة باريس، خلال شتاء 1791-1792 بلغت حركات تناضل من أجل البقاء أهمية لم يسبق لها مثيل جمعت بين صغار المالكين والعمال الزراعيين في حرب ضد الأغنياء. وقد ساهمت هذه الحركة كثيراً في تجذير الثورة.

وابتداءً من صيف 1792 وحتى صيف 1793 (وهي الفترة التي شهدت سقوط الملك والجيروند)، ظهرت الموجة الرابعة في صورة أكثر تعقيداً إذ إن صراعات اجتماعية برزت في صلب الطبقات القروية نفسها. ولم يعد الأمر يتعلق بصراع ضد الأرستقراطيين

الأصليين، بل أصبح ضد الأغنياء.

وكان القرويون الأكثر فقراً يطمحون إلى إلغاء نظام الملكية وإلى صيغة للمساواة أو إلى العدالة الاجتماعية وزادت هذه المطالب الاجتماعية في ارتفاع الضغوطات على البورجوازية وعلى مختلف نزعاتها السياسية. ولم يتمكّن القادة من الاستغناء عن دعم الجماهير الريفية في حربهم ضد أوروبا وضد العدو الداخلي المضاد للثورة.

وكان عليهم أن يواجهوا عصياناً مسلحاً في (فونديه) ليدركوا أنه من واجبهم تقديم بعض التنازلات للقرويين. فالجيرونديون لم يحرّكوا ساكناً، وهذا ما جعل الإعانة التي قدّمتها أشد الجماهير الريفية فقراً تعدّ أساسية وجذرية في سحق الارتدادات الانفصالية. أما الجبليون فلم يكونوا أكثر من سابقيهم اهتماماً بالمسائل الاجتماعية، حيث إن المالكين كانوا كثيرين داخل «الاتفاقية» غير أنهم قبلوا بقانون 17 يوليو 1793 الذي يلغي نهائياً الإقطاع دون تعويض. ولكن هذه القوانين لم تجلب شيئاً لمن هم أشدّ فقراً. وابتداءً من العام الثاني انقسمت جبهة الجبليين نهائياً وانشقّت الجبهة القروية. وكان أكبر المنتصرين هم: المالكون، ومنهم البورجوازيون الذين يملكون الأراضي. أما أكبر المنهزمين فهم الفقراء. فكان العام الثاني بمثابة الضربة التي أوقفت ثورة القرويين تماماً، مثل ثورة المدن وخاصة تلك التي قادها المسعورون سنة 1793.

وهكذا نرى أنه علينا الآن دراسة التركيبات الاجتماعية الفلاحية القروية لفهم سبب إخفاق الثورة الشعبية من أجل المساواة على أنه

يجب أيضاً أن نتفحّص قبل ذلك الطريقة التي استطاعت بها التمردات الريفية تحريك الصيرورة الثورية والدفع بثورة المدن إلى الأمام.

أسباب التمردات الريفية والوحدة العابرة للجبهة الريفية

في البداية قلنا، ومراعاة للدقة، إن الحركة الريفية حركة مضادة للإقطاع. وفي الواقع يعدّ الأمر أكثر تعقيداً. ويبدو أن الحركة الريفية ولدت من تضاد بين المدينة والريف[1]، هذا التضاد كان كامناً قبل سنة 1789 ولكنه ظهر خلال انتخابات المجالس العامة.

لقد كانت المدن تجتهد للتخفيض من تمثيل الريف في هذه الانتخابات خوفاً من انضمام القرويين إلى جانب النبلاء. وفي الواقع كان سكان المدن يشعرون بأنهم أرفع من سكان الريف الذين يعتبرونهم أفظاظاً وجَهَلَة. ومنذ قرون عديدة غذّى هذا الإحساس بالتناقض عند القرويين نوعاً من البغضاء ضد «كسالى المدن الذين لا يصلحون إلا لأكل الخبز الذي لا ينتجونه والذي هو ثمرة عمل الريفيين»، كما كانوا يصفونهم.

وتعكس محتويات «كراسات الشكاوى» هذه البغضاء بشكل كبير، حيث اغتنم الريفيون إمكانية عرض حالهم على هذه الكراسات ليعبّروا عن كراهيتهم لسكان المدن بدون حدود، إذ إنها الطريقة الوحيدة التي منحتهم حق التعبير. ومن خلال هذه الكراسات فإن

(1) A COBBAO, «Le Sens de la Revolution Français», chap. IX.

عدداً كبيراً من الشكاوى تذكر بأن الريفيين هم «أناس كغيرهم، يريدون التمتع بنفس الحقوق». وتذكر أيضاً بأن الريفيين يعملون من الصباح إلى المساء منحنين على أرض الحقول لإنتاج ما يستهلكه أهل المدن. ويندّد الريفيون خاصة بالتوزيع غير العادل للضرائب والذي يثقل كاهل الريف أكثر مما يثقل المدن، ويطالبون بإلغاء الإعفاءات التي تتمتع بها المدن.

إن القضية الأثقل وطأة التي يتذمّر منها الريفيون في الكراسات تمثّل في الواقع مشكلاً حقيقياً، فبعض الضرائب التي كانت تدفع عيناً أو مقابل العمل المرهق وقع استبدالها بدفوعات نقدية، وهذا ما لا يناسب الريفيين. فقد كان الريفيون يمتلكون الأرض ويبدون أغنياء بمحاصيلهم ولكن هذه الخيرات لا تصلح إلا لتمويل موسم السنة المقبلة. وإذا كانت المحاصيل ضئيلة ولا يوجد فيها فائض فكيف سيحصل الريفيون على المال؟ إنهم سيكونون مضطرين إلى الاقتراض والارتهان، وإذا حلّ الأجل سيضطرون إلى بيع أراضيهم. وكانت الثورة سبباً في تردّي الوضع بعد إصدار الحوالات الحكومية (أوراق مالية) والتضخم المالي الذي نتج عن ذلك.

وهكذا رفض بعض الريفيين بيع منتوجاتهم مقابل أوراق نقدية تنخفض قيمتها بسرعة.

إن التضاد بين المدن والأرياف يمكن أن يفسّر كذلك سقوط بعض الريفيين في الثورة المضادة كما وقع في فونديه Vendée ومثّلت ثورة الفوندية هذه، تمرداً ضد قيم المدينة واستغلالها.

وتمتلك التمردات الريفية الأولى هذه الخاصية. فمن المدن يصدر استعمال المال، ومن المدن جاء البورجوازيون الذين يشترون الأراضي دون أن يكونوا مزارعين ويظهرون أشد تعنتاً من الأسياد القدامى في مطالبتهم بالحقوق الإقطاعية التي أعادوا شراءها، في نفس الوقت الذي اشتروا فيه الأراضي. وهكذا وإلى حدٍّ ما فإن التمرّد الذي وقع وصفه في البدء بتمرّد مضاد للوجهاء والإقطاع كان أيضاً تمرّداً ضد بورجوازية المدن، وهذا ما يمنح ليلة 4 أغسطس خاصيتها كرمز لسقوط الإقطاع. في هذه الظروف كيف يمكن فهم الأسباب التي منعت التمردات الريفية من أن تذهب بعيداً في انطلاقاتها؟

أسباب فشل التمردات الريفية

التـركيبات الاجتماعية في الريف

إن الجبهة المشتركة التي يمكن أن يتقدّم بها الريفيون ضد سكان المدن الذين يعتبرونهم كسالى وخاملين وملحدين ومستغلين لم تستطع المقاومة طوال فترة الثورة، إذ إن مصالح الريفيين لم تكن واحدة ولم تكن المجموعة الريفية في بداية القرن الثامن عشر منسجمة، لكنها أخذت في التطور خلال نهاية هذا القرن. ولاحت الانقسامات في أمرين تمّ النزاع حولهما وهما اقتسام الأراضي المشاعة وبيع الخيرات الوطنية.

فمن بين القرويين كان بعض ميسوراً والبعض الآخر فقيراً إلى درجة العيش في الضنك المدقع. وإنه لمن الصعب جداً التمييز بين

مختلف الطبقات الاجتماعية في الريف. ومنذ صدور أعمال لوفافر Lefebvre أخذ المؤرخون يميزون بين أغنياء الريف صنفين من «البورجوازية»: أكبر المزارعين الذين لا يملكون بالضرورة الكثير من الأراضي، ولكنهم يجنون الفائدة من الإيجارات، والفلاحين الذين يستغلون الأراضي المستأجرة والتي تختلف مساحتها. وهم أولئك الذين وقعت تسميتهم في كراسات الشكاوى «**دكة القرية**» كما يشير إلى ذلك كوبان Cobban.

وكان المزارعون المستأجرون في غالبيتهم مالكين أيضاً لمجال تختلف أهميته، وهكذا يمكنهم اعتبار أنفسهم فلاحين[1] مستأجرين. وكان هناك عمال زراعيون، وكان الأكثر ثراء ينظرون بعين الاحتقار، ويخافون بصفة خاصة، من العمال الذين لا يملكون الأرض. و «الخوف الكبير» يمثّل جيداً خوف المالكين من الذين لا يملكون الأرض والذين يتحولون، في حالة الأزمات، إلى متسولين أو «قطّاع طرق». هؤلاء جميعاً لا يمكن أن تكون لهم نفس المصالح، وهذا ما يفسر أن الأشدّ فقراً هم الذين أرادوا دفع الثورة بعيداً.

إن مشكلة الأراضي العامة والمراعي توضح المنافسة بين المالكين وغير المالكين. وحول هذه النقطة لا يتفق جميع المؤرخين، فسوبول Soboul ولوفافر Lefebvre كانا يعتقدان أن المطالبة ببيع الأراضي واقتسامها هو من عمل الريفيين الأكثر ثراءً، أي المعادين للحقوق

(1) «كوبان»، مصدر سبق ذكره، ص 119.

الجماعية التي تحدّ من حقوقهم في الملكية في حين أن الأشد فقراً يرون في هذه الحقوق الاجتماعية وسيلتهم الوحيدة للعيش. وفي الواقع وحسب كوبان Cobban يبدو أن بعض الريفيين الفقراء، فضّلوا اقتسام الأراضي إلى ملكيات صغيرة. لقد كشف كوبان الذي نجح في تحديد ووضع المسألة في إطارها أن بقاء أراضي الملكية العامة على حالها بعد الثورة يعود إلى أن مَن كانوا أكثر ثراءً كانوا معادين لاقتسامها، حيث اعتبروا أن ذلك يمكن أن يكون بمثابة قانون للإصلاح الزراعي؟!

فلماذا يتمسك الريفيون الأغنياء إذن بهذه الأراضي الاشتراكية؟ يبدو صحيحاً، وكما تبيّن بعض شكاوى الكراسات، أن هؤلاء الريفيين الأغنياء يستفيدون أكثر من غيرهم من هذا الوضع، هم وقطعانهم الكبيرة. وحسب كوبان فإن الريفيين الذين لا يملكون الأراضي، هم الذين يضاعفون من العرائض والمطالب لبلوغ الملكية وذلك لاقتسام خيرات الأراضي. ولم يتحقق لهم هذا الأمر، إذ إن المالكين كانوا محافظين على امتيازاتهم كمالكين. وبما أن البورجوازية الثورية كانت بورجوازية المالكين فإن تضامن المالكين قام بدوره ضد مَن هم أشد فقراً، وزادت الثورة في تفاقم الحياة القاسية لغير المالكين الذين أصبحوا منذ ذلك الوقت مستعدين لتقديم اليد العاملة التي يمكن استغلالها بسرعة لبورجوازيي القرن التاسع عشر.

خلاصة:

لقد دفعت ثورة الريفيين ثورة المدينة إلى الأمام، وهذا ما كان سبباً في حدوث هذه الأخيرة. وانتهى الأمر بتغلب الريفيين على نظام الحقوق الإقطاعية، وذلك ما يوصف عادة بالصراع ضد الإقطاع والموالي. ولكن هذا التقديم يعدّ مغلوطاً تاريخياً ومنحازاً حيث إن مالكي «الحقوق» في المدن كانوا بورجوازيين مثلهم مثل أصحاب الامتيازات في الريف.

إذن، فقد ولدت الثورة الريفية في البداية من الصراعات القديمة بين الأرياف والمدن ومن المطالبة بالأرض للريفيين وحدهم، لكن بعض الريفيين الذين كانوا، إلى ذلك الوقت مالكين. هم وحدهم الذين اغتنموا فرصة الثورة بالاستفادة من إلغاء الحقوق الإقطاعية وبيع الخيرات الوطنية.

وظل الأشد فقراً فقراء كالعادة. فإذا كان سان جوست Saint Just قد اقترح مراسيم توزيع أرض المهاجرين الهاربين من الثورة فإن هذا الإجراء لم يكن فعالاً إذ إنه لا يتماشى سوى مع نوع من الإصلاح الزراعي الذي يصطدم بعقلية المالكين. وأخيراً فإن الثورة لم تقم بعمل يُذكر لمصلحة فقراء الريف الذين هاجروا وأصبحوا لقمة سائغة في أفواه الرأسماليين الذين ازدادوا ثراءً بعد ذلك.

وقد وجد بورجوازيو المدن فرصة إثراء في شراء الممتلكات العامة حيث أصبحوا ملاّك أراضٍ لا يفلحونها بأنفسهم. وهكذا ظهرت طبقة البورجوازيين الزراعيين ونما معها احتقار البورجوازية للريفيين،

وبذلك لم يخسر الريفيون في المعركة أراضيهم فقط بل خسروا حق استمرارهم، وحق أبنائهم في تلقّي التربية الدينية التي كانت، نظراً لخشونة الحياة الريفية، القادرة وحدها على تنمية ثقافتهم أخلاقياً ودينياً، وبفقدانهم لعمق الوازع الديني كان بإمكان الريفيين أن يتحوّلوا إلى وحوش كاسرة، كثيراً ما وصفت أدبيات القرن التاسع عشر أنماطاً منها، خاصة ما كتبه منها الأدباء البورجوازيون، وهكذا ربح البورجوازيون المالكون الملحدون المعركة.

إذن، إلى ماذا تُعزى هزيمة الثورة الزراعية للمساواة؟ إنها تعود إلى تحالف وأخوّة المالكين أولاً وإلى فوضى الحركات العفوية، حيث كان لا بدّ لها من طليعة ثورية واعية وقادة ومفكرين، ولكن هؤلاء ظهروا متأخرين جداً، أي في مرحلة الرجعية، وقد عرفت محاولتهم قلب النظام بمحاولة «المتساوين» التي فشلت. إن آخر انتفاضات الشعب الواعدة بثورة قادمة هو ما سندرسه عند هؤلاء المعروفين بـ «البابوفيين»، «أتباع بابوف» الذين اشتهروا أكثر بالشتيمة البورجوازية التي أطلقت عليهم (الفوضويين) في حين أن الفوضوية هي البورجوازية التي تحاول أن تجعل الفوضى التي تبيح نهب عرق الآخرين أمراً طبيعياً؟!

بابوف و...المتساوون أو آخر انتفاضة للثورة الشعبية وميلاد الاشتراكية الفرنسية

بعد موت جاك رو واختفاء المسعورين خسرت جماهير الشعب، المتكوّن من فقراء القرى وعمال المدن واللامتسرولين التائبين، كل

أمل في تشييد وبناء عالم أكثر عدالة وديموقراطية. كما أن الطليعة الثورية أو «اللامتسرولة» لم يكن بمقدورها الدفع بالثورة البورجوازية إلى الأمام لتحويلها إلى «ثورة للمساواة» بعد أن خدعتها خطابات «الأبواق الرنانة» للمجالس. فهل يُعزى هذا الفشل إلى عدم تجانس الجماهير الشعبية بفعل ضعف «الوعي الطبقي»، أو يُعزى بكل بساطة إلى نقص في التكوين الثقافي؟ إن عدم تجانس الفئات الشعبية والاختلافات في المصالح بين البورجوازيين والمتساهلين لا تمثل وحدها تفسيرات كافية لتوضيح أسباب إفلاس الثورة الشعبية في فرنسا.

إن التفسير «الثقافي» يعدّ جواباً كافياً، فالشعب وحتى عهد ترميدور لم يَقُم بصياغة برنامجه الداعي للمساواة في خطواته الأولى، الأمر الذي جعل البرلمانيون يصفون بتهكُّم الناطقين باسم الشعب (بالفوضويين)، واضعين في اعتقاد فرنسا الأعماق أن هؤلاء (الفوضويين) يريدون نهب كل شيء. وتبيّن بقية أحداث القرن التاسع عشر، بما فيه الكفاية، الطريقة التي وصلت بها البورجوازية إلى ترسيخ نفوذها، وذلك بالحدّ من الطموحات الاجتماعية للطلائع الشعبية وجعلها تكتفي بالمطالبة باقتسام الثروة على نحو لطيف!؟

ومع هذا فقد حاول المسعورون واللامتسرولون الذين انضموا للمعوزين، حاولوا صياغة برنامج ولكنهم لم يتوصلوا إلى إسماع صوتهم وتمكّنوا من نزع بعض الإصلاحات من المجلس الذي انتقم منهم بعد ذلك بأن سحقهم. وكان روبسبيير وسان جوست وحدهما

قد ساعدا على تطبيق الإصلاحات الأولى ولكنهما تعرّضا لمضايقات، منها الضغوطات البرلمانية، وكذلك بسبب أصولهما الاجتماعية. وكان يجب على النخبة الثورية الأكثر وعياً للوصول إلى تحقيق برنامجها أن تطوّر خطتها الثورية، وتنتهي إلى ثورة شعبية لكي لا تبقى مجرد شحنة من الهيجانات، كما كان على هذه النخبة أن تفجر «ثورة ثقافية»، ونظراً إلى أن الوقت لم يحن بعد، ولم يكن هناك نضج فقد كان لزاماً الانتظار طويلاً قبل أن تتحقق الديموقراطية المباشرة، والحق في الوجود وحق المساعدة والمساواة في الاستحقاقات[1].

بعد ترميدور Thermidor أصبحت الجمهورية رجعية وتفاقم ردّ الفعل في عهد «الإدارة» Directoire، وتعذّب الشعب من الجوع والبرد والحروب في حين كان حديثو النعمة يثرون. وفي هذه الأوساط شعر اللامتسرولون بالأسف على عهد روبسبيير.

وفي هذه المرحلة قام بابوف Babeuf واللامتساوون بمحاولة انقلابية لم تنجح. فمن هم أولئك الذين يسمّونهم المتساوين Les Egaux أو البابوفيين Babouvistes؟

كثيراً ما كان بعض الثوريين القدامى المنحدرين من الطبقات الشعبية يسعون إلى ترداد حقيقة أنهم وحدهم يحملون عبء ثورة المساواة. وكانوا يسمون أنفسهم الروبسبييريين Robespierristes ليظهروا جيداً أنهم لا ينكرون الحقبة العظيمة للثورة الكبرى.

(1) Soboul, «Le Sans Culottes, pour la programature des sections».

وبواسطة بوناروتي Buonarrotti كان المذهب البابوفي مصدر إلهام لمن ثاروا في سنوات 1830 و1848 و1874. ولقد تغذّى الاشتراكيون المنحدرون من الجيل الأول والذين يوصفون غالباً بـ «الطوباويين» من أتباع بابوف، وذلك لإقرارهم استخدام الإرهاب في سبيل ثورة المساواة[1]. وذلك قبل أن تعمّ الماركسية فرنسا، وقبل أن يتم نعت آخر الأحياء من هذا التيار الشعبي الفرنسي بـ «الفوضويين» بعد أن تمّ نعتهم بـ «الحالمين»، وكذلك نُعتوا بـ «البورجوازيين الصغار»، وهذا الحكم يُعدّ في غير محله، حيث إن الأحداث الأخيرة التي شهدتها ليبيا تؤكد وجود فكر شعبي على غاية من البساطة، وهو ثمرة قرون عديدة من عذاب البشر، مهما كانت أصولهم وألوانهم أو عقيدتهم. واستدلالياً، فإن تضحية البابوفيين هي ما برّرته وبرهنت عليه الجماهيرية الليبية.

وتماماً مثلما وَجد عددٌ من الملاحظين صعوبة في فهم فكر الكتاب الأخضر، فهماً يلبّي قوالبهم المدرسية، فإن فكر بابوف حيّر طويلاً المؤرخين الذين لم يتوصلوا إلى دمجه ضمن مصنّفاتهم وتحنيطه وفق قوالبهم. ويعود الفضل للمدرسة الماركسية في إظهار أهمية «البابوفية» Babouvisme ضد التعتيم المنسّق الذي نظّمه اليمين الليبرالي أو الرجعي وإن لم يتمكن الماركسيون في كثير من الأحيان من شرحه كما ينبغي.

(1) BUONARROTI, «Conspiration Paris éditeur socialiste», 1957.

لقد كان اليمين يعتمد عادة تعليقات المؤرخ تان Taine[1] الذي يقدّم بابوف في بعض السطور الرائعة بصفة خاصة في أصول فرنسا المعاصرة كـ «داعية كبير للشيوعية المستبدة»، و «معوز بقدر ما هو مصاب بعاهة» و «ذي طموح مكبوت» كما يقدّم البابوفيين كـ «زهرة لئيمة مجردة من حقوقها»، و «إنهم إذا لم يرتقوا عرش الحكم بعد مجزرة جديدة فإنهم سيجرّون إلى الأبد أحذيتهم الرثّة في الشوارع».

إن حدّة العبارات لا تختلف كثيراً عن التي نسمعها في القرن العشرين ضد القذافي حتى وإن كان اليمين لا يملك جرأة تان، فرد الفعل سيكون دقيقاً وبارعاً ونجد نفس الحقد في أثر المؤرخين الإنجليز أمثال روز R.B. Rose الذي يشهّر بـ «أسطورة بابوف»[2]، أو بالمر R.R. Palmer الذي كان يعتبر أن بابوف «قد تمّ نسيانه بسرعة، لو لم تجعل منها (الإدارية) شهيداً»[3]. إن اليمين الفرنسي يصرخ ويردّد: «إن بابوف يحتل في نتاج مؤرخي الثورة الفرنسية مكاناً أكبر من الذي كان يجب أن يكون فيه» سعياً لطمس هذا التيار تاريخياً، خوفاً من عودته تماماً، كما يفعل مع الثورة الجماهيرية في ليبيا، حيث يركّز على تقديمها، طوراً كمدعاة للتسلية غير جدية

(1) Taine, «Les origines de la revolution» T. 3, «Le gouvernement révolutionnaire».

(2) RB Ros Babeuf, «dictatorship and democracy historical studies», 1964, v. 1, p. 242. malbaurne 1972, RR. Plamer: «Tire age of the democratic révolution», révolution princeton.

(3) Babeuf, «Art de Furet fin dic. critique», p. 19, etc.

وطوراً كإرهابية يجب أن تُدان، وذلك خوفاً من نجاحها الذي يمثّل خسارته.

ولقد كان للشيوعيين، على هذا الصعيد، موقف غامض رغم اشتهارهم بالاهتمام بالإنتاج التاريخي البابوفي وذلك خاصة في أحكامهم على هذا الرائد للاشتراكية الفرنسية.

ويأتيهم هذا الغموض مباشرة من الارتباط الذي حافظ عليه ماركس وأنجلز مع الاشتراكيين الفرنسيين. فخلال سنوات 1840 أظهر كارل ماركس وفريدريك أنجلز اهتماماً لبوناروتي ولتاريخ البابوفيين.

ويؤكد مقطع شهير من كتاب «العائلة المقدسة» La Sainte Famille إلى أي مدى وصل ودّهما للحركة الثورية الفرنسية، يقول: **«إن الثورة الفرنسية أنبتت أفكاراً تتجاوز كل الفكر الإنساني السابق».**

«إن الحركة الثورية التي بدأت سنة 1789 في «الدائرة الاجتماعية»، تلك الحركة التي مثّلها في مرحلتها الوسطى كل من ليكليرك ورو والتي انتهت إلى التعثّر المرحلي بسبب تآمر بابوف، كانت قد أثبتت الفكر الشيوعي الذي أعاد بوناروتي، صديق بابوف، إدخاله إلى فرنسا بعد ثورة سنة 1870»[1]. ولكن، وفي البيان الشيوعي ظهر نفس المؤلفين أقل مدحاً وإطراء، إزاء البابوفية التي نعتاها بـ **«البدائية والمناصرة بخشونة للمساواة»**[2]. ونفس هذا المديح

(1) Marx et Engels, «La sainte famille», p. 145.

(2) «البيان الشيوعي»، ص 85 و86.

الغامض نجده عند المؤرخين الماركسيين. وعموماً فقد خاب ظنّهم لعدم وجود تأكيد كبير على منع الملكية الخاصة عند بابوف الذي طوّر كثيراً رأيه حول هذه النقطة بين 1786 و1796، وكانا يأخذان عليه عدم إعطائه أهمية أكثر للصناعة. ومنذ البداية كان تفكيرهما مغلوطاً حيث بحثا عند بابوف عن التنظيم الجماعي السوفياتي. ومن جهتنا نعتقد أن فكر بابوف طبع أساساً بتجربة المجموعات الريفية، وهو ما يمنحه ميزته الشعبية.

ويعدّ بابوف أكثر مما يوحي به قصر دوره النضالي، وذلك لأنه ربط الفكر الشعبي بالتطبيق العملي الثوري. إن مؤامرة المتساوين Les Egaux لو انتصرت لارتجلت حكومة ثورية يتم تكليفها بإعداد عصر الجماهير.

لقد حلم المتساوون بمجتمعهم الفاضل، وفي كثير من النقاط مهّدوا الطريق للتجربة الجماهيرية. وقبل توضيح ذلك، نود التذكير بالعناصر التاريخية التي تعكس الآلام الشعبية في زمن الإرهاب الترميدوري والإدارة Directoire والردّ على النظام الجائر الذي تمثّل في محاولة الانقلاب الذي كان بابوف صانعها.

ظروف الانقلاب:
رد الفعل البورجوازي

لقد كان تمرد «المتساوين» نتيجة تقهقر الحركة الشعبية إثر بلوغ الترميدوريين الحكم. ولم يكن رد الفعل البورجوازي سياسياً فقط بل

كان اقتصادياً واجتماعياً. فبعد إسقاط النظام الملكي باستخدام القوة رأت بورجوازية الاتفاقية الترميدورية وحكم الإدارة أن الوقت قد حان لوضع حد لآخر المطالب الشعبية الداعية للمساواة. وعاد من جديد الحرفيون وأصحاب الدكاكين والعمال والريفيون والمعوزون من سواد الشعب إلى ما كانوا عليه في عهد النظام القديم، أي «الرعاع» و «السوَقة» وأعداء الشرفاء والوجهاء المالكين. وعاد إلى الساحة ما تبقّى من المجلس التأسيسي والجيرونديين وكل المجموعة التأسيسية التي نجحت في الاختفاء زمن الرعب. وأصبح الأنذال والأوغاد البرلمانيون الذين أرسوا قواعد ترميدور، خوفاً من دفع ثمن فسادهم على المقصلة، سادة عظماء في النظام الجديد الذي بقي مع ذلك جمهورياً. وكان شغلهم الشاغل والأول يتمثّل في وضع حدٍّ للحكومة الثورية ليرجعوا شيئاً فشيئاً إلى مبدأ التفريق بين السلطات، وهذا الإجراء يدخل في إطار ما يسمّيه المؤرخون «رد الفعل الترميدوري».

الاتفاقية الترميدورية الرجعية
رد الفعل السياسي والاجتماعي والأخلاقي

كان الشغل الشاغل للترميدوريين Thermidoriens تنفيذ مخططهم الأول الذي يشتمل على حقد دفين لكل ما قام به «النزيه روبسبيير». وكان يتمثّل في وضع حدٍّ للعنف الذي اقترن باسم روبسبيير. وكان عدد كبير منهم، وهم جبليون «نادمون» يتمنون أن يتم نسيان ماضيهم، وبالتالي حدث تحوير في الحكومة الثورية وتمّ الحدّ من

سيطرة لجنة الخلاص الوطني، في حين تمتعت لجنة التشريع بسلطات جديدة. وبالطبع تم ترك الرعب جانباً، وتوقفت وظائف المحكمة الثورية تماماً كما **اختفت اللجان الثورية والشعبية.**

إن رد الفعل السياسي هذا يمكن تفسيره بردّ الفعل الأخلاقي الذي تلا سقوط روبسبيير حيث استحوذ نوع من الانتشاء الممزوج بالانشراح على باريس. فالفضيلة المبنية على المقصلة لم تعُد محتملة. وهكذا يمكننا القول أن الإجراءات الأولى التي اتخذها الترميدوريون تتناسب مع الطموحات الشائعة بكثرة والساعية إلى إقامة مناخ سياسي واجتماعي أكثر هدوءاً وراحة. ولكن، وبسرعة، ظهر نوع جديد من «العنف» المرتبط بردّ الفعل (الأخلاقي) وبمطاردة الثوريين، وزاد في تفاقم ردّ الفعل السياسي، في حين أن حملة صحافية أطلقت ضد اللامتسرولين في صحيفة «**خطيب الشعب**» لفريرون Fréron و «**صديق الشعب**» لتاليان Tallien، ومن طرف صحف أخرى. وأخرجت رفاة مارا Marat من مقبرة العظماء «البانتيون» Panthèon، واتّسع نطاق حركة «الرعب الأبيض»[1] في الأقاليم. وفي جنوب فرنسا قامت عصابات مثل «رفاق جيهي» Jehu أو عصابات «الشمس» بقتل الثوريين الإرهابيين القدامى وذبحهم، وفي باريس انحلّت التجمعات الشعبية وأغلق نادي اليعاقبة.

وصاحَبَ رد الفعل السياسي رد فعل اجتماعي واقتصادي،

---

(1) انظر: «السيرة الضخمة» بعنوان: «دراكوس بابوف»، قبيل صفحات 22 إلى 46 وخلال الثورة.

ولتوجيه الاندفاع الشعبي توجيهاً مناسباً وخنقه، سعت الاتفاقية الترميدورية التي كانت تستعد لاسترجاع الفوارق القديمة بين المواطنين مستخدمة دستور العام الثالث، إلى تعميق قنوط الشعب الصاخب بتجويعه. ومنذ سبتمبر 1794 تخلّت الاتفاقية عن إجراءات المصادرة والعنف لمصلحة المحتالين والمزوّرين مع المحافظة على الحد الأقصى للأسعار. وعلى إثر ذلك انتشرت السوق السوداء من جديد.

وابتداءً من إلغاء الحدّ الأقصى في 24 ديسمبر 1794 وبعودة السوق الحرّة ظهر المضاربون والمحتكرون بقوة. وجاء إلغاء هذا المكسب الذي حققه الشعب خلال الانتفاضات الكبيرة لسنة 1793 في ظروف من البؤس المظلم مأساوياً لأن شتاء 1794-1795 عرف بطوله وقساوته. في حين انهارت الحوالة الحكومية وارتفعت الأسعار دون أن يجاريها ارتفاع في الأجور.

وأمام فقدان قيمة الأوراق النقدية رفض القرويون تموين المدن خصوصاً وأن المحاصيل لم تكن كبيرة، فكان القحط والجدب. واغتنم المضاربون أكثر من أي وقت مضى هذا البؤس لتحقيق الثروة، ولم يبلغ التنافس من قبل بين «البطون الخاوية» و «البطون الذهبية» وبين «الضامرين» و «السمينين» الحدّ الذي بلغه آنذاك، ولم ينفكّ القحط والمجاعة عن التفاقم من الشتاء إلى ربيع 1795، ففي كل يوم تحدث المآسي والفواجع بسبب الجوع، الأمر الذي دفع المعوزين وبعض اليائسين إلى الانتحار، في حين كان ترف أقلية من

الناس يعرض بوقاحة وسفاهة. فعند موت روبسبيير أعادت محلات القمار والمقاهي وأماكن اللهو فتح أبوابها من جديد للقادمين والمترددين عليها والذين لم يعد ثراؤهم السريع والمشبوه جريمة تؤدي إلى المقصلة. وحال خروجهم من السجون أو من الظلّ، سارع الأغنياء إلى دور اللهو والمطاعم، وعمّ جنونهم محتقرين بؤس الشعب الذي انتفض مرتين خلال أيام الشهر السابع (Gernminal)، وخلال أيام، الشهر التاسع (Prairial).

آخر الأيام الشعبية:
الشهر السابع والشهر التاسع

في هذه اللحظات التي انتشر فيها السوء والفساد انتشاراً طاغياً، ولعدم تمكّنه من جديد من استعادة أيام الإيمان والوحدة التي عرفتها الأيام الثورية الكبرى، سعى الشعب إلى ردّ الفعل ضد المظالم بقيامه خلال يومين باضطرابات من أجل العيش، وكان هذان اليومان هما: الثاني عشر من الشهر السابع من العام الثاني (1 أبريل 1794)، والأول من الشهر التاسع (20 مايو). وكانت الأسواق في الواقع فارغة ليس في باريس فحسب بل أيضاً في ليون وبوردو وتور وستراسبورغ. وقد فقد الفحم والحطب والخبز واللحم من كل مكان. وأخذ اليأس يكبر يوماً بعد يوم في الأحياء الشعبية. وفي مارس 1795 وبطريقة قانونية جداً أرسل فرعان من الفروع وفوداً إلى «الاتفاقية» للمطالبة بـ «الخبز وبدستور 1793» فأثار ذلك غضب المجلس واستحدث مرسوماً ينص على اعتبار «كل شتم للنواب أو

كل تجمُّع أمام مقر «الاتفاقية» جرماً يعاقب فاعله بالسجن أو بالموت». وهكذا رفض المجلس سماع صوت الشعب الذي أنذر المجلس في 21 مارس بواسطة وفد من ضاحية سان انطوان Saint Antoine بأن **«الشعب يعرف أنه مضطهد عندما يتم اضطهاده، وأن العصيان المسلّح سيكون أحد واجباته التي سيقوم بها»**.

الثاني عشر من الشهر السابع من العام الثالث (أبريل)

لقد كان العصيان المسلح فناً من الفنون القديمة التي يستعملها اللامتسرولون والتي كثيراً ما كانت تنجح عندما تكون في خدمة مصالح حزب من أحزاب المجلس، ولكن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة للثاني عشر من الشهر السابع. إذ إن حشداً عظيماً، غير منظم، قدم من الضواحي غزا قاعة الجلسات الخاصة في مجلس الاتفاقية. وأظهر العديد من الرجال والنساء والأطفال العزّل مدى الثقة التي ما زالوا يولونها لمن يعتبرونهم ممثلين لهم. وهؤلاء الفقراء الذين ليس لهم قادة ولا سلاح، لم يأتوا للتهديد، بل للمطالبة بالعدالة والدلالة على بؤسهم. ولم يتم سماعهم، بل تمّ تفريقهم بسرعة، وقرر المجلس تجنّب التدخلات الشعبية مستقبلاً، فأقرّ بعض المراسيم ومنها تجريد الفروع من أسلحتها وتطهير الحرس القومي وتقريب بعض الفرق العسكرية من باريس.

هذا التصلب من طرف المجلس تسبّب في غضب الشعب.

الأول من الشهر التاسع (20 مايو)

وانفجر الغضب الشعبي في الأول من الشهر التاسع، وكان البؤس قد تغلّب على العقل. وأعاد هذا التاريخ الحياة لروح الأيام الثورية الكبرى، ودق ناقوس الخطر في حين دوّت الطبول في الأحياء العمالية لشرق باريس وضاحية سان انطوان وضاحية سان مارسو، ثم دوّى في الأحياء الغربية في: غرفيليه وسيتي والأويبزرفاتوار وفي مدفن العظماء (البانتيون)، وتجمع المتظاهرون في اتجاه مقر الاتفاقية سائرين وهم يطالبون بأعلى أصواتهم بـ «الخبز وبدستور 1793».

وتمّ اكتساح مقرّ الاتفاقية من جديد اكتساحاً، أولاً من طرف النسوة، وقد تمّ دفعة واحدة، ثم توصلت موجة ثانية من المكتسحين إلى تجاوز الحراس. وفي هذه المرة كان المتظاهرون مسلّحين، وحاول الجنود مطاردتهم ولكن السبيل كان عظيماً وهاماً، حيث قتل نائب الاتفاقية فيرو Féraud المكلف بالتموين. وتدخّل بعض النواب الجبليين من أجل القيام باقتراح في خصوص بعض الإجراءات الاقتصادية. ولكن في اليوم التالي أعيد القيام بعصيان مسلح آخر. ولأول مرة منذ 1789 دخلت فرق الحرس إلى باريس وكأنها تعدّ لما سيحدث بعد عشرات السنين، أي عندما تخلّص جيش فرساي من الكومونة، واستسلمت ضاحية سان أنطوان التي تمّ تطويقها، تحت طائلة التهديد بالمدافع وبالمجاعة. لقد كان القمع وحشياً، كما تمّ تسجيل عشرة آلاف جمهوري في قوائم المهددين بالمدافع وبالمجاعة.

وهكذا اختفى نهائياً آخر النواب الجبليين. وكان من بين الإجراءات الرمزية التي تمّ اتخاذها، مرسوم 12 يونيو 1795، الذي يبطل ويلغي كلمة «ثوري»، ومرسوم 24 يونيو الذي يأمر بهدم مقرّ اليعاقبة.

وأضافت الثورة الشعبية لقائمة المسعورين عدداً جديداً من الشهداء الذين سيتم بعدها تكريمهم من طرف البابوفيين لأنهم يمثلون «الداعمون البواسل للمساواة» وذلك في انتظار انضمام البابوفيين أنفسهم إلى هذه القائمة الطويلة. وبذلك تأكدت «الاتفاقية الترميدورية» كسلطة للبورجوازية وسلفاً رائداً للجمهورية الثالثة ولتيير Thiers وغيرهم. ولأنها تعتبر نفسها أرفع من تحمل الاختلاط بالشعب فإن «الاتفاقية» نفّذت حكمها فيه. ومن جهة أخرى فإنها قضت على آخر المناصرين للملكية الذين بدأوا يرفعون رؤوسهم، ولأنها لا تتراجع أمام أي شيء فإن الاتفاقية رمت في الثالث عشر من Vendémiaire (5 أكتوبر 1795) برشاشاتها على الجسر الجديد Pont Neuf وخاصة على بهو كنيسة سان روش وقتلت المناصرين للملكية الذين حاولوا القيام بضربة قوية. أما حكم «الادارة» Directoire الذي جاء بعدها فكان شبيهاً لها.

حكم الإدارة Le Directoire[1]

قام حكم «الإدارة» على ذات الرجال وبنفس الأهداف والوسائل التي كانت للاتفاقية الترميدورية، والاختلاف الوحيد بينهما يتمثل

(1) GODECHOT, «La vie quotidienne en France sans la directoire».

في الظلم والصلف اللذين انتشرا ثانية دون أن يتعرّض مرتكبوهما للعقاب. وكان النظام أكثر من أي وقت مضى يخدم مصالح المالكين وأنصار الاقتصاد (الحر) حيث لم يتمكّن الشعب في نظرهم من بلوغ سن الرشد، ذلك أنه ليتمكّن أحد أفراد الشعب من أن يكون مواطناً كان عليه أن يثبت قدرته على دفع الضرائب والحصول على مسكن قار منذ سنة على الأقل، وهذا يزيح صفة المواطنة عن المواطنين ذوي الدخل المحدود والمتشردين والعمال اليوميين، وباختصار عامة الشعب.

أما المناخ الاقتصادي فهو نفس الاتفاقية الترميدورية مع تفاقم حدّته بعض الشيء، على صعيد الأزمة المالية، حيث حدث تسارع في سقوط الحوالة الحكومية وانهيارها. ولملء الخزائن أرسلت «الإدارة» بالجيش الذي نظّمته الثورة لتدافع به عن نفسها لنهب البلدان المجاورة. وأصبحت الفوارق الاجتماعية أسوأ مما كانت عليه، وانتشر الثراء دون خوف من العاقبة. وكان باراس Barras الذي أصبح مديراً يعدّ رمزاً لانحطاط النظام، وقد قال: **«أنا أعتبر الفقر كالحماقة والفضيلة كالرعونة، وكل مبدأ كذريعة»**. ولم يكن وحده صلفاً فقد تمّ الاتجار والتكسب بكل شيء، حيث أثرى البعض خلال شهور قليلة، وكانت كلمات الفساد والانحلال والفسق هي السائدة.

ووصل الصلف إلى تجاوز الجنون. ففي باريس، تمّ في شارع الإيطاليين وفي «سرادق هانوفر» Hanovre افتتاح مرقص الضحايا،

وللتمتع بحق المشاركة فيه يجب أن تضم أسرة المشارك أحد ضحايا «الإرهاب»، واجتمعت فيه طغمة من حديثي النعمة والأفّاقين والنساء الطائشات اللواتي يلقبن بـ «المذهلات» و «الرائعات»، وكل هؤلاء كانوا يستنبطون الموضات، وعرفت الجمهورية الفرنسية خلال بعض السنين ما عرفته روما خلال عدة قرون، فآلت الفضيلة المثالية الجمهورية لتترك المكان لانعدام المبادىء، وتعارض الحزم الجمهوري مع ترف حديثي النعمة وبذخهم.

ولم تكن ظاهرة تصاعد المظالم الاجتماعية وقفاً على باريس بل شملت أيضاً المدن الأخرى. ولكن وبرغم هذا البؤس لم تحدث أيام شعبية ثورية كبرى. إلا أنه حدث أحياناً تفجُّر بعض الانتفاضات المعزولة والتي تذكّر بوجود الثائرين. فالجماهير كانت يائسة وجائعة بعد أن سلبتها البورجوازية عقيدتها وأملها وثرواتها.

ولم يكن الوضع أكثر جودة في الريف. فإذا كان الريفيون قد استفادوا في بعض الحالات من شراء الممتلكات الوطنية، فإن أكثرهم فقراً لم يكونوا يملكون الوسائل اللازمة لذلك. وبذلك أيضاً ازدادت الفوارق الاجتماعية في الريف. فقد كانت (بورجوازيته) المتكوِّنة من صغار القرويين المالكين تستغل الأراضي التي لا تقوم بخدمتها بنفسها والتي كان شراء الممتلكات الوطنية قد وسّع مساحتها، وأثرى كبار المزارعين بفعل دفعهم إيجارات الأرض بأوراق نقدية لا قيمة لها. وبالمقابل فإن العاملين بحصة كانوا يقتسمون مع المالكين منتوجات المحصول ولا يتمتعون بتاتاً بمزايا نهب الممتلكات الوطنية، إذ إن

عملية البيع كانت تخدم خاصة مصالح البورجوازية والطبقة القروية الميسورة. وهو ما جعل ظروف حياة صغار القرويين والعمال اليوميين عسيرة.

فالعمال والقرويون والفقراء كانوا، أكبر الخاسرين. ولكن هذه الجماهير المعذّبة والمهانة جعلت بابوف يطفو إلى السطح وكان ذلك يعني أن الانهيار يمثّل حقيقة أنها قد خسرت المعركة، وأن فجراً جديداً سيبزغ في المستقبل، وفي أماكن أخرى أيضاً، على ثورات جديدة ستحمل مشعل الإيمان الداعي للمساواة بين الإنسان وأخيه الإنسان.

ملامح بابوف Babeuf

من هو بابوف؟

إن تناولنا بحبٍّ وحماس للحياة المتواضعة لأحد الوجوه التي تمثّل الجماهير المنسية والمغمورة سيمكّننا من فهم عمق وطموحات هذه الجماهير التي هي الصانع الحقيقي للأيام الثورية الكبرى، وإنه ليس بالإمكان الاقتراب من شخصية بابوف وملامستها إلا لمن تسلّح بكثير من الوضوح واستعدّ للحوار، فهو شهيد ثورة المساواة وهو الذي أراد التبرئة والانتقام لآلاف من شهداء الثورة، ويمكن أن نأخذ عليه أنه لم يكن على بلاغة وبيان كبيرين، وأنه لم يكن سوى «فوضوي» ذي نفس تدميرية تستمد من الثورات الريفية، ولكنه في نظرنا

الشاهد على الشعب. إن قساوة عقلانية الصالونات الثقافية والإطارات الفاصلة والقاطعة للأحزاب غير مناسبة للاقتراب من هذه الشخصية التي لا يسمح تواضعها بتحويلها إلى شخصية أسطورية، هذا إذا لم نقُل إنها الأسطورة بعينها.

يعكس تواضع بابوف وعدم وضوح الرؤيا في أفكاره قوة وضعف الجماهير الشعبية الذي ينبع منها، والذي جعل من نفسه مدافعاً عنها، ولا يمكننا أن نفهم جيداً تطور ثورات الجماهير وتفجراتها وشموليتها في القرن العشرين من المسيرة الكبرى في الصين، إلى الثورات المسلحة في أمريكا اللاتينية وإلى الثورة الجماهيرية، دون العودة إلى الجذور، أي إلى أولى محاولات استخلاص فكر شعبي جماهيري، وهو فكر نشأ على مراحل وجاء نتيجة المعارك والصراع وتلقّى الضربات والظلم، إنه نتاج الآلام والعذابات. إن هذا الفكر هو محصّلة أنبل ما في الإنسان، أي تواضعه وبساطته المدركة لحقيقتها والمشبعة بتجربة آلامها، وحالها في ذلك حال المسيح الذي حمل صليبه وتحمّل عذابات وإهانات أعدائه دون أن يتزعزع إيمانه، أو الرسول محمد عندما قال «والله لو وضعوا الشمس في يميني والقمر في شمالي على أن أترك هذا الأمر حتى يظهره الله أو أهلك فيه ما تركته»[1]. تماماً مثلما تحملت الجماهير عذاباتها صابرة وراضية لأمر قدرها، بدأت تتحرك نحو فجر الحرية المنتصرة متسلحة بالعذابات والتواضع الصادق، وذلك ما يمثّل ضمانة صدق الرسالة الثورية.

---

(1) كتاب «حياة محمد»، ص 146، لمحمد حسين هيكل، الطبعة الخامسة.

حياة بابوف

فَمَن هو بافوف؟ وماذا نعرف عن شبابه وتكوينه الفكري وتجربته السياسية ومعاركه وقيمه العليا؟ من الطبيعي لمثل هذا الرجل القادم من صفوف الشعب أن تبقى نقاط غامضة في حياته، وكذلك تشابه بعض الروايات عن شبابه وعن تكوينه الفكري[1] وذلك برغم الدراسات المعمّقة عن شخصيته.

لقد كان بابوف على عكس نواب البرلمانات التأسيسيين والجيرونديين وحتى الجبليين، من أصل شعبي للغاية. وقد كتب يصف نفسه في مذكراته يقول: «لقد وُلدت من الوحل أو الطين وأستعملُ في وصف أصلي، هذه الكلمة التي تعجبني لأن جميع رجالنا «العظام» قد استخدموها واصفين بها كل ما يُبعدهم عن الطبيعة الحقيقية التي خلقوا منها. . . إنني أستعمل هذه الكلمات لأعبّر بوضوح عن ميلادي في أشد درجات البؤس، وبالتالي فإنني من أفقر صفوف اللامتسرولين»[2].

ويبدو أن المؤرخين لم يغفروا لبابوف أصله المتواضع، وبالتالي فإنهم حاولوا الانتقاص منه بقولهم إنه يحتلّ مكانة في تاريخ الثورة الفرنسية أكبر بكثير من حجم الدور الذي لعبه فيها فعلاً[3]. فبابوف إذا وافقنا على مقياس المؤرخين، لا يشبه في شيء أولئك المناوبين

(1) لقد أظهر دالين Daline إن المذكرات المزيفة لبابوف قد كتبها من قبل ابنه إميل.

(2) النص من كتاب دالين «بابوف تبلبل أثناء الثورة الفرنسية»، ص 44.

(3) FURET; Babeuf, «Dic. Critique», p. 199.

والمحترفين للسياسة الذين كانوا يمارسون خداع الشعب في المجالس، لأنه كان فقيراً جداً، ولم يكن بإمكانه أن يلعب أي دور في أي مجلس، بل إنه لم يلعب أدواراً مشهورة في الانتفاضات الكبرى التي عرفتها باريس، وهكذا فإن المؤرخين اليمينيين لا يرون في بابوف ثورياً أصيلاً (وفق مقاييسهم) لأنه لم يكن من عِداد جناح الفئة الثالثة المؤلف من أصحاب الأملاك، هذا الجناح الذي وجّه سياسة الثورة وخدع الجماهير وسرق ثمار الثورة، ولم يكن لبابوف، هذا الحق في العالم التاريخي الذي يؤلفه المثقفون البورجوازيون الباريسيون لأنه جمع ضد نفسه كل صفات العجز حيث كان فقيراً وريفياً، وأسوأ من ذلك كان غير متعلّم كسب ثقافته بمفرده، وكان بذلك لا يعرف رياء المثقفين، بل يقول رأيه دون تردّد. ويبدو أن أباه كلود بابوف كان شخصية طريفة حيث عرف عنه أنه فرّ من صفوف الجندية وعوقب بالنفي لمدة ست سنوات. لقد كان مغامراً، وقد قتل الجوع تسعة من أولاده الثلاثة عشر وكان من بين الأربعة الذين نجوا من الموت فرنسوا نوال بابوف الذي غيّر لقبه فأصبح دراكوس بابوف.

وبعد عودة الأب بابوف من المنفى إلى فرنسا بدأ يمارس الأعمال الصغيرة كعامل زراعي، وهكذا عرف بابوف الابن البؤس والعمل منذ الصغر، حيث بدأ يعمل إلى جانب أبيه في الحقول منذ سن الثانية عشرة، ولا أحد يعرف شيئاً عن حياته بين سنوات 1774 إلى 1779، حيث إنه في السنة الأخيرة كان يعمل لدى موثّق عقود في خدمة أحد النبلاء في مدينة (روا)، ومنذ سنة 1784 بدأت أهم

مرحلة في تكوينه حيث بدأ في البحث عن الحجج القديمة التي تمكّن الإقطاعيين[1] من نهب المزيد من الفلاحين بعد نفض الغبار عنها، حيث كان تشدُّد النبلاء يدفعهم إلى البحث في صناديقهم الموروثة عن حجج أجدادهم لاستخدامها في المزيد من النهب، وهكذا رأى بابوف الذي كان مقيماً في مدينة (روا) بأم عينيه من خلال عمله إلى أي حد يسعى النبلاء في اعتصار الفلاحين.

كانت منطقته (البيكاردي) منطقة غنية زراعياً ومعروفة تقليدياً بانتفاضات الفلاحين، حيث كانت النضالات نشطة لعدة أسباب، منها ردّ الفعل على سياسة النبلاء، وضد انتشار اعتماد الأساليب الزراعية الحديثة التي كانت تتضارب مع الأساليب الجماعية وقد مكّنت هذه المنطقة بابوف من الإدراك الجيد لتطلعات الفلاحين الصغار ودفعته إلى البحث عن الوسائل العملية لإيصال الإنسانية إلى سعادة عامة، وهكذا بدأ يحلم بإصلاحات، وشرع في كتابة كتب تشرح تلك الإصلاحات.

وقد عرفت أفكاره في تلك المرحلة من خلال رسائل كان يبدو فيها عدواً عنيداً للملكيات الزراعية الكبرى التي عمّقت اللامساواة الاجتماعية بين الريفيين الأغنياء والريفيين الفقراء مخضعة هؤلاء الأخيرين لرحمة عروض العمل ومكرهة لهم أحياناً على الاتجاه إلى

(1) «دالين»، المصدر السابق الذكر، الفصل الثاني، ص 91 وما يليها،
انظر أيضاً: Babeuf et la conjuration des egaux, p. 25 à 46.
وكذلك سوبول في كتابه «Portrat de revolutionnaires», p. 21 à 24.

الصناعة، وهكذا نراه يبدي أسباب حذره من ظاهرة تزايد عدد الملكيات الزراعية الكبيرة، حيث يقول: «**إن هذه الظاهرة، ظاهرة الملكيات الزراعية الكبيرة، تمثّل نوعاً من الاحتكار بين الأقلية. وهذا ما سيولّد بشكل متزايد التعمّق، المزيد من الفوارق الاجتماعية. فأصحاب المزارع الكبرى لا يرغبون في إنتاج زراعي بكميات كبرى، ولمواجهة متطلبات مستخدميهم ينطلقون في عمليات سمسرة في أسعار الحبوب ويشغّلون في مزارعهم أقل عدد ممكن من العمال ضاغطين أجورهم إلى الحد الأدنى حتى تصبح هذه الأجور لا تكاد تُذكر، فماذا سيحدث والحال تلك لأغلبية سكان الريف الذين تعوّدوا على كثرة الأولاد، وبشكل غريزي على الأعمال الزراعية**»[1].

وفي هذا كان بابوف يعبّر عن مخاوف الفلاحين الصغار من الاحتكارات والصناعة والتجارة، وبكلمة أوضح كان هؤلاء ضد المال وضد النظام الرأسمالي، وكان بابوف يرفض تمزيق الأراضي إلى ملكيات صغيرة، وينادي بإقامة مزارع جماعية حيث يرى «**إنها قادرة في إطار عائلة واحدة سعيدة أن تجمع بين عدد من العائلات الفقيرة**». فكان يأمل في أن تصبح هذه المزارع «**مجتمعات مصغّرة للأخوة**[2] **حيث يقوم كل فرد فيها بمساعدة الآخرين**». وكان الهدف الشاغل الوحيد لبابوف قبل الثورة هو أن يحقق «**ضمان العيش للجميع**»، وكذلك السعادة حيث كانت الحياة بالنسبة له ليست «**الحرمان والعوز أو التخبط والعيش كيفما**

---

(1) رسالة بتاريخ يونيو 1786، ذكرها دالين في كتابه، صفحة 93.

(2) رسالة بتاريخ يونيو 1786، ذكرها دالين في كتابه، صفحة 95.

اتفق، **أي الحياة الضنكة من المهد إلى اللحد**»[1]. لقد كان يرى أن الحق في الحياة حق طبيعي للإنسان وحق أصيل، ويجب أن يضمن له عملاً شريفاً.

وفي بحثه عن أسباب عدم المساواة بين فئات الشعب وأسباب بؤس الأغلبية، وصل بابوف إلى مهاجمة «الملكية الفردية النهمة» خاصة المصابة بـ «عطش وحمى النهب». وعندما يتم بيع الملكيات يصبح مولداً لمزيد من عدم المساواة. ولم يكتف بابوف في أفكاره وقراءاته بالاهتمام بتحسين أوضاع البائسين في فرنسا وحدها بل امتدّ اهتمامه إلى بؤساء العالم كله، فشمل العبيد والمقموعين بما فيهم النساء، وكان بابوف من دُعاة تحقيق المساواة مع النساء وكان يحلم بمجتمع عادل يصبح فيه الجميع أخوة ويصل به الحال إلى درجات التكهُّن بالمستقبل عندما يرسم ما يجب أن يكون عليه المجتمع الإنساني حيث يقول: «**إن المجتمع البشري لن يبقى إلى الأبد مجتمعاً أعمى ومفرطاً في حقوقه وإن هذا المجتمع الذي هو اليوم على هذه الحال من الاستكانة، لا يمكنه فرض وضعه على الأجيال القادمة. إن كل حقوق الإنسان وما أهل له محفورة بأحرف لا تمحى في كامل كينونته، وسيأتي حينٌ من الدهر يبعث حياً كل من ظنّ أنه نسياً منسيا**»[2].

---

(1) رسالة ذكرها دالين، المصدر السابق، ص 99.

(2) رسالة ذكرها دالين، المصدر السابق، ص 118، موجّهة إلى: Dubais de Fosseaux.

لقد كان بابوف في كلامه هذا عالماً بالغيب... كان يؤمن أن الخير سينتصر على الشر بفعل الثورة التي يعتبرها الفعل الخارق للعصور والمجدد مدى الدهر. يقول متصوراً مجتمعه الفاضل: «**ماذا سيكون حال شعب عندما تكون أساسات مجتمعه منظمة على نحو تكون فيه المساواة تامة بحق بين جميع أفراده دون تمييز وتكون فيه الأرض ليست ملكاً لأحد بل للجميع، ويكون كل ما لدى هذا الشعب ملكية مشتركة...؟**»[1]. لقد كانت جميع آراء بابوف قبل الثورة تسير في هذا الاتجاه.

عندما قامت انتخابات المجالس العامة الأولى لم يتم انتخاب بابوف لأنه كان في عِداد الكمّ السلبي للشعب لكنه كان ينتظر مثل غيره من المجلس التأسيسي المنتخب أن يقدم دستوراً جديداً واضحاً وقابلاً للفهم من قِبَل العقول الأكثر شعبية، لقد كان ينتظر من هذا الدستور أن يقرّ مبدأ قبول عرائض المطالبات الشعبية وإقرار حق الانتخاب للجميع وفتح باب الدخول في صفوف الحرس القومي لأبناء الشعب الفقراء. بكلمة كان ينتظر من الدستور الجديد عدالة تامة وحقيقية، لكنه فوجىء بدستور مليء بـ «الطلاسم البهلوانية الكلامية» فانطلق يناضل في سبيل المساواة وبدأت نضالاته تجلب له المتاعب.

ففي سنة 1793، وبينما كان يقوم بالإشراف على إدارة محلية للممتلكات القومية، تمّ طرده من وظيفته وأدين بعشرين سنة سجناً

(1) رسالة ذكرها دالين، المصدر السابق، بتاريخ 21 مارس، موجّهة إلى: Dubais de Fosseaux.

لقيامه بإصدار وثيقة مزوّرة تهدف إلى مساعدة أحد المعدمين على استرداد حقوقه، فهرب إلى باريس وبدأت حياة المتاعب تلاحقه وأسرته من جديد، ثم انتهى به الأمر إلى أن وجد عملاً للحفاظ على رمق العيش وكانت الأحداث تستولي على اهتمامه أكثر من اهتمامه بعمله، فساهم في التحركات الشعبية إلى أن عثرت عليه إدارة منطقة السوم Somme التي كانت تبحث عنه لتنفذ فيه حكم السجن، وفعلاً اعتقل وسجن في 30 يناير 1794 إلى 9 يونيو 1794، وهكذا فإنه كان داخل السجن خلال المرحلة التي كان فيها مصير الثورة يتقرر، وعندما أفرج عنه من السجن في 18 يوليو من نفس السنة كان الجبليون ولجنة الإنقاذ الوطني قد انتهى أمرهم.

وعند خروجه من السجن، أصدر صحيفة تنتقد روبسبيير بشدة ولكنه مثله مثل الثوريين بدأ شيئاً فشيئاً يجد أن روبسبيير كان أقل قساوة من الترميدوريين. فانطلق ضدهم في حملات صحفية، وهكذا وجد نفسه منساقاً من جديد إلى السجن ولمدة ثمانية أشهر. وفي السجن التقى هذه المرة برفاقه المستقبليين جيرمان Germain وبوناروتي Buonarotti وبودسون Bodson... وفي تلك الأثناء لم يتوقف الجلادون عن تعذيب الشعب. وفي نهاية شهري (جريمنال وبريريال) ونظراً لأن أنصار الملكية أصبحوا يتحولون إلى قوة مهددة، قام حكم الاتفاقية، بإطلاق سراح الثوريين القدامى الذين لم تخدعهم هذه الرحمة، وما إن خرج من السجن حتى عاد إلى نضالاته وأعاد إصدار جريدته مندّداً بعنف بقوى الثورة المضادة حيث جاء في العدد 26 من «منبر الشعب»: **«إنني أفهم حال أولئك الرجال الذين يدّعون**

أنهم وراء كل الأمور، أفهمهم عندما يقولون إن ما وصلوا إليه هو منتهى الثورة، وليس غريباً أن يقولوا ذلك بعد أن أوصلتهم الثورة إلى منتهى ما يصبون إليه، أي إلى الدرجة التي لبّيت فيها جميع تطلعاتهم الشخصية».

وهكذا فإن ثمار الثورة يجب أن تعود إلى غيرهم، إلى المحرومين من الشعب «**لأنه ما من شيء تمّ لإسعاد الشعب، بل على العكس، لقد تمّ القيام بكل شيء لتعذيبه، إذن، لا بد من مواصلة هذه الثورة حتى تصبح ثورة الشعب بحق**». وعلى الشعب أن لا يترك نفسه يُخدع بكلام أصحاب الثورات: «**إن سادة اليوم يفهمون (الثورة) بشكل أحادي الرؤيا عندما يؤكدون أن الثورة قد تمت عندنا فليصححوا كلامهم وليقولوا إن ما تمّ عندنا هو الثورة المضادة! ومرة أخرى إن الثورة هي سعادة الجميع وهو ما يشملنا أما الثورة المضادة فإنها تمثل بؤس أغلبية الشعب وهذا ما هو سائد عندنا، إذن، فإن الثورة المضادة هي التي تمت وليس الثورة**».

وهكذا ونضالاً منهم ضد الثورة المضادة، قام «المتساوون» خلال الفترة الواقعة بين 30 مارس و10 مايو 1796 بمحاولة انقلابية مؤمّلين أن قلبهم لنظام الحكم سيفجّر تمرداً شعبياً، وقد شارك في هذه المحاولة الانقلابية جميع أولئك الذين خذلتهم مسيرة الثورة، وكانوا يمثّلون خليطاً عجيباً اتفق أفراده، سعياً للاتحاد، على اعتبار أنفسهم وَرَثة روبسبيير، لقد كانوا في الواقع كذلك ولكنهم أرادوا أن يذهبوا إلى أبعد مما ذهب إليه. وقبل أن ندرس برنامج «المتساوين»

وتنظيم محاولة الانقلاب نبدأ بالتعرُّف على الأسباب التي جعلت بابوف ورفاقه يصلون إلى فكرة استعمال القوة المسلحة لإنهاء حكم «الرجعية». وإذا كان المتساوون يريدون القيام بالانقلاب لإحداث مرحلة انتقالية وإقامة حكومة ثورية قوية فذلك لأنهم تحمّلوا الكثير من عنف الثورة المضادة وانتهوا بقبول العنف وذلك مع انتقادهم له بالطبع.

موقف بابوف من العنف الثوري

خلال كامل سنوات نضاله وتكوينه لم يتوقف بابوف عن توجيه نظرة انتقادية لأحداث الثورة ورجالاتها وبالتحديد فيما يتعلق باستخدام العنف.

العنف الشعبي

خلال إقامته الأولى بباريس في صيف 1789 شهد بابوف أولى انفجارات العنف الشعبي، عندما تعرَّض فولون Foulon، وهو أحد المشرفين على التموين إلى الشنق على أعمدة الإنارة العامة في ساحة الاضطرابات، وقد كان ذلك بفعل الجماهير الشعبية، وعندما انقطع حبل المشنقة هجمت الجماهير على الضحية فقطعت رأسه وعلّقته على رمح وتجوّلت به في شوارع المدينة، وبمشاهدته لهذا المنظر كتب بابوف رسالة لزوجته يقول فيها: «... **إن هذا الفرح ليؤلمني جداً، فقد كنت في ذات الوقت مسروراً وممتعضاً، وأقول هذا أمر حسن ولا يهمّ... أنا أفهم الشعب الذي يثأر لنفسه وأدعم عدالته عندما**

يجد فرحه في إزالة المذنبين، ولكن هل تراه غير متوحش اليوم. إن جميع وسائل التعذيب وأساليبه قد عوّدتنا على تقاليد سيئة، فالسادة بدلاً من أن يهذّبونا، حوّلونا إلى متوحشين لأنهم كذلك وهم يجنون ما زرعوه لأن كل هذا يا زوجتي المسكينة سيتبع بأمور رهيبة ليست هذه سوى بدايتها»[1].

إن هذه الرسالة الممتازة، كثيراً ما استشهد بها المؤرخون لما تحتويه من إلهام مستقبلي. ففي بدايات الثورة عندما كتب هذه الرسالة كان بابوف واعياً، مثله مثل غيره من الثوريين بما قد تجنح إليه مسيرة الأحداث حيث نراه يقرّ بضرورة العنف، لكنه يأسف لذلك. وكان جوريس Jaures أوّل من دلّ على ذلك عند بابوف من بين المؤرخين الذين اقتفوا أثره في ذلك، أي في مدلول شكل «إرادة العقاب» للشعب الثائر. وهذا ما يقودنا إلى طرح السؤال حول شرعية العنف الثوري. لقد كان القرن العشرون مليئاً بالمعارك الفكرية.

حول هذا الأمر وقبل تناولنا له، نودّ أن نتفحّص الطريقة التي وصل بها بابوف إلى الجمع بين حبّه للإنسانية وكراهيته لإراقة الدماء مع قبوله بضرورة القيام بالانقلاب الثوري. ورأيه في الإرهاب يبدو لنا تعقيداً للمسألة عنده حيث يقول: **«إن الإرهاب هو العنف الثوري القائم على مؤسسات شرعية»!**

---

(1) دالين، نفس المصدر، ص 149، وكذلك:
MAZAURIC, «Babeuf, texte choisis» édition siciales, 1976, p. 101 et 102.

بابوف وروبسبيير

خلال مرحلة الإرهاب كان بابوف في السجن. لذلك فإنه من الصعب التكهّن بما كان سيفعله لو كان طليقاً. أكان سيشارك أم يرفض؟ يبدو أنه لو كان حراً لاتّجه إلى صفوف المسعورين وليس إلى صفوف الروبسبييريين. غير أن ذلك يبقى من باب الاحتمالات، حيث إن بابوف والمسعورين كانوا يعتبرون المسائل الاجتماعية أساس كل التزام بالثورة، في حين أن الروبسبييريين كانوا يبرّرون الإرهاب بضرورات السياسة الداخلية والخارجية، وكان المسعورون وأعضاء الكومونة يركّزون على توجيه الإرهاب نحو طبقة المحتكرين، مجوّعي الشعب.

لقد ورد أول رأي لبابوف في روبسبيير في الصحيفة التي أصدرها إثر خروجه من السجن. وفي صحيفة «حرية الصحافة». وقد جاء في عدد 3 سبتمبر 1794، بقلم بابوف، ما لم يكن لطيفاً إزاءه، حيث وصفه بـ **«الطاغية روبسبيير»** و **«أكبر وأشرس عدو للحرية»** و **«سعادة الامبراطور ماكسيميليان»** و **«ماكسيميليان جزّار الشعوب»**، وكان يرى أن هناك شخصيتين عند روبسبيير، فهناك روبسبيير الوطني المخلص ورجل المبادىء الذي عاش من بداية الثورة إلى سنة 1793 ليترك المكان لآخر تدفعه حمّى الطموحات السياسية، وطاغية من أشرس الحاكمين منذ هذا التاريخ.

وإثر سقوط روبسبيير كان بابوف يأمل في أن يقوم حكم الاتفاقية الترميدورية بوضع حدٍ لـ **«ديكتاتورية لجنة الخلاص الوطني»** وأنه

سيدفع، من جديد، ثورة المساواة حيث كان اليعاقبة أنصار روبسبيير متمسّكين بسياستهم الأبوية التوجيهية وانتحالهم شرعية تمثيل الشعب من قِبَل حزب أو شخص، ولكنه بعد حين، عندما قام النظام الجديد بإعلان رغبته في إنهاء الثورة، بل وفي العودة إلى الوراء، أصدر بابوف حكماً أقل قساوة على روبسبيير وفترته المعروفة بمرحلة الإرهاب، حيث كتب في 27 سبتمبر 1794 منتقداً **«يوم العاشر من ترميدور، المسمى ثورة»** وقال إنه يعتقد: **«أن الطغيان لم يختلف، وكل ما حدث أنه تمّ استبدال طغاة بآخرين (. . .) إن التغييرات المحدثة لا تكاد تُذكر، بالنسبة للشعب»**.

وفي 18 ديسمبر 1794 كان انزعاجه يظهر أكثر جلاءً حين كتب: **«عندما كنت من بين أول من نادوا ملحّين بسقوط هيكل الرعب لنظام روبسبيير كنت أبعد من أن أتوقع أنني أساهم بذلك في تشييد هيكل آخر مقابل له وأن هذا الهيكل سيكون أشد سوءاً من صنوه على الشعب»**.

ثم كتب في صحيفة «منبر الشعب» عدد 29، الصادر بتاريخ 21 ديسمبر 1794 مقالات عمّق فيها تحليلاته للقوى السياسية المتواجدة على الساحة حيث قال: «في أوساط الجمهوريين، كل فرد يسعى إلى إقامة جمهورية على نحو خاص به، حيث يريدها البعض بورجوازية وأرستقراطية وآخرون يريدونها قائمة وستبقى شعبية وديموقراطية، بعضهم يريدها جمهورية للأقلية المؤلفة من مليون مواطن الذي كان دائماً عدواً للأربعة والعشرين مليوناً الباقية من أفراد الشعب الذي

يمتص دماءهم... هذا المليون العاطل عن العمل والذي يعيش من سرقة عرقهم... أما آخرون فيريدونها جمهورية للأربعة وعشرين مليوناً الذين أقاموا كل شيء، ورووه بدمائهم واستمروا يغذّون ويساعدون ويقدّمون للوطن جميع احتياجاته بل ويموتون دفاعاً عن حريته. إن المجموعة الأولى تريد في الجمهورية النهب والهيمنة، أما الثانية فتريدها للجميع محققة المساواة الواقعية والرخاء والكفاية الاجتماعية المضمونة وإقامة توزيع عادل وضروري لثمار العمل الذي يساهم في إنتاجه الجميع».

المتساوون وروبسبيير

إذا كان المتساوون قد اعتبروا من أتباع روبسبيير في مرحلة لاحقة من قِبَل أعدائهم ومن قِبَل المدافعين عنهم، بل وحتى من قبل أنفسهم، فإن ذلك يعود إلى الأسباب التي وردت أعلاه، ذلك أنه حتى أكثر الناس مسالمة قد يندفع إلى القيام بأعمال عنف وإلى تدبير الانقلابات عندما يتجاوز الظلم كل الحدود حيث انتهى «المتساوون» إلى اعتبار العنف أخفّ الضررين، أي مرحلة لازمة في مسار الثورة التي ينوون مواصلتها، وكان هؤلاء يرغبون في أن يُعتبروا وَرَثة الإرهاب محافظين في ذات الوقت على استقلاليتهم، نظراً للمطاردة التي يشنّها النظام الجديد ضد بقايا أنصار روبسبيير.

ويمثّل الإنذار الموجّه للقراء والذي كتبه بوناروتي في **«مؤامرة من أجل الحرية المسماة بمؤامرة بابوف»**، يمثل توضيحاً للموقع الذي يضع فيه المتساوون أنفسهم في الصيرورة التاريخية، يقول: **«نظراً لأنه**

يتعينّ توضيح أمر مبادرة جريئة جداً وجدت نفسي مدعواً إلى شرح الأسباب التي أوصلتنا إلى ذلك، وبدا لي أنه لا يمكنني القيام بذلك إلا بالتذكير بالوضع الذي كانت عليه الثورة والمراحل المتتالية التي مررنا بها والفضائل والمساوىء التي جنيناها. . .»[1].

إن هذا التوجّه للثورة الكبرى يمثّل قطب الأساس حيث يوضح أن مؤامرة بابوف لا تمثل حدثاً ثانوياً في الثورة بل، وعلى نحو ما، تطوراً ضرورياً يبرز بوضوح عمق الثورة[2].

ونضيف إلى ذلك أن المتساوين يعترفون بالمراحل الضرورية للثورة ويحدّدونها كأساس لما يريدون تجاوزه فيها، وهذا يقود إلى القول بأنهم على نحو أو آخر يقرّون العنف كشرّ لا بد منه في لحظة ما من مراحل الثورة ولكنهم يرون أن هذا الشر لا يمكن اعتماده على المدى البعيد لأن الأمر انتهى بخديعة الشعب من قبل البورجوازية.

بقي علينا بعد هذا أن نرى كيف وصل «المتساوون» إلى اعتماد أسلوب الانقلاب (أو العنف والإرهاب) لمنح الثورة نفساً أصيلاً وجديداً.

ضرورة الانقلاب

كيف يمكن للمرء أن يتبنّى فكرة الانقلاب المسلح عندما يكون محباً للجماهير ومعادياً للعنف؟ هذا السؤال ينبع من الأخلاق الثورية

---

(1) بوناروتي: «المؤامرة»، ص 20.

(2) مازويلا: «اليعقوبية والثورة»، ص 284.

ومن العلاقة بين الوسائل والغايات التي لم تُحسم بعد. . . إنه لأمر متناقض أن يقود الثوريين، حبّهم لخير الإنسانية، إلى حمل السلاح.

هذه المسألة الأخلاقية على درجة عالية من الخطورة تنفي إمكانية قبول الإجابات التحقيرية التي يقدّمها بعض المؤرخين اليمينيين.

وفيما يتعلق بحالة بابوف فإن الإجابات عن هذا السؤال، التي يقدّمها مؤرخو مدرسة فيريه Furet اليمينية، تظل دائماً مطبوعة بالصراع مع الماركسية[1]. وهكذا نجد في الصفحات المخصصة لبابوف في القاموس النقدي للثورة الفرنسية الذي كتبه فيريه وتلاميذه، مصطلحات في غاية الخبث والسوء تحاول أن تمحي ببراعة الجوانب الأخلاقية لبابوف ورفاقه وتسعى إلى طمس الأسباب التي دفعتهم إلى استخدام أسلوب الانقلاب لإزالة الرجعية البورجوازية.

يقول كتاب القاموس المذكور: «**إن المؤامرة السرية تفضح بكل تأكيد عدم قدرة الانقلابيين في السنة الرابعة للثورة على إشعال حماس الجماهير للقيام بانتفاضات كبرى، تماماً كما كانت تفعل من قبل، هذا الانقلاب يمثّل آخر مظاهر انتفاضات اليعاقبة الإرهابية المتطرفة التي تهيىء بهذا لمفهوم الانقلاب الثوري المرتبط بعقلية القرن التاسع عشر والقرن العشرين. . . إن تاريخ التنظيمات السرية في أوروبا المقامة على اتفاقية فيينا يجد جذوره في ذلك، مثله مثل التقاليد الثورية**

(1) «المعجم النقدي للثورة الفرنسية»، ص 199 إلى 205.

الروسية من الشعبية إلى البلشفية التي تجد جذورها هي الأخرى في ذلك»[1].

ويقدّم لنا القسم الأول من التحليل صياغة عصرية لانقلاب بابوف وفي رواية تان Taine. أما الجانب الثاني فسيبدو لنا غير جدير بأن نسمّيه تحليلاً، حيث بادر الكاتب على الطريقة البورجوازية إلى الخلط ومراكمة الأمور بشكل إرادي. يبدو لنا غير ذات أهمية في شيء، فهذه الصياغة تعتمد على أسلوب سافل متحيِّز يعتمد فيه الكاتب على خوف القارىء من التلويح بما يقدّم، ولا نريد أن نرد بسوى أن الأمر عند بابوف ورفاقه كان يتمثّل في أن الانقلاب ينبع من إرادة ثنائية، أولها أن الأمر كان يتعلق بالرغبة في منح الإرادة الشعبية وسيلة ثورية تجنّبها حمامات الدم، والثانية الإطاحة بالقوى المعادية للثورة التي كانت على مستوى تنظيمي أكبر دقة مما كانت عليه الجماهير الشعبية. وهذه الأسباب الكامنة تبدو معالمها واضحة في تخطيط أسلوب ومراحل الانقلاب، كما أعدّها الانقلابيون، حيث أنشئت لجنة للقيام بهذا العمل وحوّلت إلى «إدارة جماعية سرية للإنقاذ الوطني» وذلك بتاريخ 30 مارس 1796، وكان بابوف وبوناروتي عضوين في هذه اللجنة.

لقد استفادت هذه اللجنة من الأخطاء الثورية السابقة فأرسلت أعواناً ثوريين رئيسيين إلى كل حيٍّ وذلك لإعداد الشعب للانتفاضة وكانت اللجنة في حاجة ماسّة لضم الجيش إلى صفوفها حيث كانت

(1) المصدر السابق، ص 203.

الكتائب العسكرية كثيرة في باريس، وكان الشعب قد جرّد من السلاح بعد الانقلاب البورجوازي في شهر (جرمينال) لذلك أرسلت اللجنة مناضلين عسكريين إلى الجيش لاستمالة عناصره بسرية، وخاصة في صفوفه الشعبية كما نشطت اللجنة في إصدار النشرات والملصقات الإعلامية والبيانات، وبدأ المغنّون الشعبيّون يردّدون صدى سياسة اللجنة إلى درجة أن أحياء باريس بدأت تطرب بأناشيد بابوفية، وكان أنصار بابوف يتمركزون أساساً في باريس، ومضت الأمور على نحو حسن إلى أن قام حكم الإدارة الذي كان على علم نسبياً بما يجري، بإعلان إدانته يوم 14 أبريل 1796 «للفوضويين الذين يريدون اقتسام كل شيء... حتى أملاك الناس الأكثر فقراً».

وعلى إثر ذلك قام حكم الإدارة مستعيناً ببعض أعوانه من الخونة المندسّين في صفوف حركة (الفوضويين) باعتقال قيادات الحركة.

لقد كان هؤلاء ـ لو نجحوا في انقلابهم ـ يخطّطون لقيادة المجتمع إلى المساواة على مراحل حيث خططوا لمرحلة انتقالية وسلطة تنفيذية انتقالية، لقد برمجوا أولاً لاعتقال معارضيهم وحلّ الحكومة القائمة وتوزيع السلاح على الشعب ليسيطر على النقاط الحسّاسة في العاصمة والقيام بمصادرة أملاك المالكين لتوزيعها على الشعب، وفي انتظار أن يصبح الشعب قادراً على تسيير أموره بنفسه كان سيقع تكليف بعض الأشخاص من قِبَل لجنة الثورة بتسيير الأمور مؤقتاً. كل هذه المرحلة الانتقالية ما كانت لتكون إلا لإعداد ثورة المساواة. وهكذا فإن الانقلاب والاستخدام المحتمل للعنف ليسا سوى الوسيلة التي تبرّرها

الغاية المتمثلة في مجتمع المساواة، لكن للأسف لم يجد «الفوضويون» الوقت الكافي لتنفيذ برنامجهم وبناء مجتمع المساواة الذي كانوا يطمحون إليه، وهكذا فإن هذه المرحلة الأخيرة من الثورة الفرنسية المقتربة من نهايتها تبدو لنا، كما لو كانت مرحلة إعداد أو تكرار مسبق لما حدث فعلاً بعد ذلك في ليبيا. ولا يمكن للمراقب إلا أن تتملّكه الدهشة أمام هذا التشابه الشديد بين ثورة بابوف والقذافي حيث يشتركان في قواسم على صعيد الإعداد أو الأشخاص والجذور والمبادىء.

وإذا كان لا يمكن للثورة إلا أن تكون صنوّة للسلام والأخوّة عند بابوف، فإنها لا يمكن أن تكون إلا ثورة مساواة. وكان يمكن لمجتمع بابوف أن يكون التجربة الجماهيرية الأولى لو أنه نجح في الثورة قبل أن يتعرَّض لعنف اليمين. وهكذا عجزت الثورة الفرنسية عن الارتقاء بالإنسانية إلى أبعد من عصر الجمهوريات في حين أن عصر الجماهيريات كان تدشينه على أيدي غيرها من شعوب المعمورة.

مجتمع المساواة

رغم فشل مؤامرتهم، كان البابوفيون يمثّلون مرحلة كبرى في تاريخ الثورة وذلك لأصالة برنامجهم حيث يتيح الأسلوب الذي اتّبعوه بناء مجتمع يكون جديراً بأن يسمى مجتمع المساواة، ويمثّل تحوّلاً في إيديولوجية الثورة الفرنسية. في هذا الموضوع كتب سوبول يقول: **«لقد كان بابوف، في الثورة الفرنسية، أول من استطاع أن**

يجد حلاً للإشكالية التي جابهت جميع الأطراف المناضلة من أجل الشعب، حيث وجد حلاً للمشكلة القائمة بين تأكيد حق البقاء والمحافظة على الملكية الشخصية والحرية الاقتصادية»[1].

وبرغم بساطة فكر بابوف الواضحة فإن هذه البساطة هي التي منحته قيمته لأنه يتغذى بالتجربة اليومية للشعب، وهي تجربة تراكمت عبر القرون في اللاوعي الجماعي، لذلك رأينا فيها بحق **«بعثاً للروح التبشيرية المنقولة عبر الكتب، وقد ازدادت ثراءً بالفعل الثوري، وتحوّلت إلى منظومة نظرية**[2]**، ولم نرَ فيها إيديولوجيا متجانسة بشكل جيد ومعدّة سلفاً»**. إن فكر بابوف مترابط داخلياً بنفس تبشيرية أثراها الفعل والفكر[3]. والجذور الشعبية لهذا الفكر هو ما يبعده عن كل إيديولوجيا فلسفية، وما يجعل البعض يفهم «شيوعية» بابوف على نحو سيىء (والشيوعية تمثّل مصطلحاً غير دقيق لما ألصق بها من بُعد ماركسي). إن «شيوعية» بابوف لا تتشابه مع معايير الماركسيين لأنها تعكس تجارب المجتمعات الزراعية وهي تمتلك مرونة النظريات المطابقة للواقع، ومع ذلك فهي غير متخلفة بالرغم

---

(1) Soboul, «Portraits de révolutionnaires», Babeuf, p. 17.

(2) «portrait de révolutionnaires», Babeuf, p. 19.

(3) لم يتمكن بابوف من كتابة دراسة عن المساواة كان ينوي كتابتها، ومع ذلك فإن توافر عدد من الوثائق يمكننا من دراسة فكره ومنها رسائل ومقالات بابوف المنشورة، وكذلك بيان المتساوين S. Marchal، وكذلك مؤامرة المساواة البيونورتي، وكذلك عدد من الوثائق المذكورة في المرجع السابق لـ دالين وفي أعمال Saitta ثم كشف مخططات ومطبوعات بابوف لـ Soboul الصادرة سنة 1966، صفحة 29 إلى 30.

من أنها تسعى إلى بناء مجتمع زراعي لا مجتمع صناعي، وهي أقل ارتباطاً بمرحلة تاريخية معيّنة أو بحضارة معيّنة من شيوعية المجتمعات الحديثة.

ويذكرنا فكر بابوف في أكثر من نقطة بما جاء في الكتاب الأخضر، هكذا نرى أن هذا الفكر يتغذّى بالتطلعات الخالدة للإنسان، وهي تعكس حكمة القرون، هذا الانطباع أكّدته المقارنة مع عدة حركات ظهرت قبل القرن الثامن عشر والتي لم يكن بابوف يعرف عنها شيئاً (كحركة سبارتاكوس والقرامطة... الخ).

الجذور الزراعية الريفية لبابوف تذكّرنا أيضاً بالحركات الريفية الألمانية في القرن السادس عشر. وهكذا نجد في بابوف المنظِّر والمنظِّم للتجارب الريفية التي تمثّل خلاصة تجربة عشرات القرون المطبوعة بالفشل غالباً والمقموعة بعنف دموي. إذن، بابوف كان يمثّل هوفمان ملكيور Hoffman Melchior أو جان ماتيس Jean Mathys (وهما قائدان لمجموعتين ثوريتين ريفيتين ألمانيتين). وقد تحوّل فكرهما الثوري العفوي عند بابوف إلى فكر علماني ثوري، وهذا التشبيه يمكن أن نجد له مثيلاً عند القذافي في مقارنة لفكره بتجربة أبي ذر الغفاري في القرن الأول للإسلام.

اشتراكية بابوف
الأرض ليست ملكاً لأحد والثمار للجميع

لقد ولدت اشتراكية بابوف مثلما هو الحال غالباً عند الثوريين من خلال التفكير في النظام غير العادل القائم في المجتمع. إن عدم المساواة بين الفقراء والأغنياء كانت نقطة انطلاق هذا التفكير الذي تناول النظام أو بالأحرى انعدام النظام الاجتماعي. في الواقع كانت الأوضاع الاجتماعية في تلك الفترة تدفع كل شيء نحو هذا التفكير، وفي ظل النظام القديم كانت هذه اللاعدالة سائدة في ظلّ النظام الملكي على أساس سياسي اجتماعي على شاكلة التمييز بين أصحاب الامتيازات وبقية الشعب (الفئة الثالثة)، وبعد الأمل الكبير الذي جاء مع الثورة، وبعد سقوط روبسبيير وردّة الفعل الرجعية القوية كانت المظالم أكثر شدّة حيث بدأ الأغنياء الجدد في سحق الجماهير وإظهار عبثهم وترفهم إلى درجة من انعدام الحياء لم تعرف من قبل.

لقد كان الأغنياء الجدد هم البورجوازيون، أي أولئك الذين اشتروا الأملاك العامة وغزوا الريف على حساب المالكين الزراعيين الصغار. وطبعاً وصل بابوف الذي يعرف جداً معاناة الريفيين إلى النتيجة المنطقية القائلة بأن كل سوء النظام نابع من أن المنتجين يُحرّمون من ثمار إنتاجهم. فالمنتجون كانوا لا يجدون وسيلة للدفاع عن أنفسهم خاصة لأن تزاحم الرأسماليين لا يتوقف عندما يتعلق الأمر بإمكانية سلب الآخرين، أي المنتجين.

وهكذا يرى بابوف أن كل السوء ينبع من التجار، أي من هؤلاء الناس الذين يجنون الأرباح بأقل تعب حيث إنهم يثرون على حساب غيرهم، ويقوم أصحاب الثروات بمصادرة السلطة بحجة عدم كفاءة العاملين المنتجين لها، ولن تكون هناك ديموقراطية حقيقية ما بقيت السلطة بين أيدي هؤلاء، فهم يركزون سلطتهم على أساس التربية واعدين الأكثر ذكاء بأهم المواقع وهو أمر غير مقبول، في رأي بابوف، لأن جميع الناس يجب أن يتكاملوا بمواهبهم المختلفة دون أن يدّعي أي منهم امتيازاً على الآخرين، فكيف الوصول إلى القضاء على هذا النظام غير العادل. إن ذلك لا يتأتى إلا عبر نقد الملكية الخاصة.

يقول بابوف حول هذا الأمر: «**إن ما يفتقر إليه عضو في المجتمع من تلبية احتياجاته اليومية من كل صنف فإن ذلك الافتقار دليل سرقة مورست على حقوقه الطبيعية والشخصية قام بها محتكرو الخبرات المشتركة. وبالنتيجة فإن ما لكل فرد من زيادة على احتياجاته اليومية يمثل نتاج سرقة وقعت على حقوق شركائه الاجتماعيين، وهذا ما يحرم عدداً من الناس من نصيبهم**».

إن رأي بابوف بسيط للغاية حيث يرى أن الثروات الطبيعية محدودة ولكنها كافية للجميع شريطة أن لا يأخذ أحد أكثر من نصيبه، وتبدأ الفوضى الحقيقية ما إن يشرع أحد أفراد المجتمع في محاولة للحصول على ما يزيد عن تلبية حاجته. وفي هذا يكمن أكبر خطر في نظر البابوفيين. وهكذا فإن كل نضالهم كان محاولة للحفاظ

على النظام الطبيعي للمجتمع وهم محقون في ردهم على البورجوازية بأن نظامها هو الفوضوي حقاً، لأنه يخلّ بالنظام الطبيعي.

أما فيما يتعلق بالموقف من الملكية الخاصة في مجتمع المساواة فإن أتباع بابوف لم يكونوا مجمعين على موقف موحد، ومع ذلك فإن المؤرخين يجمعون على أن أتباع بابوف أقاموا برنامجهم على أساس المساواة في التمتع بالخيرات حيث كانوا يرون أن كل أسرة في هذا المجتمع يجب أن تحصل على قطعة أرض عليها أن تستغلها وتزرعها كما يطيب لها دون أن تملك الأرض، عملاً بمبدأ **الأرض ليست ملكاً لأحد وخيراتها للجميع**، ويُقام التشارك الاجتماعي على صعيد توزيع الخيرات وذلك منعاً لظهور ونمو طبقة تجارية طفيلية تعيش من امتصاص دماء الآخرين. وهكذا تنشأ محلات عامة يجد فيها كل فرد ما يلبي حاجاته، وتربط هذه النظرية بين الإنتاج الفردي والتوزيع العام، وقد تمّ اختيار نظام التوزيع من قِبَل أتباع بابوف لمنع عمليات البيع والشراء وذلك وصولاً في المدى البعيد إلى إزالة الذهب والنقد كوسائل مبادلة.

وكان هدف مجتمع المساواة هو تقديم كفاية لكل عضو فيه، كفاية مشرِّفة أي مسكن وملبس وغذاء، وكل هذا النظام يقوم على تبجيل كبير وتقديس للعمل وخاصة العمل الزراعي، وعلى كل أفراد المجتمع أن يعملوا، ما عدا العجزة بسبب مرض أو تقدُّم في السن.

كان البابوفيون لا يحبون حياة المدن ويكرهون الصناعة لأن المدن برأيهم تمثّل انعدام النشاط والأمراض الأخلاقية وتمثّل الصناعة وسيلة

استلاب الإنسان. ووراء هذا الطرح الذي يذكّرنا بروسو يكمن الصراع بين الريف والمدينة في إطار فرنسا التي ظلّت زراعية في القرن الثامن عشر، وهذا البرنامج كان يمكن أن يبقى ناقصاً لو لم يلحق ببرنامج سياسي وتصوُّر لبرنامج تعليمي. لقد تصوّر البابوفيون نظاماً سياسياً يشبه إلى حد بعيد نظام الجماهيرية الليبية.

التنظيم السياسي للديموقراطية المباشرة

لقد كان هدف البابوفيون يتمثّل في تثوير المجتمع لتسود الأخوّة والمساواة حيث كانوا يرون أنه بعد انتهاء المرحلة الانتقالية التي يتم خلالها القضاء على القوى المعادية للثورة، لا بد من إقامة نظام سياسي على مراحل، يعدّه الشعب بنفسه، وكانوا يعدّون هذا البرنامج للمدى البعيد. فباعتبارهم من معاصري القرن الثامن عشر كانوا يعتقدون أنه لا بد أولاً من تربية المواطنين ليكونوا قادرين أيضاً على القيام بمسؤولياتهم، وهذه التربية التي يرغبونها كانوا يريدونها كاملة لأنهم يريدون إنسان المساواة جامعاً للقوة الجسدية وطيب السريرة ونفاذ العقل، وكان البرنامج يسعى لمنع البعض من اتخاذ تفوّقهم الثقافي كعلة للقيام بالاستحواذ على السلطة وعلى مراحل باعثين بذلك عدم المساواة الاجتماعية من جديد، كما يرى البرنامج ضرورة تنمية خصال الأخوّة والمساواة في المجتمع بشكل رئيسي ليساهم جميع الأفراد في بناء المساواة، وكان التنظيم الذي خطط له أتباع بابوف يسعى إلى التوفيق بين مبدأ التمثيل السياسي ومبدأ الديموقراطية المباشرة.

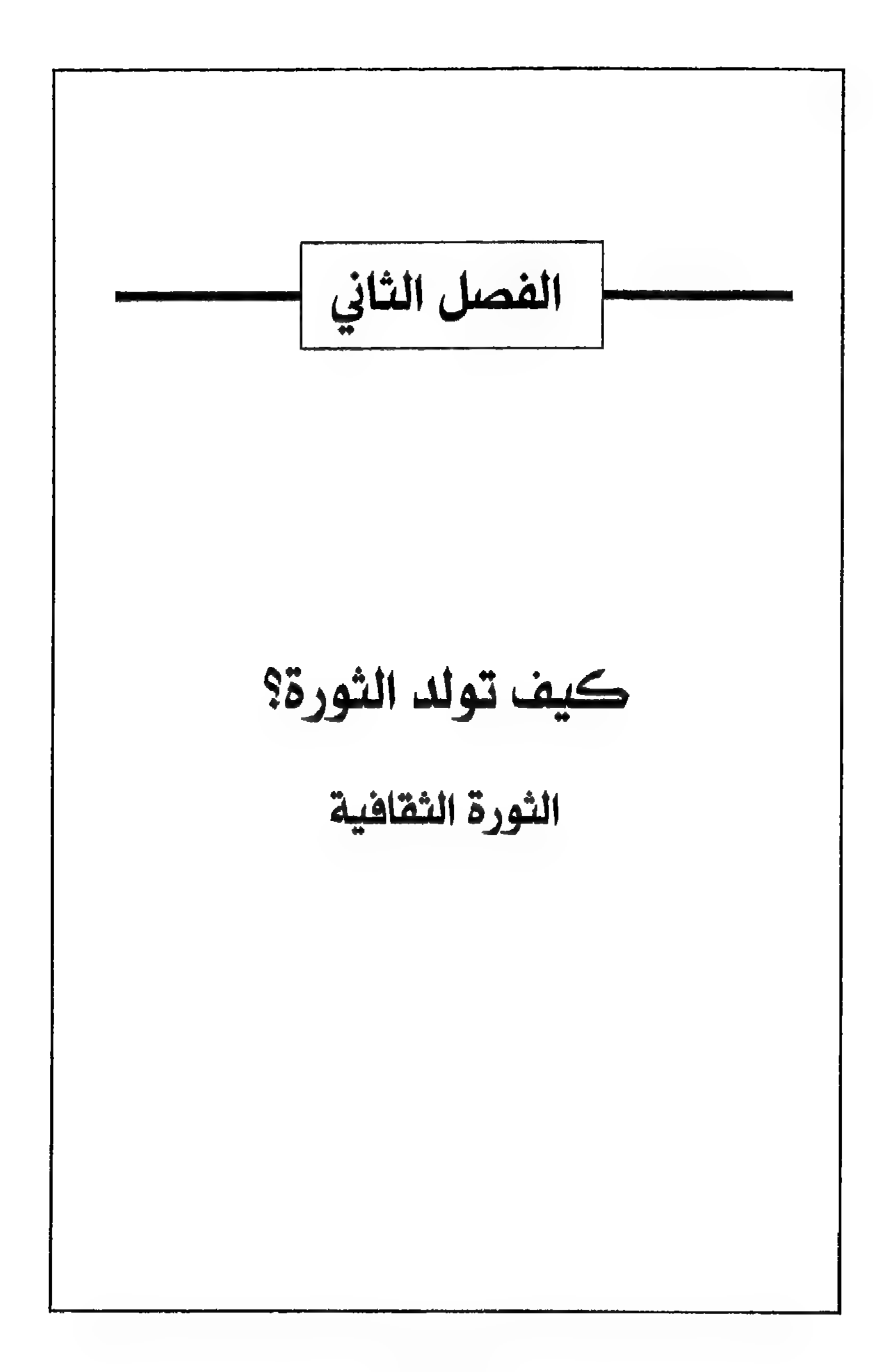
وإنه لمن الصعب التكهُّن بما كان يمكن أن يكون عليه تطبيق هذا البرنامج وذلك لأن أتباع بابوف لم يكونوا مجمعين على رأي واحد، لكن يبدو أنهم كانوا قد برمجوا لتقسيم فرنسا إلى دوائر يكون حجم كل دائرة منها كافياً لإقامة «مجلس سيادة» خاص بها، بحيث يشارك جميع المواطنين في كل مجلس خاص بهم، وهذه المجالس تختار مجلساً آخر «للشيوخ» مكوّناً من شيوخ ومن رئيس وأمانة، وإلى جانب ذلك يتمّ انتخاب مجلس مركزي للمشرّعين ينتخبهم الشعب مباشرة، وتقدّم مشاريع القوانين للشعب ويراقب تطبيقها، وهذا المجلس يراقبه مجلس آخر هو «منظمة المحافظين» الذين يتم اختيارهم من بين أعضاء مجلس الشيوخ. وأخيراً إنشاء مجلس تنفيذي يتولى إدارة البلاد، وفي حال عدوان على البلاد من قِبَل الأنظمة الملكية المجاورة، على كل المواطنين أن يمتلكوا وأن يحملوا السلاح للدفاع بأنفسهم عن بلادهم، ولكن هؤلاء المواطنين عليهم أن لا يعتمدوا على جيرانهم إطلاقاً بل على أنفسهم. وكان أتباع بابوف يأملون أن يؤدي نجاح تجربتهم إلى دفع الشعوب الأخرى إلى الأخذ بها.

خلاصة

لم يظهر مجتمع المساواة للوجود، وهكذا فإن ثورة الحرية لم تنتقل إلى ثورة المساواة، وبرغم هذا الفشل فإن البابوفية هامة على أكثر من صعيد بما تقدّمه لنا من طموحات شعبية مصاغة لأول مرة صياغة جيدة وهي أيضاً هامة لما تقدّمه من أسبقية تعكس التجارب الاشتراكية للأحقاب التي جاءت بعدها، وأنه لواضح جداً أن مجتمع

المساواة يعكس بشكل جيد تجارب الريف، وأن تنظيمه الساعي لإقامة ديموقراطية مباشرة كان ثمار تجربة ثورية، ولهذا فإن البابوفيين هم في ذات الوقت وَرَثَة الماضي، وذلك ما جعلهم في عيون البعض نكوصيين، وهم أيضاً مبشّرون بغيرهم وذلك ما أكّدته التجربة الجماهيرية في ليبيا.





الفصل الثاني

كيف تولد الثورة؟

الثورة الثقافية



مدخل إلى الفصل الثاني

لقد ماتت الثورة الفرنسية لأنها لم تستطع الانتقال إلى ثورة مساواة، ولكي تنجح كان لزاماً أن يكون للجماهير قدر كاف من الوعي الثوري لتتوحد، متجاوزة خلافاتها في سبيل تحقيق ثورة ثقافية، فبعد فشل حركات الفلاحين إفلاس الحركات الشعبية في المدن، وأخيراً فشل مؤامرة بابوف، لم يبقَ للثورة الفرنسية سوى أن تصبح معادية للثورة! وهذا ما حققه حكم الترميدوريين ونظام الإدارة. فهل هذا ما سيحدث في ليبيا؟ أم أن الثورة ستستمر عبر القرون بشكل لا يقاوم.

يبدو أن تراكمات الفشل والآلام عبر الزمن تمكنان الثورة دائماً من التجدد لتصبح أصلب عوداً وأكثر وعياً. فبعد الانتهاء من إزالة آثار العهد البائد كان على الثوار أن ينجحوا في عملية الانتقال من عصر الجمهورية إلى عصر الجماهيرية، أي أنه كان على الضباط الأحرار أن يصلوا إلى نقل السلطة للشعب. ونظراً إلى أن المرحلة الأولى من الثورة تحققت على أساس الوحدة الوطنية فإنه كان على

الليبيين أن يجعلوا من هدف الوحدة العربية هدفاً بعيد المدى وذلك للتفرغ للقيام بتحقيق مجتمع يقوم على المساواة الإسلامية. وهذا التوجه التاريخي هو ما سُمي تقليدياً بالثورة الثقافية، ولا تمثل الأولوية التي منحت للعامل الديني على العامل القومي تخلياً عن الهدف الرئيسي المتمثل في الوحدة العربية، حيث بدل انتظار تحقيق الوحدة العربية للقيام بتحقيق مجتمع الأخوّة، على منوال المجتمع الإسلامي في عهد الرسول محمد ﷺ نرى الضباط الأحرار يقومون بتحقيق ذلك في ليبيا ليصبح بإمكان هذه التجربة أن تجذب إليها شعوباً أخرى.

وهكذا فإن العامل الديني مثله مثل العامل القومي يمثل أساساً ممكناً للوحدة العربية، ولهذا فإن الثورة الثقافية أساساً ثورة روحية متدينة. فالقيم الأساسية للإسلام الذي تبنّى مجتمع المساواة مكّنت الليبيين من تصعيد ثورتهم وذلك سعياً لإقامة وتجديد مجتمع السلف الصالح لعهد الرسول. فالإسلام على خلاف المسيحية الكاثوليكية في شكلها الذي عرفته فرنسا ما قبل الثورة، قدّم للثوار الإطار الشعبي لمجتمع أخوة المؤمنين إيماناً ثورياً تحققه الأسس الدينية. ولكي تغدو الثورة الثقافية ناجحة كان على كل ليبي أن يعي أن له دوراً يجب عليه القيام به، وأن استمرار نجاح الثورة مرتبط شديد الارتباط بصدق التزامه الثوري الديني. وهكذا فإنه انطلاقاً من مناشدة ضمير كل مؤمن انطلقت الثورة الثقافية بدعوة من معمر القذافي، ولا يمكن أن تفهم إلا في هذا الإطار. وهذه الثورة الثقافية التي هدفت إلى إعادة اكتشاف البُعد الثوري للرسالة السماوية لا تشبه إلا شبهاً بسيطاً

الثورات الثقافية الأخرى التي قام بها أناس غير مؤمنين والتي لم تكن على قدر كبير من القابلية لتغيير بُنى المجتمعات على المدى البعيد على صعيد البُنى الفوقية السائدة.

ويتمثل الجانب الأكثر بروزاً للتجارب السابقة في انعدام المثل الأعلى الذي قد يشعر به المراقبون، ولكن هذا الخراب لا يفلت من السيطرة حيث إنه مرتبط بإرادة التدمير الكلي للبنى التقليدية، فالثورة الثقافية تمثل ما يعاكس الفوضى وذلك نظراً إلى أن المجتمع الذي تعده لا يمكن أن يقوم إلاّ على الالتزام الشخصي لكل فرد بطاعة الله واحترام الآخر. وعلى المدى البعيد فإن مجتمعاً كهذا يجب أن يقود إلى زوال الدولة والقوانين المدنية وإلى بناء مجتمع ممتاز قوامه أفراد وأعوان قادرون على التعايش في انسجام تام.

وقد شهدت العصور الغابرة محاولات لبناء مجتمع عادل، نذكر منها ما كان في إطار المسيحية تقريباً، لفهم القارئ المسيحي. فقد كان يوحنا المعمدان (نبي الله يحيى) سابقاً لعيسى ابن مريم، مبشراً بمجتمع مساواة مطلقة لكل الناس وذلك في طاعة الله. وكان أتباعه ينشرون رسالتهم في الأوساط الشعبية التي كانت ممنوعة من دخول معابد اليهود، حيث كان الأحبار يرون أن الجماهير الشعبية نجسة وبالتالي فإنها غير مقبولة في معابد اليهود. وقد تلقت الجماهير بحماس دعوة النبي يحيى لكونها دعوة مفتوحة للجماهير الواسعة وليست كاليهودية خاصة بزمرة محدودة، وجاء المسيح نفسه في إطار هذه الدعوة.

غير أن هذا التوجه الشعبي سريعاً ما تنكّرت له المسيحية بعد تأسيس الكنيسة وتحول المسيحية إلى دين للأمبراطوريات، شعبيتها تطعن في سلطات التمثيل الديني لله (الرهبانية)، وهو ما أكده الإسلام بعد ذلك، فلا رهبانية في الإسلام والتمثيل تدجيل. ولعل أسوأ أشكال التمثيل الدجال هو هذا التمثيل الذي يدعي تمثيل الله الذي ادعاه ملوك وطغاة ورجال دين و«علماء» تحالفوا تحقيقاً لإعداد صياغات جديدة متجددة حسب المصالح لفرض مفاهيمهم للدين تخدم الامبراطوريات والملوك والطبقات الحاكمة، فكان أن أنشئت الكنيسة بعد ثلاثة قرون فقط من ظهور الدعوة المسيحية. وكان أن صيغت نظرية الثالوث المقدس التي لم يقل بها المسيح في أي نص، انطلاقاً من خلط للفلسفة اليونانية بالدعوة المسيحية وبالمحافظة على غموض مقصود جعلها غير واضحة المعالم تستخدم من قبل مدعي احتكار المعرفة من رجال الدين فقط...

إن هذا التوجه لاحتواء الدين من قبل التيارات «المسيحية» نجد له مثيلاً عند بعض التيارات الإسلامية. أفلم تكن خلافة معاوية انقلاباً على روح الإسلام الشعبية ومحاولة لبناء امبراطورية عاد من خلالها بنو أمية بعد أن فشلوا في محاولة احتوائه وتسخيره لخدمتهم. غير أن الأمر بالنسبة لهؤلاء وللهياكل الكنسية المسيحية لم يعدم مقاومة في الماضي... فمن الإمام علي إلى أبي ذر إلى الخوارج والقرامطة والحركات الباطنية وحركات التصوف ظهرت مقاومة لمحاولات تحويل الدين إلى أفيون للشعوب، محاولات سجلت انتصارات أحياناً وانحرافات أحياناً أخرى، أما في التاريخ الحديث فإن حركات

الإصلاح المعاصرة تمثل سعياً لتصحيح الانحرافات مقاماً على تمثل لروح العصر رافضاً للعمل بمبدأ القائلين بالتزمت.

وقد وصلت لهذا التوجه صنميته الفكرية إلى درجة إغلاق باب الاجتهاد، كذلك الأمر بالنسبة للمسيحية اليوم حيث يتمثل في أن السلطات الكنسية، مثلها مثل أدعياء تمثيل الإسلام الحصريين، بلا حق ترفض التوجه الشعبي الذي لا يعترف لها بمكانتها كواسطة بين الإنسان وربه الذي تدعيه، بذريعة «علمها» أو «ورعها». وتماماً كأحبار اليهود حاولت هذه الاتجاهات، وتحاول محاربة التيارات التي تدعو إلى إقامة مجتمع الأخوة على وجه الأرض الذي يحرمها من امتيازاتها. . . لقد تمت مطاردة هؤلاء الذين أطلق عليهم «الدراويش» و«المتصوفة». . . وقد مثّل عصر الإصلاح الديني فرصة لظهور هذه الحركات الداعية إلى العودة إلى الجذور أي إلى إقامة مجتمع أخوة يماثل تماماً المجتمع المسيحي في عهد عيسى ابن مريم، فكان ذلك مناسبة لتحالف بين أعداء من بروتستانت وكاثوليك ضد هذه الدعوات الشعبية التي تتهددهم، سواء في شكل مسالم أو غير مسالم وأرسل بأتباع هذه الحركات إلى المحارق (لتطهير أجسادهم) من شيطان الدعوة للمساواة؟! واعتماد العلاقة المباشرة بين الإنسان وربه بتجاوز كل أشكال الوساطات الكهنوتية مثلما ورد في إصحاح لوقا. وهذه التيارات برغم ما تعرّضت له نراها تعود من جديد، في القرن العشرين، في شكل لجان مدنية في الغرب وفي شكل لجان قاعدية في أمريكا اللاتينية، حيث يسعى منظور لاهوت التحرير إلى تفجير ثورة ثقافية داخل الكنيسة محرضين المسيحيين على المشاركة في النضال

ممثلة بدايات نفس ثوري وصل مداه إلى رجال الدين البوذيين في فيتنام. . . وهكذا فإن الثورة الثقافية في ليبيا ليست حدثاً معزولاً. لقد جاءت لتعد لثورة الإيمان وتمكن من استمرار الثورة وتضمن مواصلة التقدم نحو ثورة المساواة التي لم تستطع الثورة الفرنسية تحقيقها وذلك باعتماد الثورة الليبية على التراث الإسلامي.

الحاجة إلى الثورة

لقد منحت الثورة الليبية الأولوية للعامل القومي العربي واعتبرته محركاً للثورة الشعبية التي تحقق إجماع الجماهير العربية. لقد رسمت أولى قرارات الحكومة الثورية وطبعت بإرادة خلق ظروف وحدوية ديناميكية في أسرع وقت ممكن، يكون من شأنها أن تعيد للأمة العربية عظمتها الماضية والتوفيق بينها وبين ضرورات العصر. إن «ميثاق طرابلس» المبرم في 27 نوفمبر 1970 كان يستشف ويلمح لإمكانية قيام «اتحاد فدرالي قومي عربي» ولكن تعاقب الأحداث خيّب الآمال التي وضعها الضباط الأحرار في هذا المشروع. حيث قام السودان بالانفصال سنة 1971، وسوريا لم تبدِ البتة أي حماس لتحقيق الاتفاق.

واقتصرت الطموحات الوحدوية على اتحاد ثنائي مع مصر. وأملاً منه في الإسراع بتحقيق الوحدة، كشف العقيد معمر القذافي المشروع علانية في 23 يوليو 1972، وهذا ما لم يستسغه السادات الذي رأى في ذلك «عملية إكراه»، وكانت سنة 1973 سنة فقدان الأمل النهائي في الوحدة. فحماس الليبيين وطموحاتهم إلى ثورة

شعبية في إطار الوحدة كانت تخيف السادات. وهكذا فإنه عندما تم إسقاط طائرة مدنية ليبية في سماء سيناء في فبراير 1973 فإن الحادثة كانت فرصة لقياس المدى الذي كان عليه التفاهم بين البلدين ودرجة هشاشته. وإثر هذا، أعلن معمر القذافي «الثورة الثقافية» وذلك وفقاً لما يذهب إليه بعض المراقبين لتجنيد الشعب الليبي في مهمة ثنائية في الحرب ضد إسرائيل والوحدة مع مصر مقرونة بالإقصاء السياسي لمعارضي هذا الدفع الجديد[1].

وبالرغم من أن هذا النوع من التفسيرات كان منتشراً جداً فإنه يبدو لنا أنه لا يعكس الحقيقة. إن ربط تفجير «الثورة الثقافية» بالتأثير الوحيد للسياسة الخارجية يجعل القائلين بهذا الرأي لا يقدرون حقيقة وعمق تواصل المشروع الثوري. فالثورة الثقافية ليست مفاجأة حيث تم الإعداد لها عدة مرات منذ بداية الثورة. إذ إنه قبل خطاب زوارة كان معمر القذافي يتصورها ضرورة لتحقيق التحول في الهياكل القديمة وتسهيل إقامة وإرساء المساواة.

بيروقراطية الاتحاد الاشتراكي العربي[2]

لقد تمت إقامة «الاتحاد ا لاشتراكي العربي» على غرار نظيره المصري، كتنظيم واحد، تتمثل مهمته في توسيع القاعدة الشعبية. وكان برنامجه، المطروح للتطبيق، يسعى إلى تحقيق الانتقال إلى

(1) «Libye nouvelle», p. 115.

(2) تضمن المصدر، صفحات من 9 إلى 18 ومن 98 إلى 99.

ديموقراطية مباشرة. وكانت هناك ثمانية مبادئ تحدد عمل الاتحاد الاشتراكي العربي. فالاتحاد الذي تم تصميمه كتنظيم طلائعي كان عليه أن يكون مركزاً لدفع وتحريض الديناميكية الثورية وأن يكون حارس الثورة ويقوم بمهمة نشر المبادئ الثورية لدى الشعب. وكان من واجبه ومن خلال عمله النضالي أن يحطم نهائياً آثار النظام القديم ومقاومة الانحرافات، و«إفشال اليمين المحافظ واليسار الطفيلي معاً». كما كان يجب عليه أن يساعد على تحقيق أهداف «الحرية والاشتراكية والوحدة» وذلك بمساعدته الجماهير الليبية في استرجاعها لهويتها العربية والإسلامية.

إن هدف الاتحاد الاشتراكي العربي كان تحقيق دعم تنظيم ثوري قادر على تفسير أهدافه من خلال الثورة والتحريض على كل مبادرة شعبية تسير في هذا الاتجاه. لكن الاتحاد الاشتراكي العربي سريعاً ما تعثر في مهمته. وفي 7 أكتوبر 1971 أسرع معمر القذافي بالتشهير بقوة بـ «البيروقراطية» التي تعدّ خطراً على المسيرة المقبلة للثورة وتعيق التقدم في سبيل تحقيق الاشتراكية وقال: «هناك أناس لا يتقدمون مع الثورة».

وموضوع الخلاف هنا، يتمثّل في عقلية البعض حتى لا أقول في عقلية آلاف الأشخاص الذين يعتمد عليهم مجلس قيادة الثورة في تنفيذ قراراته. ولقد اكتشفنا أنه حتى في عهد النظام الثوري فإن أحداً لا يتحرك إلا بعد أن يحصل على مكافأة وأنه لا يتم تنفيذ أي مشروع أو تؤدى أية مهمة إلا بالمقايضة. وكنتيجة لهذا فإن الإنتاجية

في مجملها تأخذ منعطفاً بيروقراطياً، والبيروقراطية تنتهي إلى اكتساح العقول «ثم ذكر أن تغييراً حقيقياً يجب أن يقوم في عقول الليبيين وأن ثورة الفاتح من سبتمبر ليست إلا بداية».

ونظراً إلى أن الاتحاد الاشتراكي العربي تعثر في تحقيق مهمته كطليعة ثورية فإنه يجب الحكم عليه، وللشعب وحده الحق في ذلك. فبقرار من مجلس قيادة الثورة قام الاتحاد الاشتراكي العربي لخدمة مصالح الشعب. فهو، أي الاتحاد الاشتراكي العربي، لم يقم إلا ليؤدي دوراً في تثوير الجماهير وكان من واجبه أن يعلّم الشعب أسلوب تحمّل المسؤولية الثورية. إن الضعف الذي أحدثه بروز بيروقراطية الاتحاد الاشتراكي العربي في وجه تفجير الثورة الثقافية وجعلها ضرورة ملحة لا يمثل سبباً وحيداً لتفجير هذه الثورة، حيث إنه على أهميته يجب أن لا يُنسينا الأسباب العميقة المرتبطة بتجانس الروح الثورية الكلية، ذلك أن تفجير الثورة الثقافية لا يقف عند تحطيم تنظيم بيروقراطي يمكن أن يتحول إلى قوة معادية للثورة بل يتجاوز ذلك إلى مواصلة الممارسة الثورية الحازمة النابعة من قدرة الثورة العربية الإسلامية على التجدد على الدوام.

نحو إعلان الثورة الثقافية

لم تكن الثورة الثقافية حدثاً عارضاً. فمنذ البداية كان يمكن التنبؤ بها في إطار إدراك للإيمان على أنه قدرة دائمة على التأقلم وضرورة دائمة لتعميق الربط بين الحركة الثورية ومبدأ العدالة الذي حدده

الوحي القرآني. ومنذ البداية كانت العقيدة الثورية مبنية على الدين حيث إن الدين يحقق صيرورة الحركية الثورية.

وهكذا، ومنذ البداية فإن الثورة الليبية كانت ثمرة للضرورات الروحية وبالتالي فإن الثورة الثقافية ليست إلا مظهراً من مظاهر الثورة الروحية. وقد شدد القذافي منذ الأيام الأولى للثورة على أهمية الإسلام في الصيرورة القومية. ومنذ 9 ديسمبر 1971، وفي مسجد بطرابلس، شرح بوضوح المسائل التي ستكون بعد ذلك ماهية وفحوى خطاب زوارة، حيث قال ما مختصره: «إن الثورة الثقافية لم تأتِ البتة من الصين. لقد نادى بها الإسلام منذ قرون. ومن واجبنا الاتجاه نحو انطلاق ثورة روحية وثقافية ونحو ثورة تعتمل في نفوسنا بحيث يستطيع كل واحد منا أن يسلك الطريق الصحيحة...» هنا يكمن مدلول الآية الكريمة ﴿إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾.

هذا التأكيد يجب أن يتم فهمه بدقة، حيث إن الصين بالنسبة لمعمر القذافي لم تبتكر شيئاً خلال الثورة الثقافية، لاعتباره الإسلام ديناً شعبياً يدعو للمساواة. أما من وجهة نظر الثورات الكافرة فإن الصين قامت بتوسيع الحقل الثوري الذي تم تصوره طويلاً كحقل اجتماعي واقتصادي فقط مع التأكيد على ضرورة ثقافة ثورية لإحياء الثورة. ولقد كانت الثورة الشيوعية الصينية أيضاً ثورة شعبية فتحت الباب لعصر الجماهير تاريخياً.

وتاريخياً أيضاً، فإنها تبدو كعلامة في تطور ونمو الخاصيات

الثورية للقرن العشرين، وتمثل على نحو ما عمق الثورة الليبية، ولكنها من جهة أخرى لم تبتكر شيئاً بما أن الإسلام دين الجماهير وأساسه الدعوة للمساواة يحوي أصالة الثورة الثقافية التي تصنعها الجماهير. وفي ليبيا فإن الثورة الثقافية التي فجرها خطاب زوارة لم تكن سوى مظهر من مظاهر الثورة الشعبية التي تقوم أساساً على تصور ديناميكي للإسلام.

خطاب زوارة والثورة الثقافية

في 15 أبريل 1972 أعلن القذافي انطلاق الثورة الثقافية وذلك في خطاب ألقاه بزوارة . كما أعلن عن مشروع النقاط الخمس المعروفة، والتي تكوّن مجموعها برنامجاً يمنح للشعب حرية التصرف في تنمية طبيعته الخلاقة ليتمكن بممارسته لمسؤوليته من تجذير الإسلام وهويته العربية وبتفجيرها بطريقة عنيفة. فإن الثورة الثقافية خلقت حالة من توتر الوعي لإيقاظ الجماهير ودعوتها لتأخذ بنفسها وعلى عاتقها مصيرها ومصير الثورة. فتكوّنت «اللجان الشعبية» واقتحم الشعب الإدارات والمؤسسات لإلغاء طرق التسلسل الموروثة عن النظام القديم. وكان القذافي يهدف من وراء ذلك إلى تحقيق ديموقراطية مباشرة. وفي تلك المرحلة كان النجاح يبدو كاملاً.

ظهور اللجان الشعبية على الساحة والنضال ضد الإيديولوجيات والأحزاب

كان النظام يقوم على «اللجان الشعبية» التي تم فرزها من الشعب مباشرة وبالاقتراع المباشر وذلك أثناء التظاهرات أو الاجتماعات العامة، وكانت تمثل صوت الجماهير التي حاصرت الإدارات وكوّنت من نفسها الطليعة. وكان دور هذه اللجان يتمثل في تنظيم عملية تولي الشعب للسلطة وممارستها. ولم تكن بين مجلس قيادة الثورة واللجان الشعبية أية وساطة، بل كان متوقعاً أن يقع إلغاء الأحزاب وملاحقتها وذلك لتجنب سرقتها لسيادة الشعب وممارستها للسلطة لتحقيق مصالحها الذاتية. وكان يجب تجنب وقوع الثورة الليبية في نفس المصير الذي آلت إليه الثورة الفرنسية التي كان فشلها يرتبط مباشرة بظهور الأحزاب ومصادرة السلطة من طرف جماعات صغيرة مستغلة للمجالس البرلمانية. فلا طبقة ولا حزب ولا أحد يجب أن يحكم الشعب الليبي زاعماً تمثيل الإرادة العامة. وكان يجب تجنُّب خطر آخر يتمثل في الإيديولوجيات الخارجية والانحرافات التي تمس الإسلام. فالإيديولوجيات الخارجية لا تتماشى والماهية العربية الإسلامية. أما الانحرافات التي تمثلها بعض التيارات العاملة لصالح الغرب وحلفائه فإنها تعدّ خطراً بالمسيرة نحو تحقيق الاشتراكية العربية الإسلامية. إن الثورة الثقافية جاءت لتلبي الحاجة إلى إعادة الهوية العربية الإسلامية إلى صاحبها الشعب الليبي.

النضال ضد تأثير الأفكار الغربية

لا تمثل هذه المسألة شيئاً. حيث إنه غداة الثورة قام الضباط الأحرار بإزالة آثار الاحتلال الأجنبي ومنها اللغات والحروف اللاتينية وشرب الكحول. أما الثورة الثقافية فقد ذهبت إلى أبعد من ذلك بمهاجمتها لكل أشكال الامبريالية الإيديولوجية. وبعيداً عن التعلق بالظلامية فإن هذا الإجراء يأتي ضمن رغبة في الرضوح لإرادة عربية إسلامية خالصة. وإذا كانت المرحلة الأولى من الثورة قد نجحت في تصفية البقايا المحسوسة للاحتلال فإنه على الثورة أيضاً أن تقوم بإلغاء كل أشكال الاستلاب التي تعد أكثر سوءاً ومكراً.

فلقد فرض المستعمرون إيديولوجيتهم وذلك بإصدار الجرائد وإقامة المدارس وابتداع الدراسات الشرقية وتركيز منشآت سياسية غربية... إلخ، فتصدت الثورة الثقافية لهذا الإرث الغريب عن الروح العربية الإسلامية. ووقفت ضدها، في كل المجالات التي من شأنها أن تكون مصدراً من مصادر الدعاوى الكاذبة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وشمل التطهير كل الميادين باستثناء الاختصاصات العلمية. وألغيت كل القوانين التي تخالف الشريعة الإسلامية. وبعيداً عن الادعاء بعدم الحاجة للقوانين كانت الثورة تهدف إلى ضرب مصدرها، ذلك أن القوانين الغربية المطبوعة بحضارة وعصر خاضعين لمصالح طبقات اجتماعية لا يمكن لها في الواقع ادّعاء الصلاحية العالمية، وخاصة في البلدان الإسلامية التي ينظمها القرآن والذي هو مصدر الحق المطلق، وهكذا فقد اقترح

القذافي على طلبة كلية الحقوق ببنغازي تكوين مجموعات من الباحثين، تنهل من القرآن، المبادئ التي من شأنها أن تتحول إلى قوانين. وهذا الإجراء تم تنفيذه منذ سنة 1971 وذلك في خصوص قيام الدولة بجمع الزكاة التي حددها الإسلام.

إن هذا الاهتمام بالرجوع إلى إسلام حقيقي ومتأصل سيكون المدلول العميق للثورة الثقافية نفسها والتي لا يمكن لها أن تكون ثورة شعبية وعربية إلا برجوعها إلى المنبع الإسلامي والنهل منه وفي نفس الوقت جعله مواكباً للعصر. وفي بُعدها العربي والإسلامي فإن الثورة الثقافية لا تنكشف عن قومية متزمتة ومتعصبة إذ إن هذه الثورة وإن كانت تهدف إلى إقامة وإحياء عروبة الشعب الليبي فإنها تعمل على مساواة كل البشر أمام الله. وهكذا فإنها لا تكتسب بعداً شعبياً فحسب بل وأيضاً بعداً عالمياً.

الثورة الثقافية والشعبية:
العودة إلى الأصل
وملاءمة الإسلام لروح العصر

إن الثورة الثقافية ليست سوى مظهر من مظاهر إحياء وإقامة الإسلام الذي سعى إليه معمر القذافي وهو ما تم إعداده النظري بين 1973 و1976. وفي سنة 1975 وفي مرحلة أولى، تمّ البدء في تصور الجزء الأول من «الكتاب الأخضر» سنة 1976. وأخيراً تمّ تطبيقه سنة 1977. وهكذا مكّنت الثورة الثقافية من فتح الطريق لـ «الجماهيرية» ولـ «الجماهيريات» وذلك حتى لا يقع تضييق النفس

على الثورة، فهي تبحث عن طريق ثالثة وتتصورها في «نظرية ثالثة» مصممة لا للمسلمين العرب فقط بل للشعوب الأخرى أيضاً. إن الأبحاث التي قام بها القذافي بنيت على فهم جديد للقرآن وترتكز على اليقين بأن الإسلام رسالة يجب تبليغها للإنسانية جمعاء لإخراج الإنسانية من التناقضات العصرية. إن نقطة الانطلاق في تفكير معمر القذافي كانت في السعي للتوفيق بين ما هو ديني مع ما هو تاريخي.

نقطة البداية الفكرية
ربط المطلق الديني بالصيرورة التاريخية[1]

يجمع المراقبون عامة على أن القذافي رجل مؤمن أصيل الإيمان وأن عواطفه الدينية شديدة الحماس، وهذه الملاحظة الأولية هي التي تمثل السر الكامن وراء قدرته على الربط بين أمرين مختلفين جداً، هما الجانب الديني والجانب التاريخي، وباعتباره مؤمناً صادقاً ورجل عمل في نفس الوقت فإنه لا يمكنه ان يتجنب الاتجاه إلى محاولة بناء عمله على الإيمان ولا يمكنه أن يغفل المظالم القائمة على وجه الأرض وكذلك آلام الناس، وسيادة قانون الأقوياء ضد الضعفاء، ولا يمثل القيام بالانقلاب العسكري ضد النظام الحاكم الظالم رداً كافياً عن هذه المظالم بالنسبة للقذافي الذي يرى لزاماً عليه أن يجد حلولاً لآلام الإنسانية، وهو بسعيه إلى هذه الحلول لا يقوم سوى بواجبه، واجب المؤمن الذي أمر الله به عباده المؤمنين في آيات قرآنية عديدة. فقد

(1) التاريخية في مقالة بعنوان «القذافية»، مجلة «Esprit» عدد 4 ابريل 1981ص 42.

عرف القذافي من خلال ماضي شعبه الآلام التي تنشأ عن الإرادة الشريرة (مثل أغلبية الليبيين) من خلال التجربة المرة لحكم الاستعمار وحكم النظام الملكي.

لقد كان إيمانه يؤكد له أن الله خلق الإنسان على أحسن تقويم ومن ثم فإنه لإزالة الشر يكفي المرء أن يبحث عن العوامل التي أفسدت الفطرة[1] الحسنة وذلك انطلاقاً من مفاهيم النظام الطبيعي وفلسفة القوانين. وليس في هذا تناقض، ففي الشريعة الإسلامية الكثير من مفاهيم النظام الطبيعي أوَليس الإسلام دين الفطرة؟ ففي الفلسفة الغربية تشمل المفاهيم الطبيعية مجالاً يمتد من التشاؤم المطلق إلى التفاؤل المبالغ فيه، أما في الشريعة الإسلامية فإن تأثير الوحي القرآني على مسار التاريخ فرض تقويماً تاريخياً مختلفاً للأمر، فالعصر الجاهلي يقوم في مواجهة عصر الإسلام مقام الشر في مواجهة الخير. وبالتالي، وهذا ما يؤكده شارنيه[2] Charnay في كتابه ظاهرة القذافي: «فإن الاستناد إلى المفاهيم الطبيعية غالباً ما حجبها نزول القرآن الذي نزل على آخر الأنبياء محمد».

وانطلاقاً من هذا فإن القضية التي ناقشها الفقهاء كانت تتمثل في هل أن الخير والشر هما خير وشر بذاتهما أم أن الله هو الذي أراد لهما أن يكونا كذلك، وكان هؤلاء الفقهاء يقدمون بشكل متشائم القانون الطبيعي مرة على أنه قانون لا يمكن للحياة الاجتماعية أن

(1) التاريخية في مقالة بعنوان «القذافية»، مجلة «Esprit» عدد 4 ابريل 1981ص 42.
(2) التاريخية في مقالة بعنوان «القذافية»، مجلة «Esprit» عدد 4 ابريل 1981ص 43.

تحوّله إلا إلى شرّ ومرة أخرى على أنه قانون معاد للحضارة، وأنه للخروج من هذا التناقض يسعى معمر القذافي، وقد قاده سعيه إلى تقديم فهم آخر للإسلام.

أسس الإدراك الإلهي للإسلام

يرى القذافي أن الكون لا يمكن أن يكون إلا على أحسن تقويم وأن الأسلوب الذي اتبع في ضبط الخليقة وتوجيهها من خلال الرسائل السماوية، هو أيضاً في غاية الجودة والخير. فالله هو الذي ينادي دوماً عباده دون تمييز بينهم، داع إياهم إلى أن يكونوا أتقياء. وبالتالي، وخلافاً لأغلبية فقهاء الإسلام الذين يقومون بمقابلة بين نجاسة العصر الجاهلي وطهارة العصر الإسلامي، فإن القذافي ذهب إلى البحث في القرآن عن تفسير لمسيرات الشعوب وانحرافاتهم، (خلقوا شعوباً وقبائل) وهكذا فإن القانون الطبيعي يتمثل في اختلاف الناس بعضهم عن البعض. يقول القذافي: «إن القومية كانت قائمة قبل ظهور الأديان»[1]. وعلى العكس فإن الدين عرف مرحلة أولية لا اختلاف عليها أي ديانة التوحيد لإبراهيم الخليل، وهكذا فإن الإسلام في بُعده الإلهي يعني الدين الحق وهو أشمل بمفهومه هذا من المفهوم الضيق الذي يمنح للطقوس الدينية، وبالتالي فإن جميع المؤمنين بوحدانية الله وجميع أبناء ابراهيم وآدم الذين آمنوا بوحدانية الله هم موحدون مسلمون.

(1) خطاب للقذافي حول «الدين والقومية» بتاريخ 5 محرم 1393 هجري. صدر عن ادارة الاستعلامات ص 18.

النظرة التوحيدية للاسلام

وبناء على هذه النظرة التوحيدية للإسلام فإن أهل الكتاب يهوداً ونصارى وحتى الصابئيين الموحدين أي حتى الموحدين من غير أهل الكتاب المؤمنين بحق كانوا أول المسلمين، ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾ (المائدة: 68).

وفي خطاب ألقاه في القاهرة يوم 8 فبراير 1973 قام القذافي لأول مرة بتقديم وجهة نظره الإسلامية على الصعيد العالمي حيث جاء: «إن الأمر يتعلق بمحاولات أولية ضرورية لإقامة المبادئ الإسلامية في بلاد الإسلام، وضرورية أيضاً لبناء نظام عالمي أخلاقي واجتماعي واقتصادي وسياسي جديد بديلاً عن النظم القائمة الآن»[1]. وهكذا قام القذافي في هذا الخطاب بتقديم نظريته التوحيدية التي أقامها على التفسير الإلهي مؤكداً أن المسلمين يؤمنون بجميع الأديان التوحيدية السماوية التي ذكرها القرآن، وبالتالي فإنه لا فرق بين عيسى وموسى ومحمد وإبراهيم وإسحاق ويعقوب وإسماعيل، لأنهم جميعاً كانوا مسلمين، ولكي يكون المرء مسلماً يجب أن يؤمن بالله الواحد ويؤمن بجميع الأنبياء، فالله هو خالق الناس جميعاً وليس فقط من كان منهم يهوداً أو نصارى أو مسلمين، وجميع الناس أمامه سواسية وفي فهمه التوحيدي يمثل الإسلام، روح

(1) بيانكو «رسول الصحراء»، ص 183.

الأديان، وهو يشمل جميع التعاليم السابقة. وهكذا فإن جميع أهل الكتاب لو أطاعوا القرآن لوصلوا إلى الدين الواحد الحق... وبناءً على هذا الإيمان المنطلق بمدّه الثوري باعتباره بحثاً متواصلاً عن طاعة الإرادة الإلهية الساعية في فهم القرآن لا على ضوء المعايير الإنسانية بل وفق المفهوم الإلهي للإسلام يصل القذافي إلى تقديم صياغة مؤمنة للقومية والمساواة.

التصور «المؤمن» للقومية العربية

لقد اقترح القذافي القيام بإجراءات ثورية أزعجت، بدون شك، الكثير من المتعصبين التحريفيين والظلاميين، والدليل على ذلك ما أعلنه خلال الخطاب الافتتاحي للمؤتمر الأول للدعوة الإسلامية الذي عُقد في طرابلس بتاريخ 12 ديسمبر 1971. فقد رفض حصر الإسلام واقتصاره على ديانة للعرب وحدهم وهذا ما يجعل منه «ديانة فاشية»[1]. واقترح ترجمة القرآن إلى لغات أخرى ترجمة تقتصر على تفسير النص، فالتفسير هو أحد واجبات كل مسلم. وهذا المفهوم يعكس رغبته في محافظة الأمة العربية على دور المبشر المبعوث للإنسانية في حين أن الانطواء على النفس يتعارض ومسؤولية المسلمين. فماذا أعلن القذافي؟

«إذا كان الاختيار قد وقع على اللغة العربية للدعوة إلى الإسلام

(1) «رسول الصحراء»، ص 182 - 183.

فهذا لا يعني البتة أنه علينا البقاء في أماكننا وحبس الإسلام وجعله وقفاً على هذه اللغة وحدها. ومن ناحيتي أرى أنه عندما لا نقوم بترجمة القرآن إلى لغات أخرى ولا نفسره إلا بالعربية، فإننا نقوم بعمل متزمت ومتعصب. ومن غير المستبعد أن يكون هذا الخطأ من ناحية أخرى هو الذي أدى إلى انحسار الإسلام إذ إن الوعظ والإرشاد يبقيان محدودين وعديمي البلوغ للغير. فمن واجبنا إذن ترجمة القرآن لكل اللغات. فليس هناك ضرر من ذلك. فإذا كان القرآن قد نزل بالعربية فذلك لأنه أنزل على نبي عربي وأمة عربية. وعلى هذه الأمة أن تعي دورها وتتحمل مسؤوليتها في تبليغ الرسالة التي تلقتها إلى جميع أنحاء العالم».

وبدون شك فإنه مدفوع بهذا التصور الواسع لدور الأمة العربية ومسؤوليتها التاريخية التي أوجبها هدي القرآن، وفي نفس الوقت بسبب التصور الإلهي للإسلام وباسم النضال ضد الشر والظلم وهما من عوامل الاختلال في تناسق الخليقة. فإن معمر القذافي قام بمدّ يد المساعدة للمضطهدين وللثوريين في جميع أنحاء العالم. وهذه المساندة لا تتوجه للعرب فقط كما هو الحال خلال مساعدة الفلسطينيين، ولكنها أيضاً توجهت للمسلمين من غير العرب في تمردهم ضد حكوماتهم بالفيليبين والتشاد والباكستان وكذلك للمسلمين السود في أمريكا وإلى غير المسلمين في ايرلندا وأمريكا اللاتينية. إذ إن النظرة الإلهية للدين تفرض على المؤمنين الإذعان والخضوع للعدالة في مفهومها الإلهي. أما على الصعيدين الاقتصادي والسياسي فإن هذه العدالة في سعيها لإيجاد أسس لمساواة إسلامية.

الثورة الثقافية الشعبية
والمساواة الإسلامية

انطلاقاً من معتقداته الدينية الراسخة، قام معمر القذافي بمحاولة ترسيخ المساواة بين البشر في صلب النظام الاجتماعي، حيث كان الإسلام والمساواة متلازمين في فكره منذ البداية، فالاشتراكية الناصرية الجديدة لسنة 1969 قادت إلى توزيع الثروات البترولية على الشعب الليبي، وكادت هذه السياسة أن تحيد بالبلاد عن الخط الحقيقي الذي رسمته الثورة، حيث ومن جديد قاد حب تحقيق الثروات إلى عودة مناخ من الصراعات الاجتماعية، وكادت أن تصادر مكاسب الثورة من طرف الطبقة المتوسطة ولفائدتها. فكانت الثورة الثقافية بزحفها على الإدارات وتكوينها لـ «اللجان الشعبية» الرد الصحيح على تبرجز جزء من السكان وضعف حماسهم للثورة. ولصد أعداء الثورة كان لا بد من شحذ الوعي بضرورة العدالة الاجتماعية المؤكدة في القرآن وتجديدها بطريقة دقيقة. لهذه الأسباب وجب على الثورة الثقافية أن تتحول إلى ثورة شعبية، وهذا ما لا يتم دون ضغوطات كما تبيّن الأحداث التي سبقت إعلان «الجماهيرية» أي بين نهاية سنة 1973 ومارس 1977.

صعوبات عملية الرجوع إلى العدالة الاجتماعية والإسلامية في إطار ثورة شعبية ناشئة

لقد نجحت الثورة الثقافية في مرحلة أولى إذ إنها تلبي الطموحات الحقيقية، للفئات الأكثر شعبية، والتي تملك فطرياً، الحس بالعدالة الاجتماعية والتي أدركت بحدسها أن المعرفة تعني القدرة والتي يختص بها البعض من النخبة الذين يشكّلون على مرّ الأجيال قلة مهيمنة. لقد طعنت الثورة الثقافية في مبدأ التسلسل، وذكرت بأن لكل فرد مواهبه وقدراته وأن الولادة في وسط ما لا يجب ان تكون مصدراً لامتياز البعض ومذلة للبعض الآخر. وتلك بعض خصال الثورة الثقافية التي كانت رمزية بحق ولكن رمزيتها لا تنقص من قيمتها. إذ إن ليبيا ليست بلد الثورات الدموية. إن مسيرات اللجان الليبية في مناخ احتفالي تمثل نوعاً (دراميا) من مسيرات الشعب الفرنسي إلى الباستيل أو المسيرات الكبرى للجبهة الشعبية لسنة 1936.

ومن علامات النجاح، في هذه المرحلة الأولى، تكوين لجان شعبية في كل مكان. وقد قارب عددها الثلاثة آلاف. وسيطرت على الإدارة والإذاعة المرئية والمسموعة. وبسرعة تم انتقاد هذه الحركة. وتم إتهام اللجان بعدم الكفاءة وبالتجاوزات. وجد مجلس قيادة الثورة نفسه مرغماً على التدخل لإعادة النظام، ولم يكن الأمر يتعلق بضرب الحركة بقدر ما كان يتعلق بتوجيه الحمية الشعبية. هذا ما تمت تسميته بـ «التصعيد الأول للثورة الثقافية» وهو تصعيد جاء في

مناخ صعب[1].

وفعلاً أعلن القذافي في شهر أبريل 1974 قراره بالتخلي عن كل وظائفه الرسمية ليتفرغ للعمل الثوري مع بقائه قائداً لمجلس قيادة الثورة. وساد الاعتقاد أن هناك نزاعاً بينه وبين عبدالسلام جلود. ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث حيث إن الرجلين على عكس ما اعتقده البعض، كانا متفقين تمام الاتفاق حول النقاط الأكثر أهمية. فإذا كان العقيد القذافي أراد الانسحاب فإن السبب في ذلك يعود إلى إعداده «النظرية العالمية الثالثة» ومع ذلك فإن الانسجام لم يكن مرضياً للغاية داخل مجلس قيادة الثورة.

لقد كان معمر القذافي يتلقى الدعم من الجماهير المحرومة جداً في المجتمع ومن الشباب، في حين أن الطرف المقابل يتشكل من مجموعة تمثلها الفئات المتوسطة والمستترة خلف الاتحاد الاشتراكي العربي. وهذه المجموعة كانت تشجع القذافي بمكر وحيلة على ترك القيادة آملة في الإمساك بالوضع ووضع حدٍّ «لإفراط اللجان». وكانت الفئات المتوسطة داخل الاتحاد الاشتراكي غاضبة لفقدانها السلطة التي كسبتها ووجدت أن الوضع تجاوز الحدود ولها الآن أن تعود لإشباع نهمها كالسابق...

وكما يحصل دائماً فإن بعض القوى الاجتماعية تحاول تعطيل الثورة عندما ترى أن مصالحها وأنانيتها لم تعد تلبى، وتطعن في

(1) Bleuchot, Libye, «Chronique Politique Annuaire de l'Afrique du Nord» 1974, p. 323.

المطالبة الشرعية بمزيد من العدالة الاجتماعية وهذا ما يذكرها «بالاتفاقيين» الذي اتهموا جاك رو بالفوضوية لأنه أعلن أن الحرية لا تساوي شيئاً إذا لم تكن مصاحبة للمساواة، أو بابوف الذي بيّن «أن الفوضى التي ينتقدها الرجعيون ما هي في الواقع سوى النظام التام» حيث إنها تهدف إلى إعادة التناسق الأصلي لمجتمع العدالة والمساواة وفق النظام الطبيعي.

وفي المجابهة التي تم فيها تحديد مستقبل الثورة قامت المجموعة التي تمثل مصالح الفئة المتوسطة بإعلان «تصعيد الثورة» على أمل الحصول على دعم الفئات المتوسطة والتوصل إلى مراقبة سيرها. وابتعد معمر القذافي قليلاً عن الأضواء وتعززت اللجان وتأطرت[1]. وكان التوازن بين القوى في تلك المرحلة مستقراً في تلك الأثناء ولم تتغير هذه الحالة حتى سنة 1975.

وفي نهاية هذه السنة حصلت المواجهة الحاسمة التي كانت تتمة لترابط عدة عوامل داخلية مختلفة، ومنها توترات في صفوف الجيش تعزى إلى توزيع السلاح على الشعب، وخارجية، ومنها قطيعة تامة مع مصر، وتقارب مع الاتحاد السوفياتي. وحاولت جماعة من الغاضبين السيطرة على مجلس قيادة الثورة، ولكن القذافي ردّ بسرعة حيث تمّ خلال ساعات محدودة وضع المتآمرين خارج إمكانية العمل.

ومن هنا فإن «الثورة الثقافية» استطاعت أن تبني لنفسها قواعد

(1) Bleuchot et Monastriri «Annuaire de l'Afrique du Nord», 1977.

ثابتة. كما تمكن القذافي من تطبيق الإجراءات التي كان يفكر فيها منذ فترة ويريد إرساءها والتي من شأنها أن تهيّىء الطريق إلى «الجماهيرية». وفي مرحلة أولى ولمواجهة تبعات محتملة للمؤامرة تم إحياء «الثورة الشعبية» من جديد. فزحفت الجماهير على الإدارة واتخذت إجراءات لم يسبق لها مثيل. وكان الهدف من ذلك تمهيد الطريق لإعلان حكم الشعب.

الديموقراطية المباشرة والمساواة الإسلامية (الاشتراكية)

لقد كان هدف جميع هذه الإجراءات يتمثل في إعداد الشعب لاستلام السلطة وإقامة الاشتراكية وسلطة الشعب والديموقراطية المباشرة التي تمّ الإعداد لها منذ سنة 1975، وذلك من خلال قبول جميع أفراد الشعب في الاتحاد الاشتراكي العربي. وقد تمّ التأكيد على ذلك في مؤتمر 1976 الذي أرسى قواعد نظام سياسي جديد هو نظام الديموقراطية المباشرة الذي كانت قمته إعلان «الجماهيرية»، وكان على الاشتراكية التي يجب أن تسود في هذا المجتمع الإسلامي أن تمكّن الفرد من تنمية إمكانياته، كما يجب أن تتحول هذه الاشتراكية إلى منبع دائم للخلق، وهذه الاشتراكية أو المساواة ذات آفاق عالمية إنسانية يجب أن تكون قابلة للتطبيق في جميع البلدان وليس فقط في البلدان العربية أو الإسلامية، ويتم بناؤها على أساس من قواعد المساواة المذكورة في القرآن حيث تسعى إلى ضمان سعادة الإنسان، وهذه الاشتراكية الواردة في إطار النظرية العالمية الثالثة تسعى إلى

تجاوز تناقضات الأنظمة السائدة في عصرنا، وخاصة النظام الرأسمالي والنظام الشيوعي اللذين أصبحا في حكم التاريخ حيث إنها تحدّ من الأنانية الفردية وتمنع طغيان المجتمع وقتله للفرد، وبإمكانها أن تكون أساساً لمجتمع الأخوة... ونظراً إلى أن الاشتراكية طبقت مع إعلان الجماهيرية فإننا سندرسها في الفصل اللاحق الخاص بالجماهيرية.

خلاصة

للخروج من المأزق الذي وجدت فيه الثورة الفرنسية نفسها، حيث لم تستطع تجاوز درجة ثورة الحرية الشكلية أعلنت الثورة الثقافية في ليبيا. وقد كان إعلانها يمثل إلى حد بعيد البداية الحقيقية للثورة الليبية وذلك بقيام شعب تولّى أمره بنفسه، فحتى ذلك الحين كانت ثورة الفاتح من سبتمبر ثورة القطيعة، ثورة الرفض، ثورة للحرية. وهذا غير كاف، حيث كان عليها لكي تكون شرعية أن لا تكتفي فقط بإنهاء العهد الظالم بل عليها أن تبدأ في التقدم الإيجابي معتمدة على إمكانياتها معيدة السلطة إلى أصحابها الطبيعيين أي الجماهير الشعبية.

وقد تمكّنت الثورة الليبية من تجنُّب المطب التقليدي المتمثل في إنشاء الأحزاب التي تمارس السلطة باسم الشعب وبديكتاتورية حقيقية، وعمدت إلى مرحلة انتقالية نحو الجماهيرية وهي المرحلة التي طبعت بالثورة الثقافية التي أقيمت على أساس منح الشرعية للعمل الثوري المجدّد من خلال الإيمان بالله، وهكذا كانت الثورة

الثقافية أيضاً ثورة الإيمان التي قادت إلى الاعتراف بالمساواة الطبيعية بين الناس عند الله، ومنحت بالتالي فلسفة للديموقراطية المباشرة، وهذا الأساس الفلسفي الديني يمثّل ضمانة تحولات الثورة ونجاحها، ولم تفشل الثورة الفرنسية إلا لأنها كانت تفتقر إلى هذا البُعد الديني، بالرغم من أنها عرفت شيئاً يشبه الثورة الثقافية من خلال عملية مطاردة المسيحية وأسطورة اللامتسرولين وإقامة تاريخ ثوري (أشهر وسنوات) إلخ. ولم تكن لفرنسا في تاريخها تقاليد مجتمعات مساواة كان بإمكانها لو كانت موجودة أن تمكّن الجمهورية الوليدة من تجاوز الدرجة التي وقفت عندها، أي درجة القطيعة ضد العهد القديم البائد وأن لا تكون مجرد ثورة للحرية حيث لو توافّر لها ذلك لكان بإمكانها أن تصبح ثورة كل الشعب ثورة ديموقراطية مباشرة، حلم بها ولم يصلها كل من اللامتسرولين والمسعورين وأتباع بابوف.

ولربما كانت مسيرة الإنسانية في تلك الأحقاب لم تصل بعد إلى تقبُّل عصر الجماهيريات مثلما هو عليه الحال اليوم.

وما حدث في السنوات المقاربة لسنة 1968 يذكّرنا بهذا التوجه حيث شهدت هذه السنة تفجُّر عدة حركات تحرّر ومساواة في أماكن متعددة من العالم، نذكر منها الثورة الليبية والثورة «الثقافية» لطلاب فرنسا سنة 1968، كما شهدت إيطاليا وأمريكا تحركات عديدة إلخ. لقد شملت ثورة مايو 1968 في فرنسا بُعدين من أبعاد الثورة الليبية، فهي ثورة الطلاب وثورة العمال وكانت أهدافها الطعن في النظام

الإداري وكان نموذجها **ماوتسي تونغ وغيفارا**، ولكن هذه الثورات لم تتجاوز حد هز وإرباك الأنظمة الرأسمالية «العتيدة» حيث إنها كانت تفتقر إلى نموذج لمجتمع المساواة، وهذا ما يفسر انقسام هذه الثورات وتحوُّلها إلى تجمعات هامشية.

لقد أصبح اليوم من الصعب جداً العثور على آثار ثورة مايو 1968 التي أصبحت في متحف التاريخ ولم يكن الأمر كذلك في مواقع أخرى من العالم حيث قام الشعب بثورته الثقافية. فباسم المسيح ظهرت في أمريكا اللاتينية مجتمعات قاعدية[1] تسعى إلى تطهير الدين من أدرانه ومواجهة صعوبات داخلية وخارجية متآمرة عليها وهذه المجتمعات تشبه اللجان الشعبية. وهي أدوات الرسالة والتجربة الثورية، فمنذ انعقاد المؤتمر الكنسي لأمريكا اللاتينية بمادلين Mdelin سنة 1968 وجدت هذه المجتمعات، وهي تمثل اليوم في العالم كله، حركة تجديد ديني ومنها تنبع فكرة تحرير الفكر الديني[2] المحاصر منذ قرون في المجال الثقافي من قِبَل الطبقات الحاكمة التي تستخدم الدين لتبرير استغلالها للآخرين.

وجدت أن تحرير الفكر الديني يمثل ثورة ثقافية حقيقية في إطار هذا الفكر، وقد بدأت هذه الثورة منذ أن اكتشف بعض رجال الفكر الديني، المؤمنين بالله وبالشعوب أو بالمساواة، أنه لا بدّ من منح

---

(1) Leonards Boff «Eglises en gene ses desclée», Paris, 1978.

(2) J. L. Segmunds «Libaration of Theology», chap. 1 et 2, New York, Arabis Book, 1976.

الهدي الإلهي بعداً تاريخياً وهكذا أصبح بالإمكان الطعن في المؤسسات والتنظيمات الدينية التي كانت، ولا زالت، تعكس وضعاً ثقافياً معيناً، وكان هذا التحرير ضرورياً حيث كثيراً ما استخدم الدين على نحو سيء، فقد كانت تسيطر عليه الكنائس المتعاملة مع الأنظمة الرأسمالية في الغرب أو التنظيمات «الدينية» المشبوهة بارتباطات قياداتها في ديار الإسلام، حيث أصبح الدين، هنا وهناك، وسيلة لتضليل المؤمنين البسطاء وللدفاع عن مصالح الفئات المستغلة للشعوب، أي أن هذه الفئات هي أسوأ من أساء إلى الدين وحوله إلى «**أفيون للشعوب فعلاً**» والدين منهم براء. وكثيراً ما رأينا أنظمة عديدة تحاول أن تجمع بين القيادة الدينية والقمع والاستغلال.

لقد كان الفكر «الديني» يسعى غالباً إلى جعل الفقراء يبقون على فقرهم حيثما يكون المعبِّر عن هذا الفكر رجل دين له نفس نظرة الفئة الحاكمة المضطهدة للشعب، إن هذا الفكر «الديني» يُبنى من «الأعلى» نحو «الأسفل» وليس من قاعدة الهرم نحو قمته، وهذا الفكر محنّط يدّعي أنه خارج الزمان ومطلق ويحول هدى الله إلى فكرة ثابتة لا تتغير، ميتة ليست لها علاقة بالحياة، بل إن لها علاقة لا يصرح بها صاحب هذا الفكر وتتمثل في دعوة المضطهدين إلى قبول مصيرهم الذي يريده هو وأسياده لهم، وليس الله هو الذي يريد الشر لعباده كما يدعي هؤلاء الذين ينفون أن الله يُهدي من يشاء وهو أقرب إلى الإنسان من حبل الوريد. إنهم يقولون للبسطاء سلموا واقبلوا ما هو قائم وسوف تأتيكم الرحمة... إنهم يقولون ذلك متناسين أن الدين هو خير الإنسانية أولاً، ولولا ذلك ما سمح

الإسلام لمن يضنيه التعب والجهد في السفر بإفطار رمضان، وما عالج المسيح مريضاً يوم السبت فأشفاه قائلاً لمن لامه على ذلك إن السبت (الدين) جاء لخدمة الإنسان وليس العكس، ولكن هؤلاء الذين يحرفون الكلام ويتمسكون بالشكليات هم دوماً في حلف مريب مع أصحاب الأموال والسلطان «يؤمنون ببعض الكتاب ويكفرون ببعض».

ويقول ج. غوتيير G. Guttieres في كتابه «الإنجيل ومسار التحرير الاجتماعي»: «إن تحرير الفهم الديني يمنح الآن بُعداً تاريخياً للعمل الإنساني الساعي إلى فهمه مؤكداً بذلك البُعد التحرري والثوري الدائم للإيمان وذلك في الأوضاع التاريخية التي يكون فيها التحرير متصاعداً، وحيث يكون الإيمان نفسه عامل تحرير»[1]. إن هذا الرأي يشابه إلى حد بعيد رأي القذافي. إن تحرير الإيمان يمكّن اليوم من معرفة أن الله مع تحرير البشر، إنه ينقذ الضعفاء ويعاقب المعتدين. إن الله أرسل الأنبياء ليسمع صوته في أوساط الجماهير المسحوقة وعلى هؤلاء أن يعيدوا إلى الايمان بُعده الثوري التحريري. إن الإيمان المحرِّر يأتي عبر العمل والنضال، وهو يؤكِّد على أن واجب كل إنسان أن يعمل في سبيل المزيد من العدالة التي يريد الله لها أن تعمّ الأرض.

(1) «الانجيل وممارسة التحرير الاجتماعي» G. Gutieres.
عن «المسيحية والصراع الاجتماعي في أميركا اللاتينية» طبعة اسبانية ص 44، Salamancia siguéme.

وهكذا فإن الأبعاد الثلاثة للثورة الثقافية نجدها في حركات شعوب أمريكا اللاتينية وهي البُعد الثقافي والبُعد الروحي والبُعد الشعبي، ولهذا فإن الثورة الليبية ليست معزولة ولا وحيدة على الأرض. إنها علامة تشير إلى رحمة الله الداعية للخير في القرآن للعمل بهديه، وهذا ما يفسر لنا لماذا استطاعت الثورة الثقافية أن تأخذ بُعداً عالمياً، فذلك برأينا يعود إلى أصلها الإسلامي الذي هو إنساني بطبعه. ونفهم هنا أيضاً على نحو أفضل مدلول الأمة والأمم والشعوب التي عليها أن تثري بعضها البعض لتنوع مكوّناتها. ومن خلال هذا الفهم الثوري للإسلام عند القذافي، والفهم التقدمي للإنجيل في أمريكا اللاتينية نشهد اليوم تيار الإيمان يتفتح عن ممارسة ثورية وشعبية، وما يمثل عملياً هذا الأفق التحرري المستقبلي، يجري اليوم على أرض الواقع في ليبيا حيث يتم بناء الجماهيرية.



الجزء الثالث

الثورة تكتمل...
الجماهيرية العربية الليبية
الشعبية الاشتراكية



الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

تجديدات الجماهيرية

لقد مكّنت «الثورة الثقافية» ليبيا من الانتقال من ثورة للحرية إلى ثورة للمساواة. وقد نجحت الثورة الليبية حيث أخفقت ثورات عديدة أخرى قبلها، سواء أكانت الثورة الفرنسية، التي ذهبت ضحية النظام البرلماني والصراعات بين الأحزاب والجماعات، أو الثورة الروسية حيث سادت ديكتاتورية البروليتاريا، باسم هذه الأخيرة ولصالح غيرها. لقد فشلت كل الثورات التي سبقت الثورة الليبية في سعيها إلى التوفيق بين المصلحة الخاصة والإرادة العامة، أي بين الحرية والمساواة. وفي الختام فإنه وإن كان الأمر يتعلق دائماً بالشعب فإن هذا الأخير لم يكن في السلطة إلا نادراً.

والأمر يختلف في حالة «الجماهيرية» التي تمثل بدون شك المحاولة الناجحة الأولى «للديموقراطية المباشرة» في العصر الحديث. فعندما أعلن القذافي خلال المؤتمر الرابع للاتحاد الاشتراكي العربي عن الانتقال إلى الجماهيرية فإنه بذلك قد قام بإدخال شعوب العالم في

عصر جديد من تاريخها «عصر الجماهير» الذي وضع حداً لتناقضات «عصر الجمهوريات» الذي سبقه، وكما يبيّنه وجود فيديل كاسترو منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وهذا الاعتمال هو الذي تولّدت عنه الثورة الصينية وسلسلة ثورات العالم الثالث، وأمام فيديل كاسترو الثوري الشهير أعلن معمر القذافي الإجراءات التي تقوم بتحويل «الجمهورية العربية الليبية» إلى «الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية». ومنذ ذلك التاريخ فصاعداً أخذ الشعب السيد في ممارسة سيادته. ولم يعد مجال لوجود أجهزة مؤقتة للحكومة الثورية. ويمكن لمجلس قيادة الثورة أن يحل نفسه ويختفي بعد أن قام بمسؤولياته على أحسن وجه، تلك المهام المتمثلة في ضمان نقل السلطة للشعب.

إذن، فقد ولدت «دولة الجماهير» في مارس 1977، وهذه الولادة وضعت حداً لنضال الشعوب من أجل المساواة وبدأ عهد إرسائها. إن تغيير الاسم لم يكن رمزاً فحسب، بل إنه يتجاوب بالفعل مع شكل جديد لمؤسسة شعبية، ويعتبر اصطلاح «جماهيرية» تعبيراً جديداً مشتقاً من «جماهير».

وهذا الاصطلاح يبينُ إرادة الليبيين في القطيعة مع الدولة كهيكل عام، لتجسيد فكرة الشعب السيد المتحد حول فكرة تكوين أمة، وهكذا ولأول مرة في التاريخ المعاصر تقع المصالحة بين «الشعب» و«الأمة». ولأول مرة تحتوي «الأمة» اصطلاحاً ذاتياً يشير إلى إرادة الوحدة لشعب سيد على مضمون، كان حتى ذلك الحين مقتصراً على

أسطورة أو على هيكل مضاد للشعب. فهو، هيكل «الدولة الأمة» ذات المركزية الثقيلة على الشعب. لقد أحدثت الجماهيرية القطيعة مع الايديولوجية الهيغلية وتفتحت من جديد لا على تقاليد المجموعة الإسلامية وحدها، بل وأيضاً على المثل الأعلى للجماهير، أي أبناء الأرياف والبدو خاصة. ويمكن أن نقول إن «الجماهيرية» أعلنت عن نهاية المجتمعات الصناعية كما تم تصميمها من طرف النظام الرأسمالي. كما يمكن أن نقول إن «الجماهيرية الليبية» وهي تحتفل بعيد ميلادها الـ 25 قد تكون أعلنت عن نهاية الايديولوجية العصرية واحتمال التوفيق بين ما هو تقليدي وما هو عصري.

فكيف تمت إقامة «الجماهيرية» وكيف أحدثت ثورة كاملة وتامة في هياكل المجتمع الليبي؟ في الواقع وكنهاية منطقية للبرنامج المحدد من قِبَل الضباط الأحرار منذ الفاتح من سبتمبر 1969، تمت تهيئة «الجماهيرية» بالثورة الثقافية، والتي لم تكن انقلاباً بين عشية وضحاها، فطلائع التمهيد لحكم الجماهير كانت ممكنة الملاحظة منذ 1974. كما أن القرارات التي تم اتخاذها خلال مؤتمر سبها كانت تتبع منطقياً التوجهات التي تبناها مؤتمر الاتحاد الاشتراكي العربي بين 1974 و1976 والتي نظمها بمنهجية معمر القذافي في الجزء الأول من «الكتاب الأخضر» تحت عنوان «حل المشكلة الديموقراطية».

تركيز منشآت الجماهيرية

منذ البداية كان النظام الجديد. والذي ما زال قائماً كما هو باستثناء بعض الفوارق القليلة. مبنياً على الديموقراطية المباشرة.

وبالتالي فإن كل الأحزاب السياسية، والمجموعات الضاغطة التي كان يمكن أن تجرِّد الشعب من الممارسة المباشرة لسيادته وكل المجموعات الأخرى، بما في ذلك الاتحاد الاشتراكي العربي إلى حد ما تم ألغاؤها. وبذلك وضعت السلطة بين أيدي الشعب الذي تم تنظيمه في «لجان شعبية محلية وجهوية». وعن هذه اللجان انبثقت لجان قيادية ترسل بدورها مندوبين إلى «المؤتمر العام» الذي يمثل السلطة السياسية العليا تنظيمياً.

ويشمل هذا النظام أيضاً «اللجان الشعبية القاعدية» من جميع فروع النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك ممثلي المصالح العامة والجامعات والنقابات والجمعيات المهنية. وبرغم أن الهيكل كان هرمياً، فإن هذا النظام يسمح للقاعدة بالتعبير عن آرائها. وبالفعل فإن القاعدة لا تتأخر عن الاضطلاع برأيها، وكثيراً ما تعارض الاقتراحات التي يتقدم بها القذافي نفسه. وهذا لا يمنع من وجود مراقبة عليا تنبع منها هي نفسها، كما توجد سلطة حكومية أيضاً، ولكن في شكل «لجنة شعبية عامة» يسمى أعضاؤها «أمناء». وفي سنة 1979 أضيف إلى مختلف هذه المنظمات «اللجان الثورية» التي تتمثل مهمتها الرئيسية في حث وإثارة الروح الثورية لدى «اللجان الشعبية». وهذه اللجان الثورية ترتبط بشكل رئيسي بقيادة الثورة.

ووراء هذا التصوُّر المتين للمنشآت التي تهدف إلى منح السلطة للشعب، نرى إعداداً نظرياً دقيقاً جاء من الدروس والتجارب السعيدة والتعيسة التي عرفها التاريخ. و«الكتاب الأخضر»

بشروحاته، وكذلك خطب العقيد، تمكننا من فهم أسس هذا النظام الذي ولد من خلال نقد الأنظمة السياسية السابقة - أي الديموقراطيات الكلاسيكية والنظم البرلمانية عامة والديكتاتورية حزب أو رجل - وهي أنظمة تؤول دائماً إلى مصادرة سيادة الشعب ولا تسمح بالتالي للثورات من تحقيق سلطة الشعب.

وتعتبر «الجماهيرية» الليبية، إذن نظاماً عميقاً في أصالته مثلت تجربة حقيقية أولى للديموقراطية المباشرة. أما برنامجها في العدالة الاجتماعية الذي يدخل في إطار الاشتراكية فقد تم تصوره وبناؤه من خلال التفكير والتأمل في كرامة وحرية الإنسان، وهو أمر يعدّ عميقاً في أصالته. فالاشتراكية في ليبيا تتجه نحو الأهم والأساسي تماماً مثل بابوف، وهي اشتراكية تمكّن الإنسان من أن يكون حراً دون الإضرار بغيره. وأخيراً، فإن الجماهيرية تتميز بالأهمية التي توليها لاحترام كل ذات بشرية، بما في ذلك المضطهدون من ذي قبل، والنساء وهذا ما يجعلها بالفعل ثورية. بينما تتجاوز الثورة الفرنسية في «إعلان حقوق الإنسان والمواطن» التصور القانوني الشكلي للطبيعة الإنسانية وحقوقها. خصوصاً أنها أهملت وتغافلت عن شمول المرأة في عداد البشر والمواطنين، بينما في ليبيا ورغم اصطدام الثورة ببعض الصعوبات أحياناً في «مطاردة الاستعمار داخل البيوت»[1] فإنه من الممكن أن تكون المرأة بصدد اكتساب وعي جديد لكرامتها ولأهميتها التاريخية ولمسؤوليتها في مسيرة الإنسانية نحو التقدم.

(1) «أنا معارض على الصعيد العالمي»، حميد براده، ص 128 و 129.

أسس الديمقراطية المباشرة

وكما يلاحظ ر. شارفان R. Charvin وجاك فينييه سورز Jacques Vignet-Zurz في ظاهرة القذافي Sydrome Kadhafi، فإن «الكتاب الأخضر» يمثل **«مشروع قطيعة»**(1). وبدون شك فإنه في هذا تكمن الأبعاد الثورية التي هي أكثر وضوحاً من خلال تعبير «مشروع قطيعة» مما هي في مصطلح **«الطريق الثالث»** أو **«النظرية الثالثة»**. فالقطيعة لا تكون كافية إن لم تكن مصحوبة بنظام للتغيير. وهذه هي حال الديموقراطية المباشرة التي تشكل قطيعة كبرى بالنسبة للأنظمة السياسية التقليدية التي ظهرت عيوبها إلى السطح وتم تحليلها على ضوء مسلّمة تقول بأن النظام الذي يدّعي أخذ شرعيته من الشعب لا يمكنه أن يأخذها إلا بإعطائه السلطة للشعب.

نقد الجهاز الحكومي

لتعريف مبادئ الديموقراطية بمعناها الصحيح «سلطة الشعب» يبدأ «الكتاب الأخضر» باستعراض مختلف الأنظمة السياسية المعاصرة مبيّناً بصفة أو بأخرى، كيف كانت سيادة الشعب منتهكة ومسروقة دائماً وهذه الوضعية ترتبط عفوياً بظاهرة «الصراع من أجل السلطة» الذي تشنه الطبقات على بعضها والأحزاب وكل المجموعات الاحتكارية للاستحواذ على السلطة والسيادة.

(1) «ظاهرة القذافي»، شارفان، ص 55.

يقول «الكتاب الأخضر»: «إن جميع الأنظمة الحالية هي نتاج هذا الصراع، وهي إذن وعلى درجات مختلفة، أنظمة تضليلية أو ديكتاتورية حيث إن هذا الصراع سواء كان سلمياً أو مسلحاً، كصراع الطبقات والطوائف والقبائل والأحزاب، ينتهي دائماً بانتصار جهاز أو فرد أو مجموعة، وبالتالي فإنه ينتهي بهزيمة الديموقراطية الحقيقية وعلى درجات مختلفة، فإن كل هذه الأنظمة الحالية هي شكل من أشكال الديكتاتورية ويعتبر نظام المجالس أحد أكثر أشكال التضليل تخريباً وضرراً وفق ما أبرزته تجربة الثورة الفرنسية».

التمثيل تدجيل

إن النظام البرلماني هو أكثر الأنظمة انتشاراً، وهو النظام الذي كان يمثل في فترة من فترات التاريخ، الشكل الأكثر تقدماً للحكم وفقاً لمستوى وعي الشعب. ولكن المبدأ البرلماني الذي يقوم على أن «الحكومة الأكثر تقدُّماً هي الحكومة البرلمانية تحقق وترسم الحريات المدنية» هو خديعة كما بيَّنته الثورة الفرنسية.

وإذا كان النموذج الغابر للديموقراطية الأثينية قد استطاع أن يلامس بحق النظام الديموقراطي المباشر بحكم صغر حجم المدينة بشرط أن نبعد من حسابنا انعكاسات مخلفات الرق. فإن الأنظمة البرلمانية المغامرة القائمة على قاعدة الأغلبية المطلقة لا تعتبر ديموقراطية إذ إنه في حالة الأغلبية البسيطة فإن انتهاك الديموقراطية يكون أشد فظاعة، أما الفترات الزمنية الفاصلة بين انتخابات

وأخرى، فإنها تمثّل عيباً آخر من عيوب هذا النظام البرلماني، حيث إن حق الشعب في التأثير على الاختيارات الحكومية لا يمكن أن يعبّر عنه إلا في كل أربعة أو خمسة أو سبعة أعوام، وخلال هذه السنين فإن المنتخبين لا يجدون وسيلة لمراقبة ممثليهم الذين يملكون حرية التصرف في السلطة بطريقة اعتباطية دون احترام لوعودهم خلال الانتخابات. و«الكتاب الأخضر» يشهر بهذا التدجيل الذي تمثله هذه الديموقراطية المزعومة مؤكداً أن مبدأ تفويض السلطات نفسه لممثلين يمثل طريقة لتجريد الشعب من سيادته دون الإقرار بذلك. وهذه الفكرة وردت من قبل في مطالب البرامج الشعبية للثورة الفرنسية، وهي برامج كانت تضع شرطاً لانتخاب النواب الذي يجب أن لا يتم إلا بعد تحديد تفويض يضبط بدقة إرادات الشعب. وللأسف لم يقع تطبيق هذا المبدأ وتكونت طبقة من المحترفين للسياسة متطفلين بحق، يقررون باسم الشعب في جميع المجالات، وبقي الشعب يعامل كقاصر تماماً مثلما هو الحال في ظل الأنظمة السابقة للحكم الملكي.

وعلى عكس ديموقراطية الواجهات والمظاهر الخدّاعة فإن الحاجة تدعو في عصرنا إلى ضرورة قيام الديموقراطية الصحيحة حيث يصبح الشعب بحق ماسكاً بزمام أموره ومصيره. وهذه الديموقراطية هي نتاج الصراع والعذاب الذي تكبدته الشعوب وقاسته من أجل الحرية. وهكذا «فليس إذن من المعقول أن تبقى الديموقراطية الآن وبعد انتصار عصر الجماهيريات وبداية عصر الجماهير وقفاً على مجموعة صغيرة من النواب يتصرفون باسم الجماهير. ولقد ظهر التمثيل كأنه تقدم وتطور عندما رفع النواب البورجوازيون للفئة

الثالثة شعار «الأمة السيدة بنفسها» وكوّنوا «المجلس القومي» ضد اعتباطية الحكم الملكي المطلق ذي الحق الإلهي ومجتمعه الهرمي».

غير أن بقية الأحداث بيّنت هشاشة هذا النظام. لقد مثلت الاتفاقية الترميدورية قمة الصراعات من أجل النفوذ وذلك بتكاثر المجالس عملاً بمبدأ فصل السلطات وهو ما جعل حكم البلاد مستحيلاً. إن فصل السلطات يمثل بدون شك مكسباً للثورة البورجوازية ولكنه عقبة في وجه ديموقراطية الشعب من أجل الشعب. وانتشرت ونمت الأحزاب في المجالس حيث إن صراعها لم يكن ليجرّ سوى الهدم والتدمير لكل شكل من أشكال الديموقراطية.

الحزب هو قبيلة العصر الحديث

إن الأحزاب هي «الديكتاتورية المعاصرة»[1]. إن تحليل ميلاد الأحزاب في عهد الثورة الفرنسية المرتبط ببدء التمثيلية البرلمانية يمكّننا من إدراك الطريقة التي جعلت الأحزاب ومنذ البداية لا تنطق إلا باسم مصلحة جزء من السكان، زاعمة أنها المدافع عن إرادة الشعب. وفي القرن العشرين لم تغير الأحزاب من طبيعتها، فالأحزاب تمثل هيمنة جزء على المجموعة.

والحزب بتعبيره عن تصورات ومصالح وإيديولوجية جزء من

(1) «الكتاب الأخضر»، ص 519.

المجتمع يقوم بفرض ذلك على الجميع معتدياً على السيادة الشعبية التي لا تتجزأ. وأخيراً وكما أمكن لنا أن نرى من خلال حزب الجبليين فإنه بتركيز السلطات وبآلية المركزية انتهت إدارة الحزب إلى الاضطلاع بمهمة تمثيل الحزب كله، وقام رئيس الحزب بمصادرة الشرعية لفائدته وبعد ذلك استحوذ على السلطة كلها. وقد ورد في الجزء الأول من «الكتاب الأخضر» التشهير بمصادرة النفوذ من طرف «الحزب الدولة» والتشهير برياء تعدد الأحزاب في الأنظمة الليبرالية. و«الكتاب الأخضر» يجيب على هذا باقتراح «طريق ثالثة» يمكن أن تكون الحل المناسب لكل النزاعات التي يسببها الصراع من أجل السلطة.

النظام السياسي للطبقة
يوازي نظام الأحزاب والقبائل والطوائف

إن الطبقة كالحزب تماماً، لا تمثل سوى جزء من الشعب. وهكذا فإنه ليس بإمكانها الإدعاء لوحدها حق ممارسة السلطة باسم الشعب. إن ذلك ما وصفه «الكتاب الأخضر» في الجزء الأول، وقد بيَّن أيضاً أن للطبقة عدة تعريفات، فالبعض يعرِّفها بالدخل، والبعض الآخر بالظروف الاجتماعية والدرجة الثقافية والمصالح أو بالوعي الطبقي. وبأكثر واقعية فإن «الطبقة ليست في النهاية سوى احتكار حيث إن كل مجموعة تحتكر شيئاً تكون بالتأكيد طبقة». ويمكن أن يتمثل ذلك في احتكار السلاح بالنسبة للجيش واحتكار التجارة والوظيفة

العمومية بالنسبة للموظفين والعمل عند المستخدمين إذا هم احتكروا إمكانيات التشغيل. وهكذا يتم تبرير المرحلة الانتقالية للثورة الثقافية التي تمكن من إبعاد وإلغاء حالات الاحتكار. إن تعريف الطبقة بالاحتكار هذا، هو نفسه الذي نجده عند اللامتسرولين والمسعورين الذين أطلقوا نعت «إرهاب» على عمليات مطاردة المحتكرين، والذين يطالبون بحق الشعب في حمل السلاح. إن الثورة المضادة لشهر ترميدور Thermidor توضحت في الرجوع إلى الاحتكارات: إعادة «حرية» التجارة ونهاية الميليشيا الشعبية.

وفي «الجماهيرية» وقع تجنُّب حالات الاحتكار وبالتالي تجنب نظام الطبقات، وحتى «الطبقة العاملة» تخضع لهذا الحكم. وكما يلاحظ كاتبا «ظاهرة القذافي» فإن خاصية قانون الطبقة العاملة في النظام الجماهيري ناتج عن هذا التعريف. إن مصطلح «الطبقة العاملة» لم يعد مستعملاً البتة، إذ إن الليبيين يفضلون عنه المنتجين «فالثورة الليبية لا تنتظر خلاصها من البروليتاريا»، بل إنها تعتبرها مثل بقية الطبقات، وانتصار الطبقة العاملة على الطبقات الاجتماعية الأخرى، يجعلها ترث الطبقات الأخرى وبالتالي فإن هذه الطبقة ستتبنى بسرعة نفس تصرف الطبقات السابقة.

الديموقراطية تعني السلطة الشعبية وليس التعبيـر الشعبي

إن طرح مسألة حزية الصحافة يرتبط بالديموقراطيات الكلاسيكية. لقد وقعت المطالبة بحرية الصحافة في نفس الوقت

الذي وقعت فيه المطالبة بالحريات الأخرى، حرية التفكير، حرية المعتقد. خصوصاً في فرنسا في القرن الثامن عشر. وذلك بتحريض من الفلاسفة الذين يرفعون شعار «الحريات» ويواجهون بها استبدادية الملك. وقد شهدت الثورة تكاثر عناوين الصحافة التي سرعان ما تأكدت كوسيلة للدعاية. ولم تتأخر حرية الصحافة عن قرع جرس حرية التفكير حيث كانت حكراً بين أيدي الزمر والجماعات والأحزاب أو الأفراد. وهذا ما يؤكده «الكتاب الأخضر» الذي يرى أن الصحافة هي وسيلة تعبير المجتمع وليست وسيلة تعبير شخص مادي أو معنوي، فالصحافة إذن، منطقياً وديموقراطياً لا يمكن أن تكون ملكاً لهذا أو ذاك... ولكي تكون للمجتمع فإنه يجب على الصحافة أن تكون لسان حال لجنة شعبية مؤلفة من جميع الهيئات الاجتماعية. عندئذ فقط تكون الصحافة معبِّرة عن مجتمع بأسره.

القانون الطبيعي

إن مفتاح نظام الديموقراطية المباشرة يكمن في طبيعة النظام الأساسي للمجتمع، ويتعلّق الأمر هنا بأساس المبدأ الذي يمكن جميع المجتمعات من التمييز بين ما هو عادل وما هو غير عادل، والصحيح من الخطأ وتحديد واجبات وحقوق الأفراد... والقانون الطبيعي الذي نتحدث عنه يرد به «الكتاب الأخضر» على قانون البشر. إن صياغة مفهوم هذا القانون الطبيعي شديدة الارتباط بالتفكير في القانون الطبيعي كمفهوم أنتروبولوجي وأخلاقي وسياسي موجه يطرح تصوُّرات عن تطور وتنظيم وعمل الفئات

الاجتماعية[1]. . . إلخ، وفي الأصل خلق الله الشعوب ووزعها في أمم وهذا ما يثبت الفروق، وفي المفهوم الإلهي للخلق تكون هذه الفروق بعيدة على أن تمثل فيما بينهم. وهكذا فإن القانون الطبيعي يؤكد الاختلافات و«القومية كانت موجودة قبل ظهور الدين. . .»[2].

وبشكلٍ موازٍ، ومنذ البداية، عرف الدين درجة أولية لا تختلف عن القومية. وهكذا فإن الاسلام في مفهومه الإلهي الدين الحق، دين الفطرة وبذلك فإنه من هذه الفطرة تشتق الأخلاق والقوانين الإنسانية، وهذا ما تؤكده مقولة أن شريعة المجتمع هي العُرف أو الدين، وهكذا فإن القوانين الطبيعية لا يمكن أن تقارن بالقوانين الإنسانية القابلة للتغيير التي لا تقوم إلا على المصالح التاريخية للطبقات التي تقرُّها.

فالدستور ليس شريعة للمجتمع وذلك ما تؤكده التحويرات بين دستور وآخر، وتقدّم الثورة الفرنسية مثالاً ساطعاً على انعدام العدالة وعلى الطابع المرحلي للدساتير الإنسانية التي ظهرت في ظلها خلال الفترة التي تتناولها، فقد عرفت هذه الفترة دستور 1791 الذي حسبه التأسيسيون أبدياً، وتلاه دستور 1793 الذي لم يقع تطبيقه البتة وألغاه الترميدوريون وجاؤوا بدستور ثالث، إلخ. وهكذا يبيّن لنا المثل الفرنسي إلى أي مدى تكون القوانين الإنسانية خاضعة للصدف في

(1) GHARNAY, Op. Cit., p. 41.

(2) خطاب عن «القومية والدين»، مصدر سبق ذكره، ص 18.

حين أن «حرية الإنسان هي نفسها دائماً وحيثما كان».

إذن فإن الدساتير ليست سوى آلات للهيمنة تعمل لصالح أجهزة النظام الحاكم. لذلك فإن القانون الحقيقي «لا يمكن أن يكون موضوعاً للتحوير أو للتدوين (. . .) إن الحرية تكون مهدَّدة طالما بقي المجتمع لا يتمتع بقانون مقدَّس مبني على قواعد ثابتة لا تخضع للتغيير أو التحوير من طرف أي جهاز حكومي». إن القانون المقدس الذي يصبح قانون المجتمع هو «تراث إنساني وأبدي» حيث «يحتوي الدين العرف الذي هو التعبير عن الحياة الطبيعية للشعوب»[1]. ويتقلص القانون إلى درجة التعبير البسيط بفعل الوضع الديني، فأغلب العقوبات يقع قصاصها في الآخرة. إضافة إلى أن تصوُّراً كهذا لما هو ديني يجب أن يجعل الإنسان قادراً على الانتظام الذاتي والتخلُّق واحترام الآخرين.

ولتجنُّب مصادرة القانون من طرف مجموعة أو شخص، وهذا أمر غير مسموح به حيث إن «المجتمع هو رقيب ذاته»، فإنه من واجب المجتمع بأكمله أن يكون مسؤولاً عن القانون، ويمكن له مراقبة تطبيقه وبالتالي فـ «إن الديموقراطية الجماهيرية تكمن في الرقابة، ووفق هذه النظرية يصبح الشعب هو الحكومة ورقيب نفسه، وهذه هي النظرية الوحيدة التي تتم بها مراقبة المجتمع الكاملة للقانون». أما في حالة الانحراف عن هذا القانون فإنه من الممكن الالتجاء إلى

(1) انظر «الكتاب الأخضر»، ص 59 و 61.

العنف عندما يكون «جهاز الحكومة ديكتاتورياً». وعندئذ فإن «المجتمع لا يمكنه تصحيح هذا الانحراف إلا بالعنف، وهذا ما يمثل الثورة ضد الجهاز الحاكم». ولكن العنف والثورة حتى وإن عبّرا عن إدراك المجتمع لهذا الانحراف فإنهما لا يكونان من عمل المجتمع في عمومه. ويتعهدهما فقط أولئك الذين يملكون القدرة على المبادرة والجرأة على تأكيد إرادة المجتمع. ومع ذلك فإن هذا الأسلوب يقود إلى ديكتاتورية، لأن هذه المبادرة الثورية يمكن أن تمنح السلطة (الجهاز الحكومي) الذي يحلّ محلّ الشعب، وهذا ما يدلّ على أن جهاز الحكومة يظل ديكتاتورياً برغم كونه نتيجة لوجود حالة سابقة لا ديموقراطية، فالعنف والتغيير بالقوة يُعدان في حد ذاتهما عاملين لا ديموقراطيين. إن هذا الرأي، في غاية الأهمية لأنه يخالف تماماً الصورة التي تقدم فيها الثورة الليبية للرأي العام الغربي، أي صورة النظام الإرهابي!».

خلاصة عن الديموقراطية المباشرة

يتم تقديم الديموقراطية المباشرة «كبناء متماسك يقوم على المؤتمرات الشعبية القاعدية واللجان الشعبية والاتحادات المهنية التي تجتمع في المؤتمر الشعبي العام». وإنه لا وجود لتصوُّر آخر لمجتمع ديموقراطي بالفعل خارج عن هذه اللجان. إن التشابه مع الأنظمة الطوباوية المولودة في المجموعات الريفية التي تهدف إلى ديموقراطية كهذه، تشابه مدهش حيث يبدو وكأن عمق الطبيعة الإنسانية واحد، وذلك ما يقود الإنسان في كل العصور ورغم كل الظروف إلى

التطلع دوماً إلى مزيد من الحرية والأُخُوَّة. وهكذا فإن نظريات «الكتاب الأخضر» بحكم ميزاتها وخاصيتها الرئيسية والأولية يمكن أن لا تظهر كثيرة التصنُّع والتكلُّف ولكنها لا تدّعي أنها جاءت من فراغ. وإذا كان القانون الطبيعي يولد من التقاليد والعرف والدين، فإنه يمكن له أن يظهر أيضاً كقديم وكلاسيكي. ومع ذلك فهناك حقائق قديمة يجب إعادة اكتشافها، واكتشافها ببساطة ويُظهر النظريات البسيطة في نهاية المطاف كثمرة للإعداد والتهيئة الطويلين جداً برغم بساطة النتائج.

إن أصالة «الكتاب الأخضر» تكمن في النقد البنَّاء للديموقراطيات القديمة دون اقتراح البديل المعروف كحل بين النظام البرلماني والديكتاتورية. وكما كتب مؤلفا «ظاهرة القذافي» اللذان شهَّرا بالتدجيل الذي تقوم عليه الأنظمة الحالية فإن «الكتاب الأخضر» يلمح إلى «أن الديموقراطية لم تولد بعد رغم الخطاب العالمي المؤيد». ويمكن أن تكون هذه الديموقراطية شيئاً آخر غير هذه الأنظمة البرلمانية التي تسبِّب الابتزاز والديكتاتورية العقلانية واحتقار المنتجين وشيئاً آخر أيضاً غير الأنظمة التي تقوم على تذويب الفرد في «الكل». ومن وجهة النظر هذه فإن نقد الديموقراطية الذي قام به «الكتاب الأخضر» يشكِّل أملاً كبيراً، و«وراء بساطة ظاهرة تكمن إرادة تذكير البشر بالجوهر ومنحهم ثانية معنى الأساس»، كما قال مؤلِّفا «ظاهرة القذافي».

ونضيف هذه الملاحظة الهامة للغاية: «أليست هذه البساطة هي

طفح الفكر الثوري؟ إن هذا يمثل صرخة في وجه أصحاب الامتيازات الذين يسخرون منذ مدة من هذا العالم الصابر حتى الآن وهذا الصبر الكبير للجماهير الذي سعى العقيد مع غيره إلى إيقاده في النفوس».

إن الديموقراطية المباشرة للنظام الجماهيري تطرح مسألة زوال الدولة في الحين الذي ترى فيه أن سلطات الدولة تدعم في كل مكان، وهذا التدعيم لسلطة الدولة يبرر من قبل القائمين به بضرورة مواجهة الأزمة الاقتصادية، وتكشف التجربة الجماهيرية حقيقة أن مركزية السلطة وسياسة المراقبة تنبعان من الإيديولوجية البورجوازية، أي القائلة بمبدأ الدولة الأمة وهذه الإيديولوجية مثلها مثل غيرها لا يمكن أن تكون أزلية برغم ادعاء أصحابها.

ولقد أخذت جميع الدول ذات الثورات القديمة بمبدأ الدولة ـ الأمة وظهر أن هناك عناداً أنانياً في الغرب يقول بعدم إمكانية وجود بديل لذلك، أي ما يعاكسه، يقود إلى إعادة السيادة إلى الشعوب، ولم تبقَ سوى بلدان العالم الثالث قابلة لإيجاد نظام آخر غير نظام الدولة ـ الأمة حيث إن بعض هذه البلدان رفضت هذا النظام باعتباره شكلاً من أشكال الاستعمار الثقافي. ولقد كانت ليبيا سبّاقة إلى الأخذ بالديموقراطية المباشرة، وذلك لأن تجربة الحكم الملكي العميل قادت إلى نقد النظام البرلماني مبكراً من جهة، ومن جهة أخرى، لأن روح الإسلام كانت تدفع الثورة في هذا الاتجاه، وهكذا فإنه ليس من الغريب أن يقود نقد التجربة البرلمانية في ليبيا إلى نقد جذري

للنظام البرلماني الغربي كله وأن يقوم النظام الثوري بالتوجه إلى الجماهير منذ سنة 1969، حيث منذ ذلك التاريخ بدأت عمليات تقويض أجهزة الدولة التقليدية، ودعا الثوار الشعب إلى أن يثق في نفسه، وفي اعتبار الثورة الثقافية محاولة وإرادة لدفع وتصعيد الحماس الشعبي لمواكبة الثورة والجماهيرية، باعتبارهما هدفاً لهذا المسار الثوري التحريري.

ولهذا الغرض، ومنذ سنة 1977، وقعت مبادرات تثوير الجماهير، نذكر منها، انبعاث اللجان الثورية التي تهدف إلى تحسيس الجماهير بقدراتها الثورية كي لا تتردد في ممارسة السلطة، وقد جاءت هذه اللجان لتحرض على ممارسة الجماهير للثورة في جميع الميادين فهي تبحث عن مواطن الخطأ والنقصان وتقترح الحلول، ويتمثل دورها أساساً في التوعية. أما سلطاتها فهي على عكس سلطات الأحزاب لا تتجاوز حدّ التوعية والإرشاد الثوري دافعة الجماهير لممارسة السلطة، وهذا الحد من سلطات اللجان الثورية جاء ليمنعها من التحول إلى حزب طليعي يمارس ديكتاتورية أي لتجنب الأخطاء التي وقعت فيها التجربة البلشفية. ولقد أدرك قائد الثورة الجماهيرية أن «زوال الأحزاب يجب أن يسبق زوال[1] الدولة»، وهذا ما وصل إليه عالم اجتماع مشهور في السنوات الأخيرة فيكتور فاي Victor Fay حيث أعلن ذلك في مؤتمر دولي لعلماء الاجتماع

(1) Victor Fay، سوسيولوجية الثورة. من «الحزب وسيلة الصراع من أجل السلطة إلى الحزب المجسد للمجتمع الاشتراكي»، ص 131.

والتاريخ.

ويبدو أنه وكما أكد ذلك المراقبون أن قوة شخصية قائد ثورة الفاتح تحتل وحدها جانباً كبيراً في تجربة الديموقراطية، وهذا يعود بالتأكيد إلى التراث الإسلامي الذي يقول بظهور رجل عادل وموثوق فيه ليمارس الحكم. وهذه القاعدة صحيحة في تجربة القذافي ولكنها هنا معدّلة قليلاً بمبادرة منه هو نفسه، حيث يسعى إلى أن يرى الشعب يتولى السلطة بنفسه، وفي هذا بالذات أدخل تحويراً جذرياً عليها غيّر كل المعطيات حيث بعيداً عن ممارسة سلطة ديكتاتورية، نرى الرجل خارج المؤسسات الجديدة يكتفي بتوجيه الثورة من خلال توجيه اللجان الثورية، أما بالنسبة للشعب الليبي الذي يتوجه إليه في عدة مناسبات فيحدد القذافي دوره على النحو التالي: «أنا أقول للجماهير لا تخافوا من أحد فلا أحد يسيطر عليكم[1]... وهدف الثورة هو أن تختفي اللجان الثورية تلقائياً عندما تصل المؤتمرات الشعبية إلى نفس درجة الوعي الثوري».

حقوق الجماهير والمساواة الإسلامية

تماماً كما تقدّم الديموقراطية في المجالس واللجان الشعبية كحل لجميع التناقضات التي تشكو منها التجارب الديموقراطية القديمة فإن الاشتراكية في «الكتاب الأخضر» تقدّم كحلٍ للأزمات التي تعصف بالمجتمعات المعاصرة، والاشتراكية المرادة هنا اشتراكية متميزة على

(1) «أنا معارض على الصعيد العالمي»، ص 76.

نحو خاص حيث أقيمت على أساس كرامة الإنسان وقدرته على الإبداع وليس على أساس ضرورات اقتصادية مجردة.

الاشتراكية

وإذا كان الركن الاقتصادي في النظرية العالمية الثالثة أصبح اليوم غنياً عن التعريف فإن ما نلاحظه هو أنها عندما تقول بأن الأجراء ليسوا سوى نوع من العبيد، إنهم مستأجرون وهم محرومون من أبسط مقومات الحرية فإنها تطرح قضية الحرية في «الكتاب الأخضر» حيث ترتبط بالحاجة والاحتكار، وهي برأينا تجدد وتمنح بُعداً أكبر لمفهوم «المتساوين» من أتباع بابوف الذين يقولون بـ: «إنه كلما قام فرد أو طبقة باحتكار عنصر ما أساسي لحياة الناس فإنه يمتلك أداة ضغط تمثل اعتداء على حريات الآخرين». وهكذا فإن الغاية المرغوب فيها تكمن في إقامة مجتمع الشركاء لا الأجراء، وتتشابه اشتراكية النظام الجماهيري مع نظريات بابوف إلى حد التماثل أحياناً، حيث يقول بابوف: «إذا كان لأحد من أفراد المجتمع ما يزيد عن حاجته فإنه أخذ ذلك باعتداء على حاجات الآخرين وإذا كان أحد أفراد المجتمع غير مشبع الحاجات فإن آخر أخذ منه ذلك، وبالتالي فإن إشباع حاجات فرد تقف عند ظهور حاجات فرد آخر كما هو الأمر بالنسبة لحدود الحرية، فإن الأرض ليست ملكاً لأحد أما الخيرات فللجميع...». والأرض غدت ملكاً لكل الشعب في المجتمع الجماهيري.

وتؤكد اشتراكية النظرية العالمية الثالثة تماماً كنظرية بابوف على أن

سعادة الإنسان لا يمكن أن تتحقق إلا بعد إشباع حاجاته المادية والمعنوية كما أن الاتفاق تام على صعيد حيازته الملكية الفردية وهذا الإشباع للحاجات يجب أن يتم دون استغلال للآخرين.

وعلى العكس من التجارب التي يعرفها عالمنا فإن السياسة الاقتصادية الجديدة موجهة نحو نشاط اقتصادي منتج لا يسعى إلى الربح وإلى الأموال بشكل يتجاوز إشباع الحاجات. وللأفراد أن يدّخروا من إنتاجهم ولكنهم غير مخولين للأخذ من ممتلكات ما يتجاوز القدر الكافي لإشباع حاجاتهم، ذلك أن مصادر الثروة محدودة ولا يمكن لمن يأخذ منها ما يزيد عن حاجته إلا أن يعتدي على حقوق الآخرين... وفي هذا الرأي تكاد آراء بابوف تكون نسخة مطابقة للنظرية العالمية الثالثة. والفرق الأساسي بين تجربة بابوف والتجربة الجماهيرية هو أن محاولة بابوف كانت طوباوية ولم يكتب لها النجاح، وبالتالي فإن الحكم لها أو عليها غير ممكن نظراً لعدم انتقالها إلى أرض الواقع، بينما الأمر فيما يتعلق بالجماهيرية يختلف تماماً، فالتجربة نجحت وتجاوزت الموقع الذي فشلت فيه الثورة الفرنسية أي موقع الانتقال من ثورة الحرية إلى ثورة المساواة، من الجمهورية إلى الجماهيرية. ومن هنا فإن المقارنة تصبح صعبة إن لم نقل مستحيلة على أنه في إطار الخطوط العامة، تظل هذه المقارنة ممكنة وهذا ما قمنا به في هذه الدراسة، وتبقى المقارنة بين شخصيات الثورتين، وعلى الصعيد النظري بين برنامج بابوف والثورة الجماهيرية، وذلك ما يمكن أن يكون موضوعاً لدراسة قادمة منفصلة... وبالرغم من كل ذلك فإنه لا يسعنا، بعد تناولنا لبابوف

وتجربة المتساوين إلا أن نعرّج بإيجاز شديد على بعض ملامح التجربة الجماهيرية، على الأقل على الصعيد النظري، من خلال بعض ملامح النظرية العالمية الثالثة.

أسس الانسجام الاجتماعي

إن المجتمع الجماهيري ليس منعزلاً عن العالم، وإذا أراد هذا المجتمع أن يحقق الحفاظ لكل فرد من أفراده على حظوظ بلوغ السعادة، وهي الهدف الذي يحدده لنفسه فإن من واجبه أن يقيم وزناً للقوى الحاضرة في العالم وفي المجتمع نفسه. انطلاقاً من هذه الضرورة الملحة تتبلور فكرة عميقة عن التاريخ والمكوّنات الإنسانية التي تعمل على تقدم الصيرورة التاريخية، نجدها في الجزء الثالث من «الكتاب الأخضر».

إن الجزء الثالث من «الكتاب الأخضر»، يتبصر في الوضعية الواقعية للإنسان في الصيرورة التاريخية ويندرج منطقياً ضمن تواصل التأمل في حالة الفطرة التي تقول بانقسام الإنسانية إلى «شعوب» وكل شعب من هذه الشعوب يعيش حياة متوازية مع قدرته على احترام جيرانه وذلك بفضل ديانته الأصلية.

فمن واجب كل إنسان، إذن، البحث عن أسباب الانحرافات التاريخية التي دفعت بالإنسانية إلى دائرة جهنمية للدمار والحرب والضغينة حتى يتمكّن الإنسان ببحثه من بناء أسس عصر جديد

يشهد عودة التوازن وطلائع ملك الله على الأرض أو بتعبير آخر عصر سلطة الجماهير. ويبدو لنا أنه من هذا المنظور تجدر قراءة الجزء الثالث من الركن الاجتماعي للنظرية العالمية الثالثة.

الجماهيـرية والعالم

لقد خلقت الأمم مختلفة ليثري بعضها بعضاً وتتفاهم من خلال اختلافاتها. والمجتمع الجماهيري يمكّن من تخطي مرحلة القومية العدوانية التي كثيراً ما ترتبط بالصراعات على النفوذ والتي يدفع الشعب ثمنها. إن تعريف «الأسس الاجتماعية» للجماهيرية يمكّن من استكشاف الطريقة التي يمكن بها تجاوز المرحلة العدوانية إذ إن «الأمة الليبية العربية» لا يمكن تصوُّرها كأمة إلا في صلب الأسرة العالمية الكبرى. ومنذ البداية كان لها بُعد عالمي. وهذا ما تؤكده بوضوح نصوص «الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير» والتي تم إعدادها بمدينة البيضاء في 12 يونيو 1988.

فالفصل (12) يعرِّف الجماهيرية كـ «مجتمع للخير وللقيم الفاضلة، والغاية التي يطمح إليها هي تكوين مجتمع ينتفي فيه العدوان والحروب والاستغلال والإرهاب ولا يبقى فيه مجال لأي اختلاف بين الكبار والصغار».

إن الجماهيرية الليبية تدعو للنضال ضد جميع أشكال الاضطهاد والامبريالية التي تهدد الحرية، ولا يغيب عنها أن «السلام بين الأمم كفيل بضمان الرفاهية والرخاء والوفاق». وينادي الجماهيريون بوضع

حد لتجارة الأسلحة وصنعها إذ إن «صناعة الأسلحة تشكل هدراً وتبذيراً لثروات المجتمع وتثقل كاهل الضرائب الشخصية. وتكون مصدراً لتفشي الدمار والفناء في العالم، وكذلك الأمر بالنسبة للأسلحة النووية والبكتيرية والكيميائية وكل وسيلة من وسائل الإبادة والدمار الضخمة».

المجتمع الجماهيري وحماية الفرد

لقد أظهر المجتمع الجماهيري في «الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان» نوعاً من القلق في حرصه للحفاظ على مبادئ خير الإنسانية، التي يمكن أن تحقق يوماً، السلام لكافة شعوب العالم، فالإنسان في الجماهيرية يتمتع بقدر كبير من الاحترام. وهكذا يتم إبعاد كل المصادر المحتملة لاستلاب ومهانة الفرد، وهذا ما يتماشى مع منع الاعتداء البدني والمعنوي على السجناء ومنع العمل بأجر. ومن الطبيعي إذن أن يرى أفراد المجتمع المضطهدون عادة من الأقليات أو النساء أو الشباب إلخ... تحسناً في أوضاعهم داخل المجتمع الجماهيري.

الأقليات

لقد نتج عن الانتشار التاريخي للإيديولوجية القومية أن وجدت بعض الشعوب نفسها أقليات في البلدان ذات الحدود المقسمة اعتباطياً أو تلك التي كوّنت أمة، وتبعاً لمبدأ حق الشعوب في تقرير

مصيرها. فقد صعدت عمليات إزالة الاستعمار هذه، الأوضاع القومية في العالم بأسره، وهذا ما أوجد اليوم نوعين من الأقليات: **«الأقلية التي تتبع لأمة توفر لها إطاراً اجتماعياً، والأقلية التي لا تتبع لأمة والتي تشكِّل بنفسها إطاراً اجتماعياً»**.

في كثير من الأحيان وبسبب تطبيق قانون الأقوى وجدت هذه الأقليات نفسها مضطهدة من طرف الأغلبية. وهذه الحالة لا يمكن قبولها البتة إذ إن هذه الأقليات «لها حقوق اجتماعية ذاتية» وإن «الخصوصيات الاجتماعية لازمة ولا يمكن منعها أو مصادرتها». وفي الأصل يقوم مشكل الأقليات على نفس النظام الذي تقوم عليه حالات الاضطهاد الأخرى: **«وبالنسبة لمشاكل الأقليات السياسية والاقتصادية فإنه لا يمكن حلها إلا في صلب مجتمع شعبي تمسك فيه الجماهير بالسلطة والثروة والسلاح»**. وقد سبق للثورة الفرنسية أن قامت على هذا الصعيد ببعض المبادرات فيما يتعلق بالأقليات الدينية خاصة.

النساء

أما فيما يتعلق بقضية النساء فإن الثورة الليبية تمتلك حقاً صفة «المدافعة عن المضطهدين»، فالنساء يمثِّلن أكثر من نصف الإنسانية رغم عدم منحهن الكثير من حقوقهن الأساسية في أغلب الأحيان. ووضعهن في المجتمع الغربي لا يعدّ برّاقاً رغم ما يظهرن عليه، وفي أغلب بلدان العالم فإنهن مضطهدات بشكل مضاعف كأفراد مجتمع يقع استغلالهن أولاً، ولكونهن نساء ثانياً. وفي تطوُّر أوضاع المرأة

في ليبيا يلعب العقيد معمر القذافي دوراً كبيراً ومحدداً إلى درجة أنه لا توجد امرأة في العالم لا تعترف له بكونه رجلاً مدافعاً عن النساء بأصالة ووعي بالمشاكل ودون الغوص في أبوية مقيتة. ويمكننا التذكير بالصراعات من أجل حرية المرأة في الغرب من توضيح المدى السريع لتطور هذه الحرية في ليبيا رغم مقاومة الذكور لسيرها في اتجاه واحد، إذ إن هذه الحرية تمّ بناؤها على قواعد متينة أكثر مما هو حاصل في الغرب.

وضعية المرأة في فرنسا منذ الثورة

بفضول كبير، وفي الوقت الذي أعلنت فيه الثورة بفخر أن «إعلان حقوق الإنسان» سيكون أبدياً وعالمياً، فإن قلّة فقط من الثوريين لاحظوا أن هذه الوثيقة الإنسانية التي أعلن فيها عن حقوق الإنسان نسيت المرأة. . . لقد تم نسيان المرأة كما تم أيضاً نسيان الفقراء و «الميتين جوعاً»، في حين أن الثورة أعتقت اليهود بإصدار مرسوم في 27 سبتمبر 1791 واعترفت منذ البداية بحرية المعتقدات ووضعت حداً لاضطهاد البروتستانت وقاومت عبودية السود وتم إلغاؤها في 4 فبراير 1794، ولكن الثورة لم تقل شيئاً في النساء. ويمكن الردّ على ذلك بأن إلغاء العبودية لم يكن فعالاً في حينه ولكن، وبمراعاة الفارق فإن مصير المرأة كان أسوأ، إذ كان من اللازم انتظار نهاية الحرب العالمية الثانية لنرى تغيراً في ظروف المرأة. ومع ذلك فإن النساء شاركن في الثورة، فباستثناء سيدات الصالونات المعروفات كمدام رولان Madame Roland، مسيِّرة الجيرونديين،

وذات الكلام المسموع، أو السيدة تاليان Tallien المعمّدة بسخرية (قديسة الترميدور)، وهي امرأة غير عفيفة، وأيضاً شارلوت كورداي Charlotte Corday، وهي معادية للثورة وقامت باغتيال مارا Marat فإن النساء كن عديدات في المشاركة في الحركة الثورية، وهنّ نساء من الشعب تم تقديمهن كنساء شريرات وهن اللواتي حبكن «مؤامرة» الأيام الشعبية الكبرى وطالبن خلال أيام أكتوبر بـ «**الخبز والخبازة والصبي الخباز**»، تلك النساء اللواتي تدلّ مظاهرهن العابسة على وجوب عدم نسيان الحياة اليومية المتواضعة.

إنهن أولئك النسوة اللواتي يقفن في طوابير بباريس الجائعة عندما يكون أزواجهن يتحدثون عن الثروة في الأندية، وبعضهن كن واعيات بالتعاسة والظلم المسلّط على الشعب ضحية السياسة فكنّ متطوعات في صفوف «ثورة المساواة» مثل كلير لاكومب [1] Lacombe Claire التي دفعت، بتحريض من جاك رو، مجتمع المواطنات الجمهوريات الثوريات في المعركة ضد حكم الاتفاقية، وهكذا اكتسحت مع رفيقاتها في 27 أغسطس 1793 مقر الاتفاقية. وتخطت فعالية المجتمع النسائي الكبيرة نشاط **لجنة الخلاص الوطني** (الحكومة) التي أغلقت مقر الجمعية النسائية في 30 أكتوبر 1793.

وتمّ إيقاف كلير لاكومب في مارس 1793 وبقيت في السجن حتى سنة 1797. وتمّ إحباط وكسر الحركات النسائية في نفس الوقت الذي أحبطت فيه محاولات قيام توجهات اجتماعية شعبية

(1) TULARD, Op. Cit., p. 916-17.

للثورة في خريف 1793، وهو نفس الوقت الذي أبعد فيه نهائياً جاك رو والمسعورون. وفي مجملها فإن الثورة كانت مضادة للنساء. فاللامتسرولون لا يقبلون أن يكون للنساء وعي ثوري. وقام شوميت Chaumette، وهو زعيم كومونة باريس، بدعوته النساء للتفرّغ والعناية بالشؤون المنزلية فقط.

ومن الرجال المعروفين كان القس غريغوار Grégoire وكوندورسيه Condorcet وسان جوست، إضافة إلى جاك رو، وحدهم يدافعون عن حقوق المرأة. وكان روبسبيير معادياً للنساء بعنف وقسوة، ولهذا أرسل إلى المقصلة في نوفمبر 1793، أولمب حيث كانت ترى أن: «**القانون يجب أن يكون التعبير عن الإرادة العامة. وكل المواطنات والمواطنين يجب عليهم القيام شخصياً أو بواسطة ممثليهم بالمشاركة في تكوين وتطبيق القانون الذي يجب أن يكون نفسه بالنسبة للجميع ويتساوى أمامه كل المواطنات والمواطنين. كما يجب أن يتم قبولهن بكل كرامة في المحلات والأشغال العامة، وذلك حسب قدراتهن ودون أي تمييز سوى بما يقمن به من مزايا ومواهب**»[1].

وهذا ما يؤكد كذب كتب التاريخ في تقييمها لانتخابات حكم الاتفاقية بأنها كانت بالاقتراع العام حيث يجب ألا ننسى أن النساء لم يكن لهنّ الحق في الانتخاب لعدم ثقة الرجال بهن، وأكثر من ذلك فإن أغلبية الرجال في ذلك العصر لا يعتبرون أن للمرأة الحق مثلهم

(1) TULARD, Op. Cit., p. 171.

في المساواة منذ الولادة، برغم ما أعلن رسمياً في ميثاق حقوق الإنسان والمواطن.

وجاء بعد الثورة القانون المدني لنابليون[1] ليؤكد عدم مساواة الأجناس بحجة تكاملهم الضروري، أي الحقوق للرجال، وعلى النساء الواجبات. وأعيد نظام سلطة الزوج، واعتبرت المرأة من جديد قاصرة تنتقل من وصاية الأب إلى وصاية الزوج. ولا تستطيع تدبير أمورها بنفسها فهي نفسها ملك للزوج، وهكذا وقع سلب ثروات بعض النسوة من طرف أزواجهن. ويمكن لأزواجهن أن يطلقوهن دون أن يكون لهنّ الحق في الطعن في ذلك. كما يمكنهم أن يخونوا نساءهم دون أن يكون لهن الحق سوى في الصمت. وكان يجب انتظار نهاية القرن التاسع عشر لتعترف لهن الجمهورية بالحق في التعليم ومكّنتهن الحرب العالمية الأولى من الانعتاق: إذ كان كل الرجال في الجبهة ووقع الاحتياج إلى النساء لتعويضهن في مختلف المهن. ولكن وضعيتهن لم تتغير بالفعل إلا عند بداية الحرب العالمية الثانية مع إقرار حقوق المرأة في مختلف البلدان الغربية.

وفي فرنسا الحديثة فإن الجنرال ديغول منحهن حق الانتخاب وأن يتم انتخابهن دون قيد أو شرط، وذلك في 21 مارس 1944 وبمرسوم من الحكومة المؤقتة بعد مضي قرن ونصف قرن على الثورة ووثيقة حقوق الإنسان «الذكر والأبيض البورجوازي على ما يبدو فقط». لكن الأمور لم تتغير بالفعل إلا في بداية الستينات تماماً،

(1) E. Badineter «L'un est l'autre», p. 20 à 229.

حيث تحرك المضطهدون في العالم بأسره. ولقد رفعت العناصر النسائية شعار «الاستعمار الداخلي» ونظّمت ملتقيات لأيام، تشهيراً بالجرائم ضد النساء. وفي السبعينات بلغ النشاط النسائي أوجه.

فكيف كانت نتائج هذه النضالات؟ في فرنسا وقع الاقتراع على قانون يشرّع استعمال حبوب منع الحمل وذلك في 28 ديسمبر 1967، وذلك للتخفيض من نسبة الولادات غير القانونية. وقانون فاي Weil بتاريخ 17 يناير 1975 سمح بالتوقيف الإرادي للحمل، أي الإجهاض. واكتسحت النساء سوق العمل واضعات أبناءهن في دُور الحضانة وأصبح بإمكانهن الطلاق والإجهاض.

فهل يعني هذا أن وضعهن قد تحسن بالفعل؟ لقد بقيت الكثير من المجالات التي يتم فيها استغلالهن كثيراً. ففي كثير من الأحيان كان من المفروض عليهن أن يحملن شهادات أكبر من شهادات الرجال لنيل نفس المنصب الذي يحتله الرجال بنفس الأجر. وعندما لا تكون لهن شهادات فإنهن يقاسين الأمرّين للعثور على عمل حيث إن أرباب العمل يخشون توقفهن عن العمل نتيجة الحمل. وهن لا يفرضن أفكارهن فعلياً حيث إنهن قليلاً ما يشاركن في الحياة السياسية. واليوم، وفي جميع الجبهات، فإن النساء بإمكانهن منح انطباع سيىء لكونهن لعبن دوراً مخادعاً، لأنهن فقدن في حين من الأحيان أنوثتهن بل وحتى الحب.

وبالنسبة لبعض عالمات الاجتماع كالفيلسوفة إي. بادنتر E. Badinter فإننا نعيش الآن عصر «التخنث»، والثنائية الجنسية، وهذا

تقريباً للمرة الأولى في التاريخ الإنساني. إن تشابه الأجناس كما كتبت الفيلسوفة، «هو تشابه يمكن أن نقابله شرعياً بلفظة [تحول]»[1]. واليوم فإننا نرى أن المرأة تتشبّه بالذكر والرجل يتشبّه بالمرأة، كما لو أننا نعيش تقهقراً للطبيعة وأن القوانين البيولوجية أصبحت قابلة للنزاع. وتغلّبت الفوارق الفردية على الفوارق الجنسية مع أن الإنسان في الغرب عرف بأنانية مفرطة. فللفرد عقيدة الأنا Ego التي لا يريد أن يضحّي بها من أجل الغير حيث يقع تفضيل ممارسة الهوايات في أوقات الفراغ والرياضة وحياة الوحدة ـ وهي مقبولة ـ على حساب واجبات الحياة الزوجية. إن الغرب في نظر هذه المفكرة لم يعد يستطيع أن يحب أو أنه لا يريد أن يحب. ودون الذهاب بعيداً في هذا التقديم فإنه من الواجب الاعتراف بأن الغرب في مرحلة تحوُّل قصوى على هذا الصعيد.

وتظهر خطورة الوضع عندما يقع تذكير المرأة بنزعتها الأنثوية من قِبَل الكنيسة الخارجة من قرون الهيمنة الرجالية اليهودية المسيحية حيث تبادر بالاعتراف للمرأة بمساواتها أمام الله مع الرجل، وتعمد إلى تذكيرها بنزعتها وميولها. والمرأة، إذن، وبدون منازع، مساوية للرجل أمام الله. فلماذا يكون من الضروري التذكير بهذه البديهيات؟ ببساطة لأنه قبل القبول باتّصاف المرأة بصفات الذكر إنسانياً فإنه من الطبيعي إعادة التفكير في الوضع الأصلي لتكامل المرأة والرجل.

وفي الختام يصبح من الممكن التوفيق بين الاختلافات وصولاً إلى

(1) E. Badineter «L'un est l'autre», p. 216.

هدف مشترك. فلا ضغينة ولا عدم مبالاة، بل تقارب ووحدة في المشاعر. ورغم الشك فإن الكنيسة بنظامها التسلسلي لا يمكنها أن تتخلى عن بعض الأحكام المسبقة عن دور المرأة. لذلك كان على الكنيسة أن تقوم بهذا التذكير!؟

وضع المرأة في المجتمع الجماهيري

لقد كانت الثورة الفرنسية استعبادية وشبقية في تعاملها مع النساء، أما الثورة الليبية فكانت تريد أن تحترم المرأة التي تمّ الاعتراف بها كمساوية للرجل في إنسانيته دون نفي للفوارق الطبيعية حيث ترى أن المرأة كائن بشري وكذلك الرجل، وبالتالي فإنه سيظهر جلياً أنهما متساويان. ومن وجهة النظر هذه فإن التمييز بين الرجل والمرأة يعدّ عملاً جائراً فظيعاً لا يمكن تبريره. وهذه المساواة الطبيعية يصاحبها اختلاف طبيعي بسبب بعض الخصائص البيولوجية، وينتج عن ذلك أن لا أحداً، الرجل أو المرأة، يكون مماثلاً بدقة للآخر وأن وجود فارق طبيعي بين الرجل والمرأة يظهر بدقة في أنهما خلقا كما هما رجلاً وامرأة.

إن كل المجتمعات اليوم تعتبر المرأة بضاعة. الشرق يعتبرها سلعة للبيع أو الشراء، والغرب لا يعتبرها أنثى، وهذه التي يقدمها قائد الثورة الجماهيرية في إطار أشمل في «الكتاب الأخضر» يمكن أن تزعجنا أو تفاجئنا إذا لم ندرك أنها دفاعاً عن النزعة الطبيعية عند المرأة كأم، حيث ينتقد بذلك معمر القذافي ظروف المرأة العربية ويرى أن

وضع الطفل في دار حضانة هو عمل لاإنساني أي التخلّي عن المجتمع الإنساني وتحويله إلى مجتمع بيولوجي مبني على نظام الحياة الصناعية.

إن الأمر لا يتعلق بالدفاع عن الأمهات فقط ولكن أيضاً عن الأطفال الذين فُرض عليهم هذا الأسلوب دون استشارتهم. وبما أن الطفل ينجذب بطبعه لأمه فإن وضع طفل في دار حضانة يشكل تجاوزاً للسلطة وردعاً لكل الاتجاهات التي يعبر عنها بحرية. إذ إنه ككائن بشري، للطفل الحق في حماية حريته وككل كائن بشري يجب أن يكون النمو الطبيعي سليماً وحراً، وفي خلفيات هذا الدفاع عن الطفل والأمومة يقع التشهير بالحرية للمرأة المرغمة على التخلي عن وظيفتها الطبيعية وهي بذلك أول ضحية في هذا الواقع الفعلي: «إن التبرير الوحيد لهذا التصرف المعاكس للطبيعة الإنسانية يأتي من أن المرأة نفسها وضعت نفسها في موضع معاكس لطبيعتها بمعنى أنها أجبرت على القيام بأعمال غير اجتماعية وغير طبيعية». وهذا النقد مبني على أساس متين إذ من الممكن أن يكون شكل حرية العمل الذي عرفته المرأة في الغرب، مفروضاً عليها من طرف الهياكل والأنظمة الرأسمالية التي لا تعرف سوى قانون الكسب والربح والتي لا تفرّق بين الرجل والمرأة في الاستغلال.

وهكذا يبدو لنا أنه يجب إظهار الفوارق في هذه الوضعية اللامثالية وذلك بدراسة مشكلة عمل المرأة من خلال معايير، الحق في الوجود وصفة الحياة التي لا يمكن إلا أن تمرّ عبر خاصية الخلق

والابتكار في العمل. وإذا بدا أن النساء يتشبهن بالذكور في عملهن فإن ذلك ليس بسبب عملهن خارج البيت ولكن لأن المنافسة كبيرة في سوق العمل، منافسة وصلت إلى درجة أنها تخلق عند المرأة ـ المجبرة خاصة على الدفاع عن نفسها مثل كل العمال ـ روحاً من المنافسة هي أقل تعارضاً مع الأنثوي منها تعارضها مع الإنساني عندها.

إن الانتقادات التي تعبّر عنها تعكس النظريات المطوّرة في «الكتاب الأخضر» ولا تنسينا التقدم الذي أحرزته الثورة في تحسين ظروف المرأة في الجماهيرية.

وضع المرأة في ليبيا وما قدمته لها الثورة

لقد عرفت أوضاع المرأة في ليبيا تحولات إيجابية كثيرة منذ السنة الأولى لانتصار الثورة، حيث بدأ الثوار على مرّ الأيام يعون حقيقة أن نجاح الثورة مرتبط بتحسن أوضاع نصف المجتمع الذي تمثله المرأة. وقد تعمّقت التغييرات التي أحدثتها الثورة على هذا الصعيد خلال السنوات التالية تعمّقاً بلغ درجة من الشدّة جعلت قسماً من المجتمع الليبي غير قادر على مواكبة هذا التغيير الذي انطلق على نحو سريع وبلغ اليوم درجة نهاية المرحلة الأولى من مراحل النضال في سبيل تحرير المرأة، وهذا ما يتيح إمكانية دراسة نتائج هذه المرحلة.

في بداية الثورة كان الثوار يسعون بالدرجة الأولى إلى تحقيق

الوحدة العربية، ولم يكن الدور الذي ستدعى النساء إلى القيام به لاحقاً واضحاً وقتئذ في أذهان الثوار، حيث كان وضع المرأة يتلخّص في الزواج وإنجاب الأطفال، وكانت تلك بلا شك نظرة تقليدية. غير أن ثوار الجماهيرية أبدوا تجديداً على هذا الصعيد عندما طالبوا بالتطبيق الدقيق للأحكام القرآنية وهي أحكام تحمي المرأة من التجاوزات التي تقع على حقوقها. وهكذا فإن عقد الزواج الإسلامي المحدّد بقواعد واضحة في القرآن تمّ الاستمرار في تطبيقه في بداية عهد الثورة بنفس الفهم الذي طبّق به قبل الثورة ولم يكن في ذلك شيء يميز ليبيا عن غيرها من البلدان الإسلامية التي استمرت في هذا التطبيق، ولكن القرآن لا يطبّق غالباً حيث تطغى التقاليد المعروفة لدى شعوب البحر المتوسط على الأحكام الدينية، ومثال ذلك كان الحجاب عند اليونانيين وسيلة لمنع خطف النساء من قبل الغزاة.

إن عقد الزواج الاسلامي يختلف في نقطتين عن عقد الزواج في البلدان المسيحية حيث يمثّل الزواج المسيحي ارتباطاً مقدساً لا يمكن فصمه من قِبَل طرفي العقد إلا لأسباب قاهرة، أما الزواج الإسلامي فيمثل عقداً خاصاً قابلاً للطعن فيه يتم بين شخصين موافقين عليه، أما نقطة الاختلاف الثانية فتتمثل في فصل ملكية الزوج عن ملكية الزوجة حيث تبقى المرأة مالكة لأملاكها بما في ذلك مهرها، في الوقت الذي نجد فيه أن نظام الملكية المشتركة في فرنسا يقود إلى سيطرة الزوج على أملاك زوجته التي تعتبر قاصرة خاضعة لوصايته. فالمرأة المسلمة يمكنها دائماً أن تتصرّف منفردة في ثروتها، وهكذا

فإن سلطات الرجل المسلم على زوجته سلطات أخلاقية محضة وهي سلطة يعتبرها بعض البراغماتيين ضرورية لأحد طرفي عقد الزواج لتحقيق السير الحسن للأسرة وحقّ الرجل في مراقبة سلوك زوجته مرتبط بواجبه في معاملتها معاملة إنسانية.

وما أكدته ثورة الجماهيرية فيما يتعلق بمنح المسكن العائلي للزوجة جاء ليثبت حقيقة أن الثورة تعتبر المرأة والرجل متساويين على صعيد الحقوق. وهكذا فإن الوضع الصعب الذي تعيشه المرأة في بعض البلدان الإسلامية يعود إلى عقلية شعوب البحر الأبيض المتوسط أكثر مما يعود إلى الإسلام، ولهذا فقد ناضل الثوار لتحقق المرأة مزيداً من المعرفة مؤمنين بأن ذلك لا يمكن إلا أن يكون عاملاً مساعداً في تحرّر المجتمع ونموّه. وهكذا انطلقت الثورة إلى مزيد من دفع الفتيات إلى التعليم حتى أصبح عددهن كبيراً جداً في الجامعات والمدارس. وأثار ذلك حفيظة القوى الحاقدة التي لا ترى في المرأة سوى أمةً للرجل يجب أن تستمر في عبوديته وتخضع لإشباع غرائزه البدائية.

وكانت الثورة تؤكد أن قمع النساء يمثّل استمرارية لعمليات القمع في المجتمع الجمهوري، وترى أن على المرأة ما على الرجل، ولها ما له في المجتمع الجماهيري. وقد قام القذافي وفي مناسبات عدة بتوعية الجماهير النسائية مناضلاً ضد مخلّفات عهود الخنوع عندهن ومصعّداً جذوة الثورة فاتحاً أمامهن جميع الأبواب من الجامعات إلى الجيش إلى اللجان الثورية.. ومهما كانت الصعوبات التي تواجهها مسيرة المرأة في المجتمع الجماهيري فإنه من الملاحظ اليوم أن النساء

أصبحن في ليبيا مكتسبات لكثير من حقوقهن ويقمن بدورهن بشكل مضطرد في المؤتمرات واللجان الشعبية والثورية، ومع تطور المجتمع فإن عدد النساء العاملات يزداد مع الأيام وتتغير العقليات المحافظة. ويمكننا هنا أن نقول إن النساء في الجماهيرية وجدن في الثورة المنقذ من الضلال والاضطهاد.

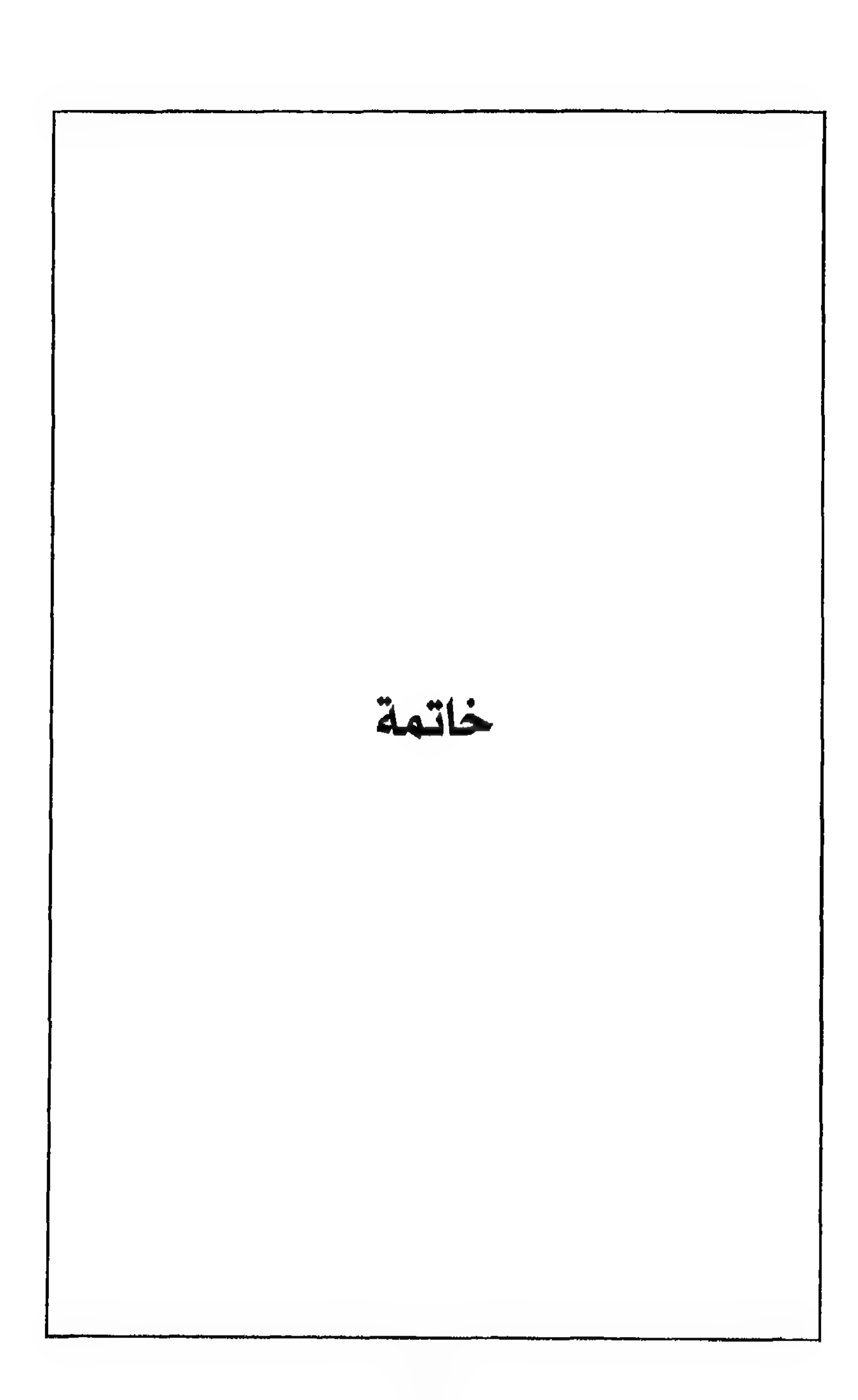
خلاصة

لقد وقع اختيارنا على موضوع المرأة لإنهاء دراستنا، وقد تناولنا هنا وضع المرأة في الجماهيرية بشكل موجز على خلاف ما قمنا به في الطبعة الفرنسية التي أطلنا فيها أيضاً الحديث عن الجوانب الإيديولوجية والسياسية للجماهيرية وذلك تجنّباً للتكرار المملّ. ونحن نعتقد أن ثورة مخلصة لتوجهاتها الإنسانية لا يمكنها أن تمارس سياسة تمييز بين الناس ولا يمكنها أن تدّعي تحسين أوضاع الإنسانية محافظة في ذات الحين على الركائز التي قام عليها العهد البائد.

فعصر الجماهير لا يمكن أن يغدو حقيقة إلا عبر تحقيق عصر المرأة، وحتى يومنا هذا فإن الإنسانية لم تعِش سوى نصف تاريخها أي عصر هيمنة الرجال على النساء. فماذا نعرف عن نساء القرون الغابرة؟ إننا لا نكاد نعرف شيئاً ومردّ ذلك يعود إلى أن التاريخ كتبه الرجال للرجال تطبيقاً لمقولة سيادة الأقوى... وهكذا فإن النساء تعرَّضن إلى تعتيم مضاعف خاصة عندما يكون من سوء حظهن العيش في مجتمع فقير، واليوم ونظراً لأن رياح الثورة لا يمكن أن

تأتي إلا من العالم الثالث إلى أن تصبح الثورة حقيقة مُعاشة يتوجّب على الرجال في مجتمعات العالم الثالث أن يدركوا أن انتصار ثورات الجماهير مشروط باعترافهم بكرامة المرأة.

وتلك حقيقة إدراك القذافي ومحاولته تحسيس مواطنيه بذلك ومن إحدى أهم خصاله وأصالته الثورية.



خاتمة



خاتمة

في نهاية هذه الدراسة نرى أنه يجب علينا تقديم كشف لشرح محاولتنا المقارنة بين الظاهرتين الثوريتين الفرنسية والليبية، ويجب علينا بالتالي، إعادة النظر في الأسس التي انطلقنا منها وتدقيق المفاهيم التي تمكّننا من إقامة حججنا وأدلّتنا، ونحن نترك للقارىء حرية الحكم لنا أو علينا في مسعانا لعقد هذه المقارنة.

لقد سبق أن طلبنا من القارىء أن يقبل فكرة وجود تواصل ثوري بين الثورة الفرنسية والثورة الليبية، تواصل يتجاوز الفوارق الزمنية والفكرية والعرقية، وخلال هذه الدراسة قمنا في عديد من المرات بتوسيع وتأكيد وجهة نظرنا وذلك بأن قدّمنا بشكل معمق، الثورة الفرنسية على أنها الثورة الأم التي تحتوي على بذور الثورات التي تلتها، وبعيداً عن أن تكون مجرد عملية عرض أسطورية، نابعة من الحنين الثوري فإن هذا التقديم للثورة الفرنسية، باعتبارها القالب الذي تصبّ فيه أشكال الثورات التي جاءت بعدها، إن هذا التقديم يقوم على عملية تمييز داخل الثورة الفرنسية نفسها بين عدة مراحل مختلفة بتوجه ثوري خاص يمثل هذه الطبقة أو تلك، تبعاً

للمراحل. . . وهكذا فإنه وفقاً لوجهة نظرنا شهدت الثورة مرحلة للثورة الريفية وثورة للفئة الثالثة ممثّلة للأمة، وانتفاضات شعبية وثورة جنينية شعبية.

إن التقديم الجدلي للثورة الفرنسية الذي يعرضها في صيغتين، ثورة لسنة 1789 وأخرى لسنة 1793 يحجب التحولات الديناميكية لتطور الوعي الثوري. ونحن نعتقد أن تسليط الأضواء على ذلك يمكِّن من تقديم أدق للأمر حيث، نظراً إلى أن الثورة الليبية رفعت شعار المساواة فإنه من هذا الجانب يترتّب علينا التركيز لفهم الطبيعة المتميِّزة للثورة الفرنسية.

لقد نجحت ثورة الحرية بفضل دعم الجماهير، هذه الجماهير التي كانت عند ذاك متخلِّفة الوعي وغير مدركة لمطالبها، وكانت الانتفاضات الريفية التي لم تتوقف عن التفجر في فرنسا منذ سنة 1780 تمثّل دليلاً قاطعاً على وجود الديناميكية الشعبية التي تنفجر مهدّدة بحرق كل ما تبقى من النظام الإقطاعي. ففي المدن كانت هناك جماهير شعبية من العمال اليوميين، بأوضاعهم السيئة للغاية، وهو ما جعلهم جنوداً طبيعيين في صفوف الثورة المطالبة بالمساواة والتي يندفعون إليها عند حدوث أزمة اقتصادية، وقد أدت اتفاقية المبادلات الحرة مع انجلترا إلى انعكاسات مدمّرة على التجارة والصناعة الفرنسيتين، وهذا ما جعل العوامل اللازمة لحدوث الثورة تتوافر، وبذلك كانت جماهير المدن، هي الأخرى، مهيأة لدعم الثورة.

وكان ضعف النظام الملكي، الذي لم يعُد مطلقاً، إلا من حيث الشكل، قد ترك المجال فسيحاً لأي حركة معارضة، وكان النبلاء أصحاب الامتيازات أول من سعى إلى تجريد الملك من البقية الباقية من سلطاته، ولقد مكّنت الأزمة المالية المهيمنة، القوى المعارضة من البروز خلال تمرّد نواب المجالس، ومضى في تيارها الشعب والبورجوازية، وبسرعة كبيرة حوّلت هذه الثورة التقليدية لصالح الفئة الثالثة. وهكذا طبعت المرحلة الأولى من الثورة بمواجهة بين سيادة الملك وسيادة الأمة ولم تكن سيادة الأمة عند ممثلي الفئة الثالثة سوى تعبير بلاغي يُستخدم في خطابات مجالس الأمة ولكنه سرعان ما تحوّل إلى شعار ثوري إذ كانت العقول مهيأة لقبول التغيير فتمّ تحقيق الوحدة الوطنية في إطار الإجماع.

لقد أدى غباء الملك وحاشيته إلى الإسراع بسقوط نظامه، وقد أدّت التهديدات التي وجهتها الأنظمة الملكية الأوروبية المجاورة إلى النظام القومي الوليد إلى دفع الثوار للأخذ بسياسة الأرض المحروقة. وتجذّرت الثورة يوماً بعد يوم حتى وصلت حداً بدأ يُزعج البورجوازية المدنية الماسكة بزمام السلطة في المجلس «البرلمان». وهكذا تم القضاء على الحركات السياسية الشعبية الأولى قبل أن تظهر برامج المساواة الشعبية حيث كانت البورجوازية التي استخدمت الشعب لتستولي على السلطة من النظام الملكي غير مستعدة لاقتسام السلطة مع الشعب، وجاء انقلاب شهر ترميدور ليقرع جرس الثورة الشعبية التي مثّلت فيها المحاولة الانقلابية لبابوف والمتساوين آخر انتفاضة.

ولتفسير فشل الثورة الشعبية يمكننا أن نقدّم الكثير من التبريرات، غير أن أكثرها وضوحاً يتمثّل في نقصان الوعي لدى الحركات الشعبية، فالتمردات الريفية كان محكوم عليها بالفشل لافتقارها لبرامج، ولم تنتقل هذه التمردات الريفية من التمرد إلى الثورة إلا في منطقة واحدة هي منطقة بيكاردي Picardie والتي عرفت تاريخياً بتمرداتها الريفية. أما في غيرها من المناطق فقد كان تقدُّم الثورة غير ممكن بسبب عدم تجانس الريفيين العميق، وإن كانوا جميعاً، أغنياء وفقراء، قد اتفقوا على الإطاحة بالنظام الملكي فإنهم غير مجمعين على إقامة إصلاح زراعي، وهكذا فإن الممتلكات العامة والأراضي المصادرة من المهاجرين لا يستفيد منها سوى الأغنياء من الريفيين أو البورجوازيين، ولقد كان بإمكان التمرُّدات الريفية أن تتحول إلى ثورة حقيقية لو أدرك الريفيون في مجموعهم أن سكان المدن الذين لا يحبون العمل لفائدتهم هم البورجوازيون.

ومن جهة ثانية فإن التناقض بين المدينة والريف كان يمنع إمكانية قيام جبهة موحدة للمسحوقين في المدن والأرياف، وقد أدت الاختلافات الثقافية بين باريس وبقية المناطق إلى أن يعتبر سكان بعض المناطق ما يجري في باريس يمثّل مشاكل خاصة بالمدن لا تعنيهم في شيء. وإذا كانت منطقتا الفونديه Vendée وبريتاني La Bretagne قد دخلتا في مرحلة ثورية ضد الجمهورية فإن ذلك يعود قطعاً إلى هذه الاختلافات الثقافية. وقد أدى رفض البابا للنظام المدني لرجال الكنيسة إلى وضع البلاد في دوامة حمامات الدم.

ولكي تغدو الوحدة الشعبية حقيقة كان على الثوار أن يجدوا متسعاً من الوقت للقيام بثورة ثقافية، وهناك عدة مؤشرات تدلّ على محاولات للقيام بهذه الثورة على مستوى الدولة وعلى مستوى عفوي. . . إن الوثائق المتوافرة الآن وخاصة ما يتعلق منها بمحاربة المسيحية لا تتيح إمكانية إقامة كشف دقيق، ومع ذلك يمكننا أن نؤكد أن البورجوازية استفادت من هذه السياسة، وهو ما تأكد من خلال فصل الدين عن الدولة في بداية القرن العشرين، الأمر الذي يؤكّد انتصار جمهورية «الوجهاء»، فبهذا منعت البورجوازية إمكانية قيام أي تحالف بين رجال الدين القاعديين، مع فقراء الشعب، وجاءت العلمانية باسم الدولة ـ الأمة لتؤكد أن «الأمة» جزء لا يتجزأ من الإيديولوجية البورجوازية، وتتصادم قيم البورجوازية المتعلقة بالربح والاستغلال في أكثر من موقع، مع قيم الأخوة والغيرية المسيحية التي كان بإمكانها، لهذه الأسباب، أن تكون ديناً شعبياً وأرضية للثورة ضد البورجوازية، غير أن تورط رجال الكنيسة الكاثوليك مع النظام الملكي البائد، وهو نظام يشبه نظام البابا نفسه باعتباره ملكاً من الناحية المدنية. إن ذلك التورط هو الذي سهّل للبورجوازية مهمة إزالة كل ثقافة وروح مسيحية من فرنسا باسم الأمة والقومية ثم عادت البورجوازية بعد ذلك للتصالح مع رجال الدين مقابل بعض الفضلات المالية التي تركتها لهم.

وما إن تمت إقامة الدولة ـ الأمة حتى انتهت، أو كما يقول بابوف: «لقد بدأت الثورة المضادة».

ولقد جاءت امبراطورية نابليون ثم الجمهورية الثالثة لتتمان عمل المجالس البرلمانية «الثورية». وهكذا فإن تطور الثورة الفرنسية في الإطار البرلماني كان أحد الأسباب الرئيسية لإفلاس هذه الثورة. لقد كان نواب الفئة الثالثة الذين انتخبوا خلال المجالس العامة يمثّلون مصالح البورجوازية الصغيرة وأصحاب الأملاك عامة، وقد مكّنت القومية من تجذير الثورة في البداية ومن إبعاد المعتدلين عن المجلس التشريعي ومن مجلس الاتفاقية الجيروندية، كما مكّنت من اتخاذ الإجراءات الاستثنائية التي بادرت إليها الحكومة الثورية ضد أعداء الجمهورية، لكن ما إن انتصرت فرنسا على أعدائها الخارجيين وعلى الانتفاضات الداخلية حتى أصبح الإرهاب غير مبرّر. وكان الاتفاقيون يأملون في الاستفادة من الممتلكات التي نهبوها، فجاء انقلاب 9 ترميدور ليمكّنهم من ذلك.

لقد عرفت ثورة المساواة في فرنسا بعد فشل المتساوين عدة انتفاضات، أي في سنة 1848 و1871، ولكن ثورة المساواة هذه لم تبدأ حقاً في البروز إلا في القرن العشرين، وذلك في أنحاء شتى من المعمورة. وهنا يمكننا أن نربط بين ثورة 1917 وثورة 1793 الفرنسية واليعاقبة على نحو خاص، أما الثورة الصينية فقد أعادت الحياة لأكثر من جانب من ثورة «المسعورين» و «المتساوين»، إحدى مراحل الثورة الفرنسية، ولكن وعلى نحو خاص نجد ربطاً أقوى من أحداث أكثر قرباً ومساواة حقيقية تتعلق حتماً بالديموقراطية المباشرة، هذه الأحداث تتمثّل في الثورة الليبية.

إن هذه الثورة تتيح دراسة عملية الانتقال من عصر الجمهوريات إلى عصر الجماهيريات، أو بكلمة أخرى، الانتقال من الدولة ـ الأمة إلى الجماهيرية، وهي تراكم مكتسبات الثورات السابقة التي تمثّل مراحلها المختلفة على نحو شديد السرعة محققة النتيجة. وقد اخترنا في عملنا هذا تقديم مرحلتها الأولى كـ «ثورة حرية» مكّنت من الانتقال من العهد الملكي إلى العهد الجمهوري، وذلك تحت شعار «السيادة القومية». وتمثل هذه المرحلة أساس المقارنة مع الثورة الثقافية التي مكّنت من تصعيد الثورة والانتقال إلى جماهيرية المساواة، فهي تبرّر، بشكل عكسي، التحليل الفكري لفشل الثورة الفرنسية، أما المرحلة الثالثة، مرحلة الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية فإنها تتيح تحديد المحتوى الإيجابي لمفهوم «الثورة» كعملية بناء لعالم أفضل.

وقد كانت غايات ومنطلقات بحثنا مطبوعة بالتصادم مع المدرسة الليبرالية في التاريخ، ومع أننا ملتزمون بالفكر الثوري الذي ندافع عنه، فإن التزامنا لم يُنسنا إطلاقاً ضرورة المحافظة على الدقة التاريخية، ولهذا فإننا لم نحاول إخفاء نقاط الاختلاف بين الثورتين، وأسباب هذه الاختلافات كثيرة، حيث يفصل بينهما قرنان من الزمان، كما أنهما حدثتا في بلدين تباعد بينهما الجغرافيا والثقافة، فأخذنا ذلك بعين الاعتبار عند قيامنا برسم أهداف بحثنا التي نعيد فنذكّر بها هنا، وهي:

1 ـ في لحظة ما من التاريخ تغدو الثورة ضرورية للإطاحة بنظام

قديم بائد ثبت ظلمه.

2 ـ لحدوث انطلاقة ثورية دائمة يتوجب على الثوار أن يمتلكوا إرادة للقضاء التام على النظام القديم بهدف إقامة نظام جديد على أسس من المبادىء الفلسفية والدينية والأخلاقية ولبناء إنسان جديد قادر على دخول عصر جديد للإنسانية.

3 ـ هناك ثلاثة عوامل تساهم في بعث الديناميكية الثورية: العامل القومي والعامل الديني والعامل الاقتصادي.

تتعلق النقطة الأولى التي أشرنا إليها بالثورتين معاً. ففي الوقت الذي نرى فيه أن الثورة الفرنسية تمثّل حدثاً داخلياً فرنسياً نجد أن الثورة الليبية تمثّل حدثاً مرتبطاً بأزمة ليبية داخلية وبأزمة عالمية. وقد اعتبرناها إحدى حركات التحرر في العالم التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية لتناضل ضد الاستعمار والامبريالية.

وهكذا فإن هذه الثورة، ومنذ بدايتها، كانت تمتلك ثلاثة أبعاد: بعداً عربياً وبعداً وطنياً وبعداً، على صعيد العالم الثالث. وقد مكّن الانتقال من الملكية إلى الجمهورية من تدعيم التجانس الروحي والمادي لليبيا حيث أراد النظام الجمهوري لنفسه أن يكون مخالفاً تماماً للنظام الملكي السابق المعروف بعمالته للغرب وبفساده وظلمه الاجتماعي وعشائريته... الخ. وقد قامت شرعية هذا النظام الجمهوري الجديد على أساس من التراث الناصري لعبت القومية العربية فيه دور الرابط بين قوى الرفض الثورية، ومكّنت من تحقيق التطلعات إلى التغيير.

وتماماً، كما حدث في فرنسا، كانت «الأمة» هي الشعار والسلاح الذي رفعه الثوار في وجه العهد البائد، غير أن محتويات هذا الشعار تختلف باختلاف الثورتين. ويقول «الكتاب الأخضر» ما مختصره: إن الأمة هي شعور بالانتماء لمجموعة تربط بينها وحدة المصير. وهكذا فإن الثورتين تشابهتا في آليات عمليات القطيعة الثورية ولكنهما تميّزتا عن بعضهما على صعيد تفاصيل الممارسة الثورية.

ففي فرنسا مكّنت «سيادة الأمة» الفئة الثالثة من القيام بدعاية لصالحها قبل انعقاد المجالس العامة إذ كان تأكيد سيادة الأمة يتحقق بشكل متوازٍ مع عمليات إزالة سيادة الملك وأصحاب الامتيازات. وهكذا فإن «الأمة السيدة» كانت في الواقع مشخّصة في الفئة الثالثة السيدة في أوساط الشعب.

وبإعلان الجمهورية كان الشعب يعمّق المسار الثوري ويناضل ضد الطغيان من أجل الأمة التي تمثّل في ذات الوقت مفهوم الوطن. لقد وصل هذا الشعب الضحية إلى إنقاذ الاستقلال القومي، ولكنه خسر السيادة التي استحوذت عليها البورجوازية ووجّهت الجماهير الشعبية إلى عمليات الغزو الخارجي وإلى عمليات العدوان على الشعوب الأخرى لصرف نظرها عن المشاكل الداخلية أولاً، والتخلّص منها في حروب طاحنة غير عادلة هدفها نهب الشعوب وإعطاء جزءٍ من المغانم لهذه الجماهير الجائعة، وقد وجدت البورجوازية في ذلك خير مجال لتطبيق نظرية ديدرو القائلة بأن أحسن أنواع التجارة هي تلك التي تتمّ مع المستعمرات لا مع الشعوب المجاورة، وبديهي أن الأمر

لا يتعلق بتجارة وإنما بالنهب. وهكذا ماتت الثورة ولم يبقَ في الميدان سوى التعصب القومي العدواني الموظف لفائدة الرأسمالية.

فما هي والحال تلك، الملامح المشتركة بين الثورة الفرنسية والثورة الليبية؟ لقد أوصلنا بحثنا إلى التأكد من أمرين: حيث تقوم الثورة الليبية برفع شعار وحدة البلاد في وجه السياسة الفيدرالية والإقليمية والقبلية التي كان يتبعها النظام الملكي، كما كانت ترفض التدخلات الخارجية في شؤونها. عند هذين الأمرين تتوقف إمكانيات المقارنة، حيث إن قومية الليبيين تتجاوز إطار الوطن والدولة وذلك على عكس قومية الفرنسيين، كما أن هناك اختلافاً ناشئاً عن العلاقات التي تقيمها كل ثورة من جهتها بين الدين والقومية. وفي الوقت الذي ثارت فيه الثورة الفرنسية ضد دين الدولة المتورط مع النظام الملكي ومع قوى دينية وملكية خارجية (كان البابا ملكاً) فإن القومية العربية التي نادى بها الليبيون ذات بُعد إسلامي أكيد.

وفي دراسة المرحلة الناصرية من الثورة استطعنا أن نعرِّف القومية بأنها الرغبة في إعادة الأمة العربية إلى وحدتها وعظمتها. وتؤكد شعارات: حرية، اشتراكية، وحدة، العلاقة العضوية، والوجدانية بين تحقيق هذه الأهداف في ليبيا وتحقيقها في الوطن العربي، أو بشكل أدقّ الرغبة والحاجة إلى تحقيقها في جميع أنحاء الوطن العربي، كي تغدو قابلة للتحقيق في ليبيا.

هكذا تمّ تصوُّر الوحدة في البداية كتحقيق للحرية والاشتراكية على أرض الواقع، وكان هدفها الرئيسي بعث عالم إسلامي ووطن

عربي موحّد وإقامة مجتمع على أساس المساواة الإسلامية. وهكذا انطلقت الثورة الليبية على أساس قواعد أفضل من تلك التي انطلقت منها الثورة الفرنسية التي لم تكن تملك في تراثها التاريخي تجربة عدالة ومساواة دينية، حيث لم يكن للثورة الفرنسية من إيمان ودين سوى الإيمان بالثورة، أي عبادة الفضيلة الجمهورية المقامة على مطلق واحد هو الكائن الأعلى. ويبدو أن الروح الدينية الأصيلة هي وحدها القادرة على أن تكون أساساً لثورة إنسانية كبرى. ولم يكن الثوار الفرنسيون ببعيدين عن ذلك حيث كانوا على ثقة مطلقة في قدرة الثورة على إحداث التغييرات المرجوّة، لكنهم فشلوا لأنهم، برأينا، حصروا ثقتهم في الملكات العقلية والتربوية ونسوا الله «فأنساهم أنفسهم»، فالله وحده هو المطلق الممكن ولأنهم نسوه، فقد كان مصيرهم الفشل في محاولتهم لتغيير الفرد والمجتمع واندفعوا في الحروب العدوانية ولم يستطيعوا إخماد تمرّدات هذا الشعب الجائع الذي كانوا يريدون تربيته فواجهوه بالعنف.

لقد فشلوا لأن الإنسان عندما يواجه الأزمات الكبرى لا يجد من المبادىء العظيمة أي دعم ويتحوّل إلى وحش كاسر، وقد تمّ فشل الثورة الفرنسية في مرحلتين وفقاً لنظرية كيركغارد في «**بحث اليأس**»، وذلك باعتبار المرحلة الأولى مرحلة «**يأس الممكن**» والمرحلة الثانية «**يأس الحاجة**». ففي سنة 1789 وجد التأسيسيون (أعضاء البرلمان التأسيسي) أنفسهم في موقع نقص الحاجة، وهو ما يسميه كيركغارد بـ «**يأس الممكن**» حيث إنهم أقاموا سعيهم لبعث الإنسان على أساس القانون الطبيعي المجرد. وتوالت السنوات الأولى من

الثورة كما لو كانت «عرضاً للمكنات» ثم كانت «المعركة من أجل الحرية» التي شنّت بدون حذر والإصلاحات الطوباوية السابقة والأزمات المالية التي لا حلّ لها وهي عوامل تمكّنت شيئاً فشيئاً من دفع الثورة للانتقال من موقع **«يأس الممكن»** إلى موقع **«يأس الحاجة»** الذي يمثّله الإرهاب أحسن تمثيل.

وقد بدأ الإرهاب، مع تصعيده، بقتل الإيمان بالثورة، فكان هو نفسه ثورة مضادة قام بها الثوار أنفسهم حيث إن القضاء على الأعداء بالعنف يمثّل اعترافاً صريحاً من الثوار بعجزهم عن تغيير الأعداء وجرّهم إلى صفوف الثورة. ويمثل روبسبيير، عن جدارة، الإرهاب مشخّصاً ورمز **«يأس الحاجة»** لأنه أدرك أن الله وحده قادر على تغيير كل شيء ولكن المشكلة عنده هي أن إلهه كان «الكائن الأعلى» إله الفلاسفة.

أما الثورة الليبية فقد حلّت قضية **«يأس الحاجة»** لأن الوحدة العربية المرغوب فيها بشدة لم تتحقق بسرعة. ومكّن الإسلام الثوار من تصعيد الثورة من خلال الثورة الثقافية التي كانت ثورة شعبية، وأمسى بناء مساواة اجتماعية إسلامية وديموقراطية مباشرة اقتداءً بالسلف الصالح في عهد الرسول محمد ﷺ، أمسى كل ذلك محركات أساسية للثورة، وأخذ ثوار الفاتح في إعداد الجماهير لتقوم بنفسها بتحقيق الوحدة العربية عند إتاحة الفرصة لذلك.

وهكذا أصبحت الديموقراطية المباشرة التي تمنتها فصيلة من فصائل الثورة الفرنسية حقيقة معاشة في الجماهيرية وهي تحدّد نفسها

بالتناقض مع الأنظمة البرلمانية التي لا تمثّل سوى خدعات ديموقراطية حيث إن الشعب الذي يوكل سلطاته لنواب برلمانيين يفقد سيادته، وهكذا فإن شعب الجماهيرية، بما فيه النساء، وصل إلى ممارسة حقوقه بنفسه في إطار اللجان والمؤتمرات الشعبية، وتبعت هذه الثورة السياسية ثورة اجتماعية، حيث إن شعار «شركاء لا أجراء» يعكس رغبة الثورة في منح العمل أبعاداً تختلف عن الأبعاد الطبقية وفلسفة الربح. . . إن هذا يمثل مهمة في غاية الصعوبة تستلزم من الليبيين روح مبادرة عالية وروح خلق وحب العمل، وهي أمور ليست متوافرة عند الإنسان، حيث عرف الإنسان بميله للسهولة.

وهكذا فإن الثورة السلمية التي فجّرتها الجماهيرية لها على نحو خاص بُعد مستقبلي، ويتجاوز تحقيق نجاحها بشكل كبير مسؤوليات الليبيين التاريخية، هؤلاء الليبيون الذين كثيراً ما أصرّوا محقّين بأن المسؤولية الملقاة على عاتقهم ثقيلة جداً، لأن الأمر يتعلق بمحاولة تغيير جذرية لتاريخ الإنسانية، ويبدو الآن أنه لا زال الوقت مبكراً لإصدار حكم لصالح أو ضد ما استطاع الليبيون إنجازه على هذا الدرب الوعر الذي سقط فيه الفرنسيون من قبل.

المراجع

الثورة الفرنسية -I-

قواميس ودراسات تاريخية -I-A-

Dictionnaire critique de la Révolution Française publié sous la direction de F. FURET et M. OZOUF: PARIS. Flammarion.1988.

Histoire et Dictionnaire de la Révolution française: 1789-1799. par J. TULARD. J. Fr. FAYARD et A. FIERRO: PARIS. Robert LAFFONT. Coll. "Bouquins". 1987.

Lexique historique de la France de l'Ancien Régime. par G. CABOURDIN et G. VIARD: PARIS. Armand COLIN. Coll. "Lexiques U", 2 ème éd... 1981.

L'Etat de la France pendant la Révolution: 1789-1799. ouvrage collectif publié sous la direction de M.VOVELLE: PARIS. éd. LA DECOUVERTE. Coll. "Librairie du Bicentenaire de la Révolution française". 1988.

Dictionnaire biographique du mouvement ouvrier français Tome 1. 1789-1871. publié sous la direction de J. MAITRON: Paris. éd. ouvrières. 1962.

مراجع مختلفة عن الثورة الفرنسية -I-B-

BIANCHI (Serge) - La Révolution Culturelle de l'an II. Paris. AUBIER MONTAIGNE. 1982.

BRUHAT (Jean) - Gracchus Babeuf et les Egaux ou "Le premier parti communiste agissant". PARIS. Librairie académique. PERRIN. 1978.

BRUNEL (Françoise) - Thermidor - La Chute de Robespierre "1794. La Mémoire du Siècle". BRUXELES. éd. Complexe. 1989.

BUONARROTTI - Conspiration pour l'Egalité dite de Babeuf. PARIS. Editions sociales. "Les Classiques du Peuple". 1957.

COBBAN (Alfred) - Le Sens de la Révolution française. PARIS. JULLIARD. 1984. trad. de Franck LESSAY (Cambridge University Press. 1964).

DALINE (Victor) - Gracchus Babeuf à la veille et pendant la Grande Révolution française (1785-1894). MOSCOU. Ed. du Progrès. 1976.

DUMONT (Jean) - "Pourquoi nous ne célébrerons pas 1789". A.R.G.E. dépôt Bagneux. 1987.

FURET (François) - Penser la Révolution française. PARIS Gallimard. Coll. "Folio-Histoire". 1978.

GAXOTTE (Pierre) - La Révolution française BRUXELLES. Ed. Complexe.1988 - Nouvelle édition établie par J.TULARD.

GODECHOT (Jacques). La Grande Nation - "l'expansion révolutionnaire de la France dans le monde de 1789 à 1799". PARIS. Aubier-Montaigne. Coll. "Historique". 1983 (2ème éd. entièrement refondue).

- La vie quotidienne en France sous la Directoire.PARIS. Hachette, 1977.

- Les Révolution (1770-1799). PARIS. P.U.F. Coll. "Nouvelle Clio". 1ère éd. 1963. 3 ème édition 1970.

HINDIE-LEMAY (Edna) - La Vie quotidienne des Députés aux Etats Généraux-1789. PARIS. Hachette. 1987.

JAURES (Jean) - Histoire socialiste de la Révolution française. PARIS. Editions sociales, "Bibliothèque du Bicentenaire". 1969 (Tomes 1 à 6 revus par Albert SOBOUL).

LAMARTINE (Alphonse de) - Histoire des Girondins PARIS. Plon. 1984 (texte de 1865).

LEFEBVRE (Georges) - La Révolution française, PARIS. 1951. T.

XIII. Coll. "Peuples et Civilisations" 3 ème éd, revue et mise à jour par A. SOBOUL. 1963.

- La Grande Peur de 1789 suivi de Les Foules révolutionnaires. PARIS. Armand Colin. 1988.

MARROU (Henri-Irénée) - De la Connaissance historique. PARIS. Seuil. Coll. "Points Histoire". 1954.

MARX (Karl) et ENGELS (Friedrich) - La Sainte Famille. PARIS. Editions sociales, 1969.

- Manifeste du Parti communiste PARIS. Editions sociales. 1966.

MATHIEZ (Albert) - Robespierre. "Etudes sur Robespierre". PARIS. Editions sociales. Coll. "Messidor" 1988.

- La Révolution française. PARIS. Edition DONOEL, Coll. "Médiations". 1985 (1ère édition. 1922).

MAZAURIC (CLAUDE) - Jacobinisme et Révolution. PARIS. Editions sociales, Coll. "Messidor", 1984.

MICHELET - Histoire de la Révolution française, PARIS. Robert LAFFONT, Coll. "Bouquins". 1979.

MONTESQUIEU - De l'Esprit des lois, PARIS, Ed. Garnier Frères. 1973.

PALMER (R.R.) - The Age of the democratic Revolution. A political History of Europe and America. 1760 - 1800. Tome 1: "The Challenge". PRINCETON. 1959.

PLONGERON (Bernard) - Conscience religieuse en Révolution: Regards sur l'historiographie religieuse de la Révolution française. PARIS. Picard. 1969.

ROBESPIERRE - Discours PARIS. Union Générale d'Editions. Coll. 10/18. 1965.

RUDE (Georges) - La Foule dans la Révolution française. PARIS. Maspero. 1982 (Traduction of the Crowd in the french Revolution. 1959).

SIMON-SANDRAS (Rosie) - Les Curés à la fin de l'Ancien Régime. PARIS. P.U.F. (Paris II. Travaux de Recherches de l'Université de Droit. d'Economie et de Sciences Sociales de Paris). 1987.

SOBOUL (Albert) - La Civilisation et la Révolution française.

PARIS. Arthaud. 1970-83. (T.1- "La crise de l'Ancien Régime"; T.2 - "La Révolution française: T.3 "La France napoléonienne").

- Les Sans-Culottes parisiens en l'An II. PARIS. Seuil. 1968.

- Portraits de Révolutionnaires. PARIS. Editions sociales. Messidor. 1986.

- Problèms paysans de la Révolution (1789-1818). PARIS. Maspero. 1976.

Madame de STAEL - Considérations sur la Révolution française. PARIS. Tallandier. Coll. "In-Texte". 1983.

TAINE - Les Origines de la France contemporaine. PARIS. Robert Laffont. Coll. "Bouquins". 1986.

TOCQUEVILLE (Alexis de) - L'Ancien Régime et la Révolution, PARIS. N.R.F.. Gallimard, 1967.

صحف ومجلات

- Annales historiques de la Révolution française (fondateur: A. MATHIEZ: directeur: G. LEFEBVRE): Tout particulièrement. Le numéro 233. de juillet-septembre 1978. sur "la déchristianisation de l'an II".

- Le Monde du 12 juillet 1988 au 3 septembre 1988: "Chronique 1789, l'année sans pareil". de Michel WINOCK.

-II- مراجع عن الثورة الليبية

-II-A- الكتاب الأخضر

KADHAFI (Moammar El) - Le Livre vert. publié par "Le Centre nondial d'études et de recherches sur Le Livre vert". TRIPOLI. JAMAHIRIYA. Ed. 1984:

- Première partie: "La solution du problème de la Démocratie: Le pouvoir du peuple".

- Deuxième partie: "La solution du problème économique: le socialisme".

-Troisiéme partie: "Les fondements sociaux de la troisième théorie

universell".

Explications du Livre vert. Tome 1: "Centre mondial d'études et de recherches du Livre vert". TRIPOLI. JAMAHIRIYA. Fevévrier 1984.

Commentaires sur le Livre vert. Tome 2: "Centre mondial d'études et de recherches sur le Livre vert". TRIPOLI. JAMAHIRYA. août 1987.

Autres: Documents publiés pour l'anniversaire du 1er septembre et Discours du Colonel.

La Grande Charte verte des Droits de l'Homme de l'Ere jamahiriyenne: établie par le Congrès Général du peuple de la Grande Jamahiriya Arabe Libyenne Populaire et Socialiste. à BAIDA. le 28 Chawal 1397 du décès du Prophète. le 12 Assayf/ juin 1988.

-II-B- مراجع باللغة الفرنسية

BARRADA (Hamid) et alii ("Entretiens avec") - Kadhafi: Je suis un Opposant à l'Echelon mondial PARIS. Ed. FAVRE. 1984.

BIANCO (Mirella) - Kadhafi. Messager du Désert (Biographie et entretiens) - PARIS. Ed. STOCK. 1974.

CHARNAY (Jean Paul) - "Le Kadhafisme". Revue Esprit - avril 1981.

CHARVIN (Robert) et VIGNET-ZURZ (Jacques) - Le Syndrome. KADHAFI. PARIS. Ed. ALBATROS. 1987.

Colloque international de Paris - Une Expérience de Développement: de la Libye à la Jamahiriya: publié par le Secrétariat international de Solidarité avec le Peuple arabe, achevé par TIPE. PARIS. juin 1989.

C.N.R.S. (Centre de Recherches et l'Etudes sur les Sociétés méditerranéennes) - La Libye nouvelle: rupture et continuité: PARIS. éd. du C.N.R.S. 1975.

OTAYEK (René) - La Politique africaine de la Libye. PARIS. KARTHALA. 1986.

SOURIAU (Christiane) - LIBYE "L'Economie des Femmes". PARIS. Ed. L'HARMATTAN. "Histoire et Perspectives méditerra-

néennes". 1986.

-III- متفرقات

BADINTER (Elisabeth) - L'un est l'Autre: "Des Relations entre Hommes et Femmes. PARIS. Ed. Odile JACOB. Avril 1986.

BOFF (Leonard) - Eglise en Genèse. PARIS. Ed. DESCLEE. 1978.

Colloque de Cabris - Sociologie et Révolution. PARIS. Union Générale d'Editions. Ed. ANTHROPOS. Col. 10/18/ 1970.

GUTIERREZ (Gustavo) - Teologia desde del Reverso de la Historia. LIMA. C.E.P. 1977.

MARROU (Henri - Irénée). De la Connaissance historique. PARIS. SEUIL. 1954.

SEGUNDO (Juan Luis) - Liberation of Theologie. NEW YORK. ORBIS BOOK. 1976.

الفهرس

الفصل الإول
كيف تولد الثورات؟
الفاتح من سبتمبر 1969: الثورة الليبية

الجزء الثاني
كيف تموت وكيف تولد الثورات

الفصل الأول
كيف تموت الثورات؟
التجربة الفرنسية

الفصل الثاني
كيف تولد الثورة؟
الثورة الثقافية

الجزء الثالث

الثورة تكتمل...

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية









لقد خطت الإنسانية خطوة عملاقة نحو الحرية عندما منحت الثورة الفرنسية الإنسانية تصوراً جديداً لمستقبلها يقوم على احترام الشخصية الإنسانية.

إن إرادة التغيير الجذري للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في سبيل تحقيق الحرية الفردية المستعادة كاملة، لا تكون إلا من خلال القضاء على كافة علاقات التبعية.

هذا هو المحرك الدائم لنضالات الثورة الليبية، من خلال محاولة إلغاء جميع أشكال الوساطة، بحيث تسعى هذه الثورة إلى إقامة نظام سياسي في خدمة المواطنين مباشرة وهو ما تمناه بعض الثوار الفرنسيين.

إن اختيار الثورة الليبية كإحدى ثورات العالم الثالث للمقارنة مع الثورة الفرنسية كان اختياراً بارعاً، ذلك أنه، وبعيداً عن المحيط الدولي، فإن لهذه الثورة محيطها الخاص.

دار الملتقى
للطباعة والنشر